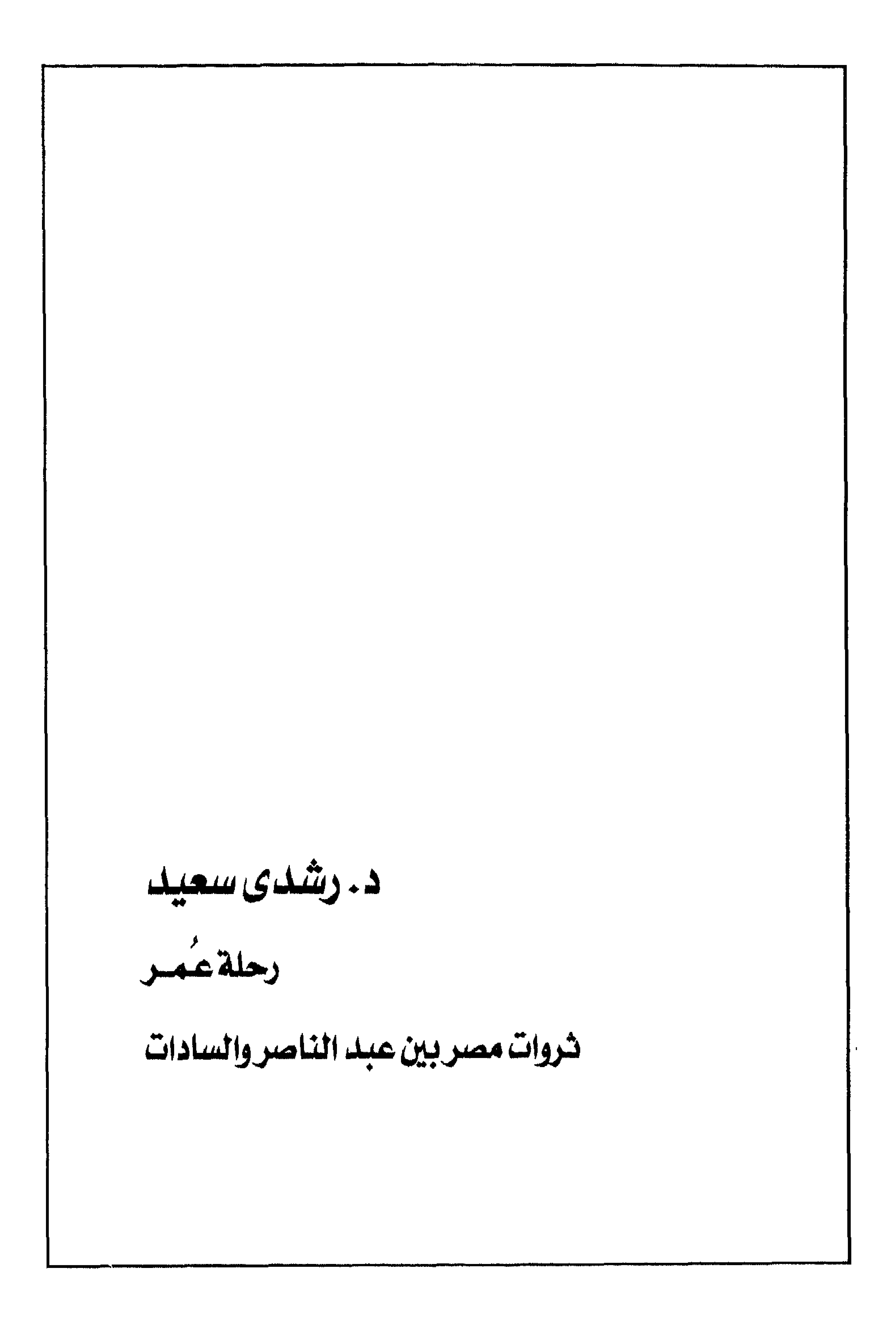
د. رشدي سعيد

رحلة عمر

ثروات مصر بين عبد الناصر و السادات



روائع السيرة الذاتية



د. رشدى سعيد

رحلة عُمر

ثروات مصر بين عبد الناصر والسادات

د. رشدى سعيد

رحلة عُمـر

ثروات مصر بين عبد الناصر والسادات



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة روائع السيرة الذاتية)

إشراف: د. سهير المصادفة

د. رشدي سعيد

رحلة عمر

ثروات مصر بين عبدالناصر والسادات

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : **محمود الهندى**
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
الإشراف الطباعى:
محمود عبدالمجيد
المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقى وملاحقة العصر إلاّ بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتنسم عطرها ربيعًا للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهدًا ووعدًا ليس لنا إلا الوفاء به لتثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د.سمير سرحان



الإهداء

إلـــى

محمد عبد الفتاح القصاص

ومصطفى كمال العيوطى

صديقَىْ العمر

وإلـــى

وداد وعزمى

شقيقتى وزوجها اللذين أضافا الكثير من البهجة والأمل إلى حياتى

مقدمــة

هذا كتاب أسجل فيه بعضا من مشاهد وأحداث رحلة حياتى، وما تركته من ردود فعل وانفعالات، أكتبها من الذاكرة دون الرجوع إلى أية مذكرات مكتوبة، فلم يكن من عادتى أن أكتب يومياتى، أو أن أسجل انفعالاتى وانطباعاتى على الأوراق، وإن كان الكثير من هذه يمكن أن يستشفه الباحث من كلماتى وأقوالى المسجلة فى محاضر اجتماعات المجالس واللجان التى جلست فيها، أو من الخطابات التى تبادلتها مع المسئولين أو الأصدقاء، أو مع زملائى من المشتغلين بالعلم، وحتى هذه فليس عندى أصولها أو صور منها فقد أدت كثرة انتقالى فى السنوات الأخيرة من عمرى إلى فقدانها أو إلى دشتها وسط تلال الأوراق التى عشت بينها وملأت كل ركن فى منزلى .

وإنى أكتب رحلة حياتى هذه بمناسبة بلوغى سن الثمانين، وهى سن تسمح لى أن أكتبها دون مواربة، فلم تعد لى فى هذه الدنيا مصالح أخشى عليها، كما أنه – وفيما عدا الستر والصحة اللذين ليس فى قدرة البشر أن يمنحوهما – ليست لى مطالب عند أحد أو مطامع أريد أن أحققها . وسيجد القارئ أنى كتبت هذه المذكرات دون أن تكون لدى أية حساسية، فليس فيها موضوع سكت عنه أو خبأته ليكون بعيدا عن الأنظار، كما جرت العادة فى مصر، حيث يهمل بل ويحرم الكلام فيها عن أى موضوع يمكن أن يشين أو أن يذكرنا بواقعنا الأليم. وقصدت من كسر هذه العادة واقتحام بعض هذه الموضوعات المسكوت عنها، والتى تؤثر على حياتنا ولا نتكلم عنها حتى تفاجئنا بتداعياتها الخطيرة، أن أضعها أمام المهتمين بمستقبل مصر ليبدأوا البحث فيها وإيجاد الحلول لها .

ومن الموضوعات المسكوت عنها، نظام الحكم فى مصر والذى مازال يحتفظ بالكثير من سمات نظم الحكم فى العصر الوسيط، فهو مثل هذه النظم القديمة لا يسمح بالمشاركة، يعين فيه كل مسئول بدءاً من رئيس الحى والعمدة وحتى رئيس الوزراء بقرار ليس لأحد أى قول فيه. وتجرى أموره فى سرية ودون شفافية، وتحجب فيه المعلومات ولا يحاسب فيه المسئولون عن أعمالهم، ولا يسمح فيه للمواطنين بحرية تشكيل النقابات أو

الجمعيات أو غيرها من مؤسسات المجتمع المدنى، مما يجعل قيادتهم باقية كما كانت خلال العصر الوسيط من بين رجال الدين، وتدار فيه الأعمال بوساطة من السلطة التى لابد أن تكون لصاحب العمل علاقة وثيقة معها، لتمرير أموره المتعلقة بالتسجيل أو الحصول على التراخيص والتسهيلات الائتمانية أو الضرائب أو التقاضى، فليس فى النظام القائم مؤسسات قادرة على قضاء هذه الحاجات دون وساطة، وغاية ما يقوم به النظام هو محاولة تجميل صورته، ففى مصر على الأقل من الوجهة النظرية فصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما أن بها برلمانا يجتمع وينفض يمرر التشريعات ويقوم فيه الأعضاء بمساءلة الوزراء بل وباستجوابهم أيضا .

ومن الموضوعات الأخرى المسكوت عنها، موضوع علاقة الحكومة بمؤسسات المجتمع المدنى وبالسلطة الدينية، فهى علاقة فيها الكثير من التناقض ولم يتم حلها حتى اليوم، ويخاف الكثيرون من إثارتها على الرغم من أهميتها القصوى فى تقرير الطريق الذى ستسير فيه مصر فى مستقبل الأيام . ومن الموضوعات التى سيرى القارىء أنى رجعت إليها فى الكثير من صفحات هذا الكتاب، موضوع الأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، وهو الموضوع الذى فرض نفسه على شخصيا وعاش شبحه معى طوال حياتى العملية منذ عودتى من بعثتى العلمية فى سنة ١٩٥١ . أما قبل ذلك، فلم يكن لهذا الموضوع مكان فى حياتى؛ فقد عشت سنواتى الأولى عضوا فى جامعة وطنية تساوى فيها المواطنون فى الحقوق، نشأت فى حضن النهضة الكبرى التى أحدثتها ثورة سنة ١٩١٩، والتى اظلت المصريين على اختلاف أديانهم تحت لوائها.

وقضية الأقباط التى تزامن بدء ظهورها مع موجة الانكسار التى جاءت إثر الهزائم المتتالية التى حدثت لمصر والعرب منذ نكبة فلسطين فى سنة ١٩٤٨، هى من القضايا المسكوت عنها، والتى ظل المسئولون ينكرون وجودها حتى حطت عليهم بثقلها، ومست الأرواح والممتلكات، وشوهت صورتهم وصورة بلادهم وشككت فى قدرتهم على إدارة أمورهم . وقضية الأقباط هى قضية الوطن كله، وحلها الأخير هو فى بناء الوطن نفسه، وإعادة الروح لأبنائه وإعدادهم للعيش فى عالم لن يكون فيه مكان لغير القادر على مجابهة تحدياته . لقد أهملت مصر تعليم أبنائها لسنوات طويلة، ووضعت مسئوليته فى أيد جاهلة، وهى تجنى الآن ثمار ما زرعته. ولا يتعلق الأمر هنا بالصدع الذى أحدثه هذا

التعليم فى وحدة الوطن، بل إنه يتعلق أيضا بعجز المدرسة والجامعة المصرية عن تخريج من يقدرون على أن يديروا شئونها اليومية فضلا عن إدارة مستقبلها. فالمهندسون حديثو التخرج لا يعرفون من مبادىء الهندسة ما يكفى لكى يديروا منظومة الرى التى خلفها لهم الأجداد بأية كفاءة، أو ليراقبوا مبنى يقام حتى يأتى سليما يصون من يستخدمه. وخريجو كليات الحقوق والبوليس لا يعرفون تاريخ بلادهم، أو لا يعرفون شيئا عن ميثاق حقوق الإنسان، والكثير منهم غير مؤهل لحماية الأرواح أو الحكم بين الناس بالعدل والإنصاف.


وقد ولدت بالقاهرة فى سنة ١٩٢٠، من أب وأم ولدا بها أيضا، ومن عائلة قبطية متوسطة تعود أصولها إلى محافظة أسيوط، انتقلت منها إلى القاهرة فى سبعينات القرن التاسع عشر. وعشت السنوات الأولى من حياتى وقت النهضة الكبرى التى أحدثتها ثورة سنة ١٩١٩ فى كل مناحى الحياة فى مصر، وموجة الأمل التى جاءت مع نجاحها فى وضع دستور يقيد سلطة الملك ويعطى الحق للناس - ولأول مرة - فى أن يشاركوا فى حكم بلادهم وأن يختاروا لأنفسهم رئيس حكومتهم. وعلى الرغم من الانقلابات التى حدثت لسلب هذا الحق فإن الأمل لم يخفت، وظل مع الناس على طول فترة صباى وحتى سنوات الشباب.

وأدت الأحداث التى جاءت بها الحرب العالمية الثانية، والسنوات التى تلتها، إلى زعزعة الكثير من الأفكار التى جاء بها عصر النهضة الذى عاشته مصر منذ ثورة سنة ١٩١٩. ففى هذه السنوات، حدثت أحداث جسام كان من أكبرها أثرا إنشاء دولة اسرائيل إثر الهزيمة المفجعة للجيوش العربية على أرض فلسطين فى سنة ١٩٤٨، وقد نزل إنشاؤها كالصاعقة التى قضت على كل الآمال وزادت من روح الثورة التى ما لبثت أن جاءت بالفعل بعد أحداث عاصفة فى سنة ١٩٥٢. ومن أسف، فإن أفكار ومؤسسات عصر النهضة التى جاءت مع ثورة سنة ١٩١٩ لم تستطع أن تعيش هذه الأحداث، خاصة بعد أن نالها الكثير من الوهن نتيجة الضربات المتلاحقة التى تعاون على تسديدها لها الملك الذى كان غاضبا عليها لتقييدها لسلطته، والإنجليز الذين خشوا منها على مركزهم المتميز فى مصر بسبب موقفها الصلب فى المطالبة بالاستقلال التام، والتيار الدينى الذى كان خائفا من ضياع سطوته مع تصاعد التيار الذهنى الحديث الذى جاءت به هذه النهضة.

وعشت سنوات حياتى الناضجة مع ثورة سنة ١٩٥٢، بكل أحداثها المتلاطمة، والتى شاركت فى الكثير منها، يحدونى الأمل فى أن نعيد بواسطتها الثقة إلى أفكار عصر النهضة، وأن نطور ونصلح فيها حتى نستكمل عن طريقها المسيرة التى بدأها الآباء، وأن ندخل العصر ونبنى بواسطتها النظام الديمقراطى السليم. ولكن الأحداث الكبيرة التى لاحقت الثورة، والحروب التى كان عليها أن تخوضها، والمؤامرات الخارجية والداخلية التى كان عليها أن تتعامل معها، أعاقت تحقيق هذا الأمل وأفرزت أفكارا جديدة لتبرير الإجراءات التى كان على الثورة أن تأخذها للحفاظ على أمنها، بل وعلى أمن الوطن نفسه. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التى قامت بها الثورة، فإن سرية وعدم شفافية الكثير من الإجراءات التى اتخذتها بعيدا عن الرقابة، وخارج إطار المؤسسات التى أصابها الكثير من الوهن، قد أديا إلى تعطيل الطاقات وإبعاد الكفاءات وصعود الانتهازية وانتشار النفاق على مقاييس واسعة .

ووجدت العيش فى مثل هذه الأجواء التى جاءت بها الثورة لمن هم مثلى، ممن امتلأوا رغبة وحماسا فى خدمة الوطن والمشاركة فى بنائه صعبا، واحتاج القيام بأى عمل بناء فى وسط هذه الأجواء إلى الكثير من المناورة، التى سيرى القارىء بعضا من تفاصيلها فى صفحات هذا الكتاب.

رشدى سعيد


د. رشدي سعيد
رحلة عمر
الفصل الأول
الجذور

نشأت كمعظم أبناء مصر، ولم يكن لى اهتمام يذكر بالجذور التى جئت منها، أو بأصول عائلتى وتاريخها، فلم يكن الحديث عن هذه الأمور من الموضوعات المطروقة فى منزلى، أو من بين الاهتمامات التى كانت تشغل والدىّ ، أو التى كان يهمهما نقلها إلى الأبناء، حتى ليمكننى القول بأنهما كانا يتحاشيان الكلام عنها . وفى ظنى أن هذا كان أمرا شائعا وتقليدا قديما، ربما عاد سببه إما إلى أنهما كانا يأخذان تاريخهما على أنه من الموضوعات المسلم بها التى لا داعى للكلام عنها، أو أنهما كانا لايريان فى تاريخهما شيئا يستحق أن يحفظ أو ينقل إلى الأبناء أو أن يكون محل فخر لأحد بسبب القهر الذى عاشا فيه لأجيال طويلة على الأرض يحرثانها ويزرعانها دون أن يحصلا من ناتجها على شىء يذكر، ودون أن تكون لهما أية حقوق غير تلك التى يتفضل بها عليهما صاحب الأرض أو حاكم المنطقة واللذان كانا عبر معظم التاريخ من الأجانب غير المصريين – كان النسيان أحد آليات القدرة على العيش فى حاضر ضاغط ومناوىء .

وكانت مصر وحتى مقدم الثورة الصناعية فى أوروبا، واحدة من أغنى بلاد العالم بسبب امكاناتها الزراعية الكبيرة، والتى كانت وحتى ذلك الوقت أهم مصدر لثراء الأمم. وقد تسبب ثراء مصر فى تعرضها المستمر للغزو والاحتلال الذى استمر طيلة ثلاثة آلاف سنة كانت فيها البقرة الحلوب التى يجند كل أهلها، وتحت أقسى الظروف، لإنتاج الثروة لصالح محتليها ومغتصبى أرضها. ثلاثة آلاف سنة مرت على مصر وهى تعيش فى قهر، جيلا بعد جيل، لا يعرف أهلها فيها غير الظلم والاستغلال .

وظللت على غير اهتمام بمعرفة جذورى حتى سنة ١٩٤٨، عندما حدث ما غير فكرى وأثار فىَّ الاهتمام بمعرفة هذه الجذور؛ فقد أدركت فى إثر حادثة وقعت لى فى المتحف البريطانى بلندن، أن لكل منا تاريخا يستحق أن يعرف وأن يحفظ حتى ولو كان عاديا وبسيطا . ففى شهر فبراير من ذلك العام، انتهزت فرصة توقفى فى لندن وأنا فى طريقى إلى الولايات المتحدة من سويسرا التى كنت أدرس فيها، لكى أزور المتحف البريطانى الذى طالما سمعت عنه؛ فقد كانت هذه أول مرة أزور فيها بلاد الانجليز التى كنت قد سمعت عنها الكثير بحكم أنها كانت تحكم مصر فى ذلك الوقت، وكانت لندن فى ذلك التاريخ انجليزية خالصة ، لم يكن يسمع الإنسان فى شوارعها غير اللغة الانجليزية أو يرى فى وجوه السائرين فى شوارعها سحنة أجنبية إلا فيما ندر. وكانت الشوارع هادئة



الوالدة بمدرسة الأمريكان بالأزبكية «الجالسة بوسط الصورة» سنة ١٨٩٩



حادث المتحف
البريطانى دفعنى
لأن أعرف
شيئاً عن
جذورى

بلا هرج أو ضوضاء، والسيارات قليلة والمرور منسابا، كما كانت أسعار الإقامة فى أكبر فنادقها فى متناول يد طالب البعثة. فقد كانت الفنادق بما فيها الكبرى بسيطة بعد سنوات الحرب العالمية الثانية والتى أجبرت عاصمة أعتى الامبراطوريات على التقتير على نفسها، وإن احتفظت مبانيها بعز قديم. فلم تكن المياه الساخنة، على سبيل المثال، جارية على مدار ساعات اليوم فى صنابير بيوتها أو فنادقها وحتى أفخمها، كما لم يكن تكييف الهواء قد عرف طريقه إليها .

وظلت بريطانيا وأوروبا كلها، وحتى أول الخمسينات، فى ضنك شديد نتيجة الخسائر المادية والبشرية الهائلة التى تحملتها طوال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، والتى تركتها جميعا، بما فيها البلاد التى لم تدخل الحرب مثل سويسرا، أو التى انتصرت فيها، بغذاء قليل كان يوزع بالبطاقات التموينية وبوسائل متهالكة من المواصلات العامة . وعندما نزلت بسويسرا فى شهر يونية سنة ١٩٤٥، لم يكن يسير بشوارعها إلا عدد محدود جدا من السيارات الخاصة التى خصصت لأطباء الطوارئ فقط ، وكانت هذه السيارات تسير بحرق وتقطير الخشب الذى كان يحدث فى مقطورة صغيرة كانت تجر وراء السيارة!

دخلت المتحف البريطانى فى مبناه العتيد، وتوجهت إلى القسم المصرى فيه مباشرة لأرى آثار مصر التى نقلت إلى بريطانيا وعلى الأخص حجر رشيد الشهير . وتوقفت أمام آثار الدولة القديمة، فوجدت سيدة انجليزية من زوار المتحف تنظر إلى بعيون فاحصة بعد أن توقفت فجأة عن فحص الآثار، مما سبب لى الارتباك وعدم الارتياح. إلا أنها سرعان ما تقدمت نحوى لتقول لى «أنت مصرى بلا شك» فلما أظهرت دهشتى لكيفية معرفتها ذلك، قالت وهى تشير إلى تمثال وراء زجاج العرض «ألا ترى وجه الشبه بينك وبينه»؟، وعدت أنظر إلى التمثال، وكان من الحجر الجيرى لأحد أشراف الأسرة الرابعة، فإذا به يتشابه بالفعل معى. وأثار الحادث فىّ الفضول لمعرفة شىء عن سكان مصر الأقدمين الذين أدركت، ولأول مرة، أنهم يمتون لى بصلة القربى على الرغم من أنى نشأت على أن أتبرأ من أى صلة بهم .

وقد حدث بعد ذلك بسنوات أن كنت فى قرية الجبلين بصعيد مصر، عندما جاءنى أحد ذوى الفضول من الفلاحين للحديث معى وأنا فى طريقى إلى خرائب الآثار عند أطراف القرية، فلما عرف أنى جئت لزيارة الآثار التى بناها أجدادنا، استعاذ الرجل بالله وأنكر



الوالد سنة ١٩١١

أن تكون لى أو له أية علاقة بهؤلاء الكفرة من عبدة الأصنام، والذين كانوا من الظلمة والمارقين. ولم أشأ أن استمر فى الحديث معه، فقد كان على وشك أن يجمع رجال القرية ليكونوا شهودا على استنكاره للانتماء إلى هؤلاء الكفار. وقد وقع هذا الحادث فى سنة ١٩٥٤، ولا أعرف إن كان الجو العام اليوم أكثر أو أقل قبولا للحديث عن قرابة الفراعنة للمصريين المحدثين ؟!.. وفى ظنى أن الأمر لم يتغير كثيرا فى هذا الشأن، وإن كان هناك تزايد فى الوعى بأهمية الآثار من حيث إنها ذات قيمة فى جذب السياح والارتزاق منها .

كانت مقررات التاريخ التى تلقن لنا عن فترة الفراعنة قليلة وغير موجهة للإيحاء بأن لنا أية صلة بهؤلاء الأقدمين؛ ولذا فقد كانت حادثة المتحف البريطانى بمثابة الشرارة التى دفعتنى لأن أعرف شيئا عن جذورى والتى لابد وأن تعود ولو فى جزء منها إلى هذه الحضارة القديمة .

ويمكن القول إن عائلتى قاهرية خالصة .. فقد ولد فيها كلٌ من أبى وأمى - أما أبى فقد ولد فى سنة ١٨٨٢، وسمى سعيداً تيمنا باسم الخديوى سعيد الذى حفظ له المصريون الجميل للإصلاحات الكبيرة التى أدخلها فى مصر، مما سمح للمصريين ولأول مرة بتملك الأرض الزراعية والترقى فى صفوف الجيش إلى الرتب العالية التى كانت مقصورة على الشراكسة والأتراك، كما أنه ساوى بين المصريين بغض النظر عن دياناتهم وألغى الجزية التى كانت مفروضة على الأقباط وسمح لهم بدخول الجيش .

ولم ير أبى والده، فقد توفى وهو فى بطن أمه فكفله أخوه الذى كان متزوجا وقت مولده ؛ ولذا فإن أحفاد عمى هم الذين ينتمون إلى جيلى. أما أبوه، الذى أخمن أنه لابد وأن يكون قد مات بالسكتة القلبية فى منتصف الأربعينات من العمر، فقد ولد فى آخر سنى حكم محمد على فى آخر ثلاثينات القرن التاسع عشر فى قرية السراقنة بمحافظة أسيوط التى عاش فيها حتى تركها مضطرا فى منتصف سبعينات القرن التاسع عشر، أيام حكم الخديوى اسماعيل، إلى القاهرة، حيث عمل مع بعض أقاربه فى تجارة الأقمشة حتى وفاته، وهى التجارة التى أخذها عنه عمى ووسعها ونقلها من حارة السقايين إلى السكة الجديدة بحىّ الغورية وبقى بها حتى وفاته فى سنة ١٩٣٠.

وكان جدى لوالدى يعمل عندما كان بقرية السراقنة، بالإضافة إلى عمله فى الفلاحة،

كاتبا وقياسا للأراضى، وهى المهنة التى كانت تتحدد على أساسها الضرائب المستحقة على الأراضى والتى كان الكثير من الأقباط يعملون بها ويتوارثونها عن آبائهم، الذين استطاعوا أن يحفظوها لأنفسهم ولأبنائهم من بعدهم بالمحافظة على سرية الطريقة التى كانوا يسجلون بها قياساتهم للأطيان واستحقاقاتها من الضرائب . وقد ساهمت المحافظة على هذه المهنة فى أيدى الأقباط على بقائهم وعلى الحفاظ على ديانتهم من الاندثار، كما حدث فى كل بلاد الشمال الأفريقى وفى سهول الشام، فقد أصبح لهم بفضلها مكان لا يستطيع أى حاكم أن يهمله . وقد وجد الكثير من الحكام فى هذا النظام طريقا سهلا ومأمونا لجمع الضرائب دون الإخلال بحال الزراعة أو الدخول فى مجابهات مع فلاحى الأرض، كما وجد فيه الفلاحون ما يمكن أن يقف حائلا بينهم وبين بطش الحكام. فقد كان كاتب القرية وقياسها واحدا منهم يحس بأناتهم ومستعدا لحمايتهم من تجاوزات الحكومات الظالمة والتخفيف من ضرائبهم عن طريق اخفاء المعلومات الخاصة بزراعاتهم أو بتعديلها لصالحهم . وقد كان لهذا الدور أكبر الأثر فى بناء جسور المودة والفهم المتبادل بين فلاحى مصر من الأقباط والمسلمين. وهذا النظام الفريد الذى لاقى رضا الناس وقبول الحكام، هو الذى أبقاه لأكثر من اثنى عشر قرنا - صحيح أنه كانت تحدث فى الكثير من الأحيان مراجعة لتقييم استحقاقات الأراضى وقياساتها، إلا أن النظام سرعان ما كان يعود إلى الاستقرار بعدما يجد كل طرف فاعل فيه مكانا ونصيبا يرضى به من الأموال التى تتجمع منه من عرق الفلاحين، وقد كان كل طرف يدس يده فى جيب الطرف الآخر لينال منه ما يستطيع .

وسقط نظام جمع الضرائب القديم مع استيلاء الانجليز على مصر فى سنة ١٨٨٢. فقد كان إحكام جمع الضرائب من أهم الأعمال التى أراد المحتل أن تكون بيده مما أدخله فى صدام مع الأقباط. وقد أجهز المحتل على النظام بالقيام برفع الخرائط المساحية وإنشاء هيئة حديثة لمسح الأراضى وحصرها، وكذلك بتأسيس مدرسة للصيرفة وجهاز كامل لجمع الضرائب، مما كفل له الهيمنة الكاملة على مالية مصر والتى كان يأتى معظمها من النشاط الزراعى . ومن قبل، وقف النظام القديم حجر عثرة أمام إحكام نابليون قبضته على مصر وقت استيلائه عليها. فقد حاول أن يدخل فى مصر نظام الضرائب الفرنسى، والذى استطاع بالفعل تطبيقه على العقارات التى فرض عليها رسوم

تسجيل، وأنشأ لذلك مصلحة الأملاك الأميرية والتسجيل، وجبى منها ومن الضرائب الأخرى التى فرضها على أصحاب الحرف والصنائع وعلى كل العقود كعقود الزواج وغيرها الجزء الأكبر من الايرادات . أما فى حالة الأرض الزراعية، فقد فشل فى أن يزيد حصيلتها أو حتى أن يحصل على سجلاتها أو الضرائب المستحقة عليها، وقل خراجها وقت حكم الفرنسيين حيث بلغت فى سنة ١٧٩٩ أقل قليلا من ٨٧٠,٠٠٠ جنيه مقارنة بمبلغ ١,٠٥٠,٠٠٠ جنيه كانت تجبى منها قبل دخول الفرنسيين إلى مصر (الأرقام من عمر طوسون : مالية مصر - الاسكندرية ١٩٣١) . وقيل إن نابليون كان يصف الأقباط بالمناكيد! ولا شك أن نظام جمع الضرائب القديم كان على الرغم من سوءاته حافظا لبعض الاستقلال لمصر.

ولقب عائلتى هو الأعمش، وقيل لى إن اللقب اكتسب بسبب أن جدى الأكبر كان أبهق، ولا أعرف مقدار صحة هذه المقولة، فليست لى معرفة بأن أحدا من عائلتى قد ورث هذه الصفة . وقد أسقطت من اسمى هذا اللقب فى وقت مبكر لما كان يثيره من سخرية بين زملاء الدراسة الأولى. أما عن قصة خروج جدى من بلدته وهجرته إلى القاهرة ، فقد حدثت ، حسب ما رواها لى عمدة بلدة السراقنة عند زيارتى لها فى سنة ١٩٥٣، بسبب خلاف حدث مع ملتزم القرية جعل إقامته فيها بعده صعبا . والملتزم هو مندوب الحكومة بالقرية والذى كان يقوم بجمع الحصة المقررة عليها من الضرائب. وكانت له سلطات واسعة والحق فى فرض أية عقوبة بما فيها القتل لمن يرى أنه يستحق ذلك، ولم يكن لحكمه راد كما لم تكن هناك أية محاسبة على أفعاله . والحكايات عن تجاوزات هؤلاء كثيرة فى التاريخ ، وقد أدخل هذا النظام إلى مصر العثمانيون، وطوره محمد على عندما زادت الضرائب المتأخرة على الأراضى الزراعية، وعندما أصبحت القرية تعطى للملتزم «عهدة» يجمع منها الضرائب بطريقته بعد أن يكون قد دفع ضرائبها مقدما. أما الخلاف الذى دب مع جدى فقد كان بسبب اتهام الملتزم له بأنه بدد الأموال، فلما احتد عليه جدى وسبه، غضب الملتزم وقرر قطع لسانه أمام سكان القرية . وبالفعل سنت السكاكين استعدادا لهذا الفعل الفظيع، إلا أن الملتزم تراجع عن قراره بعد أن قبل رجاء أعيان القرية بتخفيض العقوبة من قطع اللسان إلى سف التراب أمام جموع الأعيان وسف جدى التراب بالفعل، مما جعل استمرار إقامته فى القرية صعبا، وهكذا

قرر الهجرة إلى القاهرة ، وهو الأمر الذى كان يعتبر فى ذلك الوقت ضد القانون الذى كان يمنع أى فلاح من أن يترك الأرض . وكان هذا القانون قد صدر بعد أن تكرر هروب الفلاحين من الأراضى، بعدما وجدوا أن بقاءهم فيها عديم الفائدة، بعد أن زادت الضرائب المستحقة على الزراعة عاما بعد آخر خلال عقد سبعينات القرن التاسع عشر، مع تصاعد الأزمة الاقتصادية التى أحكمت حلقاتها على مصر خلال هذا العقد مما كان يترك القليل لهم ، وصدر القانون بعد أن تزايد عدد الفارين من العمل فى الأرض والذين بلغ الضيق بهم حدا جعل الكثيرين منهم على استعداد لأن يتركوا أرضهم وعقارهم وراءهم . ومهما كان السبب وراء خروج جدى من القرية التى تربى فيها، فقد ترك وراءه بالفعل أملاكا كما يظهر من قصاصات الأوراق التى بقيت فى حوزة شقيقى الأكبر، وكما عرفت فيما بعد عندما زرت مسقط رأسه فى سنة ١٩٥٣ .

وهكذا خرج جدى متخفيا فى طريقه إلى القاهرة حوالى سنة ١٨٧٤، حاملا معه بعضا من مدخراته من الجنيهات الذهبية، ليبدأ حياة جديدة ، وكان الانتقال من الصعيد إلى القاهرة يتم فى معظمه بواسطة السفن الشراعية التى كانت تبحر فى النيل فلم تكن السكك الحديدية قد مدت فى ذلك الوقت إلى الصعيد، وخرج جدى وحيدا تاركا وراءه فى القرية زوجته وولديه وبنته والذين سرعان ما لحقوا به فى رحلة لاحقة عبر النيل . وفى هذه الرحلة الأخيرة التى قادتها الأم، توفى ابنها الأصغر خلال الرحلة فكفنته بنفسها وشلشلته أمام الناس، ثم دفنته فى أرض المنيا بعد أن قامت بمراسم الجنازة والصلاة أيضا. والشلشلة عند المصريين هى تقطيع ملابس المتوفى أمام الناس للإعلان عن أنه ليس للمتوفى شيء يستحق أن ينبش قبره من أجل الحصول عليه فحتى ملبسه فقد تقطع ولم تعد له فائدة . وصناعة نبش القبور صناعة قديمة فى مصر تعود إلى أقدم الأزمنة عندما كان قدماء المصريين يدفنون مقتنياتهم معهم مما شجع على نشوء هذه الصناعة.

وتثبت هذه الرحلة القدرات الفائقة التى كانت لجدتى ولشخصيتها القوية التى أهلتها لقيادة الرحلة وتنظيمها ومجابهة مخاطرها. وفى ظنى أنها لم تكن فريدة فى هذا المضمار عن باقى فلاحات مصر، اللواتى كُنَّ يضطلعن بدور مهم فى إدارة شئون المنزل والمزرعة، بالإضافة إلى رعاية الأطفال وتربيتهم والتى كثيرا ما كانت تقع بالكامل على عاتقهن لأن

الكثيرات منهن كن يترملن فى سن مبكرة نظرا لتدهور الأحوال الصحية لسكان مصر فى ذلك الوقت .

ولم تكن عائلة والدى كبيرة أو ذات عصبية. فقد كان أبوه وحيد أبويه، كما أن أخاه الأوحد والذى كفله فى صباه لم ينجب إلا بنتا واحدة خلفت ولدين من زوجها الذى فقدته وهى فى سن مبكرة. أما أبى فقد أنجب ستة؛ ثلاثاً من الإناث وثلاثة من الذكور – وكنت أنا الرابع فى الترتيب، ولدت فى سنة ١٩٢٠ عندما كان أبى فى الثامنة والثلاثين من العمر – وقد سبقنى فى الميلاد شقيقتان ولدتا فى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١١ وشقيق ولد فى سنة ١٩١٣ . وكان ميلاد بنتين فى مبدأ حياة أمى الزوجية سببا فى أن تتلقى التأنيب والتحقير من حماتها التى كانت قد انتقلت للعيش معها وتحت سقف واحد بعد زواج أبى من أمى فى سنة ١٩٠٤. فقد كانت جدتى كالمصريين عامة وأهل الصعيد خاصة ممن يعتقدون بأن الولد يفوق البنت مقاما وقيمة، فهو سترة العائلة والجالب للرزق فيها، أما البنت فهى من العوائل التى يمكن أن تجلب العار. وجاءت نقمة الحماة على أمى مزدوجة، بسبب أنها خلفت بنتين على التوالى وبسبب أنهما جاءتا بعد وفاة بكريها الولد؛ فقد كانت هذه الأحداث بالنسبة لجدتى من فعل أمى وحدها، فهى التى تلد البنات وهى التــى لم تحافظ على ولدها ، ولم يخامر الشك جدتى فى أن المرأة وحدها هى التى تحدد نوع المولود، ذكرا كان أم أنثى، وهى المسئولة وحدها عما يحدث لأبنائها. وكانت خلفة البنات عند جدتى من المكروهات لأنهن عديمات الفائدة، سيخرجن بمجرد بلوغهن إلى كنف عائلة أخرى لخدمتها ولحمل الذرية لها، وعلى ذلك فالبنت عبء على العائلة، ينفق على تربيتها لسنوات لكى تصبح فى خدمة عائلة أخرى، هذا بالإضافة إلى أنها فى حاجة إلى الحماية والانتباه حتى لا تزوغ عيناها فتجلب العار على عائلتها.

ولابد أن العيش مع مثل هذه الحماة كان صعبا، حتى أن أمى لم تغفر لها أبدا ما فعلته بها من تنغيص مستمر وتدخل فى شئون بيتها، الذى كانت تحب أن يكون لها، وعندما كانت على سرير الموت فى سنة ١٩٥٢، وبعد اثنتين وعشرين سنة من وفاة حماتها، كانت آخر أمنياتها هى ألا تدفن معها فى مدفن واحد، وهى الأمنية التى لم نستطع أن نلبيها إلا بعد سنوات طويلة من وفاتها .

أما عن نشأة أبى، فلابد من التأكيد على أنه كان أول من عرف القراءة والكتابة فى عائلته وأول من ذهب إلى مدرسة نظامية، فقد كان أخوه الذى رباه أميا، يدير متجره

Comment s'y prend-on pour arriver à ce résultat

.. On représente les nombres par des lettres, et on emploie des signes pour indiquer les opérations à effectuer

Les premières lettres de l'alphabet représentent les quantités connues, et les dernières les quantités inconnues

? Quels sont les signes algébriques employés pour désigner les opérations

+ (plus) indique l'addition. Ex. $a + b$

− (moins) indique la soustraction " $a - b$

± (plus ou moins)

× (multiplié par) " la multiplication souvent remplacé par (.) et même supprimé entre lettres $a.b.c = abc$

: divisé par indique la division par une fraction

√ le signe appelé radical indique une racine à extraire

l'indice de la racine carrée à extraire se met entre les deux branches; quand l'indice est 2 on le sous entend

10 Quels sont les signes employés pour indiquer certaines relations

= (égale) marque l'égalité entre deux quantités

> (plus grand que) indique que la quantité placée à gauche est plus grande que celle placée à sa droite

< (plus petit que) indique que la quantité qui est placée à sa gauche est moindre que celle qui est placée sur sa droite

11 Qu'appelle-t-on exposant?

Un nombre ou une lettre que l'on place à droite et un peu au dessus d'une quantité

Qu indique alors l'exposant

Combien de fois cette quantité est prise comme un facteur

13 Qu'appelle-t-on coefficient?

C'est un nombre ou une lettre que l'on place devant une quantité. Il indique combien de fois cette quantité doit être répétée

Remarque 1: L'exposant 1 se sous-entend. Il en est de même du coefficient 1

2: l'exposant comme le coefficient peut affecter toute une parenthèse

Ex $(a^2-c)^3 = (a^2-c)\times(a^2-c)\times a^2-c$

$8(a^2+b-4C) = 8a^2+8b-8.4C$

14 Qu'entend-on par expression algébrique

On entend l'indication d'une ou de plusieurs opérations $4.bc$ $3n^2+b-10\times4C$.

Rem. l'ensemble des expressions algébriques nécessaires pour arriver à un résultat prend le nom de formule

15 Qu'appelle-t-on terme?

des quantités littérales séparées par le signe de l'addition ou la soustraction. Les termes précédés du signe + sont dits positifs, ou additifs, et du signe − sont dits négatifs ou soustractifs.

Le signe + se sous entend devant un terme positif qui est le premier d'une suite de termes

16 Qu'appelle-t-on terme semblable?

Les termes qui ont les mêmes lettres affectés des mêmes exposants

$3xy + 10xy$

{ théorie / pratique } dans chaque science est

من كراسة الحساب للوالد بمدرسة الفرير بالخرنفش

ويقوم بالشراء والبيع دون أوراق مكتوبة أو دفاتر محفوظة أو حسابات فى البنوك، على الرغم من اتساع أعماله وكثرة اتصالاته . وكان عمى يشترى الأقمشة والملبوسات من مستورديها من تركيا واليونان والذين كانوا يحملونها من هذه البلاد فى غلايين تبحر البحر المتوسط ثم تدخل فرع دمياط حتى ميناء بولاق بالقاهرة. ولازلت أذكر عددا من الرحلات التى اصطحبنى فيها عمى إلى هذا الميناء حيث كان يذهب لشراء الشيلان والأقمشة المزركشة ليبيعها بالقطاعى فى متجره بالسكة الجديدة. ولم يعرف عمى أعمال البنوك أو الكمبيالات وكانت كل أعماله بالنقد أو بالشكك تتم شفاهة ودون استخدام للأوراق، كما لم يكن عند عمى إلا موظف واحد من بلدياته، بقى معه طوال عمره وكان بمثابة «التشهيلجى» الذى يقوم بكافة الأعمال . وكانت تجارة عمى، على الرغم من ذلك، من الاتساع حتى أنه ترك فى خزينة متجره عشية وفاته ما يقارب الثلاثين ألف جنيه وهذا مبلغ ضخم يساوى ثمن أكثر من ٦٠٠ فدان من أجود الأراضى الزراعية وأخصبها فى ذلك الزمان .

ولابد أن عمى كان يرى أهمية المدرسة التى حرم منها وصمم على أن يتيحها لأخيه فدفعه للالتحاق بمدرسة الفرير (الخرنفش) بالقاهرة والتى حصل منها على البكالوريا (الثانوية العامة) التحق بعدها بالعمل موظفا بالسكة الحديد ، وأتقن أبى اللغة الفرنسية وتعلم على كبر اللغة الانجليزية التى كان يرطن بها بلكنة فرنسية ، وقد حمل أبى التقليد نفسه لأولاده الذين أرسلهم جميعا للتعليم، وحتى آخر مراحله الجامعية، على الرغم من المشقة البالغة التى تحملها هو وأمى من أجل تيسير ذلك التعليم للذكور والإناث، فقد كان التعليم كله، وحتى تخرج أصغرنا، بالمصروفات، والتى تراوحت فى ذلك الوقت بين عشرة جنيهات للمدرسة الابتدائية وأربعين جنيها لكليتى الطب والهندسة . وكان النظام يسمح بالتعليم بالمجان للمتفوقين، إلا أن منح هذه المجانيات كان بالواسطة، وكثيرا ما كان أثرى الطلاب هم الذين يحصلون عليها. ويبدو أن مسألة الوساطة واستغلال النفوذ ذات جذور فى مصر التى لم تعرف أبدا مبدأ محاسبة المسئولين فيها .

وبالتعليم الذى ناله أبى، حدث الانتقال فى عائلتى من جد لم يعرف القراءة أو الكتابة إلى حفيد يحمل درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد فى غضون جيلين اثنين .

وعلى الرغم من هذه الدراية الحضارية التى أظهرها عمى عندما أرسل والدى لمدرسة

الفرير، فإن حياته الشخصية كانت متواضعة جدا، فلم يكن يعرف من أمور الدنيا شيئا غير عمله وكسرة العيش التى كان يبل بها ريقه والمسكن المتواضع الذى أعطاه سقفا. ولم تكن عند عمى أية تطلعات طبقية حتى بعد أن أصبح موسرا. وعندما جاء الوقت لزواج ابنته الوحيدة، قبل أن يزوجها لفراش فى مصلحة السكة الحديد عندما تقدم لخطبتها. وكان رده على أبى عندما احتج على هذا القرار بحجة عدم التوافق بتنبيهه بأن المتقدم رجل حسن الخلق سليم الجسم، وليس هناك ما يعيبه وهو لا يفترق عنه عندما بدأ حياته العملية، وهذا المسلك هو نفسه مسلك الجيل الأول لمهاجرى أمريكا الذين شقوا طريقهم وأثروا، فقد كانوا على درجة كبيرة من الشعور بالمساواة بين الناس والثقة فى أن العمل هو طريق الثروة، فلم تكن قد تكونت لديهم مشاعر الانتماء إلى طبقة مميزة. وقد نجح أبى فى ألا تتزوج بنت عمى هذا الرجل، وقد تزوجت بدلا عنه أحد تجار المجوهرات الذى توفى بعد سنوات قليلة بعد أن أنجب منها ولدين شغلت تربيتهما حياتها بعد أن ترملت وهى فى سن مبكرة.

وعلى الرغم من الكتب القليلة التى كان يقرؤها والدى، فإنها كانت فى أغلبها من الكتب التى حملت الأفكار الجديدة التى بدأت تهب على مصر فى مطلع القرن العشرين، وتهز المفاهيم الثابتة التى نشأ عليها المصريون وعاشوا فى إطارها لقرون طويلة. ومن الكتب التى اقتناها أبى ولابد أنه قرأها، كتاب فرح أنطون «يسوع ابن الإنسان» وهو ترجمة لكتاب ارنست رينان الذى أثار أكبر الجدل فى دوائر الكنيسة الكاثوليكية عندما نشر فى فرنسا فى أوائل القرن، وكتاب شبلى شميل «النشوء والارتقاء» الذى شرح فيه نظرية التطور كما وضعها دارون، وكتاب قاسم أمين «تحرير المرأة» وكذلك كتاب عبدالرحمن الكواكبى «طبائع الاستبداد» - كما أنه كان يقرأ مجلة المقتطف، ويحتفظ بأعداد مجلة المستقبل التى كان يصدرها سلامة موسى قبيل الحرب العالمية الأولى، والجريدة التى كان يحررها أحمد لطفى السيد. ولم يكن أبى يقرأ الكتب القديمة والتى كان يسميها بالصفراء، ولا أذكر أنه كان فى مكتبته أى منها فيما عدا نسخة قديمة للزوميات أبى العلاء المعرى وكتاب الجبرتى. وكان أبى يعتقد أن قراءة هذه الكتب هو من باب إضاعة الوقت، فقد كان مؤمنا بأن التمسك بالأفكار القديمة منع المصريين من الإمساك بحياتهم فى أيديهم، ومنعهم من البحث فى أصول الأشياء وأسرار حركتها والقواعد المنظمة لها.

وكان العلم الحديث أحد اهتمامات أبى على الرغم من أنه لم ينل منه الكثير. وكان أبى متدينا بطريقته الخاصة، فقد عاش حياة علمانية خالصة ولم تكن له علاقة كبيرة أو وثيقة بالمؤسسات الكنسية التى كان يكن لها كما كان يكن لكل الأديان أكبر الاحترام . ولم أره أبدا يثير نقاشا يتناول فيه المعتقدات الدينية، أو يجادل أحدا فيها أو فى طقوس العبادات أو الصيام أو غير ذلك من الأمور الدينية التى كان يعتبرها من أخص خصوصيات الإنسان. وكان يحضر الكنيسة فى مواسم الأعياد والمناسبات . وقد رأيته فى آخر سنى حياته يقرأ بين الفينة وطول الفينة ولوقت قصير بعضا من فصول التوراة.

ولم يكن أبى غريبا فى هذا الاتجاه، فقد كان يمثل جيله الذى نشأ فى حضن الحركة القومية المصرية التى بدأت خافتة فى أواخر القرن التاسع عشر وأصبحت ركيزة الحركة الوطنية ومحركها الأساسى عند قيام ثورة سنة ١٩١٩. وقد نجحت الحركة فى أن تجعل المصريين يستمدون هويتهم من الانتماء للوطن، وفى تدعيم بناء الجماعة الوطنية. وقد شارك أبى فى أفكاره معظم من عمل فى الحركة الوطنية وساهم فى إنهاء الاحتلال من أرض مصر. ومن الملاحظ أن والدىّ قد تعمدا أن يسميا أبناءهما وبناتهما بأسماء لا تنم على ديانة حامليها لرغبتهما فى ألا يكون هناك ما يمكن أن يميزهم عن الآخر الدينى .

ولا أعرف بالضبط الطريق الذى قاد والدى إلى التعرف على أمى والتقدم للزواج منها، إلا أن هذا التعرف ربما كان قد حدث بسبب زيارات أبى لشقيقها الذى كان يتلقى دروسا فى اللغة الفرنسية من أبى. وكانت أسرة أمى قاهرية أيضا، وإن كانت أصولها من بلدة مير بمحافظة أسيوط، وقد شغل والدها وظيفة فى إدارة الجيش المصرى وعمل فى مكتب أحمد عرابى عندما تولى وزارة الحربية. وكان جدى لأمى على وعى وسعة معقولة من العيش دفعته لإرسال بناته إلى مدرسة الأمريكان بالأزبكية بالقاهرة والتى تخرجت فيها أمى فى سنة ١٨٩٩ . وفى الصورة الفوتوغرافية التى أخذت تسجيلا لتخرجها (والتى مازلت أحتفظ بها) كانت الخريجات فى أبهى لباس يحملن باقات الورد، ولم يكن بالدفعة التى تخرجت فيها أمى غير عشرين فتاة كنّ يمثلن كل أو معظم فتيات مصر اللواتى أتيحت لهنّ فرصة الذهاب إلى المدرسة. وكانت معظم الفتيات من الأرمن أو الشوام ولم يكن هناك من المصريات الخالصات غير ثلاث – ومن الواضح أن جدى لأمى

كان أكثر دراية بشئون الحياة وأكثر سعة فى الأفق من جدى لأبى كما أنه كان أكثر ثراء، فقد كان من النخب الصاعدة، وكان يملك عربة حنطور خاصة كانت تنقل أمى إلى مدرستها، كما كان له منزل كبير بناه فى حى القللى بشبرا بالقاهرة، له فناء واسع امتلأ بأحواض الزهور وتوسطته نافورة كبيرة . وقد ولدت فى هذا المنزل والذى انتقلت ملكيته إلى خالى بعد وفاة أبيه المبكرة . ولا أعرف بالضبط ظروف انتقال عائلتى للسكنى فى منزل عائلة أمى، إلا أنى أتصور أنه حدث تحت ضغط أمى التى أرادت أن تتفادى العيش مع حماتها؛ فقد كان الانتقال إلى منزل عائلتها طريقا للخلاص من تنغيصها. وقد انتقلت الحماة بالفعل ومنذ ذلك الوقت للعيش مع عمى، وهو الأمر الذى لم تكن تفضله فقد كانت امرأة عمى سيدة صعبة المراس على عكس أمى الوديعة والهادئة والقادرة على كبت غضبها .

البحث عن الجذور

أعود إلى حيث بدأت، إلى موضوع البحث عن الجذور الذى فتحته لى ملاحظة تلك السيدة الانجليزية فى المتحف البريطانى، والتى حكيت عنها فى أول هذا الفصل، عن سحنتى التى لا تزال تحافظ على ملامح ذلك المصرى القديم الذى رأيت تمثاله معروضا فى المتحف البريطانى. وقد شغلتنى تلك الملاحظة وأردت أن أعرف السر الذى أبقى على هذا التشابه بعد ما يزيد على مائة وخمسين جيلا. وزاد من فضولى للبحث عن هذا السر ما عرفته عن تاريخ مصر الذى زخر بالهجرات المستمرة التى حطت بأرضها واستقرت فيها. فقد كانت مصر ملاذ سكان الصحارى المحيطة بها من كل جانب، فكانت كالواحة وسط منطقة الشرق الأوسط القاحلة ذات المصدر المأمون من المياه مما جعل العيش فى ظلها آمنا. واستقبلت مصر عبر العصور هجرات واسعة من سكان هذه الصحارى الذين حطوا بها واستقروا فيها كلما حل الجفاف بأرضهم وضاق بهم العيش، مما كان يدفعهم للإغارة عليها والتسلل إليها إن كانوا فرادى أو فى جماعات صغيرة، أو للاستيلاء عليها إن كان لهم بأس وتنظيم كما حدث فى حالة الهكسوس وأهل آشور والفرس والعرب والترك وغيرهم كثير. هذا بالإضافة إلى الهجرات التى جاء تها عبر البحار ومنذ أقدم الأزمنة، كتلك التى سجلها رمسيس الثالث فى معبده بالأقصر من «أهل البحر»، وتلك التى جاءت من اليونان أو روما أو فرنسا أو انجلترا، فقد كان ثراء مصر وموقعها الاستراتيجى مطمعا يستحق الإعداد له وتحمل المشاق من أجله .

وهذا الخليط الكبير يبدو فى أهل مصر، ومازلت أذكر تلك الملاحظة التى أبداها صاحب الفندق الصغير الذى نزلت فيه مع زملائى من طلبة البعثة من المصريين فى سويسرا فى سنة ١٩٤٥، عندما جاءنا ونحن نتسامر بعد الغداء حول إحدى مناضد المطعم ليسألنا عما إذا كنا جميعا ننتمى إلى بلد واحد، فلما أجبناه بالإيجاب لم يخفِ عجبه من أن يكون بالبلد الواحد كل هذا الخليط من الناس. فقد كان بيننا القصير القامة ذو البشرة البيضاء والعيون الخضراء، والفارع الطول والأسمر ذو العيون السوداء، والنوبى ذو البشرة الأقرب إلى السواد والشعر الأكرت والشفاه الغليظة. وفى ذلك الوقت كانت سويسرا متجانسة الأهل فلم يكن بها إلا أقل القليل من الأجانب المختلفى السحنة أو اللون عن سكانها من الجرمان، حتى أن الكثير من الأطفال كانوا يوقفوننا فى الطريق ليتأملونا وليسألوا أمهاتهم عن لون بشرتنا أو شعرنا الذى لم يخبروه .

وفى مصر، فإن السحن والملامح تتنوع حتى بين أفراد العائلة الواحدة. ففى عائلتى، لى خال أبيض البشرة أشقر الشعر أزرق العينين، كما أن لى أختا وأولاد خالة سود العيون والشعر، ذوى بشرة سمراء يكاد الواحد يظن من فرط شبههم لصور الفراعنة أنهم قد عادوا لتوهم من ذلك العصر .

البحث عن الجذور فى مصر هو من الأمور العسيرة حقا. فقد كان للتوتر وعدم الاستمرارية اللذين شهدهما المصريون عبر معظم التاريخ أثر فى عدم حفظ سجلات الاحصاءات الحيوية لأى وقت طويل. فليس فى مصر سجل مدنى يمكن الرجوع إليه، وحتى مبدأ القرن العشرين لم تكن شهادات الميلاد شيئا شائعا بل لعلها لم تكن معروفة أصلا للعدد الأكبر من المصريين، وقد ظلت كذلك حتى منتصف القرن العشرين، وقد قمت بنفسى، فى آخر الستينات من هذا القرن، بالأمر بتسنين معظم، إن لم يكن كل، العمال المؤقتين الذين كانوا يعملون فى هيئة المساحة الچيولوچية والتعدين فى ذلك الوقت تمهيدا لنقلهم من الخدمة المؤقتة إلى الخدمة الدائمة والتى كانت تتطلب تقديم شهادة للميلاد لم تكن بحوزة أى منهم ، كما لم تكن شهادات الزواج، قبل تسجيلها مدنيا فى خمسينات القرن العشرين، أكثر من ورقة تحتفظ بها العائلة أو المأذون أو القس، ولم يكن لها سجل منتظم فى الجامع أو الكنيسة . وكذلك كانت شهادات الوفاة التى لم يبدأ حفظها إلا فى وقت متأخر. وبالإضافة إلى ذلك فالعائلات فى مصر، وباستثناءات قليلة جدا، بلا تاريخ،

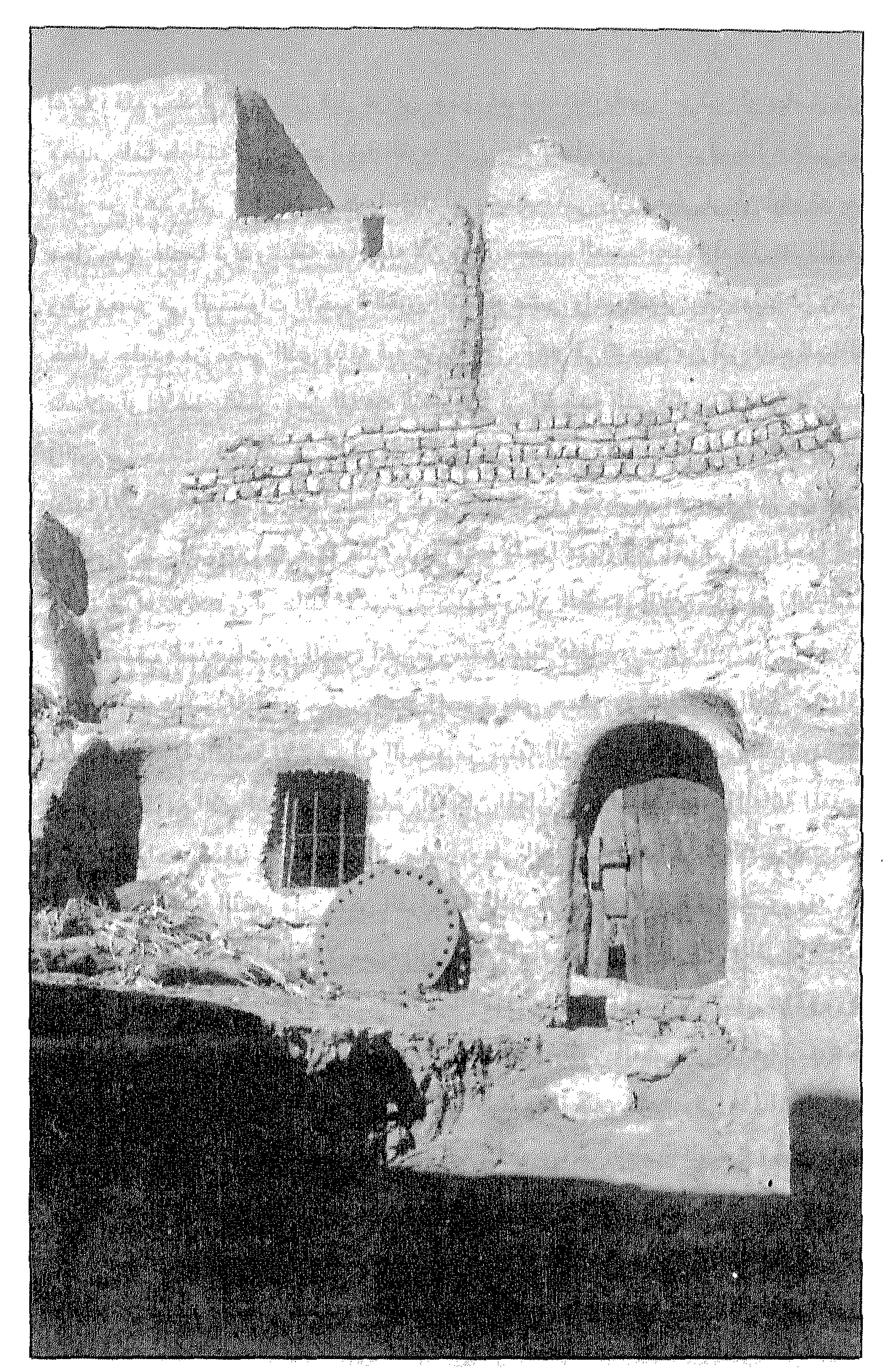
فقد نالها من الكوارث والاضطهاد والمضايقة ما جعل حفظ سجلاتها صعبا؛ فعلى الرغم من العصبيات العائلية أو البلدية التى تحكم الكثير من العلاقات الاجتماعية فى مصر فإن هذه لا تظهر إلا بين أبناء الجيل الواحد الذين قلما يربطون أنفسهم بمن سبقهم من أجيال. وإنك ترى ذلك فى عدم الاهتمام بحفظ الأوراق القديمة أو حتى باسم العائلة وهو الأمر الذى فعلته بنفسى عندما أسقطت اسم عائلتى «الأعمش» من اسمى دون أى اكتراث ، ويبدو أن الحكومة تشجع هذا الاتجاه؛ فالناظر إلى قانون الأسماء الأخير لابد أن يلاحظ اصرار الحكومة على التدخل فى اختيار الناس لأسمائهم، ففى هذا القانون يتكون اسم الفرد من اسمه الذى تم تسجيله به فى شهادة الميلاد (على ألا يكون ثنائيا) مضافا إليه الاسمين الأولين للأب؛ مما سيتسبب فى اختفاء أسماء العائلات فى أقل من جيلين اثنين .

وقد دفعنى اليأس من إمكان البحث عن الجذور عن طريق السجلات والوثائق، إلى البحث فى إمكان استخدام المادة الوراثية فى رفات الأجداد لمعرفة قدر الأثر الذى تركه الأقدمون فيهم. وقد وجدت أن حال الجبانات لا يختلف عن حال السجلات، فأكثرها لا يحتوى على شواهد، ونبشها شائع، وكلها بلا صيانة والكثير منها حديث بسبب دخول الكثير منها كوردون المدن مع اتساعها. وقد حاولت أن أقنع أحد زملائى من المشتغلين بعلوم الوراثة وممن يحاولون تطبيق أبحاثهم فى علم الآثار، أن يتقدم بمشروع بحثى لدراسة المادة الوراثية المحفوظة فى رفات الموتى من المصريين المحدثين لمقارنتها بالمادة الوراثية التى استخرجت من رفات الفراعنة لمعرفة مدى تطابق المادتين. وقد تحمس الزميل للاقتراح، وطلب منى استكمالا لأركان البحث أن أجد له جبانة بمصر تحفظ فى جنباتها رفات سلسلة من الأشخاص المعروفى الأنساب لرابع أو خامس جيل على الأقل ليجرى عليها أبحاثه، فلم أجد. وتبين لى من زياراتى للجبانات حالتها المزرية، سواء من ناحية العناية بمنظرها العام أو من ناحية الاعتداء عليها سواء بنبشها أو باستغلالها فى السكن، أو فى أى غرض غير السبب الذى أقيمت من أجله .

وقد عاصرت بنفسى عملية نقل مدافن عائلة جدى لأمى، والتى كانت تقع فى شارع رمسيس بالقاهرة مكان مقر البطريركية القبطية الحالى، إلى مقرها الجديد فى الجبل الأحمر عند أطراف حى العباسية فى ذلك الوقت. فقد حدث فى أواخر عشرينات القرن العشرين أن أصبحت الجبانة القديمة داخل مدينة القاهرة التى كانت تتسع فى ذلك

الوقت، مما حدا بالحكومة أن تنقلها إلى مقر جديد فى أطراف المدينة، وطلبت من أصحاب المدافن أن يخلوها إن أرادوا من رفات من سبقوهم. وقررت عائلة أمى أن تفعل ذلك، ولسبب لا أعرفه، اصطحبنى والدى مع الكثير من الأقارب لكى أكون شاهدا لهذه العملية التى تركت أكبر الأثر فى نفسى، إذ لم أكن قد تعديت التاسعة من العمر. وكان المنظر شديد الإيلام، لأن أحدا لم يستطع أن يميز رفات أحد من الأجداد الذين كانوا فى حالة لا تسمح بتمييزهم. وبعد جدل لم يدم طويلا، قرر الأهل جمع كل عظام الأجداد ووضعها فى صندوق واحد كبير أخذوه معهم لدفنه فى المدفن الجديد بالجبل الأحمر بحى العباسية بالقاهرة .

الشىء الوحيد الذى أتاح لى معرفة شىء عن جذورى كان مسقط رأس عائلتى بالصعيد. فقد وجدت فيه ما فتح بابا ولو صغيرا لمعرفة شىء عنها. وكما أشرت، فإن مسقط رأس جدى لأبى هو بلدة السراقنة والتى كانت وحتى عصر العثمانيين تشكل جزءا من بلدة مير (مسقط رأس جدى لأمى) حسب ما جاء فى القاموس الجغرافى لمحمد رمزى. والسراقنة بلدة صغيرة تقع فى حضن الدير المحرق، كان الوصول إليها من القاهرة عندما قمت بزيارتها فى شتاء سنة ١٩٥٣ صعبا يتم بقطار الصعيد القشاش حتى مدينة القوصية والتى تقع على بعد ٦٥ كيلو متراً إلى الشمال من أسيوط (وكانت تسمى نزالى جنوب حتى ذلك التاريخ) ثم بالركائب عبر طريق غير ممهد. وتقع البلدة فى منتصف الطريق إلى الدير المحرق الذى يبعد حوالى ١٤ كيلو مترا عن محطة القوصية. وكان عمدة السراقنة فى ذلك الوقت هو جد صديقى الدكتور حلمى غالى عبد المسيح طبيب الأمراض النفسية المشهور والذى رتب لى مقابلة معه فى خطاب أرسله إليه. وكنت قد عرفت بطريق المصادفة، وأثناء حديث عابر مع الدكتور حلمى، أنه من ذات البلدة التى جاء منها جدى وأن جده يشغل منصب العمدة فيها. ولما عرف برغبتى فى زيارتها أبلغ جده بذلك وطلب منه استضافتى وتسهيل زيارتى. وقد وجدت العمدة بالفعل فى انتظارى عند أطراف البلدة ووراءه أربعة من الخفر، وكان متجهم الوجه وحاملا للسلاح وغير مبد أى ترحيب بمقدمى! وبادرنى بالحديث سائلا عن سبب مجيئى ولما أخبرته أن غرضى هو زيارة البلدة التى عاش فيها أجدادى زاد وجهه تجهما ورد قائلا بأن هذا تاريخ قديم فلم يعد للجد أو لمن أخلفه شئ يمكن أن يزوروه . أما إذا كان مقصدى هو الأخذ بالثأر، فهو على أتم الاستعداد، وشد على سلاحه، وقد فاجأنى كلامه الذى لم أعرف له سببا أو



الدير المحرق

أصلا. فلم يحك لى أحد من قبل عن أن جدى قد ترك القرية ووراءه شئ أو حاملا ثأرا لأحد، فلما طمأنته أنى جئت لرؤية القرية التى جاء منها، وأنى لم آتِ للمطالبة بشىء أو للثأر من أحد وأنى لا أحمل سلاحا، قبل أن يستضيفنى وأن يحكى لى أن أباه قد حل محل جدى عندما ترك وظيفته مما أهله لأن يحتل منصب العمدية عندما أدخل نظامها فى ريف مصر فى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. واعترف لى بأنه، ومنذ أن وصله خطاب حفيده من مصر الذى يبلغه فيه عن زيارتى، وهو فى توجس من أنى قادم للمطالبة بأملاك أو للأخذ بالثأر. ومن اللافت للنظر هنا أن القصة التى أثارت كل هذا الغضب والتوجس حدثت منذ أكثر من ثمانين عاما ولكنها بقيت مع الابن طوال هذا الوقت بعد أن نقلها الأب إليه. ولابد أن العداء لعائلة جدى كان كبيرا مما تسبب فى نزوحها من البلدة بكاملها، حتى أننى لم أجد فيها عند زيارتى فردا واحدا منها، كما أنى لم أجد واحدا فيها عرف شيئا عن جدى أو عائلة الأعمش بأكملها. وكان العمدة، والذى كان فى ذلك الوقت فى منتصف السبعينات من العمر، آخر من سمع شيئا عنها .

وتقع بلدة السراقنة فى حضن الدير المحرق وفى حماه. ويختلف هذا الدير عن باقى الأديرة المصرية القائمة الآن فى أنه الوحيد من بينها الذى يقع داخل وادى النيل وقد بنى الدير فى الموقع الذى اشتهر بين الناس أنه كان المكان الذى استقرت فيه العائلة المقدسة لثلاث سنوات ونصف عند هروبها إلى مصر. وعلى الرغم من أن التاريخ القديم للدير غير معروف على وجه اليقين فإنه يمكن القول بأنه واحد من أقدم الأديرة فى مصر، وقد جاء ذكره فى كتابات «أبو صالح الأرمنى» (أول القرن الثالث عشر) والمقريزى (القرن الخامس عشر). ويقع الدير على حافة الصحراء ويحتل مساحة عشرة أفدنة وله سور شاهق، وهو بخلاف كل الأديرة الأخرى كان يدير وحتى خمسينات القرن العشرين إقطاعية كبيرة من الأرض التى تحيط به يعمل فيها ويتعيش منها جميع المقيمين عليها. وفى هذا المجال، فإن الدير يكاد يتشابه وأديرة الكنيسة الكاثوليكية فى أوروبا فى العصر الوسيط وحتى مجىء حركة الإصلاح الدينى والسياسى.


وعندما زرت بلدة السراقنة فى سنة ١٩٥٣، كان كل سكانها من الأقباط، وكان هذا النمط من توزيع السكان حسب دياناتهم شائعا فى مصر، كما كان شائعا فى أوروبا وفى بلاد الخلافة العثمانية فى العصر الوسيط بسبب استناد نظم الحكم فيها إلى الدين. وكان الناس يصنفون حسب معتقداتهم الدينية والتى كانوا يستمدون منها هويتهم. وفى

مثل هذا النظام، لم يكن هناك مكان لمن كانوا على غير دين الملوك غير العيش فى أمكنة بعينها داخل المجتمع الكبير، إن سمح لهم بذلك، وإلا فإن مصيرهم الانفصال فى إمارة مستقلة. وقد عرفت أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط نظام الجيتو لأقلياتها الدينية. وفى مصر العصر الوسيط، سمح النظام للأقليات الدينية بالتجمع فى قرى وأحياء بعينها، وهو الأمر الذى لم يثر أية حساسيات بسبب أن المصريين كانوا جميعا وعلى اختلاف دياناتهم من عرق واحد، كما كانوا واقعين جميعا تحت حكم أجنبى لا يفرق بينهم فى قدر القهر والظلم الواقعين عليهم. ولذا فلم يحدث فى الريف المصرى على وجه الخصوص الكثير من الاضطرابات الطائفية، فقد كان هناك الكثير مما كان مشتركا بين الأقباط والمسلمين، كما أن المصالح لم تكن على درجة كبيرة من التشابك كما كان الحال فى المدن التى شهدت الكثير من الاضطرابات وخاصة وقت الأزمات الكبيرة أو الحكومات الرديئة أو تحت تأثير عملاء خارجيين .

ولا شك أن هذا النمط من التوزيع السكانى قد قلل من فرص الاختلاط وساعد فى الحفاظ على نقاء العنصر، وإن كنت هنا لا أقلل من حوادث السبى والاغتصاب والحمل السفاح التى لابد أن تكون قد حدثت وقت الغارات المتكررة التى كان يشنها بدو الصحارى المحيطة والتى كان الأهالى يقابلونها بدفع أموال الحماية التى كانت تفرض عليهم أو بالهجرة الكاملة من المكان. وتشهد خرائب المدن على طول الجانب الغربى للوادى من ديروط وحتى البلينا على هذا التاريخ الحزين الذى لا أعرف أن أحدا قد كتبه حتى الآن. وكنت كلما زرت إحدى هذه الخرائب أسأل نفسى عما قد يكون السبب وراء هجرة أهلها، وهل كانت لهذه الهجرة علاقة بتغيرات عوامل الطبيعة كتحولات مجرى النهر أو تقلبات المناخ وتزايد تحرك الرمال عليها أم أنها كانت لأسباب اجتماعية تتعلق بحالة عدم الاستقرار التى عاشتها والغارات الكثيرة التى عانت منها.

وهناك كلام كثير فى الفولكلور الشعبى عن حالة الفزع التى كانت هذه الغارات تأتى بها والتى استمرت لوقت طويل، وإن كان التاريخ لا يذكر إلا العظيم منها والتى استطاعت أن تفرض سيطرتها على منطقة كبيرة وأن تتسبب فى نشوب الحروب كتلك التى حدثت على عهد السلطان الناصر عندما فرضت إحدى قبائل البدو سلطتها على مناطق كبيرة فى الصعيد مما حداه إلى أن يشن عليها حربا شرسة فى سنة ١٣٠٢ أدت إلى إبادتها وهروب من بقى منها إلى السودان. على أن الهدوء لم يدم طويلا فبعد أقل من مائة عام

على هذه الحرب، استطاعت قبيلة الهوارة ذات الأصول الأمازيجية، والتى كان السلطان برقوق قد نقلها من أطراف الدلتا إلى أطراف مدينة جرجا بالصعيد فى سنة ١٣٨٢، أن تمد نفوذها على مناطق كبيرة فى الصعيد وحتى المنطقة إلى الشمال من أسيوط، وأن تفرض الضرائب على الفلاحين وعلى الأخص الأقباط منهم والذين كان لكل عائلة منهم «بدويها» الذى كان يحميها نظير فرضة معينة من المال. وفى القرن الثامن عشر، تعاظمت واحدة من هذه الغارات حتى حكمت الصعيد وكاد زعيمها همام أن يتوج ملكا فى السنوات ١٧٦٥ – ١٧٦٩. وعلى الرغم من محاولات مفكرى اليسار كسمير أمين وغالى شكرى إضفاء صفة البطولة على هذا الزعيم وصفة الانتفاضة الشعبية على هذه الغارات، وتصويرها على أنها كانت صراعا شعبيا ضد استغلال المماليك والسلاطين وملتزمى الأرض، إلا أن الواقع الذى عاشته عائلات الصعيد لا يصور هذه الغارات بأكثر من حقيقتها كأعمال بلطجة زادت من آلام الفلاحين وجعلتهم يعيشون فى حالة من الفزع والفوضى لأربعمائة سنة من مبدأ القرن الخامس عشر وحتى مجىء ابراهيم باشا ابن محمد على الكبير على رأس جيش فى سنة ١٨١٣ فى حملة تأديبية أعادت الصعيد إلى سلطة الحكومة. وينبغى أن نبين هنا أن حملة ابراهيم باشا، وإن كانت قد أعادت الأمن إلى البلاد فإنها لم تحسن من أحوال الفلاحين، بل على العكس من ذلك فقد زيدت الضرائب عليهم وأصبحت جبايتها تتم بطرق تعسفية زائدة خاصة بعد إدخال نظام «العهدة» الذى سبق الكلام عنه. الشىء الوحيد الذى يمكن أن يخفف من حكم التاريخ على ما قام به محمد على من مظالم، هو أن الأموال التى جباها لم تذهب هباء كما كان يحدث وقت المماليك والعثمانيين بل ذهبت فى معظمها فى بناء البنية التحتية لمصر وكذلك فى بناء الصناعات والجيش. كما أن حالة الاستقرار والضبط والربط التى جاءت فى أعقاب الحملة قد أعادت للحكومة الهيبة والطمأنينة للناس، ومهدت الطريق لإدخال الأقباط فى الجماعة الوطنية، وهى العملية التى استكملت خطواتها بحركة الإصلاح السياسى التى قام بها الوالى سعيد بعد صدور الفرمان الهمايونى لسنة ١٨٥٦، ثم بنشوء الحركة القومية والتى جاء تتويجها فى ثورة سنة ١٩١٩ والتى كان من أعظم إنجازاتها الإدماج الكامل للأقباط فى الجماعة الوطنية ثم فى دستور سنة ١٩٢٣ الذى أكد على حرية العقيدة وساوى بين المصريين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة .



د. رشدي سعيد
رحلة عمر
الفصل الثانى
جدد لمدة ستة شهور اخرى ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٤١
وزارة الدفاع الوطنى
مدير المخابرات الحربية
ادارة المخابرات الحربية
قسم الأمن
الاسم رشدى سعيد افندى
الوظيفة طالب بكلية العلوم
سنوات التكوين

تفتحت عيناى عند مولدى فى سنة ١٩٢٠ على النهضة الكبرى التى أحدثتها ثورة سنة ١٩١٩ القومية التى قادها سعد زغلول، ذلك الزعيم الفذ الذى استطاع أن يأسر قلوب الأمة التى وكلته بالنيابة عن جميع أبنائها وبناتها للمطالبة بالاستقلال من الاحتلال البريطانى الذى كان يجثم عليها ولتحريرها من استبداد الحكام الذين كانوا يجدون من الاحتلال سندا . كنت طفلا عندما كان الجميع يتحدثون عن هذا الزعيم الذى ملأت صوره منزل عائلتى، ولم يكن هناك من حديث يدور إلا ويتطرق فى النهاية إليه وإلى الاستقلال الذى تطلع إلى تحقيقه الجميع كخطوة أولى لانطلاق مصر وتحريرها من الاستبداد . كان سعد زغلول بمثابة أب ثان لى؛ فقد كانت صوره تطل على فى حنو بالغ وكان الحديث عنه ينبئنى بأنه لابد وأنه كان حبيب كل من كانوا حولى. ومازلت أذكر حتى اليوم الحزن الكبير الذى خيم على عائلتى عندما جاءها نبأ وفاة هذا الزعيم، فى أغسطس سنة ١٩٢٧، ونحن بالمصيف برمل الاسكندرية مما دفع أبى وهو يجهش بالبكاء للعودة إلى القاهرة للمشاركة فى العزاء فيه.

كانت نشأتى فى ظل ثورة سنة ١٩١٩، التى حركت المصريين وأعادت لهم الثقة بالنفس والاعتزاز بهويتهم القومية التى أوشك الاستعمار العثمانى البغيض الذى جثم على الصدور لأكثر من أربعة قرون أن يطمسها وأن يئد ظهورها حتى ولو أدى الأمر به إلى الاستعانة بالانجليز لاحتلال بلادنا. كان عقد العشرينات من القرن العشرين الذى نشأت فيه عقد نهضة شاملة فى مصر لعله كان من أفضل عقود هذا القرن، ففيه تأصل الفكر السياسى الليبرالى الذى عبرت عنه النخبة المصرية فى دستور سنة ١٩٢٣، بل وفى محاضر جلسات اللجنة التى تشكلت لوضع هذا الدستور والتى تميزت بفكر سياسى رفيع أدخل على مصر الكثير من المبادىء المتقدمة التى أقرت حقوق الإنسان وساوت بين المواطنين أمام القانون بغض النظر عن أصولهم أو دياناتهم، وكفلت لهم حرية العقيدة والتعبير، وضمنت لهم المشاركة فى حكم بلادهم بتقييد سلطة الملك وإقرار مبدأ

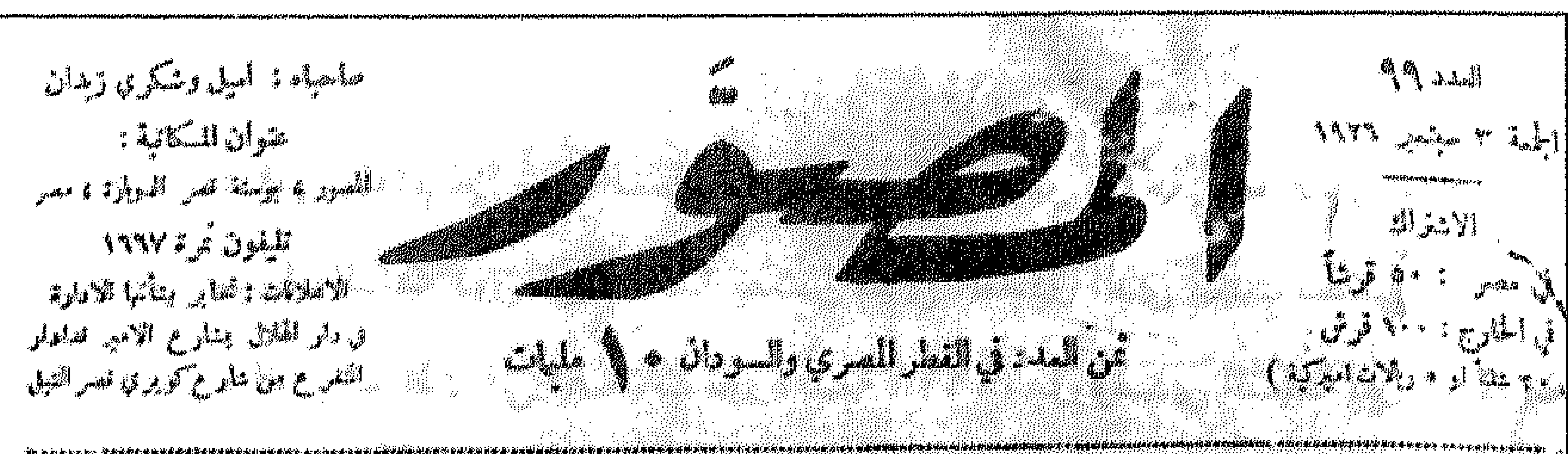


سعد زغلول الزعيم الذى فوضته الأمة بجميع طوائفها للمطالبة بالاستقلال والذى قاد الانتفاضة الشعبية الهائلة التى أكدت هوية مصر القومية

التمثيل النيابى بحيث لا يقوم تشريع إلا بموافقة نواب الأمة المنتخبين انتخابا حرا ومباشرا.

وفى هذا العقد، تسارع إحلال التعليم المدنى الحديث محل الكتاتيب العتيقة التى كانت تعتمد على التلقين، وتم تطوير التعليم العالى وأصبحت لمصر جامعة حديثة أضيفت إلى مدارسها العليا القائمة والتى كانت تخرج المهندسين والزراعيين والأطباء، ككليتى العلوم والآداب اللتين افتتحتا سنة ١٩٢٥، وزودتا ببعض من أشهر الأساتذة الوطنيين والعالميين الذين لمع منهم الكثير ممن اكتتبوا فى نهضة مصر واقتحام الجديد وإرساء قواعد الفكر المتقدم والحر فيها . وفى هذا العقد زاد وعى المصريين بتاريخهم المجيد والتليد والذى كانوا قد نسوه. وساعد على إحياء هذا الوعى كشف آثار توت عنخ آمون بوادى الملوك بالأقصر فى أوائل العقد، مما أبهر الأبصار وبعث فى المصريين الفخر والاعتزاز بالوطن والأجداد وشحذ فيهم الهمة لاقتحام الكثير من ميادين الفن والأدب والعلم التى كانوا قد أهملوها فلمعت أسماء كثيرة حلقت فى الآفاق. وإذا أردت أن أختار واحدا فقط على سبيل المثال لا الحصر، ليوضح قدر الدفعة الهائلة التى جاءت بها ثورة سنة ١٩١٩، لما وجدت أفضل من محمود مختار الذى حلّق فى ميدان النحت وكان أول مصرى ينحت تمثالا بعد توقف دام لأكثر من عشرين قرنا، فأعاد إلى مصر فنا كان المصريون رواده الأوائل. وفى هذا العقد أيضا برع المصريون فى الفنون التشكيلية والغناء، واقتحموا ميادين المسرح والسينما والقصص والأدب والعلم والصحافة اليومية والأسبوعية. ولو أراد واحد أن يقيس مقدار ما أثارته الثورة من همة وما فعلته فى وجدان الشعب لما وجد أفضل وأصدق تعبيرا من أغانى سيد درويش ابن هذه الثورة .

ولحقت هذه النهضة الشاملة عائلتى بصفة مباشرة عندما قررت أول حكومة وطنية تشكلت بإرادة الشعب وعن طريق الانتخابات الحرة المباشرة فى سنة ١٩٢٥ أن توفد بعثة تعليمية من فتيات مصر لكى يتعلمن مختلف العلوم والفنون الحديثة لكى ينقلنها إلى وطنهن عند عودتهن . وكانت شقيقتى الكبرى إنعام إحدى هؤلاء الفتيات اللاتى اخترن ضمن هذه البعثة التى ضمت ست عشرة فتاة من خريجات المدرسة السنية بالقاهرة أوفدتهن الحكومة المصرية إلى انجلترا، وألحقتهن بمدارسها ورتبت لهن مسكنا ومشرفة انجليزية. أما شقيقتى فقد التحقت بأحد معاهد الفن التشكيلى لتعلم فن الرسم .



العدد ٩٩
الجمعة ٣ سبتمبر ١٩٢٦

الاشتراك
في مصر : ٥٠ قرشاً
في الخارج : ١٠٠ قرش
(٢٠ شلناً او ٥ ريالات اميركية)

المصوّر

ثمن العدد في القطر المصري والسودان ١٠ مليات

صاحباه : اميل وشكري زيدان
عنوان المكاتبة :
المصور ٤ بوستة قصر الدوبارة ، مصر
تليفون نمرة ١٦٦٧
الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة
في دار الهلال بشارع الامير قدادار
المتفرع من شارع كوبري قصر النيل



فتيات مصر يطلبن العلم فى انجلترا

فتيات مصر اللاتى أوفدن فى بعثة إلى انجلترا سنة ١٩٢٦ على رصيف محطة مصر قبل اقلاع القطار إلى الإسكندرية للإبحار منها (تصوير «بدر» مصور دار الهلال) غلاف العدد ٩٩ الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من مجلة المصور - وكانوا قد خرجن لتوهن من مقابلة مع وزير المعارف الذى حضهن على الاجتهاد ومما قاله لهن: «ولكن يهمنى جداً أن ألفت نظركن إلى امر هام وهو الوقوف على سر تقدم تلك الأمة التى ستعشن بين أفرادها وذلك بدرس النظام العائلى والعناية بالأخلاق، وليكن فى علمكن أن العلوم وحدها ليست هى كل شئ، إنما هى الأخلاق».

وهذه أسماء الطالبات من اليمن إلى اليسار.

١- دولت الصدر - ٢ - زكية عزيز يوسف - ٣ - وصفية ابراهيم عبدالله - ٤ - إحسان مرسى عابد - ٥ - إنعام سعيد - ٦ - اقبال حجازى - ٧ - فتحية سليمان على عزت - ٨ - عيشة أحمد الغامرى - ٩ - نظيرة نقولا - ١٠ - فتحية حسن سلمان - ١١ - سعاد محمود - ١٢ - عزيزة مجدى - ١٣ - حكمت سعيد صبح - ١٤- إحسان حمزة..

كانت شقيقتى إنعام فى سن السادسة عشرة من العمر عندما أوفدت فى هذه البعثة التى وافق عليها والداها دون تردد، مما يعكس مدى التقبل الذى كانت تحظى به حركة تحرير المرأة التى نشطت فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩، بل ومدى الثقة بين الحكومة والناس. فلم يخامر الآباء أى شك فى أن الحكومة ستقوم بواجب رعاية بناتهم فى الغربة على أحسن ماتكون الرعاية . ولابد أن أذكر القارىء هنا أن مثل هذه الموافقة ما كان من الممكن الحصول عليها فى أوروبا وأمريكا؛ فقد سبقت مصر هذه البلاد فى إيفاد بناتها فى هذه السن المبكرة للدراسة فى الخارج . وعندما أروى قصة سفر شقيقتى لأى من الأوروبيين أو الأمريكيين فإن الدهشة وعدم التصديق يصيبانهم؛ فلم يكن مثل هذا الأمر مقبولا حتى فى بلادهم فى ذلك الوقت .

وعندما عادت شقيقتى من بعثتها، بعد سبع سنوات كاملة فى الغربة، تغير بيتنا تحت تأثيرها فأعادت تنظيم غرفه وأضافت عليها لمسة جمالية وملأتها بالرسوم واللوحات، والتى كانت قد رسمتها بنفسها أو اقتنتها، وبالتماثيل التى صبتها أو نحتتها خلال دراستها بالبعثة . كما قامت بتغيير الطريقة التى نتناول بها طعامنا الذى أصبحت له ساعات محددة، نتناوله ونحن جلوس فى نظام وبعد أن نرتب المائدة ونضع الشوكة والسكين فى المكان الذى ينبغى أن توضعا فيه ودون أن يسبق واحد منا الآخر فى الطعام . وأصبح لنا نحن صغار العائلة ميعاد مبكر للنوم الذى أصبح له قميص خاص كنا نخلعه عند صحونا ونستبدل به لباسا آخر. كما أصبح لكبار العائلة ميعاد للقاء الاصدقاء هو ميعاد تناول الشاى بعد الظهر، والذى كان بمثابة الصالون الأدبى، فقد كان الكثير من الزوار هم من زميلات شقيقتى بالبعثة واللاتى تولى الكثير منهن أهم المناصب وقمن بأعمال مهمة فى الحياة العامة المصرية.

وبعد سنة واحدة من وصول شقيقتى إنعام إلى مصر، قامت بإلحاقى أنا وشقيقى الأصغر كمال بقسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية بالقاهرة والتى كان مقرها شارع ابراهيم باشا (الجمهورية حالياً) بقصر نوبار باشا رئيس وزراء مصر وقت الخديو توفيق. وكان التحاقى بهذا القسم وأنا فى سن الثانية عشرة من العمر من أهم ما أثر فى تكوينى، فقد كان تحت رعاية المربى الكبير الأستاذ يعقوب فام الذى كان قد عاد لتوه من بعثة بجامعة ييل بالولايات المتحدة بعد أن حصل منها على درجة الماجستير فى علم

التربية. وكان يعقوب فام مربيا ممتازاً وصاحب نظريات رائدة فى علمه، ضمنها فى كتبه وطبقها فى قسم الصبيان الذى كلف برعايته فأضاف إلى النشاط الرياضى الذى كان الغرض الأساسى من مثل هذه الأندية بعدا تربويا جديداً. وكان أعضاء قسم الصبيان الذين كانت سنهم تتراوح بين العاشرة والسادسة عشرة من العمر ينتظمون فى فرق كانت تسمى أندية كان كل منها يدير أموره بنفسه، ينتخب من بين أعضائه رئيساً وأمينا عاماً ويقرر برامجه الرياضية والثقافية والترفيهية، ويدخل فى مسابقات مع غيره من الأندية. وشملت هذه البرامج بالإضافة إلى الرياضة البدنية مسابقات القراءة والمناظرات العامة والرحلات والتمثيل والهوايات على اختلافها، والاستماع إلى الموسيقى العالمية والزيارات المنظمة للمتاحف العامة . وهكذا توسعت أمامى الآفاق وأنا فى هذه السن المبكرة.

على أن أهم وأكبر استفادة من هذه التجربة، هو ما أثاره تعرضى للعمل مع الجماعة من فهم للطريقة التى ينبغى أن تدار فى إطارها أعمالها وشئونها حتى تأتى القرارات المنظمة لها مقبولة ومعبرة عن إرادتها . وهكذا عرفت طريق الديمقراطية وكيفية إدارة الاجتماعات ووضع جدول أعمالها وإدارة المناقشات حول الموضوعات المطروحة عليها وطريقة عرض الاقتراحات ومشروعات القرارات بشأنها وأخذ الأصوات عليها. كما تعلمت الدور الأساسى الذى تلعبه عملية الانتخابات فى تسيير شئون الجماعة فى يسر وقبول. وقد دخلت وأنا فى هذه السن المبكرة الانتخابات لمختلف مناصب قسم الصبيان، وأعددت لها بوضع البرامج والدعاية لها وشحذ المناصرين والخطابة، وكسبت الكثير منها وخسرت البعض منها . ولم يقلل هذا النشاط الاجتماعى من اهتمامى بالرياضة البدنية التى كانت من أهم الأنشطة التى أخذت منى معظم وقتى حتى أصبحت لاعبا على قدر كبير من المهارة فى لعبتى كرة السلة والفولى بول وعلى قدر أقل فى لعبة التنس. وبلغت مهارتى فى لعبة كرة السلة أننى كنت أحد أعضاء الاحتياطى للفريق المصرى لكرة السلة فى أوليمبياد برلين سنة ١٩٣٦ . وقد ساعدنى هذا النشاط المكثف على اجتياز مرحلة المراهقة دون الانزلاق فى المشاكل التى يمكن أن تأتى معها، وخاصة فى الوقت الذى نشأت فيه عندما لم تكن هناك فرص كثيرة لمقابلة الجنس الآخر . كما ساعدنى على إيجاد مخرج لقدراتى الابتكارية التى لم تجد لها متنفسا فى المدرسة الثانوية العامة التى كان التلقين والضبط والربط أهم ما يميزها .

ويمكنني القول هنا إن اشتراكي في تجربة يعقوب فام الفذة كان له أكبر الأثر في تكويني، ففيها تعلمت أصول الحوار، وقبول الآخر واحترامه والعيش في جماعة، والالتزام بالمواعيد وتحمل المسئولية وأخذها بجد، والتيقن من أن خير الفرد هو من خير الجماعة. وكان هذا التعليم يتم في يسر وفي جو من البهجة على الرغم من التنافس الكبير بين الأعضاء المشاركين في التجربة في المسابقات أو الانتخابات التي كانت تمثل جزءاً مهما منها. ولهذه التجربة مكان خاص في ذاكرتي بسبب الأوقات السعيدة التي قضيتها فيها، والصداقات التي بنيتها فيها وظلت معي طوال العمر . وفي رأيي أن التجربة التربوية التي قام بها يعقوب فام هي من التجارب الرائدة في تنشئة المواطن الذي يمكن أن يساهم في بناء وتدعيم العملية الديمقراطية. فالديمقراطية ليست شعاراً يرفع بل هي نظام متكامل وطريق للعيش ينبغي أن يعد له الفرد منذ نعومة الأظفار بتنشئته على تحمل مسئولية المشاركة في إدارة شئونه، سواء في المنزل أو المدرسة أو الحي أو المحافظة التي يسكن فيها، حتى يكون معدا للمشاركة في إدارة شئون أمته . ولو أرادت مصر حقا أن تنعم بالديمقراطية وما يمكن أن تأتيه من إطلاق لطاقات أبنائها، لوجب عليها وعلى المسئولين فيها عن التعليم أو تنشئة الشباب العودة إلى تجربة يعقوب فام الرائدة، ودراستها والنظر في تعميمها والعمل بها في المدارس ومراكز الشباب .

ولم تكن سنوات الدراسة بالمدرسة الثانوية من السنوات السعيدة في حياتي. فقد التحقت بالمدرسة التوفيقية في سن الحادية عشرة من العمر صبيا صغيرا عن معظم الذين التحقوا بها في ذلك العام. وكان بالفصل الذي ألحقت به بالسنة الأولى مجموعة خشنة من التلاميذ الذين كانوا كثيري الشجار يتكلمون بصوت عال وألفاظ السباب البذيء على ألسنتهم ويدفعون بعضهم بعضا بالأيدي وبالأرجل أيضا، وكانت هذه المجموعة من التلاميذ تحدث من الشغب ما كان يجعل الكثير من الدروس بلا فائدة، فقد كان الصخب يملأ الفصل في حالة المدرسين الذين لم تكن لهم القدرة على شكمهم، كحالة المسيو أوديبير مدرس اللغة الفرنسية والذي كانت حصته هي الفوضى بعينها، والأستاذ مسيحة جرجس مدرس اللغة الانجليزية والذي كان موضوع التندر بسبب قصر نظره وعدم قدرته على رؤية الجالسين في آخر الفصل والذين كانوا يصوبون إليه سهام الورق بالنبال. وعلى الرغم من ارتباك الانتظام داخل الفصول فقد كان هناك انضباط معقول عند



يعقوب فام

أحد أعظم رجال التربية للذين انجبتهم النهضة المصرية التى اعقبت ثورة ١٩١٩



الاتحاد المصري لكرة السلة

اللاعب

النادي

المنطقة ...... القاهره

موسم ١٩٣٩ - ١٩٤١

تقدم هذه التذكرة عند أي طلب

من الحكام

السكرتير العام ....

بطاقة عضوية الاتحاد المصرى لكرة السلة ١٩٣٩ - ١٩٤١

دخولنا المدرسة في طابور الصباح حيث كنا نحيي العلم فى حضرة ناظر المدرسة وفى صالة الطعام (اليمكخانة) حيث كنا نتناول وجبة كاملة من الغذاء الساخن إلا أن الطريقة التى كان الطلاب يتناولون بها طعامهم كانت خشنة .. وكانت المدرسة التوفيقية من المدارس الجميلة زمان وجودى فيها، لها سور من الحديد المشغول (فيرفورچيه) يدخلها الواحد فى ممر واسع تحيطه الحدائق وملاعب التنس، يأتى بعدها وعلى الرصيف الأيمن منزل فاخر أعد لسكنى ناظر المدرسة وعلى الرصيف الأيسر مبنى الإدارة .. وكان فناء المدرسة واسعا ومليئا بأشجار الفيكس الباسقة كما كان بها ملعب هائل لكرة القدم .. وكانت المدرسة معدة إعداداً جيدا وكان بها متحف للتاريخ الطبيعى، كما كانت فصولها مزودة بالخرائط والرسوم التوضيحية . إلا أن كل ذلك لم يجعل من هذه المدرسة مكانا مفيدا بالنسبة لى، فقد كان التلاميذ من قلة التربية والإسراف فى استخدام أقذع الشتائم وأكثرها إيلاما للأذن والتى كنت أسمع البعض منها لأول مرة مماجعلنى غريبا ومنطويا على نفسى وغير دار بدروسى . وجاءت نتيجة امتحان آخر السنة الأولى من مدرستى الثانوية سيئة للغاية، فقد رسبت فى كل المواد بما فى ذلك مادة الرسم، ومازلت أذكر وحتى اليوم صورة شهادتى وهى مليئة بالدوائر الحمراء التى لفت درجاتى فى كل المواد. واضطررت لإعادة السنة ، إلا أن هذا الرسوب كان بدء التحدى فقد عايرنى الأشقاء والأقارب ونبهونى إلى أنى لو رسبت مرة أخرى للحق بى شقيقى الأصغر كمال الذى كان يصغرنى بسنتين وناجحا على طول الخط . وهكذا أفقت من التوهان الذى عشته خلال ذلك العام، وقامت شقيقتى الكبرى لولى بمراجعة دروسى خلال إجازة الصيف وعرفتنى بطريقة استيعابها وفهمها .

ولما عدت إلى المدرسة فى خريف العام كنت مستعدا لأظهر لأساتذتى ولعائلتى قدرتى على الدرس والتحصيل . وقد أصبحت بالفعل ومنذ ذلك التاريخ من المتقدمين فى الدراسة وأصبح ترتيبى يتأرجح بين الأول والثالث على مدى سنوات الدراسة الثانوية .. وكان منافسى الذى كان يتنازع معى المركز الأول المهندس زكى اسحق الذى كنت أركن إليه لدماثة خلقه وحسن تربيته والذى كان كثيرا ماينتزع منى قصب السبق، ودخل زكى اسحق كلية الهندسة وعمل فى مجال المقاولات بعد ذلك ولا أعرف شيئاً عن أراضيه فى الوقت الحاضر.



على محطة القطار بكوتزيكا (طره) بعد العودة من رحلة إلى جبل طره مع أعضاء قسم الصبيان وأصدقائهم:

الجالسون من اليمين إلى اليسار:

عبدالمنعم شوقى - وداد سعيد - كمال سعيد - حليم الضبع - سمير حنا صادق - أمين موسى جاد - رشدى سعيد - جمال شوقى - على فؤاد.

الواقفون: أوديت - ارنست سليمان.

وبعد سنوات طويلة من تجربتى مع المدرسة المصرية، اضطررت إلى أن أرسل ولدى كريم إليها بعد أن نقلناه من المدرسة الانجليزية التى التحق بها فى حى المعادى بالقاهرة بسبب نشوب حرب السويس فى سنة ١٩٥٦، وهى الحرب التى حدثت بسبب تأميم مصر لقناة السويس والتى تعاون فيها الانجليز والفرنسيون مع الإسرائيليين لإعادة الاستيلاء عليها، والتى قام الانجليز بسببها بسحب مدرسيهم من مدارسهم مما دفع مصر إلى تأميمها. وفى ذلك العام حفز المد الوطنى الجارف والثقة الكبيرة بالنفس التى جاء بها النصر فى معركة السويس الحكومة لكى تنشىء مدارس قومية جديدة آملت أن تكون على نفس مستوى مثيلاتها من المدارس الأجنبية. وقررنا أن ننقل أولادنا إلى هذه المدارس الجديدة. وللحق فإن هذه المدارس كانت ولعدد من السنوات مدارس على درجة مقبولة من الانضباط والجدية.

وانتهت سنى دراسة كريم بالقومية لكى يلتحق بالمدرسة الثانوية بالمعادى، والتى كانت فى حالة أسوأ بكثير من مدرستى الثانوية التى التحقت بها قبل ذلك بأكثر من خمس وثلاثين سنة . فبالإضافة إلى فساد الانضباط كان هناك انحطاط مستوى المدرسين وتخلف المناهج والتى كتب الكثير منها فى فترة وزارة السيد كمال الدين حسين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة. وقد كلفنا ذهاب أبنائنا إلى هذه المدارس أكبر الجهد لكى نزيل منهم فى كل صيف ماترسب فى أدمغتهم من السلبيات التى كانت هذه المناهج تصبها فيها. وكانت وداد الأم تقضى الليالى الطويلة لفك طلاسم النحو العربى حتى يصبح له منطق، ولتعليم اللغة الانجليزية، ولقراءة كتب خارجة عن مناهج المدرسة لتفتح أمام أبنائنا حضارات العالم الواسع . وكانت وداد تؤدى هنا الدور نفسه الذى لعبته فى حياتى شقيقتى وقسم الصبيان.

وعلى عكس سنوات الدراسة فى المدرسة الثانوية، فقد كانت سنوات الدراسة بالجامعة من السنوات السعيدة فى حياتى. فعندما التحقت بكلية العلوم بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٣٧ (والتى كانت تسمى حينئذ كلية العلوم البحتة بالجامعة المصرية) كان التعليم فيها حرا وفاتحا للأفق . كنا نستمع إلى محاضرات الأساتذة الذين كانوا يوجهوننا إلى المراجع لنعود إليها فى المكتبة نستخلص منها الجديد الذى كنا نناقشه معهم. وكان عمر الكلية عندما التحقت بها اثنى عشر عاماً وكانت الوحيدة التى تقوم بتدريس العلوم



كان سلامة موسى رائدا من رواد الفكر العربى وداعية للتجديد ومفتونا بنظرية التطور

الحديثة فى مصر بل وفى العالم العربى كله . وكان معظم أساتذتها من الأجانب الذين اختيروا من بين أفضل الأساتذة الأوروبيين ذوى الصيت الذائع، وكان عدد طلاب الكلية صغيرا فلم يزد عدد طلاب دفعتى عن السبعين مما سمح بتوثيق العلاقة بين الطالب والأستاذ وتيسير استخدام المكتبة وممارسة الحوار الحر مع الأساتذة .

وكانت الجامعة المصرية بالفعل، وعلى الأخص كلية العلوم التى التحقت بها، معهدا متقدما به الكثير من الأساتذة الأوروبيين الذين كانوا ينتقون من بين أفضلهم والذين كان من الممكن جذبهم للعمل فى مصر فى ذلك الوقت، فقد كانت مصر تتيح لهم، بالإضافة إلى العيش الطيب، الفرصة للقيام بالبحث العلمى الذى كان ولايزال من أهم علامات الجامعة المتقدمة وأهم مايعتمد عليه الأستاذ الجامعى نفسه فى تثبيت مستقبله. وفى ذلك الوقت، كان القيام بالبحث العلمى سهلا لمن كانت لديه العزيمة والإرادة، فلم تكن أدواته تحتاج إلى إنفاق كبير أو إعداد معملى هائل. ولذا فقد كان من الممكن لكلية العلوم بالجامعة المصرية أن تجذب أعظم الأساتذة الأوروبيين للعمل فيها وأن تكون على نفس مستوى أقرانها فى الخارج وهو المستوى الذى حرصت على الحفاظ عليه حتى أنها كانت وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية ترسل إجابات امتحانات طلاب البكالوريوس فيها إلى جامعة لندن ليشارك أساتذتها فى تقييمها وفى تقدير درجات الامتياز لها . كما أنها كانت تنتقى ممتحنى رسائلها الجامعية – لدرجات الماچستير والدكتوراه – من بين المتخصصين من أساتذة أكبر الجامعات الأجنبية .

والتحقت عند دخولها بالقسم الذى كان يدرس فيه علم الچيولوچيا، بناء على توصية من الكاتب الكبير الأستاذ سلامة موسى الذى كان يحاضر فى جمعية الشبان المسيحية التى أصبحت عضوا فيها بعد خروجى من قسم الصبيان عندما بلغ عمرى السابعة عشرة وكان للأستاذ سلامة موسى صالون خاص يجتمع كل خميس. وكان سلامة موسى رائدا من رواد الفكر العربى، وداعية للتجديد ونبذ القديم وللأخذ بطرق الحضارة الحديثة، كما كان قارئا نهما يتقن اللغات الأجنبية ومنفتحا على ثقافات العالم بدرجة لم يسبقه إليها أحد . وقد تأثرت به وفتنت بمحاضراته المليئة بالمعلومات الجديدة وبالمغازى الفاتحة للآفاق . وكان صالونه الأدبى الذى أذكر أن الروائى الكبير نجيب محفوظ كان أحد رواده،

مغامرة شيقة فى الفكر واقتحام الجديد. وفتح سلامة موسى لى باب القراءة فى كتب التراث العالمى، فقرأت لبرنارد شو وهـ . ج ويلز وبرتراند راسل وهكسلى وداروين وفرويد وفريزر وغيرهم كثيرون . وكانت الكتب وقت نشأتى رخيصة وفى متناول اليد، خاصة بعد صدور الطبعات الشعبية لمعظم الأعمال الكبيرة التى قامت بها مؤسسة بنجوين للنشر خلال الحرب العالمية الثانية. واستطعت التمكن من قراءة اللغة الانجليزية بفضل رجوعى إلى القاموس كلما عصى على فهم كلمة منها .

وكان سلامة موسى مفتونا بنظرية التطور التى كتب عنها ونقلها إلى قراء العربية وعندما عرف أنى دخلت كلية العلوم أشار علىّ بدخول قسم الجيولوجيا حتى أتخصص فى علم الأحياء القديمة التى كان سجل حفرياتها عبر العصور أحد أهم دلائل صحة نظرية التطور . وقد توطدت بينى وبين سلامة موسى على مر الأيام علاقة من المحبة المتبادلة، ومازلت أذكر تشجيعه لى ونشره لى فى المجلة الجديدة التى كان يصدرها أول مقال لى فى الأربعينات، كما مازلت أذكر أنه جاء بنفسه لتوديعى بمحطة القطار الذى حملنى إلى مدينة بورسعيد لاستقل الباخرة لاستكمال دراستى بجامعة زيورخ بسويسرا فى يونية سنة ١٩٤٥ وبعد شهر واحد من انتهاء الحرب العالمية الثانية فى أوروبا.

أحداث ساهمت فى تكوينى

وإذا أردت أن أحدد أحداثا بعينها أثرت فى حياتى وساهمت فى تكوينى وأثارت فى الاهتمام بالشأن العام وحكمت اتجاهاتى فى مستقبل الأيام لاخترت ثلاثة : يجىء فى أولها ثورة سنة ١٩١٩ القومية التى أعادت للمصريين الثقة بالنفس والحب للوطن الذى أراد الغزاة عبر العصور أن يمحوه، والتى أدخلت مصر العصر وأفرزت دستور سنة ١٩٢٣ الذى جاء بمبادىء جديدة فى تنظيم الدولة وهويتها، ويجىء فى ثانيها الحرب العالمية الثانية والسنوات التى تلتها وحتى تفجر ثورة الجيش فى شهر يولية سنة ١٩٥٢ والتى غيرت شكل مصر الديموغرافى والاجتماعى والسياسى. ثم يجىء فى ثالثها الأحداث والمداخلات التى جاء بها تيار اليمين الدينى والتى كان لها دور فى تشكيل مصر الحديثة والتأثير على مجرى الأحداث فيها وعلى المناخ العام الذى سادها منذ صعوده .

دستور سنة ١٩٢٣ وحزب الوفد

كان لصدور دستور سنة ١٩٢٣ صدى كبير فى مصر، فقد جاء تتويجا لكفاح أجيال سعت لأن تأخذ مستقبلها بأيديها وأن تشارك فى حكم بلادها، وأحدث صدوره نقلة كبيرة فى حياة أبنائها وبناتها، أعادت لهم الروح وأعطت للأغلبية العظمى منهم الأمل فى مستقبل جديد، يكون أكثر أمانا فى ظل المؤسسات الجديدة التى استحدثها، والتى تطلعوا إلى أن يشاركوا بها فى حكم بلادهم وتقييد سلطة ملوكهم ومحاسبة رؤسائهم. فقد أنشأ هذا الدستور ولأول مرة سلطة تشريعية لها استقلاليتها الكاملة عن السلطة التنفيذية، كما أعطى للشعب الحق فى اختيار حكومته وهو الحق الذى كان مطلقا فى يد الملك.

وجاء الدستور معبرا عن إرادة الأغلبية العظمى من الشعب واستقبل من حزب الوفد الذى لم يكن مشاركا فى وضعه بحماس كبير . وجاءت مواد الدستور معبرة عن الصحوة القومية التى احدثتها ثورة سنة ١٩١٩، وغلب على شكل الدولة وتنظيمها فيها هويتها القومية لا الدينية مما أثار مخاوف بعض أعضاء لجنة الدستور والذين تمت ترضيتهم بإضافة نص بأن يكون دين الدولة الاسلام وهو النص الذى قبله جميع أعضاء اللجنة على اختلاف دياناتهم وميولهم السياسية .

ولم تأت هذه النقلة بلا كارهين وكان الملك فى مقدمة هؤلاء. فقد حدت من سلطاته فعمل على عرقلة تنفيذ الدستور بعد اقراره، وعلى محاربة حزب الوفد صاحب الأغلبية الساحقة فى كل انتخاب حر جرى فى مصر، وعلى تدعيم جبهة تيار اليمين الدينى الذى شاركه فى الوقوف ضد هذه النقلة والتى اعتبرها بعض غلاته خروجا عن الدين وطالبوا بإلغاء الدستور كلية لعدم الحاجة إليه لأن «المسلمين ليسوا فى حاجة إلى دستور وضعى». واستخدم الكثيرون منهم النص بالدستور على أن دين الدولة الاسلام لتبرير تدخلهم فى شئون الدولة الزمنية ، وقاموا بالفعل بمصادرة كتابى «الشعر الجاهلى» لطه حسين و«الاسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق، فتسببوا فى إغضاب الكثيرين وفى إذكاء الفرقة بين المسلمين أنفسهم ممن تباينت مواقفهم كما بين ذلك طه حسين فى كتابه الذى عالج فيه هذا الموضوع «العلم والدين» والذى صدر فى سنة ١٩٢٩.

وإذا أراد واحد أن يلخص تاريخ الفترة التى انقضت بين صدور دستور سنة ١٩٢٣ قيام ثورة يولية سنة ١٩٥٢، لما وجد أفضل من وصفها بأنها تاريخ الحرب غير المعلنة بين

الملك وأحزاب الأقلية والتيار الدينى ومن ورائهم الانجليز من ناحية وحزب الوفد الممثل للأغلبية الساحقة للشعب من ناحية أخرى . وفى هذه الفترة استخدم الملك سلطته لتعطيل البرلمان ولإقالة حكومة الأغلبية . ولم يتم برلمان واحد فى هذه الفترة دورته وفيها واحد حل يوم انعقاده (برلمان ١٢ مارس سنة ١٩٢٥) وفيها من بقى أقل من سنة واحدة. أما حكومة الوفد التى كانت تحصل على الأغلبية الساحقة من المقاعد فى جميع الانتخابات التى أجريت فى هذه الفترة (فيما عدا انتخابات سنة ١٩٣٨ التى قاطعتها) فقد كانت تقال بعد شهور من توليها الحكم، وكانت أطول مدة لها فى الحكم هى مدة الحرب العالمية الثانية فيما بين سنتى ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ حين صمم البريطانيون على أن يستقر الحكم فى مصر حتى يمكن حماية ظهرهم فيها .

وكان لحزب الوفد الذى قاد حركة الاستقلال وثورة سنة ١٩١٩ تأييد شعبى كاسح. وكانت عائلتى من أشد المؤيدين له. فقد كان بالنسبة لها الملاذ ومحط الأمل فى الوطن الكريم وكانت على ولاء تام له ولقائده سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس لم تغيره الانشقاقات التى حدثت له بخروج مجموعة الثمانية من قياداته فى أول ثلاثينات القرن العشرين أو مجموعة أحمد ماهر والنقراشى فى آخرها أو مكرم عبيد فى أول الأربعينات. وكانت هذه الانشقاقات بالنسبة لعائلتى ولى بمثابة الخروج عن إرادة الشعب والارتماء فى أحضان الملك . وتسبب خروج مكرم عبيد وقبوله التحالف مع أحزاب الأقلية والقصر فى أكبر الأسى لدى عائلتى فقد كانت تعتبره رمزا لوحدة الوطن. وتسبب استخدامه لشعبيته ولاسمه فى التشنيع على حزب الوفد بإصدار الكتاب الأسود الذى ضمنه وقائع فساد ذكر أنها حدثت وقت حكومة الوفد فى أكبر الغضب لدى عائلتى، فقد جاء توقيت الكتاب سيئاً وفى وقت كان حزب الوفد فيه هو الملجأ الأخير للوقوف أمام الحركات الفاشية التى ازداد نشاطها على الساحة السياسية فى مصر وقت الحرب العالمية الثانية.

ولم يتغير ولاء عائلتى لحزب الوفد أو لزعيمه مصطفى النحاس بسبب أى من قراراته التى كانت مصدر غضب الحركات الفاشية أو المتطرفة مثل إمضائه لمعاهدة سنة ١٩٣٦ مع ممثلى الأحزاب الأخرى مع الانجليز فقد اعتبرناها فى وقتها خطوة نحو الاستقلال. كما أننا لم نشارك غلاة الوطنيين غضبهم الذى صبوه على مصطفى النحاس بسبب قبوله منصب رئيس الوزراء، بعد أن أجبر الانجليز الملك على تنصيبه فيه بعد أن حاصروا

قصره بالدبابات فى فبراير سنة ١٩٤٢، فقد اعتبرنا أن التدخل كان بسبب حماقة الملك وتحديه إرادة الشعب فصببنا جام غضبنا عليه واعتبرنا التدخل محمودا من حيث إنه أعاد الشرعية للحكم والاستقرار للبلاد. ومع ذلك فقد كان لهذا الحادث، بالإضافة إلى سلسلة التنازلات التى قام بها حزب الوفد للملك وللإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية، أكبر الأثر فى اهتزاز صورة الحزب عند الكثير من الشباب إلا أن شعبيته ظلت كاسحة حتى خروجى من مصر فى بعثتى العلمية فى سنة ١٩٤٥.

وكانت الوطنية التى جاءت بها ثورة سنة ١٩١٩ سمحة وغير متعصبة ومفتوحة على العالم وعلى مختلف الثقافات، استلهمت دستورها من مبادىء نقلتها عن أوروبا بعد أن خرجت من عصرها الوسيط والتى كان من أهمها تأكيد الهوية القومية والاعتزاز بالتاريخ. ولذا فلم يشكل الانفتاح على الحضارة الحديثة أى مشكلة بالنسبة إلى الجيل الذى أنتمى إليه . وكان الإنفتاح عليها هو الطريق للتعبير عن حب الوطن وخدمته، ولم يكن هناك أى طريق آخر لرفعة شأن الوطن غير الأخذ بمنهج العلم الحديث الذى هو سمة هذه الحضارة التى كنا نسعى إليها لنتعلمها لكى ننقلها إلى بلادنا. وكنا ننظر إلى هذه الحضارة التى نسميها خطأ بالغربية على أنها حضارة جامعة هى ملك لكل البشرية لأنها نتاج تراكم التراث الحضارى لكل ما سبقها من حضارات، بدءا من الفراعنة ومرورا باليونان، ونهاية بالمسلمين الذين كان لترجماتهم أكبر الأثر فى توصيل ماكتبه اليونانيون إليها. الحضارة الغربية إذن هى بمثابة البوتقة التى استوعبت مختلف الحضارات، للأوروبيين فيها مثل مالنا فيها، فقد اكتتب أجدادنا فى صنعها أكبر الاكتتاب. وقد جعلنى هذا الفهم لتاريخها مستريحا معها أتعامل وإياها فى ندية كاملة ودون أى شعور بالنقص. وساعدنى على الانفتاح على هذه الحضارة ما أحضرته لنا شقيقتى الكبرى عند عودتها من بعثتها بانجلترا من سلوك متمدن ومناخ جديد أطلق طاقاتى وفتح الآفاق أمامى وأعطانى سعادة مع النفس . وما تركته محاضرات سلامة موسى التى عرفتنى بالجميل من هذه الحضارة التى جعلت من العقل حاكما .

ولم يمنعنا الاهتمام بالحضارة الحديثة من أن نعرف مساوئها وما حمله ذلك الجزء البشع منها من آلام للشعوب التى استعمرتها بغرض استغلالها. ولذا فقد لاقت الدعوة لمقاطعة البضائع الأجنبية وتشجيع الصناعة المصرية الناشئة ومحال التجارة المصرية

	كلية العلوم Faculty of Science قسم العلوم البحتة Pure Science	القسط الأول القسط الثانى

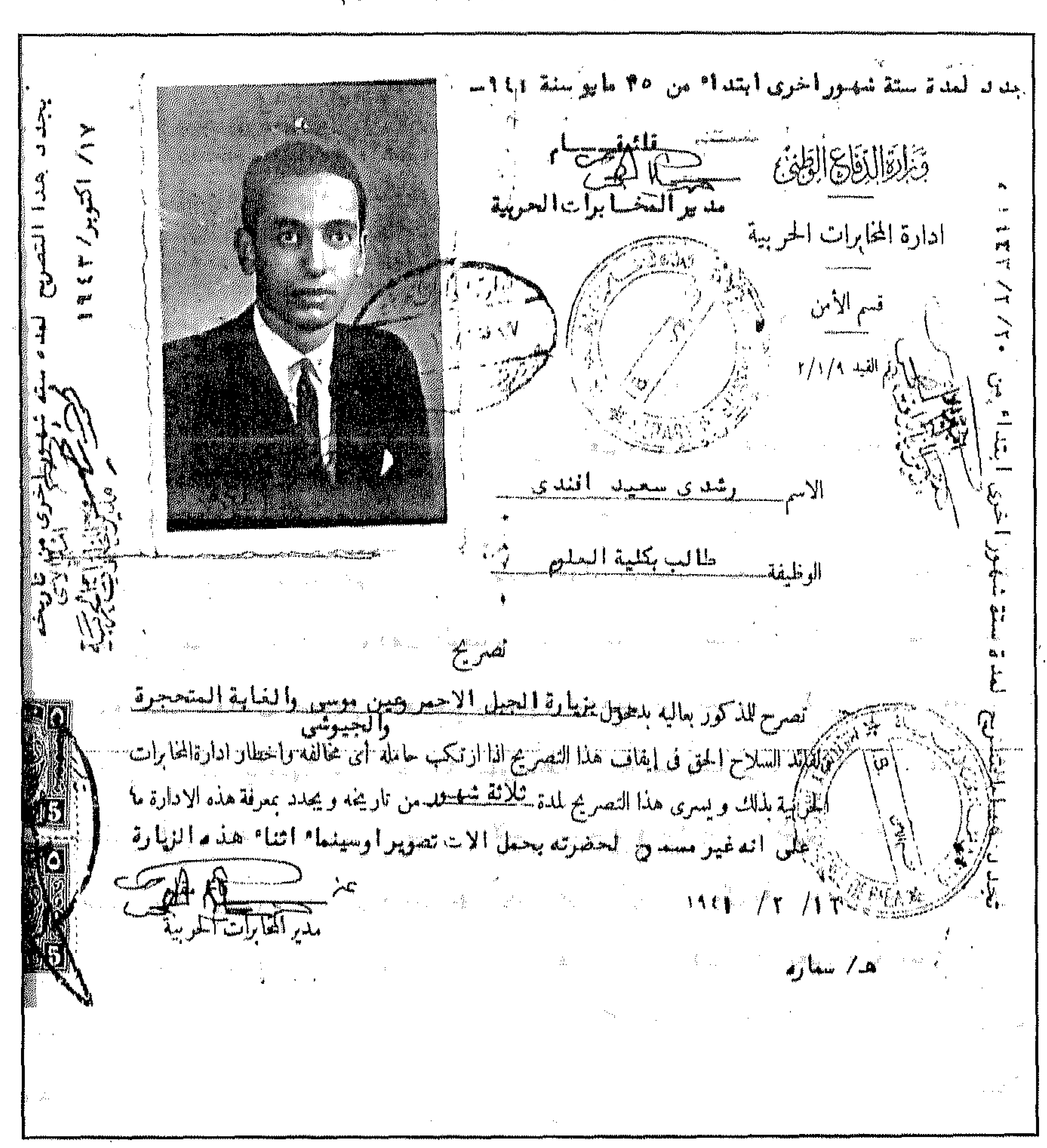
Name of Student Rushdy Said اسم الطالب

Date of Registration October 1937 تاريخ القيد

Class Sc. IV السنة الدراسية

H. A. 1939-500 ex.

بطاقة الطالب رشدى سعيد بكلية العلوم ١٩٤٠



جدد لمدة ستة شهور اخرى ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٤١

وزارة الدفاع الوطنى

قائمقام

مدير المخابرات الحربية

ادارة المخابرات الحربية

قسم الأمن

رقم القيد ٢/١/٩

الاسم رشدى سعيد افندى

الوظيفة طالب بكلية العلوم

تصريح

تصرح للمذكور بعاليه بدخول بزيارة الجبل الاحمر وعين موسى والغابة المتحجرة والجيوشى

وللقائد السلاح الحق فى إيقاف هذا التصريح اذا ارتكب حامله أى مخالفه واخطار ادارة المخابرات الحربية بذلك ويسرى هذا التصريح لمدة ثلاثة شهور من تاريخه ويجدد بمعرفة هذه الادارة ما على انه غير مسموح لحضرته بحمل الات تصوير وسينما اثناء هذه الزيارة

عن مدير المخابرات الحربية

١٣/ ٢/ ١٩٤١

هـ/ سماره

يجدد هذا التصريح لمدة ستة شهور اخرى من تاريخ ١٧/ اكتوبر/ ١٩٤٣

التى كانت تعانى من الاحتكارات الأجنبية ومن تسلط الأجنبى على اقتصاد البلاد اهتماما كبيراً . وهكذا نشأت فى آخر عشرينات القرن العشرين دعوة «المصرى للمصرى» كجزء مكمل لحركة الاستقلال الوطنى الذى كان تحقيقه أساس عمار البلاد وتصنيعها. وقد أثارت هذه الدعوة انتباهى وحركتنى حتى إذا ماجاءت حركة مصر الفتاة ودعت فى مبدأ الثلاثينات لتصنيع مصر وجمع القروش من أجل بناء المصانع، حتى وجدت نفسى مسرعا، مع شقيقى الأكبر نجيب فهمى، بالمشاركة فى «مشروع القرش» الذى كنا نجمع فيه القروش من الناس لنبنى المصانع والتى رأى زعيم هذه الحركة أحمد حسين أن يبدأها ببناء مصنع للطرابيش التى كانت لباس الرأس الوطنى، فقد كان تصنيعها فى النمسا خصيصا لنا أمرا مشينا للكرامة الوطنية . وهكذا خرجت وأنا فى سن الثانية عشرة أجمع القروش لبناء ذلك المصنع والذى أقيم بالفعل فى منتصف ثلاثينات القرن العشرين بحى العباسية بالقاهرة .

وكان من أهم ما أثر فى تكوينى، تعرضى خلال دراستى بكلية العلوم للنظرية الماركسية التى سمح بدخول كتبها إلى مصر بعد دخول الاتحاد السوفييتى الحرب فى صف الحلفاء فى سنة ١٩٤١ وبعد أن كانت محظورة يعاقب بالحبس من يحملها أو يتداولها أو حتى أن يتكلم عنها. وكنت واحدا ممن تعرفوا على هذه الكتب التى كثر تداولها بين زملائى من شباب المعيدين بكلية العلوم، والذين فتنوا بمنهجها وأخذوا يبشرون زملاءهم بها وأعطونى بعضها ودعونى لمناقشة مشاكل مصر التى بدأت تتزايد خلال الحرب حسب منهجها فى منتدى أسموه «دار الأبحاث العلمية» استأجروا له شقة أرضية بحى المنيرة بالقاهرة. ولاقت النظرية الماركسية من الشباب من جيلى قبولا، فقد جاءت بتفسير مقبول لظواهر المجتمع وبحلول للعديد من مشاكله التى تزايدت بنشوب الحرب التى أطبقت بثقلها على الطبقة المتوسطة . وعندما سافرت إلى أوروبا، عرفت أن هذه النظرية أثرت على شبابها أيضاً؛ إذ لايكاد يوجد واحد من مفكرى وعلماء أوروبا من جيلى ممن لم يتعرض بشكل أو بآخر لها فقد أعطت لهذا الجيل تفسيرا لأسباب الحروب والمغامرات الاستعمارية التى عانوا منها. كان ذهابى لدار الابحاث العلمية بغرض النقاش الحر لقضايا الوطن التى ألحت علينا خلال الحرب، كالفقر والثراء المفاجئ الذى جاءت به لبعض أفراد المجتمع وغير ذلك من القضايا، وأيضا بغرض الاستمتاع بصحبة زملاء

يبحثون عن حل لمشاكل بلادهم . ولم أكن أعرف أن هذه الدار كانت أيضاً مكانا لاجتذاب الشباب للدخول فى التنظيمات الشيوعية السرية التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الوقت. وقد حاول البعض بالفعل إدخالى فى هذه التنظيمات إلا أنى وبعد أول اجتماع قررت الابتعاد كلية عنها فلم استطع قبول قواعد هذه التنظيمات الصارمة فقد كانت تنشئتى كما بينت ليبرالية لاتقبل الخضوع المطلق لأى فكر؛ فقد كانت حرية الفكر والحركة أحد أهم الثوابت التى تربيت عليها . وهكذا أفلتُّ من قبضة هذه التنظيمات، وإن كنت قد استفدت كثيراً من الفكر الماركسى فقد وجدت فيه تطبيقا لمنهج العلم لفهم حركة الحياة العامة والمجتمع الانسانى.

وفى فترة المد الوطنى التى جاءت مع ثورة سنة ١٩١٩ وصدور دستور سنة ١٩٢٣، وحتى خروجى إلى البعثة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان هناك اتفاق بين كافة المصريين يكاد أن يشبه الإجماع على مبادىء عامة وأهداف محددة جمعت صفوف الأمة فى رباط متين. ولم يحدث فى هذه الفترة ما عكر صفو هذه الوحدة، فقد كانت القيادة واعية تماما بما يمكن أن تسببه الفتنة بين الصفوف على مستقبل الأمة وعلى قدرتها على مواجهة المستعمر الغاشم . وإنه لمن محاسن الصدف أن كانت سنى تكوينى فى هذه الفترة التى عشت فيها دون أى احساس بأنى غريب فى بلادى أو أنى مختلف عن أى شخص آخر، فقد عشتها مواطنا ككل المواطنين أتمتع فيها بجميع الحقوق ولم أشعر أبداً أن حقوقا قد منعت عنى بسبب أنى على غير ديانة الأغلبية، كما أنى لم أشعر أنى عوملت معاملة مختلفة فى المدرسة أو الجامعة أو فى مبدأ حياتى العملية بسبب أنى من الاقباط. وقد سافرت فى بعثة علمية على حساب الحكومة المصرية، ولما عدت منها فى سنة ١٩٥١ كانت الأحوال قد تغيرت، والتوتر شديدا وعلامات الغضب والاحباط فى كل مكان وأصوات التمييز على أساس الدين ترتفع بين الحين والآخر دون خشية أو خجل .

بين الحرب العالمية الثانية وتفجر ثورة الجيش

كانت السنوات الست التى قضيتها بالبعثة سنوات فارقة فى تاريخ مصر بل وتاريخ المنطقة العربية بأكملها. فقد غيرت هذه السنوات الست التى غبتها عن مصر كل شىء فيها . فلم تعد مصر التى عدت إليها من بعثتى هى نفس مصر التى تركتها قبل سفرى منها. ففى خلال هذه السنوات التى جاءت بعد سنوات الحرب العالمية الثانية، تغيرت

الخريطة الاجتماعية المصرية تغيرا كاملا وظهرت فيها طبقة جديدة من الأثرياء الذين أثروا عن طريق الاستفادة من التشوهات التى أحدثها التوسع الاقتصادى الذى جاء مع الحرب العالمية الثانية سواء بالتجارة فى الممنوعات أو البضائع المهربة أو المسروقات من مخازن الجيش أو بتقديم الخدمات التى زادت الحاجة إليها بمقدم وإقامة مئات الآلاف من عسكر الحلفاء فيها. وفى هذه السنوات زادت الهجرة من الريف إلى المدن، التى اشتد زحامها وغلت مساكنها، وأدى الوجود الكثيف للعسكر من الذكور البالغين إلى ظهور الكثير من أماكن الترفيه وإلى انتشار المومسة التى أصبحت صناعة كبيرة. وفى خلال سنوات الحرب والسنوات التى تلتها، زادت الأسعار زيادة كبيرة لاتتناسب ومرتبات الموظفين مما اضطر الكثيرين منهم إلى مد اليد وانتشر الفساد فى مصر على مقاييس لم تعهدها من قبل. وفى السنوات التى تلت الحرب، استمر بقاء قوات الاحتلال فى مصر وكان الأمل يحدو الكثيرين بأنها سترحل فى نهايتها، وفى خلال هذه السنوات، تأسست دولة إسرائيل وهزمت جيوش مصر والدول العربية كلها أمام عصابات الصهاينة مما أحدث أكبر الغضب فى الشارع العربى عامة والمصرى خاصة .

وعندما عدت من بعثتى فى سنة ١٩٥١ وبدأت التدريس فى جامعة القاهرة كان الطلاب كمعظم الناس غاضبين وفى شبه إضراب مستمر . تستمر المظاهرات أياماً فتغلق الحكومة الجامعة وتوقف أمامها كوردونات من العسكر لابسى الخوذ وما أن تعيد فتح أبواب الجامعة حتى تبدأ المظاهرات من جديد فتغلق الحكومة الجامعة وهكذا حتى انكمش العام الدراسى الجامعى ١٩٥١/٥٢ إلى بضعة أسابيع. وفى خلال هذه السنة الدراسية، حدث حادث حريق القاهرة الكبير فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ والذى أحرقت فيه الكثير من الممتلكات الأجنبية وفندق شبرد الكبير ذو الشهرة التاريخية والكثير من المحلات التجارية والمقاهى والأندية التى كان يرتادها الأجانب. وأحدث الحريق جوا شديد التوتر أقيلت فى أعقابه الوزارة الوفدية برياسة مصطفى النحاس وفرض منع التجول فى المدينة وأعلنت الأحكام العرفية فى مصر. وبعد أقل من ستة أشهر من حادث حريق القاهرة وفى شهر يولية سنة ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش .

وقوبلت الثورة عند قيامها بارتياح كبير من معظم الناس وإن كان الكثيرون قد خامرتهم الشكوك فى نوايا هؤلاء الضباط صغيرى السن وقليلى التجربة والذين لم يكن

أحد يعرف شيئا عنهم أو عن أهدافهم . وتضاعفت الشكوك حول هذه الأهداف بعد قرار مجلس قيادة الثورة بإيقاف العمل بالدستور وحل الأحزاب جميعاً فيما عدا جماعة الاخوان المسلمين، ثم بإعدام عاملين من عمال كفر الدوار كانا قد شاركا فى إضراب عمالى فى إحدى شركات النسيج فيها أجريت محاكمتهما على عجل وفى ملابسات لم تكتمل لها أركان العدالة .

أما فى الجامعة، فقد بدأ العام الدراسى فى خريف سنة ١٩٥٢ بعد إجازة الصيف وهى فى توتر شديد بسبب حركة التطهير التى قرر مجلس قيادة الثورة إجراءها للتخلص من أعداء الثورة ومؤيدى النظام الملكى المخلوع. وتسبب إجراء الحركة فى الدس والوقيعة بين الأساتذة الذين انتهز الكثيرون منهم فرصتها لتصفية حسابات قديمة مع زملاء لهم .

صعود التيار الدينى فى مصر

كان من أهم التغيرات التى حدثت فى مصر، خلال السنوات الست التى عشتها خارجها، صعود تيار اليمين الدينى فيها . فقبل خروجى لم يكن لهذا التيار، وعلى الأخص تيار الإخوان المسلمين، أى دور يذكر فى حياة مصر السياسية أو فى تشكيل الرأى العام فيها، ولم يكن له مكان وسط تيار القومية والوطنية الصاعد والكاسح بقيادة حزب الوفد الذى تبنى قضايا الاستقلال والدستور والحريات المدنية والوحدة الوطنية.

وكان لصعود هذا التيار فى مصر ولوجوده الظاهر، وعلى الأخص بين طلاب الجامعة، أحد أهم الظواهر الجديدة التى جذبت نظرى بعد عودتى. فقد غير هذا الصعود شكل مصر ومزاجها العام ، ويبدو لى أن من أهم العوامل التى ساعدت على إبراز هذا التيار حالة الإحباط واليأس التى حلت بالمصريين عامة بسبب فشل قياداتهم التى أولوها ثقتهم فى إيقاف إنشاء دولة إسرائيل مما دفعهم إلى البحث عن بديل فلم يجدوا أفضل من التيار الدينى الذى تصوروا أنه يمكن أن يقف أمام الدولة اليهودية الجديدة فى فلسطين. هذا بالإضافة إلى أن هذا التيار وجد أنصارا بين فقراء المدن الذين زادت أعدادهم زيادة كبيرة نتيجة الهجرة الضخمة التى حدثت خلال الحرب العالمية الثانية، والذين وصل عدد كبير من أبنائهم إلى الجامعة بعد أن زاد تهميشهم مع موجة البطالة التى جاءت فى أعقاب هذه الحرب.

وكان فقراء المدن وعلى طول التاريخ وقود حركات التطرف فى مصر. فهم يختلفون عن فقراء الريف فى أنهم الأكثر تعرضا للسقوط وقت الأزمات، فهم لايجلسون على زرع يمكن أن يسد رمقا، ولا يعيشون فى وسع يمكن أن يخفف من الضيق الذى يأتى مع الازدحام، ولا يتمتعون بالأمان الذى يعطيه العيش وسط عائلة ممتدة. وهذا السقوط الكامل الذى يمكن أن يتعرض له فقراء المدن خلال الأزمات يفجر الغضب ويجعل من تجنيدهم فى حركات العنف والتطرف سهلا. ولهذه الحركات تاريخ طويل يمتد إلى العصر الوسيط عندما برز من منظريها ابن تيمية (١٢٦٣ - ١٣٢٨) صاحب الفتاوى الشهيرة التى مازال صداها يتردد حتى اليوم . وتشترك كل هذه الحركات فى أنها تلبس لباس الدين، وتأخذ شكل التنظيمات السرية ذات الطقوس الصارمة التى يقصد منها توثيق أواصر الأخوة بين أعضائها وربطهم برباط وثيق حتى يدفعوا عن أنفسهم الشر الذى يريده بهم الآخر. ومن هنا كان بث الكراهية والشك فى الآخر أهم دعاوى هذا التيار. ومعظم هذه الحركات كان يبدؤها الحاكم نفسه، والذى كان يتبناها ليستخدمها فى دفع الأذى وتحويل الغضب بعيدا عنه عندما يراه قادما إلى الآخر. وحدثت أول حركة عنف قادها «الإخوان» فى سنة ١٣٢١ وقت حكم السلطان المملوكى قلاوون وهى التى أسماها المقريزى «واقعةالكنائس»، وفيها فوجىء السلطان قلاوون بقيام جماعات «الإخوان» وبعد صلاة الجمعة بتحطيم وحرق كنائس الأقباط ببر مصر من الاسكندرية وحتى أسوان وفى وقت واحد . وقد تسبب هذا العمل المبيت والمحكم التخطيط فى عصر لم تكن فيه الاتصالات سهلة فى انزعاج الحاكم نفسه . وتكررت حوادث الغضب هذه فيما بعد وفى أوقات متباعدة وقت الحكومات الرديئة.

وقد أحكمت جماعة الإخوان، ومنذ أربعينات القرن العشرين، التخطيط للاستيلاء على ولاء الشباب عامة وشباب الجامعة خاصة، ونجحت فى هذا المجال نجاحا باهرا وأصبح لها وجود ظاهر فى الجامعة أهل أعضاءها للنجاح فى انتخابات اتحادات الطلبة وتوجيه معظم أموال هذه الاتحادات لتدعيم أهدافها والانفاق على معسكرات تنظيماتها السرية التى كان يتم فيها تدريب كوادرها وشحنها بالأفكار .

وتسارع تغلغل أفكار اليمين الدينى بين مختلف الطبقات فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ووقوع نكبة فلسطين، وفيها برزت هذه الأفكار كبديل للفكر الزمنى الذى

كان يتبناه حزب الوفد . وعندما قامت ثورة يولية سنة ١٩٥٢ كان كل الضباط الذين قادوها متأثرين بفكر جماعة الإخوان، ومنهم من كان عضوا منظما فيها ومنهم من كان عطوفا عليها وإن لم يدخل فى تنظيماتها، ولذا فقد كانوا يحملون الكثير من الأفكار التى كانت هذه الجماعة ترددها وساهموا فى مبدأ حكمهم فى تدعيمها لتحل محل الأفكار الليبرالية والزمنية التى سادت مصر حتى مبدأ الحرب العالمية الثانية .


أما عن الأقباط، فقد كانت معرفة رجال الثورة بهم قليلة جداً. فقد تخرجوا فى مدارس ومارسوا أعمالا لم يكن بها وجود قبطى يذكر، مما كان يجعل صورة الأقباط عندهم غير واضحة. وقد روى المرحوم الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط الأسبق فى «سنوات التكوين» التى كتبها لمجلة الهلال منذ سنوات قليلة قصة تعرفه ولأول مرة بالآخر الدينى فى سنوات تعلمه بالجامعة. ولهذه القصة مغزى، فقد تلقى تعليمه الابتدائى فى مدرسة بإحدى قرى محافظة الشرقية لم يكن بها قبطى وانتقل بعدها إلى المدرسة الثانوية بالقاهرة التى كانت تنفق عليها الأوقاف ولم يكن بها قبطى أيضاً . وجاءت معرفته بالآخر الدينى فى كلية العلوم بالجامعة التى كان بها عدد كبير من الطلاب والأساتذة من الأقباط بل ومن اليهود أيضا . ويحكى الدكتور إبراهيم أنه كانت لهذه المعرفة أكبر الأثر لاحترامه للآخر ولنشأة الكثير من الصداقات التى استمرت معه وحتى آخر أيامه. والمفارقة هنا واضحة فلو أن تلميذا مثل الدكتور إبراهيم حدث وأن خرج من خلفية مماثلة ثم اتجه بعد دراسة الثانوية إلى كلية كالحربية أو البوليس التى يقل فيها وجود الآخر الدينى، لأمكن تفهم الصورة المريبة وغير الواضحة لرجال هذين السلكين عند الآخر الدينى الذى لم تتح لهم الفرصة للتعامل أو لإنشاء الصداقة معه .

وبالنظر إلى هذه الخلفية فقد كان الأقباط عند البعض لايمثلون ثقلا يستحق أن يؤبه به ولأقلهم جمعا ينبغى أخذ الحذر منه والنظر بعين الريبة إليه. فالصحيح هو أن الأقباط شغلوا الوظائف الحكومية بسبب أنهم سبقوا فى انشاء المدارس التى تهتم بتعلم اللغات على عهد البطريرك كيرلس الرابع (١٨٥٤ - ١٨٦١) وكان معظم حاملى الشهادتين الابتدائية والثانوية وحتى أوائل القرن العشرين من خريجيها . أما العلاقة بين الأقباط والانجليز فقد اتسمت بالعداء الشديد، وليس أدل على ذلك من موقفهم فى ثورة سنة ١٩١٩ والدور الكبير الذى لعبوه فيها ومن الكتابات المتسمة بالكراهية التى خطها عنهم

اللورد كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» . وفى الكتاب المرجع للأستاذ طارق البشرى «المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية» توثيق بأن مبدأ التفرقة فى الوظائف ضد الأقباط جاء بإيحاء من سلطات الاحتلال البريطانى (الصفحات ١١٠ وما بعدها من طبعة سنة ١٩٨٠ - الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ومن الدلائل على قلة معرفة أعضاء مجلس قيادة الثورة بالأقباط، حادث تشكيل الوزارة الجديدة فى خريف سنة ١٩٥٢ التى خلفت وزارة على ماهر الانتقالية عندما لم يستطع واحد من أعضاء المجلس أن يرشح قبطيا واحدا يمكن أن يتولى الوزارة فيها . ولم ينقذ هذا الموقف إلا الأستاذ فتحى رضوان الذى رشح لهم زميله المحامى فريد أنطون الذى عين بالفعل، وبعد أسابيع طويلة من تشكيل الوزارة، وزيرا للتموين .

وقد تأثرت حياتى كلها ومنذ ذلك التاريخ بهذا المناخ الجديد بمصر الذى وجدته فيها بعد عودتى من البعثة فى سنة ١٩٥١، والذى كان يذكرنى على الدوام بأن هناك مايبعث على الريبة صحيح أنى كنت كثيرا ما أسمع استنكارا لأى تفرقة تحدث بسبب الدين وكلاما كثيرا عن النسيج الواحد الذى يربط بين المسلمين والأقباط، إلا أن الحقيقة الواقعة كانت تشير إلى أن هذا النسيج قد أصابه الكثير من التمزق. وكان هناك من الشواهد مايشير إلى ذلك، فقد أصبح إبعاد الأقباط عن بعض المراكز الحساسة فى الدولة أو لجان تقرير السياسات. وبطبيعة الحال فإننى أتحدث هنا عن تمييز مستتر لايتسم بالعنف، يصعب على الكثيرين الإحساس به، وقد يكون هذا هو أحد الأسباب التى تجعل الكثيرين من أفاضل الناس ينكرون وجوده.


د. رشدي سعيد
رحلة عمر
الفصل الثالث
ذكريات علمية
بين الجامعة ومؤسسة التعدين
١٩٤١ - ١٩٧٨

في هذا الفصل تسجيل لبعض ذكرياتي عن سنوات خدمتي لعلم الجيولوجيا الذي تخصصت فيه خلال الفترة التي عملت بها في خدمة الحكومة المصرية أستاذا بالجامعة ثم رئيسا لمؤسسة التعدين والمساحة الجيولوجية، والتي بدأتها بعد تخرجي في كلية العلوم جامعة فؤاد الأول – القاهرة حاليا – في سنة ١٩٤١ وحتى استقالتي المبكرة من الحكومة المصرية في سنة ١٩٧٨ .

بدء الحياة العملية

وعندما بدأت حياتي العملية في سنة ١٩٤١، كان قد مر على مصر مائة عام بالتمام على معاهدة بلطة ليمان التي أجهضت فيها محاولتها دخول العصر ظلت فيها راسخة تحت أغلال الديون فالاستعمار . وفيها تم هدم الصناعة التي كان قد بُدئ في إنشائها في أوائل القرن التاسع عشر وتم إقناع المصريين بأن بلادهم زراعية في الأساس وليس لأهلها أن يدخلوا ميدان الصناعة بأي شكل من الأشكال. وحتى العام الذي تخرجت فيه، لم يكن ينظر إلى كلية العلوم إلا أنها كلية لإعداد مدرسي العلوم للمدارس الثانوية أو لتشغيل بعض الأجهزة الحكومية المحدودة العدد والحجم والتي أنشئت في أوائل القرن العشرين لرقابة الأسواق كمصلحة الكيمياء أو التمغة والموازين .

كانت درجتي بمرتبة الشرف الأولى تؤهلني لأن أكون معيدا بالكلية، إلا أن الانكماش المالي الذي واكب الحرب العالمية الثانية لم يتح للكلية أن تقوم بتعييني بها، كما لم تكن أحوال السوق المعتمدة أساسا على الزراعة التقليدية مناسبة لإيجاد وظيفتين اثنتين لخريجي قسم الجيولوجيا الوحيد بمصر في سنة ١٩٤١، فقد كانت عمليات التعدين والبترول استخراجية وبغرض التصدير في الأساس كما كانت كلها بأيد أجنبية. على أن هذا العام شهد دخول ايطاليا الحرب، مما أدى الى حراسة ممتلكاتها والتي كان من بينها شركة القصير للفوسفات، التي كانت تستخرج أحجاره من جبال الصحراء الشرقية المطلة



قسم الچيولوچيا - كلية العلوم -
الجامعة المصرية فى حفل توديع چان كوڤيليه ١٩٣٩
الجالسون من اليمين:
جيرالد اندرو - اوتو زوانكى - جان كوڤيليه - ماير يالوذ - ابراهيم فرج - جوترود
الواقفون الصف الأوسط:
لبيب صبرى سكرتير القسم - عم عفيفى فراش القسم - سامى ابراهيم - مصطفى عزت - فتحى عفيفى - سعد الانصارى - صلاح العقاد.
الواقفون الصف الأعلى:
أمين موسى جاد - رشدى سعيد - يحيى أنور - حامد البدرى - محمد القاضى فراش القسم.

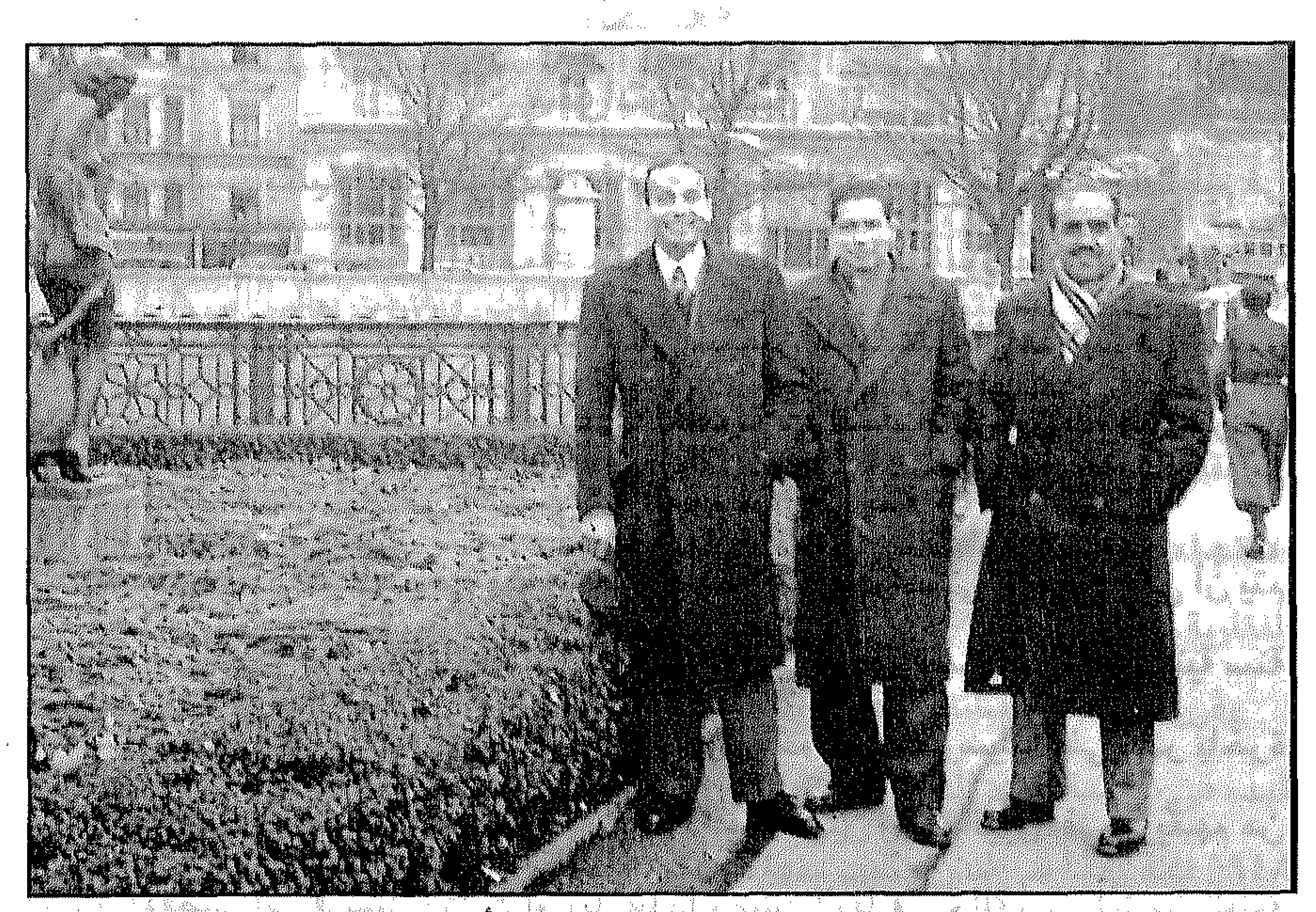
على مدينة القصير الواقعة على ساحل البحر الأحمر وتصدره، وكذلك الى التحفظ على رعاياها مما ترك الشركة دون قيادة فقد كانت كل وظائفها وحتى مستوى رؤساء العمال بأيدى الإيطاليين . وقد اتصل حارس الشركة زكى الأبراشى، الذى كان يعمل ناظرا للخاصة الملكية، بعميد كلية العلوم على مصطفى مشرفة فرشحنى أنا وزميلى مصطفى عزت لملء هذا الفراغ. وهكذا أوجدت الظروف لى وظيفة ولو كانت على غير ما تمنيت. كان قلبى كله مع اتمام دراستى العالية والقيام بالبحث العلمى الذى شغفت به، ولذلك فقد قمت بتسجيل نفسى كطالب بحث بالكلية، واحتفظت بعلاقة وثيقة بأساتذتى وعلى الأخص أستاذى الجليل نصرى شكرى، الذى كان قد عاد لتوه من بعثة بالخارج مليئا بالحماس ومحبا للعلم والبحث. وقبل أن انتهى من رسالة الماجستير التى كنت أعد لها تم تعيينى معيدا بكلية العلوم فى مارس سنة ١٩٤٣. ومن هذا اليوم بدأت رحلة حياتى الحقيقية التى كنت أتمناها.

على أن فترة العام ونصف العام التى قضيتها بشركة القصير للفوسفات كانت من أخصب سنى العمر، ففيها تفتحت عيناى على حقائق الحياة العملية وتطبيقات العلم، وكذلك على حقيقة مأساة المصرى وغربته فى بلده، فقد كان عصب العمل بشركة فوسفات القصير هم عمال التراحيل الذين كانوا يساقون من بلادهم بالصعيد للعمل تحت السطح فى مناجم ذات أعماق سحيقة وفى ظروف شاقة وقاسية. وكانت ساعات العمل ثمانى لم تكن تحسب فيها ما يستغرقه النزول والصعود الى ومن تحت السطح من وقت (وكان يزيد على الساعة فى الكثير من المناجم) . وكان الأجر اليومى للعامل قرشين ونصف القرش تدفع عن أيام العمل فقط ، ولم يكن للعامل تأمين من أى نوع فضلا عن حق الشركة فى فصله فى أى وقت تشاء دون تعويض أو مكافأة عن نهاية الخدمة أو المعاش، كان كل ما توفره الشركة للعامل عنابر للسكن، ونصف صفيحة من الماء العذب فى اليوم، وكانتين متواضع تباع فيه أساسيات الحياة من دقيق وسكر وشاى وأنواع المعسل وبعض المعلبات رخيصة الثمن، ولم يكن يسمح للعامل بأن يصحب معه امرأته او عائلته التى كان يتركها فى الريف يزورها بين العام والعام وعند نهاية خدمته الشاقة التى كانت تجهز عليه ولما يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر على الأكثر.

كانت شركة القصير للفوسفات تستخرج الخام بطرق نصف ميكانيكية، فبعد تفجير



د. رشدى سعيد فى معمل كلية العلوم ١٩٥١



د. رشدى سعيد مع حسن الخادم ومحمود على حسن أثناء بعثة زيورخ يناير ١٩٤٨

حوائط المنجم، يتم جمع الخام المفتت فى زنابيل تعبأ فى عربات حديدية تجر فوق قضبان إلى خارج المنجم بأوناش، وكان متوسط ما يجمعه العامل حوالى مائة إلى مائة وعشرة أطنان فى العام كان ثمنها فى ذلك الأوان حوالى مائتى جنيه، كان نصيب العامل منها كأجر أقل من ثمانية جنيهات فى العام . كانت شركة تدر ذهبا يذهب كله إلى خارج مصر التى لم يكن من نصيبها أكثر من ضرائب رمزية ومكافآت عضو أو اثنين من كبار رجالات مصر الذين كانوا يجلسون بمجلس الادارة لتسهيل مهام الشركة مع الحكومة .

هكذا كان حال مصر عندما بدأت حياتى العملية : شعب مقهور محصور فى واديه الضيق لايستطيع الخروج منه بدون تصريح ، أراضيه الزراعية ملك لعائلات محدودة تأخذ خيرها لتنفقه فى سفه مظهرى، وشركاته الصناعية القليلة وأمواله فى أيد أجنبية تنزح أرباحها الى خارج الحدود. كان التوسع الاقتصادى ضئيلا، ولم تكن الوظائف متاحة إلا لمن لهم «الواسطة» التى كانت تنتهى فى آخر المطاف الى دار «المندوب السامى» البريطانى الذى كان يقبع فى سفارته على شاطىء النيل بقصر الدوبارة يحرك كل خيوط السياسة فى مصر .

الجامعة
سنوات البعثة

كان تعيينى بكلية العلوم فى وقت بدأ فيه الضغط الشعبى لزيادة فرص التعليم فى مصر، وقد كان حتى دخول الجامعة محدودا لدرجة كبيرة؛ فلم يزد عدد من قبلوا بكلية العلوم الوحيدة فى مصر فى عام ١٩٣٧ على سبعين طالبا على أن هذا بدأ فى التغير اعتبارا من عام ١٩٣٨ حين زيدت الأعداد المقبولة فى الجامعة، وحين بدأ التفكير فى إنشاء جامعة الاسكندرية التى افتتحت كلية العلوم فيها فى سنة ١٩٤٢ .

رشحت فى أعقاب تعيينى بكلية العلوم لبعثة لإتمام دراستى بالخارج على أن يتم إيفادها حين تضع الحرب أوزارها. وبالفعل، تم إيفادى الى سويسرا فى شهر يونية سنة ١٩٤٥ بعد ستة أسابيع من انتهاء الحرب فى أوروبا. ووصلت مرسيليا على ظهر باخرة متهالكة أقلعت من بورسعيد وكانت تقل جنودا فرنسيين وسنغاليين فى طريقهم من الشرق الأقصى إلى فرنسا. وكانت أوروبا عندما وصلت اليها فى حالة يرثى لها من الفاقة

وسوء النظام وروح اليأس والثورة وعدم الرضا. ووجدنا عمال الميناء فى مرسيليا مضربين عن العمل فحملنا أمتعتنا الكبيرة الحجم فوق أكتافنا من الباخرة حتى مكان سيارات الأجرة، التى فاوض أحد سائقيها أحد شباب اليهود المصريين الذى رافقنا فى الرحلة وكان فى طريقه للهجرة الى فرنسا بلغته الفرنسية الطلقة لتحملنا الى محطة السكة الحديد لركوب القطار الى جنيف. ولم نستطع أن نتناول طعاما فى محطة القطار أو فى أى مكان آخر فى فرنسا فقد كان تناوله يحتاج الى بطاقات تموينية لم تكن فى حوزتنا ولم يعطها لنا أحد .

ووجدنا سويسرا أحسن حالا من حيث إننا أعطينا البطاقات التموينية فور دخولنا اليها. وبدأت فى تلقى دروس تعليم اللغة الالمانية مع مجموعة الزملاء الذين رافقونى فى البعثة، التحقت بعدها بالجامعة التى وجدت أنها لم تكن تتطلب من المتقدم الى الدراسة العليا فيها أكثر من كتابة رسالة عن موضوع توافق عليه الجامعة. ولم أجد بجامعة زيوريخ أستاذا يمكن أن يعيننى فى دراستى لعلم جيولوجيا البترول الذى أردت أن أدرسه، فقد كان هذا الفرع من العلم جديدا على أوروبا التى لم يدخل استخدام البترول فيها الا بعد سنوات طويلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولذا فقد فكرت فى نقل بعثتى الى الولايات المتحدة التى سبقت العالم فى هذا العلم، بسبب استخدامها للبترول كالمصدر الأساسى للطاقة منذ بداية القرن العشرين مما تسبب فى تقدمها الصناعى الكبير، وبسبب اهتمامها بالبحث عن مصادره خارج حدودها وبالذات فى شبه الجزيرة العربية والتى بدأت تبدو أهميتها كمخزن للبترول فى ذلك الوقت. وتقدمت بطلب الى كلية العلوم لنقل بعثتى الى جامعة هارفارد بالولايات المتحدة والتى أبدت استعدادها لقبولى، إلا أن الموافقة على هذا النقل أخذت من الوقت أكثر من العامين كدت أن أوشك فى خلالهما على الانتهاء من كتابة رسالتى التى كنت قد بدأتها بجامعة زيوريخ فى علم الحفريات الفقارية.

وقررت، عندما وصلتنى الموافقة، إلقاء هذه الرسالة جانبا والتوجه الى الولايات المتحدة للبدء فى دراسة العلم الذى أردت أن أعرفه . ووصلت إلى ميناء نيويورك فى فبراير سنة ١٩٤٨ بعد وقفة فى لندن ركبت منها البحر على ظهر الباخرة «كوين مارى» الضخمة والتى كان معظم ركابها من اليهود الذين أرادوا أن يتركوا أوروبا بعد تجربتهم المريرة

فيها، وأن يبدأوا حياتهم الجديدة فى الولايات المتحدة. ووجدت الجامعة بالولايات المتحدة مختلفة تماما عنها فى أوربا؛ فلم يكن أمر الحصول على الدكتوراه فيها يتعلق بكتابة رسالة فى موضوع بعينه بل كان يتطلب دراسة عدد كبير من المناهج التى لابد من اجتيازها بمستوى عال من الدرجات، ثم اجتياز امتحان يقف فيه الطالب أمام مجموعة الأساتذة لكى يخبروا قدر معرفته بالعلم وأبعاده وليقرروا إن كان قد أصبح مستعدا لكتابة رسالة علمية، وسعدت بالجو الجديد من العمل وبالمتابعة المستمرة من الأساتذة الذين أعطونا أكبر الاهتمام وكانوا دائما على أتم الاستعداد لمساعدتنا فى أى أمر نطلبه. وزاد من جو الجدية فى الدراسة نوعية الطلاب الذين زاملونى، والذين كانوا جميعا من مسرحى الحرب العالمية الثانية والذين عركتهم الحياة وزادتهم خبرة ومعرفة؛ فشكلوا مجموعة فذة من الطلاب لمعوا فى سماء العلم فيما تلا ذلك من أيام، وارتبطت اسماؤهم بمعظم الاكتشافات الكبرى فى علوم الأرض والفضاء التى حدثت فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ولعل من أهم ما تعلمته فى جامعة هارفارد هو تأصيل فهمى لمنهج العلم، والذى كنت قد بدأت أن أعرف مبادئه فى دراستى بكلية العلوم بالقاهرة ثم عند دراستى لدرجة الماجستير التى حصلت عليها فيها فى سنة ١٩٤٤ تحت إشراف الدكتور نصرى شكرى والتى أكسبتنى القدرة على تحليل البيانات وتقليب الاحتمالات. على أن أكبر الفائدة جاءتنى من أستاذى بجامعة هارفارد، هنرى ستتسون، الذى أعاد معى قراءة رسالة الدكتوراه التى أعددتها وعلمنى طريقة الكتابة العلمية وكيف أفرق بين الملاحظة والتفسير وأن أزن كل كلمة أكتبها وألا أزيد واحدة دون أن يكون لها لزوم، وأن ألتزم فى تنظيم كتاباتى بالشولات والنقط والفقرات. وكانت هذه الأمور جديدة على واحد يكتب بالعربية التى تعلم أن يجىء فيها اللفظ قبل المعنى وأن تنساب دون فصلات أو فقرات.

وقد كان لمعرفتى بطريقة ومنطق الكتابة باللغة الانجليزية أثر كبير علىّ فى مستقبل الأيام، فقد أرشدنى إلى طريقة أفضل للكتابة باللغة العربية والتى لم تؤهلنى مدرستى لها. أصبحت بعدها كتابتى أكثر انضباطا ودقة فى نقل المعنى دون أى التباس. والحق، فقد كان ولا يزال تعليم اللغة العربية بالمدارس المصرية متخلفا، يلقن الطالب فيها قواعد النحو دون أن يتاح له فهم المنطق الذى يحكمها، ويعلم الكتابة على أنها مجرد رص للألفاظ

والمترادفات والجمل المحفوظة دون فصلات ودون أن يكون للمعنى فيها دور، ويجبر الطالب على الحفظ عن ظهر قلب مختارات من الأدب القديم لا توجد لمعانيها أية علاقة مع حياته أو اهتماماته ومثل هذه المختارات كان ينبغي أن تكون من صميم اهتمامات أساتذة تاريخ اللغة لا الطالب الصغير. وعرفت الفائدة الكبيرة لتعرفي على قواعد ومنطق الكتابة باللغة الانجليزية عندما اضطررت إلى كتابة كتاب علمي باللغة العربية لم أجد طريقا آخر لكتابته غير استخدام هذه القواعد. ففي صيف سنة ١٩٥٥، صدر قرار من مجلس الجامعة تحت إلحاح السيد كمال الدين حسين وزير التعليم في ذلك الوقت بتعريب التدريس بكلية العلوم. وكنت وحتى ذلك الوقت أقوم بالتدريس بالجامعة باللغة الانجليزية فلما صدر القرار حملت مذكراتي وقاموس شرف ، وهو القاموس العلمي الوحيد الذي كنت أعرفه والذي كان يوزع علينا في السنة الاخيرة لدراستنا بكلية العلوم، وقضيت اجازة الصيف بمنزلي على شاطيء البحر برأس البر التي تقع على مصب فرع دمياط عند التقائه بالبحر الأبيض المتوسط لأكتب محاضراتي باللغة العربية ولأعد نفسي لهذه التجربة الجديدة. وجاء كتابي العربي مطبقا أسلوب العلم : جمله قصيرة، استخدمت في آخرها النقط وفصلتها في فقرات . كان الأسلوب جديدا كما كانت ترجمات المصطلحات العلمية اجتهادية .

وبعد سنوات من ذلك العمل الوحيد في ميدان هذا العلم باللغة العربية، والذي لم يقدر له الاستمرار بعد أن تراجعت الجامعة عن قرارها بالتدريس باللغة العربية، أتيحت لي الفرصة لأن أجلس مع بعض أساطين العلم في مصر لترجمة قاموس علمي أصدرته دائرة المعارف البريطانية بالانجليزية، وأسندت ترجمته إلى العربية إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة والتي رأت أن تشكل لجنة من كبار العلماء للقيام بهذه الترجمة وأسندت إليّ ترجمة مصطلحات علم الجيولوجيا. وكان من أعضاء اللجنة كبار الأساتذة : رياض تركي (الكيمياء) - محمود حافظ (الحشرات) محمد عبدالفتاح القصاص (النبات) محمد النادي (الفيزياء) وأحمد عمار (الطب) . كنا نجتمع في الساعة السابعة والنصف من صباح كل ثلاثاء ولساعتين بمكتبة المجمع العلمي المصري الذي كنا أعضاء فيه بميدان التحرير بالقاهرة، ليقرأ كل واحد منا ترجمة مصطلحاته كما كتبها لتصقلها معه اللجنة مجتمعة في محاولة لتوحيد ترجمة الكلمات. وكان نجم هذه اللجنة المرحوم الدكتور

أحمد عمار طبيب أمراض النساء المشهور، عميد كلية الطب آنذاك، وكان الدكتور عمار عزبا لطيف المعشر أنيق الملبس عاشقا للشعر العربي وحافظا لبحوره ومحبا للغة العربية. وقد فتح الحديث معه والاستماع إليه آفاقى على ثراء هذه اللغة وإمكاناتها الكبيرة للتطويع للاستخدام الحديث ولنحت مصطلحات العلم. وفى رأيى أن القاموس الذى انتهينا من ترجمته فى سنة ١٩٧٧ كان ولا يزال من أفضل القواميس الانجليزية العربية .

وحدث أيام دراستى بجامعة هارفارد أحد أهم وأسعد الأحداث التى غيرت حياتى وجعلتها أكثر إشراقا. فقد تقابلت خلالها بوداد الفتاة المصرية التى حملتها الأقدار لتجيء لعام واحد استقطعته من بعثتها بجامعة برن مور بالولايات المتحدة حيث كانت تعد رسالة الدكتوراه، لتسمع محاضرات أحد أشهر أساتذة الفلسفة بجامعة هارفارد. وكان التحاقها فى ذلك العام بكلية رادكليف، التى كانت معدة لاستقبال الإناث من الراغبات فى الدراسة فى جامعة هارفارد التى كانت مقصورة فى ذلك التاريخ على الطلبة من الذكور فقط، وأعجبت بهذه الفتاة المصرية فى بلاد الغربة وبادلتنى الإعجاب والحب وتعاهدنا على الزواج بعد عودتنا إلى مصر، وقد تم ذلك بالفعل فى سنة ١٩٥٣. وقد درجت وداد على أن تعيد معى قراءة كتاباتى وأن تنقدها وتصححها وأن ترشدنى بطريقتها الرقيقة والمقنعة الى منهج العلم وأصول المنطق وهى العلوم التى كانت تدرسها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بعد عودتها من البعثة بعد حصولها على درجة الدكتوراه فى سنة ١٩٥١ .

وقضيت بعد حصولى على درجة الدكتوراه فى سنة ١٩٥٠، سنة فى التدريس بالجامعة بالولايات المتحدة كانت من أخصب سنى حياتى العلمية، قمت خلالها بعدد كبير من الأبحاث التى نشرتها فى أمهات المجلات العلمية العالمية، وذاع اسمى، وعرفنى المشتغلون بفرع العلم الذى تخصصت فيه، وأخذت أتبادل الأبحاث معهم بانتظام مما جعل من مكتبتى، والتى لم أبخل على الانفاق عليها، واحدة من المكتبات النادرة فى فرع العلم الذى تخصصت فيه، حتى أنها كانت الأساس الذى ساهم فى بناء وحدة البحث العلمى التى بنيتها فى كلية العلوم جامعة القاهرة عند عودتى من البعثة .

كلية العلوم

كان قسم الجيولوجيا بكلية العلوم جامعة القاهرة، الذى عدت إليه فى سنة ١٩٥١،

قسما صغيرا تأثر أشد التأثر بما حدث للجامعة فى فترة الحرب العالمية الثانية عندما ترك خدمتها معظم الأساتذة الأوروبيين. كذلك وعندما أنشئت خلالها جامعتان جديدتان هما الإسكندرية وعين شمس (سميت الأولى بجامعة فاروق، عند إنشائها قبل قيام الثورة، وسميت الثانية بجامعة إبراهيم باشا، وتم تغيير الإسمين بعد الثورة) مما زاد الحاجة لإيجاد كوادر من الأساتذة الذين لم يتسنَّ تدبيرهم إلا بالاستعانة بقدامى الاساتذة، حتى وإن لم يكن لهم حظ من التعليم الحديث الجيّد، أو بتعيين الكثير من خريجى الكلية غير المبرزين فى درجاتهم العلمية والذين لم تكن لهم أية فرصة للدخول فى سلك التدريس فى الظروف الطبيعية. ووجدت عند عودتى من البعثة أن الكثيرين ممن تخرجوا قبلى، أو بعدى بسنوات قليلة، قد انتهزوا فرصة هذه الأزمة وتركوا وظائفهم التى كانوا يعملون بها والتحقوا بالجامعات الجديدة التى أوفدتهم فى بعثات قصيرة حصلوا بعدها على الدرجات العلمية وأصبحوا بذلك أقدم منى فى الكادر الوظيفى. وكان الدكتور على مصطفى مشرفة عميد كلية العلوم بجامعة القاهرة من أشد المعارضين لإنشاء هذه الجامعات الجديدة، بسبب خوفه من أن تتسبب صعوبة استجلاب الأساتذة من أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، التى كانت دائرة وقت إنشائها، إلى انحدار مستوى الأساتذة وهو الأمر الذى لم يكن يحب أن يراه فقد كان من أشد دعاة الاحتفاظ بالمستوى العالى للجامعة وأساتذتها.

ومن الذكريات التى تستحق الذكر فى هذا المجال، ما حدث لى شخصيا بسبب هذا الموقف فقد رفض الدكتور مشرفة أن يسمح لى بالانتقال إلى كلية علوم جامعة الإسكندرية مدرسا، بعد أن حصلت على درجة الماجستير فى سنة ١٩٤٤ والتى كانت كافية فى ذلك الوقت للقفز إلى عضوية هيئة التدريس بهذه الجامعة الجديدة. وعندما ذهبت أشكو للدكتور مشرفة وقوفه ضد انتقالى مدرسا بهذه الجامعة الجديدة، قال لى وبما يكاد أن يكون بالحرف الواحد «مالك ومال هذه الجامعات المائلة؟ لقد رشحناك لبعثة علمية إلى أفضل الجامعات لكى نعيدك استاذا «ملء ثيابه» فنحن نبنى جامعة لا نريد أن يقل مستواها عن أى جامعة فى الخارج» وعلى الرغم من أن هذا المنع عطل ترقياتى وأقدمياتى وسبب لى الكثير من المضايقات نظرا لأن الكثير من زملائى الذين كانوا أقل منى خبرة وعلما أصبحوا أقدم منى، وفى مركز يحكمون فيه على أعمالى ويقررون

ترقياتى، إلا أنى غير نادم على السنوات الطويلة التى قضيتها لإعداد نفسى أستاذا «يملأ ثيابه» كما أراد أستاذى الكبير .

ومهما كان الأمر، فقد كان لهذا الإعداد الطويل للأستاذية أثره فى تعقيد حياتى الجامعية التى لم أجدها سهلة أو ممهدة. فقد كان وصولى إلى الجامعة بعد انتهاء بعثتى بهذا الكم الكبير من الإنتاج العلمى المميز صدمة للكثيرين ممن لم يخبروا طريق البحث العلمى فسببوا لى الكثير من المضايقات .

وزاد من هذه المضايقات الجو الكئيب الذى أفرزه المناخ الجديد الذى جاء مع تصاعد تيار اليمين الدينى فى مصر عامة والجامعة خاصة خلال سنوات بعثتى، والذى ساد قسم الجيولوجيا بصورة واضحة بسبب أن أحد أساتذته ممن لم تتح لهم فرص التعليم الجيد كان من جماعة الإخوان وكان فى غضب شديد وشكوى مستمرة من تخلفه فى الترقيات، التى كان يعزوها إلى المؤامرات التى يدبرها له الأقباط وأنصارهم من العلمانيين، وهى الشكوى التى وجدت آذانا صاغية بين المسئولين وتسببت فى استجلاب أستاذ أجنبى لرئاسة القسم عندما حل الوقت لترقية زميله القبطى تفاديا لزيادة الصدام بداخل القسم. ولم يكن لهذا الأستاذ من هم غير الدعوة لرسالة الإخوان وتجنيد الطلاب الذين كان يختارهم من بين طلاب السنة الأولى، التى كان يحرص على أن يكون محاضر المادة فيها، فى تنظيماتهم. وكانت طريقته فى جذب الطلاب لهذه التنظيمات هى إيهامهم بأنهم فى حاجة لكى يتجمعوا ليدرأوا خطر المؤامرات التى يدبرها لهم الأساتذة من الأقباط المتعصبين بطبيعتهم والذين يخططون لرسوبهم وتحطيم مستقبلهم. وبالرغم من سذاجة هذا الكلام وسخافته، إلا أنى وجدت، ولدهشتى، أن الكثيرين وخاصة من أبناء فقراء المدن على استعداد لتصديقه، فالأصل فى القبطى - تبعا لنمط الثقافة الشائعة بين تيارات التشدد والتى تزرع فى العقول منذ الصغر - انه متعصب لا يمكن أن يطلب الخير لأحد من غير دينه ، وأغلب الظن أن العكس صحيح أيضا فى الثقافة الشائعة عن صورة المسلمين عند الأقباط. وكان هناك من الطلاب من كان ينظر إلىَّ بهذه العين، والتى قد يوضح الحادث التالى درجة الهزل التى أحدثها هذا المناخ العام فى حياة القسم الذى جئت لأبدأ حياتى العلمية فيه، وهو حادث لا يمكن لى أن أنساه، فقد حدث فى صباح ليلة زفافى فى شهر يونية ١٩٥٣، وبعد أن سلمت نتائج الامتحانات وكنت فى طريقى لقضاء

شهر العسل، أن طرق باب منزلى موظف بكلية العلوم ومعه إعلان يطلب حضورى وعلى وجه السرعة للكلية لسؤالى بشأن شكوى تقدم بها طالب خائب رسب فى الامتحان يدعى فيها بأنى قصدت رسوبه لأنه من المسلمين. ودهشت من أن تأخذ إدارة الكلية هذه الشكوى مأخذ الجد ولكنى عرفت فيما بعد أن مثل هذا الادعاء هو من الأمور السهلة القبول عند البعض. وقد أدت إعادة فحص أوراق الطالب إلى استحقاقه الرسوب. وإنى أذكر هذا المثال ليس لأنه كان خطيرا أو ذا أهمية، فقد كان فى الحقيقة أقرب إلى الفكاهة من أى شىء آخر، ولكنى أذكره لأنه جاء فى توقيت لا يمكن لى أن أنساه ولأنه يوضح شكل المناخ العام فى القسم الذى كان على أن أبنى مستقبلى فيه.

وأصبح بالقسم، بفضل التفرغ شبه الكامل لهذا الأستاذ لتجنيد الطلاب، كوادر انخرطت فى تنظيمات الإخوان وتدربت على الطاعة وقبول ما يقوله لهم الأمراء دون مجادلة. وكانت الدعوة إلى الكراهية والتمييز أحد أهم ما شغل هذا الأستاذ بالإضافة إلى انشغاله بالتخطيط لشغل وظائف المعيدين وهيئة التدريس بالقسم من بين مجنديه من أعضاء تنظيمات التيارات المتشددة. ولابد لى من الاعتراف هنا، وبعد مرور اكثر من نصف قرن على هذا التاريخ، أن ذلك الأستاذ قد نجح فى تحقيق ما سعى إليه .

ولا شك أن جزءا من فضل هذا النجاح لابد أن يعود الى التعضيد الضخم الذى ناله هذا التيار المتشدد من جانب الحكومة، وعلى الأخص من حكومة إسماعيل صدقى التى جىء بها إلى الحكم فى سنة ١٩٤٦ لاقتلاع موجة اليسار المتصاعدة والتى نالت شعبية كبيرة على الساحة السياسية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وكان لهذه الموجة وجود كبير فى كلية علوم القاهرة بالذات، فقد شارك عدد كبير من معيديها ومدرسيها فى خلايا الحركة الشيوعية البازغة. وقد أطبقت حكومة اسماعيل صدقى فى سنة ١٩٤٦ على هذه الحركة وقبضت على عدد كبير من معيدى الكلية فى تلك السنة وأغلقت مقار اجتماعاتهم ومجلاتهم . وكان احتضان الفكر اليمينى الدينى أحد أهم الطرق التى استخدمتها الحكومة لمحاربة الفكر اليسارى. ولعل هذا يعطى تفسيرا لتهاون السلطات فى الوقوف أمام دعوة التمييز عالية الصوت التى كان هذا التيار يبثها، ومساندتها للتعيينات التى كانت قيادات هذا التيار ترسخها للعمل فى الجامعة أو للإيفاد للبعثات على الرغم من

تجاوزاتها الواضحة . بل ولعله يعطى التفسير لحرية انطلاق التنظيمات الخاصة بهذا التيار للعمل بين الطلاب وتجنيدهم. وهو الانطلاق الذى استمر حتى أول تصادم مع الثورة فى سنة ١٩٥٤ .

كانت عودتى إلى الجامعة وسط هذا المناخ المتخلف الذى لم يكن من الممكن ان يؤدى الاشتباك معه إلا إلى تبديد الطاقات وإهمال العمل الجاد الذى عدت من بعثتى عازما على البدء فيه بحماس كبير. فقد تركت عملى أستاذا بأعظم جامعات الولايات المتحدة وزميلا باحثا بأعظم معاهد علم المحيطات بالعالم لأعود لبلادى وأنا أحلم ببناء قسم رفيع المستوى يكون ندا لأعرق الجامعات. وبقيت العامين الأولين بعد عودتى أحاول أن أجد طريقا لى وسط هذا المناخ الردىء ووسط أساتذة لم يكن لهم من همّ غير عرقلة قيامى بالبحث العلمى، وصرف طلاب البحث عن العمل معى، وحجب الأموال والأجهزة عن معملى وتنحيتى عن التدريس للطلاب حتى لا أقوم بالتأثير عليهم. قررت بعدها أن ابتعد كلية عن هذا المناخ وأن أبدأ حياة مستقلة بعيدا عن تياراته المتلاطمة. وقمت ببناء وحدة للبحث العلمى سعيت لأن لا تعتمد على مؤازة القسم أو إمكاناته والتى كانت ضئيلة يصعب الحصول عليها بسبب تصميم قيادات القسم على حجبها عنى. وأوجدت للوحدة مكانا صغيرا بالقسم ودبرت لها التمويل والإمكانات اللازمة من خارج الجامعة. وللحق فإن انجاز أى عمل بالجامعة كان من الصعوبة بمكان فقد كانت البيروقراطية كما كان الوصول إلى مجلس الجامعة الذى تركزت فيه كل السلطة فى حاجة إلى إصدار القرارات من مجلس القسم، ثم من مجلس الكلية وهى قرارات كان يصعب إصدارها منهما بالنظر إلى قلة معرفة الأساتذة بفن إدارة الاجتماعات أو بفائدة العيش فى جماعة يحكمها القانون ويسودها الإنصاف .

ولذا فقد قررت الابتعاد عن هذه الأجواء والانكفاء على مكانى الصغير الذى حاولت أن أبنى فيه مدرسة من شباب جديد آملت أن يكون أوسع أفقا وأكثر دراية بالعالم الواسع خارج محيطه، والذى أردت أن أفتحه أمامهم وأنقلهم اليه. وسعيت جاهدا لمد الجسور مع الهيئات العلمية المحلية والعالمية وشركات البترول وهيئة الأبحاث الجيولوجية لتسهيل رحلاتنا بالصحراء ولتزويد طلابى بالعينات والبيانات. وحرصت على استمرار تزويد مكتبتى الخاصة التى كنت قد بدأت بناءها أيام البعثة بأحدث المطبوعات العلمية، سواء بالشراء أو التبادل أو الاشتراك فى الدوريات العلمية حتى أصبحت بديلا لمكتبة الجامعة التى كان قد توقف تزويدها بالكتب والدوريات الجديدة منذ زمن طويل .

ونجحت فى بناء وحدة نشطة للبحث العلمى استطعت أن أجعلها على نفس مستوى مثيلاتها فى أعظم الجامعات الأجنبية بسبب أنى عاصرت زمنا لم تكن قد بلغت فيه أدوات البحث العلمى التعقيد أو الثمن الباهظ الذى بلغته فيما بعد ذلك بسنوات . ولذا فقد كان تأسيس معمل بالقاهرة فى ذلك الوقت وعلى نفس مستوى معامل أوروبا وأمريكا ممكنا . وقد خرجت من المعمل الصغير الذى بنيته بعض من الأبحاث العلمية ذات المستوى العالى كتلك التى كانت تخرج من المعامل المماثلة فى أرجاء الأرض والتى كنا على اتصال بأغلبها نتبادل معها المعارف والمطبوعات والعينات. وكانت هذه الأبحاث تنشر فى أمهات المجلات العلمية .

وبقيت محافظا على استقلال معملى ومستوى طلابى بفضل تصميمى على الابتعاد عن الدخول فى تربيطات الأساتذة التى أفسدت مستوى الدرجات العلمية وجعلت الترقيات فى سلم التعليم الجامعى لغير من يستحق، وذلك بجعل ممتحنى الرسائل التى كانت تخرج من معملى من أساتذة أكبر جامعات الخارج. وبعدم الاهتمام بالتقدم للترقية إلى وظيفة أعلى فى سلم وظائف التدريس إلا بعد أن تصل أبحاثى إلى الحد الذى لا يمكن لأحد أن يجادل فى قيمتها العلمية أو فى أحقية مقدمها للترقية . وأفلحت فى الإفلات من الضغوط الكبيرة التى تعرضت لها لتحويل رسائل طلابى لممتحنين محليين بفضل مساعدة بعض كبار رجال العلم بالكلية بدءا من نصرى شكرى رئيس القسم وحتى خروجه ونهاية بالدكتور احمد رياض تركى والدكتور حسين سعيد عميدى الكلية والذين شاركوا فى الحرص على الحفاظ على مستوى الدرجات العلمية.

ومن الأعمال الكبيرة التى خرجت من هذا المعمل كتاب «جيولوجية مصر» الذى أتاح قرار اتخذه رئيس القسم فى سنة ١٩٦١ لتنحيتى عن التدريس إلا من منهج صغير لا يزيد عن محاضرة واحدة فى الأسبوع فى الفصل الدراسى الثانى للسنة الدراسية بأن أتفرغ لكتابته . وقد صدر الكتاب عن واحدة من أعرق مؤسسات النشر العلمى فى أوروبا وأمريكا فى وقت واحد فى عام ١٩٦٢ وسرعان ما أصبح مرجعا ذاع صيته وترجم إلى عدة لغات .

ولعل من أهم ما ساهم فى استقلال معملى، برامج الأبحاث العلمية المشتركة التى قمت بها مع بعض أساتذة الجامعات الأجنبية والتى كانت من أوائل هذه البرامج

وأنجحها. وعلى الرغم من أنه كانت لى ومازالت تحفظات كثيرة على هذه البرامج، إلا أنى أشعر أنها يمكن أن تكون ذات فائدة للطرفين لو تحققت لها الندية لقادتها من الأساتذة المحليين والأجانب، وهو الأمر الذى لم يتحقق فى الكثير من البرامج التى تقاطرت على مصر فى سبعينات القرن العشرين وتسببت فى فشلها بل والإضرار بمصر كما سأبين فى جزء لاحق من هذا الفصل. وعندما يتساوى قادة البحث من كلا الطرفين فى القامة العلمية، ينشأ الحوار ويصبح إمكان توجيه البحث إلى مافيه فائدة مشتركة ممكنا. وهذا بالضبط هو ما استطعت أن أحققه فى العمل المشترك الذى قمت به مع زميل الدراسة بجامعة هارفارد فريد وندورف الذى كان قد وصل إلى مصر فى سنة ١٩٦٢، تلبية لدعوة كانت الحكومة المصرية وهيئة اليونسكو قد وجهتاها للحكومات والمؤسسات العلمية للمساهمة فى إنقاذ آثار النوبة التى كانت ستغرق تحت الماء بعد إنشاء السد العالى، للنظر فى إمكان قيامه لدراسة وانتشال آثار ما قبل التاريخ فيها.

وقابلت وندورف مصادفة فى معمل تصنيف النبات بكلية العلوم بالقاهرة حيث كنت فى زيارة لصديقى الدكتور محمد عبدالفتاح القصاص، ولما عرف باهتمامى بموضوع دراسته، طلب منى مشاركته فى القيام بدراسة للعصر الأخير من تاريخ الأرض بحيث يقوم هو بدراسة الإنسان وماتركه من أدوات وأقوم أنا بدراسة جيولوجية المنطقة وصخورها وبيئتها. وجاء اقتراحه فى وقت مناسب تماما فقد كنت قد انتهيت لتوى من كتابة كتاب «جيولوجية مصر»، والذى تبين لى منه أن معرفتنا عن هذا العصر قليلة جدا مما زاد فى رغبتى فى بدء دراسة عنها والتى لم يكن لها أن تكتمل دون معاونة خبير فى علم آثار ما قبل التاريخ للمساعدة فى تأريخ صخوره التى لم يكن هناك طريق فى ذلك الوقت لمعرفتها إلا بدراسة أدوات الانسان القديم الذى عاش فى ذلك العصر ودخلت أدواته فى صخوره ورواسبه. وأبدى وندورف حماسا للفكرة، وطلب منى أن أزور النوبة وأعد برنامجا للعمل فيها وقمت بالفعل بزيارتها على ظهر المركب التى كانت تسيرها هيئة السكك الحديدية بانتظام بين الشلال ووادى حلفا وتتوقف عند كل بلدة فى طريقها. وكان الوصول الى النوبة عبر هذه المركب هو الطريق الوحيد إليها. وفى هذه الرحلة كنت انتهز فرصة توقف المركب فى كل بلدة لأزور أطرافها حيث توجد رواسب النيل القديمة والحاملة لآثار ما قبل التاريخ إن وجدت. ولكنى وجدت هذه الأطراف بعيدة عن النهر بحيث يصعب

الوصول إليها سيرا على الأقدام وبدا لى أن دراسة آثار ما قبل التاريخ من عوامة ترسو على النيل، كما كانت العادة بين المشتغلين بالآثار أمرا غير عملي. وفكرت أنه ربما يكون من الأفضل لو أننا قمنا بدراستنا بالسيارات ومن الصحراء.

وذهبت بعد عودتى إلى الدكتور جلال الدين حافظ عوض رحمه الله وكيل وزارة الصناعة والمسئول عن شئون الثروة المعدنية، لأطلب منه أن يسمح لى باستخدام سيارتين من سيارات هيئة الأبحاث الجيولوجية المزودة للعمل بالصحراء لزيارة منطقة النوبة والتى بينت له أهمية دراستها قبل أن تغرق تحت مياه بحيرة السد العالى. فأعجبته الفكرة وطلب منى أن أكتب له مذكرة بذلك تقدمت بها ووافق عليها وأعارنى السيارات بسائقيها وانتدب للعمل معى الجيولوجى البهى عيسوى الذى كان قد أنهى لتوه دراسته للماجستير تحت إشرافى وكان واحدا من طلابى الذين كنت أتوسم فيهم المستقبل الحسن. وجاء وندورف فى الخريف، وقمنا معه برحلة سريعة إلى الضفة الغربية لمنطقة النوبة، كما قمنا بزيارة إلى واحتى كركر ودنجل بجنوب مصر رأى فيهما إمكانات كبيرة لدراسة آثار ما قبل التاريخ، وقام بجمع عدد من الأدوات الحجرية التى كانت تستخدم فى هذا العصر القديم وحملها معه إلى القاهرة ليعرضها على رئيس هيئة الآثار المرحوم الدكتور أنور شكرى وليتقدم للتصريح له بالبحث عن آثارها فى منطقة النوبة. إلا أن الدكتور شكرى قابله أسوأ مقابلة، وأبلغه أن بعثة أخرى قد سبقته فى الحصول على هذا الترخيص وأنه لا يوجد له مكان فيها. وجاءنى وندورف شاكيا، فذهبت إلى الدكتور شكرى للتوسط، واستطعت بعد أخذ ورد أن أقنعه بأن يمنح الدكتور وندورف ترخيصا بالبحث عن آثار ما قبل التاريخ للمنطقة الصحراوية التى تحيط بمنطقة النوبة من الغرب والشرق وأن يمنحه بالإضافة إلى ذلك منطقة صغيرة تطل على نيل النوبة تكون بمثابة نافذة عليها.

وفى السنة التالية (١٩٦٣) استطعت أن أقنع المساحة الجيولوجية بأن تكون راعية للبعثة. وذهبت فى خريف نفس هذا العام فى رحلة الى منطقة النوبة اصطحبنى فيها الدكتور البهى عيسوى زرعناها بالسيارات غربا وشرقا، ووجدنا رحلة الشرق صعبة المراس وعرة التضاريس، على الاقل فى المنطقة المجاورة للنيل، كما أنها كانت فقيرة فى آثار ما قبل التاريخ. أما المنطقة إلى الغرب فكانت سهلة وغنية بالآثار. وهكذا تركز عمل

البعثة بالغرب وامتد من «النافذة» التى منحت للبعثة ليشمل بعد ذلك كل منطقة النوبة بعد انسحاب البعثة الأخرى لدراسة آثار ما قبل التاريخ من العمل بمصر .

وظلت البعثة ومنذ ذلك التاريخ وحتى هذا العام تعمل بمصر، وانتقلت إلى دراسة النيل والفيوم وغير ذلك من الأماكن. وكانت البعثة فى سنواتها الأولى مشتركة بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معان وكان اكتتاب الجانب الأمريكى فيها قدر اكتتاب الجانب المصرى. وكان موسم العمل الحقلى يمتد مابين عشرة واثنى عشر اسبوعا تقضى فى الصحراء فى معسكرات اسبرطية لم تكن بها ثلاجات أو مياه كافية للاستحمام المتكرر، ومع ذلك فقد كان الذهاب إليها متعة أتطلع إليها فى كل عام؛ فقد كانت أعمال الحقل والمناقشات التى تتلوها على مائدة العشاء عن نتائجها فاتحة للآفاق وكانت بمثابة المدرسة التى تعلم فيها الكثيرون بمن فيهم كاتب هذه السطور. وكان وندورف حريصا على أن يحضر معه فى كل عام مجموعة ممتازة من المشتغلين بالكثير من فروع العلم، مما جعل فريق العمل متكاملا بحق. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان وندورف ذا فضل فى تزويدنا بكل ما نطلبه من الجديد سواء من الكتب أو المعدات وكانت الأيام التى أقضيها فى المعسكر، والتى قلت مع مرور السنين وتزايد أعباء عملى بعد انتقالى إلى مؤسسة التعدين، من أسعد الأيام وأكثرها فائدة من الناحية العلمية أو حتى الروحية فقد كنت انطلق فيها فى متسعات الصحراء النظيفة الهواء الخالية من الضوضاء أحاول أن أفك أسرار الأرض وأعرف تاريخ استخداماتها ومبتعدا عن جو المكائد والدسائس الذى كانت القاهرة تمتلئ به كما بينت فى الكثير من فصول هذا الكتاب.

وعندما ذهبنا إلى الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية، كانت لازالت أرضا بكرا لم يكن الكثير قد كتب عنها. كما لم يكن هناك غير أقل القليل من المشتغلين بالعلم ممن زاروها مما دفعنى الى تشجيع البهى عيسوى طالب البحث الذى تبنيته منذ تخرجه، على أن تكون دراستها موضوع رسالته لدرجة الدكتوراه والتى قام بالفعل بالتسجيل لها بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٦٥ .

وبطبيعة الحال، فقد كان نجاح العمل العلمى المشترك الذى قمت به مع الدكتور وندورف بسبب الندية الكاملة بيننا، وهو الأمر الذى لم يتحقق فى معظم الأعمال العلمية المشتركة التى أجريت فى السبعينات فجاءت نتيجتها وبالا كما سأبين ذلك فى فصل قادم من هذا الكتاب .

وخلال عملى بالجامعة طوال هذه السنوات، فإنى لم أشغل بالى بأمر ترقيتى فى سلم وظائف التدريس بها. فمن جهة، فقد كنت أعرف أن التقدم إليها سيتسبب فى اشتباك مع أعضاء لجان الترقيات الذين لم يكن منهم كثيرون ممن يمكن أن يملأوا العين والذين كثيرا ما كان الاشتباك معهم يحتاج الى دفع ثمن لم أكن مستعدا لأن أدفعه، ومن جهة أخرى فإن التقدير لم يكن ينقصنى فقد أصبحت معروفا بين المشتغلين بالعلم على مستوى العالم، يعودون إلى أبحاثى المرة بعد الأخرى. ولذا فإنى لم أتقدم إلى وظيفة الأستاذ المساعد إلا بعد ثمانى سنوات كاملة وهى مدة تقارب ضعف ما كان معمولا به. كما أن كتابى عن جيولوجية مصر قد صدر وأنا لا أزال فى وظيفة الأستاذ المساعد وهو الأمر الذى لم يتصوره ناشر الكتاب الذى قدمه بإضافة لقب الأستاذ إلى اسمى. وأزعج اضفاء هذا اللقب علىّ بعض الصغار فى مصر فأرسل أحد «كبار» الأساتذة إلى الناشر رسالة بلغة انجليزية ركيكة يبلغه فيها بأنى لست أستاذا كما جاء فى غلاف الكتاب وإنما مجرد أستاذ مساعد فى القسم الذى يشغل فيه هو الأستاذية . وحول الناشرإلىّ نسخة من هذا الخطاب ورده عليه مؤكدا أنه هو المسئول عن إضافة لقب الأستاذ إلىّ! وفى الحقيقة فلم يكن لدىّ أبدا أقل الاهتمام بهذه الألقاب لمعرفتى أن منحها سيجىء من أمثال هذا الأستاذ ممن كانوا يجلسون فى لجان ترقيات الأساتذة والذين لم يكن لحكمهم بالنسبة لى اى تشريف. ولم أتقدم لمنصب الأستاذية إلا بعد ذلك بأعوام طويلة من صدور الكتاب، وبناء على طلب الدكتور عبدالعزيز السيد وزير التعليم العالى الذى دهش عندما عرف أنى مازلت أستاذا مساعدا، فلما أبلغته أن ذلك راجع إلى أنه لا توجد بجامعة القاهرة كراسى شاغرة لعلم الجيولوجيا صمم على تدبير كرسى لى لأشغله فلم يجده إلا فى جامعة الإسكندرية. وفى ذلك الوقت لم يكن الترقى إلى وظائف الاساتذة مفتوحا كما هو الآن فقد كانت وظائف الأساتذة محدودة بكراسى تنشأ بقرارات جمهورية.

وترددت كثيرا للتقدم لشغل كرسى جامعة الاسكندرية، لولا وعد وزير التعليم العالى بأن يعيدنى إلى جامعة القاهرة بمجرد حصولى على الأستاذية عن طريق الندب لها حتى استمر فى معملى الذى كان يعرفه الناس باسمى وذاع صيته بين المشتغلين بالعلم. ومع ذلك فقد ظللت مترددا ومحجما عن التقدم حتى آخر يوم عندما زارنى فى منزلى فى

الصباح المبكر، وكنت لازلت أتناول افطارى، طالبى العزيز الدكتور الأمين بسيونى والذى اصبح فيما بعد عميدا لكلية علوم عين شمس ملحا علىّ بالتقدم لشغل الكرسى، وقام بنفسه بجمع أوراقى العلمية واستكتابى طلبا وحمل الأوراق والطلب إلى اللجنة وقدمها نيابة عنى. وعندما طلبت منى لجنة الفحص بعد شهر كامل استيفاء بعض البحوث التى كنت قد وضعتها ضمن قائمة كتاباتى تحت النشر رددت على الفور بأن لدى اللجنة من البحوث ما يكفى للحكم على صلاحيتى لشغل درجة الأستاذية ورفضت طلبها. وبعد أعوام من ترقيتى، أصبحت عضوا فى اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة، وحاولت لعدد من الأعوام أن أعيد لها بعضا من الاحترام والسمعة الطيبة وأن أنقل مناقشتها إلى الموضوعية، الا أن ذلك كان يتطلب منى الكثير من الجهد والمناهدة مما دفعنى إلى الاستقالة منها بعد عامين. كانت الجامعة بالنسبة لى قد انتهت كمكان يمكن أن تتم فيه أية أبحاث علمية على المستوى الذى يمكن أن يعتد به.

وبعد أن تمت ترقيتى لم يتم ندبى إلى جامعة القاهرة كما وعدنى وزير التعليم العالى الذى ربما يكون قد أشفق علىّ من العودة اليها بعد أن عرف موقف رئيس القسم منى والذى لم يصمم فقط على عدم عودتى إلى جامعة القاهرة بل وعلى حرمان الطلاب من متابعة محاضراتى التى كنت قد بدأتها معهم فى أول العام الدراسى. واقترح الوزير أن أقبل الندب إلى جامعة عين شمس فقبلت ذلك على مضض، وظللت فى هذه الجامعة ضيفا بلا مكتب لمدة عامين. وفى هذا الوقت الذى اغتربت فيه عن الجامعات المصرية ولم يعد لى فيها مكان، تلقيت دعوة من الجمعية الجيولوجية الأمريكية لإلقاء سلسلة من المحاضرات بالجامعات الأمريكية . وهى دعوة اعتادت الجمعية على توجيهها لاثنين من علماء العالم من خارج الولايات المتحدة كل عام ويعتبر توجيهها تشريفا رفيعا. فقررت قبول الدعوة وتم بالفعل حجز مكان لى بالطائرة الا أن اتصالا هاتفيا قبل ميعاد السفر بأربعة أيام غير من برنامجى؛ فقد طلب منى الدكتور عزيز صدقى الذى رشح وزيرا للصناعة فى سنة ١٩٦٨ أن أقبل رئاسة مؤسسة التعدين والأبحاث الجيولوجية. وهكذا ألغيت سفرى وبقيت فى مصر .

على أنى قبل أن أترك الحديث عن الجامعة واسترسل فى الكلام عن مؤسسة التعدين، علىّ أن أذكر أنه على الرغم من كل المعوقات التى قابلتنى والتى تصاعدت بصورة ملحوظة

بعد صدور كتابى عن جيولوجية مصر، والتى قصدت تقليص إمكاناتى ومنع مصادر المعلومات عنى وإبعادى عن كل ما يمكن أن يزيد قدراتى العلمية كحضور المؤتمرات العلمية فى الخارج او حتى مقابلة الأساتذة العالميين الذى كانوا يدعون إلى مصر، فقد كان هناك جانب إيجابى وبناء فيها. ومن الذكريات المثيرة للأسف والتى تبين شراسة الحملة التى كانت تدبر لإبعادى، ذلك الموقف المأساوى لأول وزير للبحث العلمى فى مصر عندما حاول أن يثنى الأستاذ بلاأوسوف أحد أكبر أساتذة الجيولوجيا فى الاتحاد السوفييتى، الذى طلب أن يقابلنى عند زيارته إلى مصر بدعوة منه، عن الالتقاء بى والاكتفاء بمقابلة من يختارهم له هو من أساتذته المفضلين. وكان هذا الوزير أحد طلابى الذين كانوا يكثرون من مديحى والتنويه بأعمالى العلمية فى كل مقابلة معه !

أما عن الجانب الإيجابى، فقد كان هناك ذلك الركن الصغير الذى أقمته فى كلية العلوم للبحث العلمى المتميز والذى تخرج منه العشرات ممن حصلوا على درجاتهم العلمية العالية، والكتاب الذى أصدرته عن جيولوجية مصر والذى نقلها من المحلية إلى العالمية وكان الوحيد فى وقته الذى صدر عن جيولوجية دولة غير صناعية كتبه واحد من أهلها مما أدخله فى مراجع دائرة المعارف البريطانية كأحد العلامات المميزة لتاريخ علم الجيولوجيا. كما أننى استطعت أن أؤثر على حياة الكثيرين من الطلاب وأن أفتح أمامهم افاقا جديدة وأضعهم على طريق المنهج العلمى الذى كنت دائم التأكيد عليه فى محاضراتى التى كان الطلاب يحرصون على حضورها. وقد روى لى أحد زملائى من أساتذة القسم عن دهشته الكبيرة عندما دخل المدرج ليلقى محاضرة بدلا عنى فى أحد الأسابيع التى اضطررت للغياب فيها عن القاهرة، فوجد المدرج مزدحما بالطلاب إذ إنه لم يكن يعرف، وهو الذى كان يلقى المحاضرات لنفس هذا الفصل، أن عدد طلاب الفصل كان كبيرا لهذا الحد. ولم يقتصر الحضور لمحاضراتى على طلاب فصلى فقط بل امتد لطلاب الفصول الأخرى بل ولطلاب كليات أخرى. وقد روى لى الأستاذ مصطفى الحسينى المعلق السياسى المعروف أنه كان كثير الحضور لمحاضراتى عندما كان طالبا بكلية الحقوق فى الخمسينات.

واذا كان لى فضل فى شىء، فهو يرجع إلى أننى أستطعت أن أحتفظ برباطة جأشى وأن أقف أمام الصعاب والإغراءات فى صلابة وهو الأمر الذى ما كان من الممكن أن

قه دون المساندة التى حصلت عليها من الكثير من أساتذتى الذين ساهموا فى صد الذى عنى وأعطونى الأمل وساعدونى على أن تظل قامتى مرفوعة فوق الصغائر. أخص من هؤلاء بالذكر ممن سبقونى الدكتور نصرى شكرى رئيس قسم الجيولوجيا الذى تحمل معى الكثير منها حتى ترك الساحة كلها إلى منصب أممى فى افريقيا فى منتصف سبعينات القرن العشرين، والدكتور محمد مرسى أحمد عميد الكلية والذى أصبح فيما بعد رئيسا لجامعة عين شمس ثم وزيرا للتعليم العالى، والدكتور حسين سعيد عميد الكلية والذى أصبح فيما بعد وزيرا للتعليم العالى كذلك، ومن قبلهم الأساتذة على مصطفى مشرفة وحسن شاكر أفلاطون وأحمد رياض تركى عمداء الكلية فقد وقفوا جميعا معى وكانوا من كبار الرجال الذين ينتمون إلى جيل يقدر العلم ويعرف معنى الجامعة ويعيش الحياة المتمدنة ولا يحمل فكرا مسبقا عن الآخر .

مؤسسة التعدين

خرجت من الجامعة إلى مؤسسة التعدين يحدونى الأمل أن أنقل هذه المؤسسة إلى مؤسسة عصرية تستخدم البحث العلمى والطرق الحديثة فى الكشف عن واستغلال ثروات مصر المعدنية . وكانت المؤسسة عندما وصلت إليها فى شهر مايو سنة ١٩٦٨ تدير هيئة للأبحاث الجيولوجية كما أنها كانت تشرف على تسع شركات للتعدين كان لكل منها مجلس لإدارتها.

وكانت شركات التعدين من مخلفات القطاع الخاص الذى تم تأميمه قبل وصولى إلى المؤسسة بسنوات . وكانت كل هذه الشركات عند تأميمها شركات صغيرة، إما على وشك الإغلاق بسبب انتهاء او قرب انتهاء احتياطياتها المثبتة من الخامات التى كانت تقوم باستخراجها، كشركتى فوسفات سفاجة والقصير على البحر الأحمر وشركة سينا للمنجنيز، وإما من الصغر والبدائية بحيث إنها كادت أن تكون شركات لنبش الخامات التى كان يقوم بها مقاولون من الباطن. وكانت جميع الشركات فى حالة مالية سيئة وكلها خاسرة وعليها مديونيات كبيرة لدى البنوك. ولم يكن هناك استثناء واحد من ذلك بما فى ذلك شركة الملح والصودا أكثر هذه الشركات رسوخا فى السوق المحلى بسبب انها كانت تحتكر استخراج ملح الطعام من ملاحاتها بالمكس.

وفى الحقيقة، فقد كانت مؤسسة التعدين فى حالة يرثى لها عندما وصلت إليها فى

أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ التى زادت من مشاكلها. فقد أدى احتلال اسرائيل لسيناء إلى أن تفقد الجزء الأكبر من مناجمها التى كانت تقع فيها وإلى أن تجبر أكثر من ثلاثين ألف عامل ممن كانوا يعملون بمناجم المنجنيز والكاولين والجبس والرمال والفحم على العودة إلى مصر بعد أن فروا أمام القوات الإسرائيلية واضطر من لم يكن له منهم مسكن بالقاهرة إلى قبول المبيت والعيش فى فناء المساحة الجيولوجية بحى العباسية بالقاهرة. وقد ظل هؤلاء على هذه الحال وبدون أى عمل يذكر حتى وصولى بعد قرابة العام من حرب سنة ١٩٦٧. وفى هذه الأثناء تحول مبنى المساحة الجيولوجية المصرية الى «سويقة» بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان. كان فناء المؤسسة يفرش بالخيام للمبيت ليلا وكانت طرقاتها مليئة بقدر الفول وبائعى الأمشاط !

كان الجو كئيبا حقا: مؤسسة انهارت معظم مقوماتها المادية، وعاملون فى حالة اكتئاب وشكوى مستمرة دون أن يجدوا أحدا ليهتم بأمورهم أو يستمع إليهم. كانت هناك أرامل المفقودين فى الحرب واللواتى قطعت عنهن المرتبات ولم تحل مشكلة معاشاتهن، وكان هناك مديرو المصانع الذين كانوا يعتمدون على الخامات التى تصلهم من سيناء والذين جاءوا إلىّ يستغيثون من أن مصانعهم قد توقفت، وكان هناك آلاف الموظفين الذين لم يرقوا لسنوات طوال وكان لكل منهم شكوى ووراء كل واحد مأساة، كما كان هناك آلاف العمال المؤقتين الذين عينوا على مكافآت يعيشون وهم خائفون من الفصل. ولم يكن لهيئة الأبحاث الجيولوجية هيكل تنظيمى أو حتى سجل بأسماء العاملين طبقا لتخصصاتهم. وفوق كل ذلك، كانت المخازن مكدسة دون أى نظام فى صناديق لم تكن قد فتحت ومكومة فى منطقة خلاء عرفت باسم «المنطقة المسورة» وكانت الخرائط والكتب والملفات والعدد فى كل مكان فوق الأسطح وفى الطرقات والأحواش وفى صناديق مغلقة تركت وحالها منذ نقلها إلى مكانها الجديد بالعباسية قبل ذلك بسنوات.

كان كل شىء فى فوضى عارمة، والناس فى روح معنوية وصلت إلى الحضيض فقد حطت عليهم كارثة حرب يونية سنة ١٩٦٧ وما سببته من بلاء للمشتغلين منهم بالصحراء فأفسدت معنوياتهم بعد أن كانت قد انحدرت الى أدنى درك فى أعقاب تحقيقات كانت المخابرات الحربية قد أجرتها بالمؤسسة عام ١٩٦٤ لجمع بيانات عن بعض رؤساء شركات التعدين من رجال الجيش السابقين تصفية لحسابات بعض قيادات الجيش فى ذلك الزمان. وأدت هذه التحقيقات إلى تجنيد العملاء وسقوط الكثيرين إلى هاوية الدسيسة

والايقاع بالغير مما أضاع هيبة الإدارة وترك قيادات المؤسسة عاجزة عن اتخاذ القرار إيثارا للأمان.

وجدت المهة أمامي عسيرة وفوق الاحتمال وزاد من عسرها ما عرفته عن حال شركات التعدين التابعة للمؤسسة والتي كانت كما سبق القول شركات صغيرة وخاسرة وتبدو بلا مستقبل. وأعطيت لنفسي سنتين أجرب فيهما إخراج هذه الشركات من مشاكلها، فإن أفلحت، فسأبقى عليها تحت اشرافي وإن لم أفلح فسأتخلص منها وأضع جهدى فى بناء شركات جديدة تساير العصر وتعتمد على البحث العلمى المنظم وتدار بالطرق الحديثة والكفاءة وتستخرج الخامات التى أردت أن أضع وقتى كله فى البحث عنها. وتطلب تحقيق ذلك الاهتمام بهيئة الأبحاث الجيولوجية التى أردت أن أرفعها إلى المستوى الذى يمكن أن يجعلها قادرة على القيام بمهمتها الجديدة التى تصورتها.

شركات التعدين

وبدأت عملى بتقييم شركات التعدين القائمة والتى كان ثلاث منها تعمل فى حقل استخراج خام الفوسفات قمت بزيارة مناجمها فى شهر يوليو سنة ١٩٦٨ . وبدأت رحلتى بزيارة مناجم شركتى سفاجة والقصير، على ساحل البحر الأحمر، عبرت بعدها الصحراء لزيارة مناجم شركة النصر على ضفة نهر النيل فى منطقة إسنا بالصعيد. وعندما رجعت من رحلتى تأكد لى أن انطباعى الذى كنت قد كونته من معرفتى بجيولوجية هذه المناطق عن قلة احتياطياتها من خام الفوسفات القابل للاستخراج الاقتصادى قد استقر تماما فى الذهن. ففى منطقة البحر الأحمر، كانت هناك مناجم قديمة بدىء فى استغلالها منذ عشرينات القرن العشرين عن طريق التشغيل اليدوى فى ظروف اجتماعية كانت تسمح باستغلال العمال المهين وفى إطار اقتصاديات عالم لم يكن يتطور سواء فى تكنولوجية الاستخراج أو فى توسعاته الاقتصادية إلا فى حدود معدلات بسيطة مما كان يجعل هذه المناجم قادرة على البقاء. وعندما جاء عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بتوسعاته الاقتصادية الكبيرة وتقدمه التكنولوجى وثورته الاجتماعية التى حصل فيها العمال على حقوقهم، انحدرت مناجم الفوسفات المصرية التى كانت تمثل جزءا غير قليل من الإنتاج العالمى حتى سنة ١٩٤٠ إلى مكانة ثانوية لأنها لم تستطع التواؤم مع ظروف هذا العالم الجديد. وعندما زرت هذه المناجم فى عام ١٩٦٨ لم أجد فقط أنها لم تتطور مع هذا العالم

الجديد بل انها كانت متخلفة حتى بمقاييس عالم ماقبل الحرب العالمية الثانية. فلم يكن لأى منها خرائط لمناجمها، أو خطة مبنية على الحقائق الثابتة لتخطيط مستقبلها أو تحسين إنتاجية عامليها، كما كانت الروح المعنوية للعاملين فيها قد بلغت أسفل الدرك بعد أن منيت شركاتهم بالخسائر عاما وراء الآخر .

وكان إصلاح هذه الشركات الخاسرة بل وبقاؤها ذاته مرهونا بايجاد خامات جديدة من خام الفوسفات بدلا من تلك التى بدأت فى النضوب بعد أكثر من أربعين سنة من الاستغلال . كما كان مرهونا بإيجاد نوع جديد من الخام الذى يقبل استخدام طرق الميكنة لاستخراجه حتى يأتى استغلاله اقتصاديا .

وعندما عدت إلى القاهرة، وجدت أن المشروعات التى كانت قد وضعتها المؤسسة لإصلاح حال هذه الشركات كانت مرتكزة على مشاريع لاستغلال خامات جديدة لها نفس نوعية الخامات القديمة التى درجت الشركة على استغلالها منذ إنشائها والتى لا يمكن استخراجها إلا بالطرق اليدوية او النصف آلية وبأحجام فيها الكثير من المبالغة التى لا تبررها الاحتياطيات التى أثبتتها الدراسات التى تمت عليها . كان زمن الاستخراج اليدوى أو نصف الآلى الذى كان لابد من استخدامه فى استخراج هذه النوعية من الخامات الرفيعة السمك والواقعة على أعماق كبيرة قد راح، ولم يعد له مكان منذ زمن طويل دون أن يلحظ ذلك أحد من رؤساء هذه الشركات أو من المسئولين فى المؤسسة المشرفة عليها. لقد ارتفعت أجرة وامتيازات العمال فى السكن والصحة والمعاش حتى أصبحت قيمتها أكثر من خمس مرات قيمة جملة الخام الذى يمكن للعامل استخراجه فى نظام العمل اليدوى أو نصف الآلى الذى كان يعمل فى إطاره . وعندما وصلت إلى المؤسسة فى سنة ١٩٦٨، لم يكن هناك من تنبه الى أن خسائر شركات التعدين عامة والفوسفات خاصة، والتى كانت تمنى بها العام بعد الآخر، هو نتيجة استمرارها فى العمل بالطرق القديمة وعدم تبنيها الطرق الحديثة فى الاستخراج. وحتى عندما أصبح الكلام عن ضرورة الميكنة متواردا فإن هؤلاء المسئولين قاموا بتطبيق طرقها على خامات لا تقبلها.

ولعل أفضل مثال لذلك هو مشروع فوسفات الحمراوين الذى يقع فى المنطقة بين سفاجا والقصير على ساحل البحر الاحمر، والذى كان موضوع عقد أبرم مع حكومة رومانيا لتنميته واستخراج خاماته باستخدام الميكنة. وعندما زرت المنطقة، وجدت أن

خاماتها غير مشجعة من حيث السمك والامتداد لتطبيق هذه الطرق عليها وهو الأمر الذى يبدو أن الذين سبقونى فى قيادة المؤسسة لم يلحظوه، فقاموا بإبرام عقد مع الحكومة الرومانية لشق المناجم فيها باستخدام هذه الطرق. ولذا فقد وجدت العمل فى المشروع متعثرا عند وصولى إلى المؤسسة، كما كان الجانب الرومانى كثير الشكوى من تلكؤ الجانب المصرى فى الوفاء بالتزاماته. ولما فتحت ملف المشروع، وجدت أنه قطع شوطا طويلا فى التنفيذ مما كان سيجعل التراجع عنه صعبا. ولذا فقد رأيت أن نسرع به وأن نطوره وأن نزيد من احتياطياته بإدخال بعض الطبقات واطئة الدرجة فيه، وأوكلت تنفيذ المشروع إلى شركة سينا للمنجنيز للاستفادة من خبرة فنييها وعمالها الذين كانت أعمالهم قد توقفت منذ حرب سنة ١٩٦٧ بعد أن فقدت الشركة مناجم سيناء بعد احتلالها بالقوات الإسرائيلية فى أعقاب هذه الحرب .

وكان على قبل أن أتخذ قرارا بشأن مستقبل هذه الشركات ونقلها من المناطق التى تعمل فيها، التأكد من أنه ليس بهذه المناطق أية خامات جديدة يمكن استخراجها عن طريق الميكنة . ولذا فقد قررت القيام بأعمال بحث لسبر غور كل المناطق المأمولة بساحل البحر الأحمر وإعادة دراسة التقارير العلمية التى كانت المساحة الچيولوچية قد قامت بها عن إمكانات فوسفات وادى النيل حتى نقطع الشك باليقين. وأرسلت البعثات لحفر الآبار بمنطقة البحر الأحمر لتقدير احتياطيات مناطقها المأمولة ودراسة نوعيتها . وجاءت نتائج هذه الأبحاث لتثبت حدسى من أن احتياطى الخام القابل للاستخراج الاقتصادى بساحل البحر الأحمر أصغر من أن يبرر إدراج مشروعات جديدة كما جاء فى الخطة التى وضعت قبل وصولى إلى المؤسسة. بل وحتى استمرار هذه الشركات فى هذه المنطقة .

ولم تكن أحوال احتياطيات خام الفوسفات القابل للاستخراج الاقتصادى بوادى النيل بأحسن حالا. فبالرغم من انتشار طبقات الفوسفات فى منطقة إسنا بصعيد مصر، والتى كانت مكان عمل شركة النصر للفوسفات، إلا أنها كانت كلها صغيرة السمك واطئة الدرجة ولا تنبىء بإمكان استغلالها باستخدام طرق الميكنة .

وفى ضوء هذه الدراسات، عدت إلى مجلس إدارة المؤسسة الذى كان مشكلا من رؤساء مجالس إدارات الشركات ومندوبين من الهيئة العامة للتصنيع ووزارة المالية، وأعدنا تخطيط أهداف المشروعات المدرجة بالخطة إلى أرقام أكثر واقعية . وأوضحت للمجلس أن

هذه المشروعات ليست إلا حلا مؤقتا، وأن الحل الطويل الأجل هو فى نقل نشاط هذه الشركات إلى أماكن جديدة ذات احتياطيات كبيرة وقابلة للاستخراج بطرق مميكنة . ولحين إيجاد هذه الأماكن، فليس أمامنا إلا العمل على تحسين إنتاجية العامل وزيادة كفاءة الإدارة . وعرضت على المجلس كخطوة أولى فى هذا الاتجاه إدماج شركتى سفاجا والقصير فى شركة واحدة . كما اقترحت أن تقوم الشركة الجديدة وشركة النصر بوادى النيل بتحسين مواصفات منتجاتهما وتحسين إنتاجية عمالها (والتى كانت تمثل أقل من ١٠٪ من إنتاجية العامل المماثل فى الشركات العالمية). إلا أن شيئا لم يحدث فى أى من هذين الاتجاهين . فلم تستطع شركة النصر على سبيل المثال تحسين إنتاجها بتركيب كسارة فى منطقة مناجمها لتكسير الخام وطحنه وغسله من شوائبه قبل بيعه، مما اضطرنى أن أكلف المهندس أنور بشاى، أحد أبرز مهندسى المناجم فى مصر ومدير المشروعات بالمؤسسة، إلى وضع رسومها بل وإقامتها فى منجم الشركة فقد كان أمر تركيب كسارة صعبا على الشركة التى لم يكن بها من الفنيين من كان مستعدا لتحمل تبعات أى تغيير فى طرق العمل إيثارا للأمان وللخوف من أن يأتى هذا العمل على عكس ما قصد منه . ويعود السبب فى ذلك إلى أن معظم رؤساء وفنيى هذه الشركات من خريجى الكادر الوظيفى الذى لم يكن يسمح لأحد فيه بالمبادرة أو القيام بأى عمل يمكن أن يخرج عن الروتين اليومى . وهكذا تركت الشركات على حالها دون أى تغيير فى أنماط عملها، حتى بعد أن نضبت خاماتها وارتفعت مرتبات عمالها لأكثر من قيمة إنتاجها ومنيت بالخسائر العام بعد الآخر .

ولم تكن شركات التعدين الأخرى بأحسن حالا. فقد كانت هناك شركة باسم الرمال السوداء لاستخراج هذه الرمال الحاملة لعدد من المعادن الثقيلة التى كانت التيارات البحرية تصنفها عند مصب نهر النيل عند رشيد فى أعقاب كل فيضان لنهر النيل ، وبعد سنوات من الخسائر المتتالية تحولت هذه الشركة إلى مشروع كانت المؤسسة تنفق عليه وتنتدب له الخبراء من كل بلاد الأرض. وعكفت على دراسة تقارير هؤلاء الخبراء فلم أجد فيها ما يمكن أن يشجع إمكان عودة المشروع إلى الإنتاج الاقتصادى، ولذا قررت إغلاق المشروع وتصفيته. وأبلغت الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة بقرارى فوافق عليه مباشرة، فقد عاصر المشروع لسنوات طويلة وسمع وعودا كثيرة عن إمكانيات انتشاله دون أن يتحقق منها شىء .

وبعد سنتين من العمل المتصل لإصلاح حال شركات التعدين القائمة، تأكد لى أنها لا تملك الأسس أو العناصر اللازمة التى تجعلها قادرة على المنافسة أو التى يمكن أن تجعل لها مستقبلا. فقد استنفدت معظمها خاماتها، ولم تقم أى منها بعمل شيء يعوض ما فقدته منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت جميعا تعمل فى أماكن صغيرة ومتفرقة من الخامات التى يصعب تصور استخراجها استخراجا اقتصاديا، ولذا فقد كان صرف الجهد فيها هو من باب مضيعة الوقت، على الأقل بالنسبة لى فقد رأيت أن وقتى قد يكون أكثر فائدة لبلادى لو أنى صرفته فى إيجاد مصادر جديدة للخامات يمكن أن تنشأ عنها شركات تعدينية كبيرة ذات أسس سليمة وقواعد راسخة. ولذا فقد قررت أن أبدأ بناء هيئة عالية المستوى للبحث العلمى لدراسة أرض مصر والكشف عن ثروتها المعدنية واختيار الصالح منها للاستخراج الاقتصادى ليكون أساسا لهذه الشركات الجديدة للتعدين .

وفى ضوء هذا القرار، قمت بإعداد مشروع قانون يعيد تشكيل مؤسسة التعدين التى كنت أرأسها، نقلت فيه تبعية شركات التعدين القائمة والتى كانت تتبع المؤسسة إلى مختلف المؤسسات الصناعية الأخرى التى كانت تستخدم خاماتها، وحددت من بين أهداف هذه الهيئة الجديدة الدراسة العلمية للأرض المصرية وتقييم رواسبها المعدنية وجدوى استخراجها وتصميم مناجمها ومشروعات استغلالها وأسميت الهيئة الجديدة بهيئة المساحة الچيولوچية والمشروعات التعدينية. وحملت مشروع القانون إلى الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة الذى رحب به بعد أن رجوته بألا يشغلنى بأمور هذه الشركات الصغيرة وأن يستفيد بمعرفتى بأرض مصر لكى أوجد لها الخامات الصالحة لأن تكون نواة شركات تعدينية راسخة . وأبلغته أن لدى بعض المشروعات التعدينية الجاهزة بالفعل والتى كان فى مقدمتها مشروع فوسفات أبو طرطور الذى كنت قد بدأت دراسة إمكان استغلال احتياطياته الهائلة والذى آملت أن يحل محل شركات الفوسفات القائمة، وصدر القرار الجمهورى بإنشاء هذه الهيئة الجديدة فى سنة ١٩٧١ . وكان مما سهل مهمتى فى إصدار هذا القرار المعرفة الوثيقة للدكتور عزيز صدقى بشئون الصناعة والتعدين، خاصة وأنه عاصرها منذ وقت طويل وعرف أسرارها ونوعية رجالها وفهم جدوى وفلسفة القانون الذى عرضته عليه .

المساحة الچيولوچية والمشروعات التعدينية

سنوات البناء

كانت هيئة الأبحاث الچيولوچية الملحقة بمؤسسة التعدين نواة هذه الهيئة الجديدة والتى أردت أن أنطلق بها لبناء مستقبل أفضل للتعدين فى مصر. وكانت هذه الهيئة تحظى باهتمامى منذ اليوم الأول لوصولى إلى مؤسسة التعدين وأصبحت مركز عملى بعد صدور القرار الجديد الذى أعاد إليها اسمها القديم «المساحة الچيولوچية» وأضاف إلى مهامها دراسة وبناء المشروعات التعدينية . وفى الحقيقة فمنذ خروجى من الجامعة والأمل يحدونى أن أنقل هذه الهيئة إلى مركز للبحث العلمى المميز يمكن أن يقوم بهذه الوظيفة بدلا من الجامعة التى أصبحت على يقين من أنها لم تعد قادرة على القيام به. وشعرت بأن هذا الأمل على الرغم من صعوبة تحقيقه خارج الجامعة حيث الكوادر العلمية قليلة قد يكون ممكنا . فقد سبق أن حققه كبار المشتغلين بالأدب والعلوم الإنسانية عندما برزوا خارج الجامعة التى لم تهتم باجتذابهم للعمل فيها أو التى طردتهم ولم تطق العيش معهم. وكان كبار مفكرى مصر خلال القرن العشرين وأكبرهم أثرا، إما خارج الجامعة كجرجى زيدان وعباس العقاد وتوفيق الحكيم وسلامة موسى ونجيب محفوظ وحسن فتحى أو مطرودين منها مثل طه حسين وعلى عبد الرازق وأمين الخولى ولويس عوض ومحمود أمين العالم وغيرهم .

وبطبيعة الحال، فإن التميز فى ميدان العلوم الطبيعية خارج الجامعة هو أمر صعب، إلا أن الذى شجعنى على المضى قدما فى محاولتى لتحويل هيئة الأبحاث الچيولوچية إلى مركز مميز للبحث العلمى، تاريخها العريق فى هذا الميدان منذ تأسيسها فى سنة ١٨٩٦ كهيئة للمساحة الچيولوچية ، وكانت أعمال هذه الهيئة قد توسعت قبل مقدمى لمجابهة متطلبات برنامج التصنيع الكبير من الخامات والذى كانت القيادة السياسية تأمل فى تحقيقه . إلا أن هذا التوسع لم يواكبه تحسين فى إدارتها أو فى تدريب كوادرها ولذا فقد كانت أحوالها على غاية السوء عندما تسلمتها سواء من حيث الشكل أو التنظيم أو نوع القيادات فيها أو الحالة المعنوية للعاملين بها .

تنظيم المبنى

أما من حيث الشكل فقد كانت فى مبنى لم يكن فيه أى نوع من النظام. فقد بنى

أصلا فى أطراف حى العباسية بالقاهرة كمخزن للمعدات وورشة لإصلاح السيارات والمعدات، ثم ألحق به مبنى للمكاتب كان قد انتهى من بنائه قبل وصولى بقليل انتقل إليه الموظفون الواحد تلو الآخر واحتلوا الحجرات حسب ترتيب مجيئهم دون أى خطة موضوعة وبدون أى اعتبار لتنظيم الأقسام فيه . وكما كان انتقال الموظفين بلا نظام كذلك كان انتقال الأثاث والأدوات والكتب والملفات والخرائط والتى كومت فى كل مكان ، ولم يكن هناك اهتمام بالمبنى خارج حجرات المدير العام ومدير أو اثنين. كان المبنى فى حالة سيئة وفوضى تامة، يتم الدخول والخروج منه بلا نظام، والطريق من وإلى ورشه يمر بمكاتب الفنيين وباب خروج المهمات من المخازن هو نفس باب دخول الموظفين . وكان أمر ترتيب هذا المبنى هو أول عمل كان علي القيام به، خاصة بعد أن نقلت مكتبى إليه والذى وجدت الطريق له يمر أمام مخزن إطارات السيارات التى كان يجرى إفراغها بين الحين والحين فى ضجة هائلة، كما كان يطل على حوش غير مرصوف، كان المحل المختار للكثير من العمال الذين كانت لهم دائما حاجة عند موظفى الإدارة أو الذين كانوا قد عادوا من سيناء ولم يكن لديهم مكان يبيتون فيه فى مصر . وكان أمر تنظيم المبنى أساسيا بالنسبة لى، فلم يكن العمل فى مثل هذه الفوضى ممكنا أو مؤديا إلى أى شىء مفيد أو حافزا على التفكير. ووجدت المدير العام الذى كان مسئولا عن هذا المبنى منذ سنوات وله مكتب فيه غير مهتم بما كان يجرى خارج مكتبه بل وأنه كان راضيا بحاله فلم يعط له أى اهتمام حتى بأن تكون به دورة مياه مكتفيا بوجود ميضة فى الجامع المجاور. وكان العمل مع هذا المدير العام صعبا فقد أضاف إهماله المخزى للمبنى سببا آخر إلى الكثير غيره لاستحالة القيام بأية مبادرة أو إنجاز أى شىء تحت قيادته فحزمت أمرى على تغييره وتعيين آخر مكانه ممن توسمت فيهم القدرة على المساهمة معنا فى العمل الكبير الذى كنت أنوى القيام به وأبلغت الوزير بقرارى ووافق عليه .

وما إن بدأنا العمل فى تنظيم المبنى إلا وكان قد بدأ يتشقق ثم يميد، فقد كان مبنيا على أساسات لم تصل إلى الأرض الصلبة، لأنه كان قائما على كوم من القمامة التى وصل سمكها إلى أكثر من ثمانية عشر مترا حسب ما عرفنا من جسات البئر التى دقت لاختبار أرضية المبنى والتى أنبأتنا بأنه مقام فوق مقلب من القمامة منذ العصر الفاطمى وحتى أصبح مقرا لأحد معسكرات الجيش البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية! وبعد

أن سندنا المبنى وأصلحناه، كان علينا إعادة تنظيم حجراته وإصلاح مداخله حتى نفصل مكاتب الفنيين عن مخازن الهيئة وورشها والتى كانت كلها مفتوحة على بعضها البعض مما كان يجعل انسياب العمل وضبطه أمرا صعبا . وبدأنا بالداخل لنجعل للورش مدخلا خاصا وللمخازن ركنها البعيد . إلا أننا وجدنا صعوبة كبيرة فى إتمام هذا العمل، فقد كان الكثير من المداخل الفرعية والطرقات مفروشا بالحصير ومعدا لإقامة الصلاة فيه على الرغم من وجود جامع كبير وحسن البناء بأحد أركان المبنى .

وعندما صاحبت المدير العام الجديد للمساحة الجيولوچية وتجولت معه فى أرجاء المبنى، لاقتنا صعوبة تنفيذ أى تعديل فى مداخل الهيئة مع وجود هذه المصليات المنتشرة فى كل مكان . وتطوع المدير الجديد المرحوم عبد الهادى عطية بحل هذه المشكلة التى أخذها على عاتقه. وكنت فى شدة التخوف من أن تثير هذه المسألة مشكلة أنا فى غنى عنها إلا أنى قبلت أن يقوم بها تحت إلحاحه وتأكيده لى بأنه قادر على حلها وتحت مسئوليته ودون أن تثير أية حساسية. وبالفعل وبعد أيام حلت المشكلة وأصلحنا مداخل الهيئة دون أن تثار شكوى واحدة . ولا شك أن ذلك يرجع ، على الأقل فى جزء منه ، إلى لباقة عبد الهادى وقدراته القيادية وتمكنه من أصول دينه فقد كان رحمه الله شديد التدين مع إقبال على الحياة. أما الجزء الأكبر من الحل فقد كان بسبب جو العمل الجاد الذى ساد مصر فى أعقاب هزيمة حرب سنة ١٩٦٧ والتى أراد الناس فيها أن يساهموا فى تحسين أداء هيئتهم وخاصة عندما لمسوا جدية القيادة الجديدة . وبتحسين مداخل الهيئة أمكن تبليط حوش المبنى وتزيينه، بالأشجار والتى انتقيتها بنفسى وجاء بعضها من حديقة منزلى الخاصة . كما أمكن ضبط الخروج والدخول من الهيئة .

ثم جاء دور تنظيم الحجرات حتى تكون الأقسام ملمومة على بعضها البعض وفى موقع متقارب . وكنا كلما تحدثنا إلى أحد لكى يبدل حجرته مع أخرى تكون أقرب إلى القسم الذى يعمل فيه، احتج بأن الحجرة المعروضة عليه أصغر مساحة أو أنها ذات واجهة قبلية أو أنها تطل على طرقة جانبية، إلى آخر هذه الأعذار . ولما يئسنا من إقناع قيادات الاقسام بالقيام فيما بينها بتوزيع الحجرات، قررنا القيام بهذا العمل بأنفسنا وأحضرنا الرسوم الهندسية للمبنى وأعدنا توزيع الأدوار والحجرات على الأقسام والأفراد بما يكفل صالح العمل وانسيابه . وقررنا تنفيذ هذا التوزيع فى عطلة آخر الأسبوع،

وقضينا ليلة ويوم الجمعة بكاملهما ونحن نرقم الحجرات ونضع اليافطات بأسماء الموظفين على أبوابها وننقل الأثاث منها وإليها . وعندما وصل الموظفون صباح السبت، أبلغ كل من تغيرت حجرته على البوابة الخارجية وقبل دخوله المبنى برقم حجرته الجديد. ومن الغريب أن الجميع قبلوا هذه التغييرات دون شكوى . وكان مما ساعد على ذلك أننا كنا قد اتفقنا مع شركة اريكسون للتليفون لكى تزود حجرات المبنى بخطوط داخلية لتسهيل الاتصال بين مختلف الأقسام والأفراد .

وفعلنا الشيء نفسه فى صالات عرض المتحف الچيولوچى الذى كان يقع فى ميدان التحرير. فقد أعدنا عرض قطعه بطريقة أكثر جاذبية، وأضفنا للمبنى جناحا جديدا احتوى على مكتبة صغيرة من الكتب المنتقاة عن چيولوچية مصر ومكتب لى كنت ألجأ إليه كلما احتجت إلى الابتعاد عن صخب الإدارة ومشاكلها التى لا تنتهى لكى أعمل الفكر وأتأمل عن بعد وكذلك لكتابة التقارير الفنية والعلمية التى أردت أن أستمر منشغلا بها .

وكما كان الحال فى كل القطاعات، كذلك كان بالنسبة إلى مهمات الهيئة ومخازنها التى امتلأت لآخرها حتى فاضت وكومت فى قطعة من الأرض الخلاء بجوار الهيئة لتستقبل سيل الجديد من المهمات التى كانت تنهمر عليها طبقا للعقد الذى أبرم مع الاتحاد السوڤييتى فى سنة ١٩٥٩ وجدد في سنة ١٩٦٤ ولم يكن بالهيئة المكان كما لم يكن لديها الموظفون القادرون على تبويب هذه المهمات وقطع الغيار مختلفة الأشكال والأنواع ومعرفة أسرارها وقراءة الكتب المرافقة لها، فضلا عن تسجيلها والتحكم فى الداخل والخارج منها . ولذا فقد بقى الكثير من هذه المهمات فى مكانه راكدا لايستفاد منه، وكاد أن يقتصر استخدام بعض هذه المهمات على الخبراء الروس الذين كانوا قد قدموا مع توقيع العقدين للقيام بأبحاث عن خامات الصناعات التى اقترح بناؤها بالصعيد لاستخدام الكهرباء التى كان من المنتظر توليدها من السد العالى الذى كان يجرى بناؤه فى ذلك الوقت . وبعد أن قمنا ببناء مخازن جديدة على نفس قطعة الأرض الخلاء، استحضرنا الخبراء الروس لتنظيم هذه المخازن ولتدريب بعض المهندسين الجدد الذين كانوا يفدون إلينا من مكتب القوى العاملة فن إدارة المخازن . ووجدت صعوبة فى

إقناع المهندسين بالعمل فى المخازن؛ فلم تكن هذه المهمة مع أهميتها ذات سمعة حسنة.

ولم تكن السيارات العاملة بالهيئة أحسن حالا. فقد وجدت أنها كانت تترك عند نهاية موسم العمل الحقلي فى أول فصل الصيف فى فناء أقرب استراحة من الاستراحات الكثيرة التى كانت تتبع الهيئة فى مختلف أرجاء مصر فى عهدة فراشها أو كاتبها دون أية عناية أو حماية من لسعة الشمس . كان حال أسطول الهيئة من السيارات، والذى قارب عدده المئات عندما وصلت إليها، من السوء بحيث أن مدير عام هيئة المساحة الجيولوچية والذى تم استبعاده فيما بعد لايستطع أن يدبر لى ولعدد من المديرين عددا من السيارات لتوصيلنا إلى مواقع العمل بالصحراء . فقد اضطررت وأنا فى صحبة هذا المدير أن أقطع الرحلة وأن أعود إلى القاهرة ولما تنقض الساعة على بدء سفرنا بسبب تعطل السيارات التى كانت تقلنا الواحدة بعد الأخرى . ولما عدت من هذه الرحلة قضيت بعض الوقت فى إعادة تنظيم ورش إصلاح السيارات وطريقة عملها وتدبير مكان لتخزينها. واستطعت أن أفعل ذلك بتحويل معظم عمليات الإصلاح والصيانة إلى ورش مدينة مرسى علم القائمة على البحر الأحمر قبالة مدينة ادفو بالصعيد والتى وسعنا ورشها ووظفنا فيها عمالا محليين وأقمنا فيها مركزا للتدريب . كما قمنا ببناء جراج كبير بالصحراء لتخزين السيارات وحمايتها من عوامل الجو، قام عمال مرسى علم بأنفسهم ببنائه دون تكلفة تذكر من ألواح الصاج المتوافرة وبقايا مواسير الحفر بعد تفويرها. ومن الطريف أن هذا العمل الكبير والذى كاد ألا يكلف الدولة شيئا وحفظ السيارات، لم يحظ برضا مندوب الجهاز المركزى للمحاسبات بسبب أننا بنيناه بأنفسنا دون إسناده إلى مقاول معتمد!

وما فعلناه مع السيارات والمهمات فعلناه مع آلاف عينات الصخور والجسات التى رفعت من الآبار والتى كانت تلقى فى أحد أركان المنطقة المسورة دون أى نظام . وكانت قد دقت قبل مجيئى إلى الهيئة مئات الآبار فى مختلف أرجاء الصحارى، بمعرفة خبراء من الدول الغربية فى السنوات الأولى من الثورة ومن الكتلة الشرقية فيما تلا ذلك من سنوات، كلفت الدولة الملايين من الجنيهات لمعرفة امتدادات وإمكانية استغلال بعض وجود الرواسب المعدنية التى أشارت إليها تقارير سابقة. وتمت هذه الدراسات بسبب أنه كان

لرجال الثورة الانطباع بأن كاتبى هذه التقارير كانوا من المستعمرين الذين لم يريدوا لمصر خيرا، وأن هذه الوجودات المعدنية كانت ذات إمكانات أكبر بكثير مما كتبه عنها هؤلاء المستعمرون. ولذا فقد أمروا بإعادة دراستها، ومولوا عددا كبيرا من البعثات الأجنبية لتقدير طبيعة واقتصاديات كل وجود معدنى سبق تسجيله فى الصحراء المصرية. وكما كانت العينات ملقاة فى كل مكان، كذلك كانت تقارير هذه البعثات؛ فلم تكن موجودة بالمكتبة لأنها كانت توزع عند صدورها على المديرين والذين كان الكثير منهم قد أحيل إلى المعاش وقت وصوله إلى الهيئة . وكانت المكتبة فى حالة بالغة السوء وعلى الأخص بعد نقلها إلى مكانها الجديد ولم تكن بها اشتراكات منتظمة فى المجلات العلمية كما لم يكن بها نظام للاستفادة من الكتب التى كانت تأتى إليها عن طريق التبادل مع مختلف الهيئات المماثلة فى العالم . واستقر رأيى على إعادة بناء المكتبة على أسس جديدة حتى تصبح مكتبة مركزية لعلوم الأرض فى مصر ومركزا لتوثيق كل التقارير التى تقوم بها الهيئة . وأخذنا نجمع الكثير من التقارير التى تمت فى السابق من مختلف المكاتب بل وفى بعض الأحيان من بيوت المديرين السابقين . أما عن تقارير مصلحة المناجم والتى كان بعضها يعود إلى أول القرن العشرين فقد وجدنا أن الكثير منها قد فقد عندما تم «دشت» مكتبة مصلحة المناجم، التى كانت تحتل إحدى غرف مجمع التحرير بالقاهرة، فى صناديق لم نعرف لها مكانا بعد أن أمر أحد نواب رئيس الوزراء السابقين بتوسيع مكتبه واخلاء حجرات المكتبة على الفور. ومهما كان الأمر، فإنى أعتبر أن من أكبر الإنجازات التى قمت بها وأكثرها فائدة هو بناء المكتبة ومركز التوثيق .

الهيكل التنظيمى

وجاء الوقت لتنظيم الهيئة التى كانت حتى وصولى بلا هيكل تنظيمى أو توصيف لوظائفها. ووجدت بالهيئة عند مقدمى عددا من موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذين انتدبوا للعمل بها منذ سنتين لمساعدة الهيئة فى وضع هيكل تنظيمى لها، إلا أن هؤلاء الموظفين لم يستطيعوا التقدم نحو إنجاز هذا العمل بسبب الارتياب الشديد الذى كان يكنه كل مدير لزميله ولرغبة كل واحد منهم فى أن يكون القسم الذى يشرف عليه هو الأكبر والحاصل على الدرجات المالية والمراكز المرموقة فى هذا الهيكل الجديد . ووجدت لدى هؤلاء الموظفين عشرات الهياكل التنظيمية والتى لم يحمل أى منها شكلا متكاملا

لهيئة لها رسالة معينة. وقررت أن آخذ الأمر بنفسي وأعمل حكما بين المديرين، وتقدمت لهم باقتراح جديد عن تصوري لما ينبغي أن يكون عليه شكل الهيئة التي أسعى لبنائها لدراسة أرض مصر وما تحويه من ثروات معدنية واقتراح طرق استغلالها . ومثلت الخطوات التي يحتاجها تحقيق هذا الهدف الأقسام المقترحة في هيكل الهيئة بدءا من المسح الإقليمي ورفع الخرائط، ونهاية باستخراج المعدن واستغلاله، ومرورا بالوحدات العلمية المساعدة كالمعامل والمكتبة والتوثيق وغيرها من الأقسام. وأقر المديرون والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم مجلس إدارة المؤسسة الهيكل المقترح .

ثم جاء دور تسكين الموظفين في هذا الهيكل وتوصيف وظائفهم، فوجدنا الأمر عسير التنفيذ لأنه لم يكن بالهيئة سجل يبين نوع وظائف أغلب العاملين بها والذين كان عددهم يصل إلى ثلاثة آلاف. فقد كان التعيين يتم دون تسكين في وظيفة معينة، وفيما عدا الفنيين من خريجي الجامعات والذين لم يكن عددهم يمثل أكثر من ١٥٪ من عدد الموظفين فلم يكن هناك ما يدل على مهنة أو وظيفة الباقين . واستعنا في معرفة وظائف البعض برؤساء البعثات الحقلية الذين كان معظم هؤلاء العمال يعملون فيها، فكنا نقرأ عليهم الاسم فيتعرف عليه واحد ليفيدنا بأنه كان يعمل معه كطباخ أو سائق أو ميكانيكي أو غير ذلك من المهن، وأظهر الوضع الطريقة الارتجالية التي كان يعين بها العمال والذين كان الكثير منهم يعاد تعيينهم عاما وراء آخر بصفة مؤقتة وهو وضع كان يبعث على عدم الاستقرار ويشجع الفساد بسبب تكرار التعيينات ولذلك فقد قمت بنقل العمال المؤقتين إلى الخدمة الدائمة وانتهزت الفرصة لاستكمال أوراقهم وتثبيت مهنهم .

وبعد أن أصبح للهيئة شكل وانتظمت حركة السيارات فيها، قمت بزيارة مواقع العمل بالصحراء والذي كان يتم في معسكرات مؤقتة من الخيام، كانت شكوى العاملين فيها لعنان السماء وتركزت بالإضافة إلى الشكوى العامة لجميع العاملين من تخلفهم في الترقيات والتي توقفت منذ سنوات طويلة في المطالبة بانتظام البريد وتنظيم الإجازات وغير ذلك من الأمور التي اتخذنا فيها قرارات فورية، وكذلك في تأخر وصول المرتبات وفي تقلباتها التي لم يكن يعرف متسلمها أي شيء عن أسبابها. أما عن الشكوى الخاصة بالترقيات فقد أفلحت في إدراج عدد من الدرجات الجديدة أصدرت في أثرها حركة ترقيات شملت جميع العاملين وتبعتها في السنتين التاليتين بحركتين مماثلتين عوضت بهما

مافات الكثيرين من ترقيات مما أراح الكثيرين وشجعهم على البقاء فى الهيئة . أما عن تنظيم صرف المرتبات، فقد قررت الاستعانة بالحاسب الآلى وطلبت من مديرى الشئون المالية والإدارية أن يبرما اتفاقا مع مركز الحاسب الآلى بجريدة الأهرام بالقاهرة، والذى كان المركز الوحيد فى مصر فى تلك الأيام الذى كانت له الخبرة فيها. وقد فعلا ذلك وأصبح مرتب الموظف يصله وبه إيصال يبين مفرداته حتى يتبين له أسباب تقلبها من شهر إلى آخر، وكانت هذه الخطوة بالذات من أكثر الخطوات التى نالت رضا العاملين والتى نلت بها محبتهم واحترامهم والتى ساهمت فى القضاء بصورة نهائية على الشك فى قدراتى الإدارية والذى يصاحب فى العادة تعيين أساتذة الجامعات فى الإدارة كما ساهمت أيضا فى استقرار الهيئة ونقص عدد الشكاوى التى كانت تصل مكتبى لدرجة أنى قررت إنقاص عدد موظفى مكتب الشكاوى الذى كنت قد ألحقته بمكتبى وصممت على أن يكون عدد العاملين فيه كبيرا عند وضع الهيكل التنظيمى بالنظر إلى العدد الهائل من الشكاوى التى كانت تصلنى والتى رأيت أن أعطيها الاهتمام اللازم .

تدريب العاملين

نأتى بعد ذلك إلى الجزء الأهم فى عملية بناء مراكز الأبحاث العلمية والمتعلق بإيجاد كادر من الفنيين القادرين على القيام بها. وفى هذا المجال فقد كان لدينا القليل مما يمكن أن يبشر بالنجاح . فمن جهة، فقد كان الفنيون من خريجى نفس الجامعات التى كنا نشكو منها، ومن جهة أخرى فلم يكن لدى الهيئة القيادات العلمية القادرة على تسيير العمل العلمى المنظم، وعلى خلق المناخ الدافع لبعث روح الفضول أو زيادة المعرفة والاطلاع بين صغار الفنيين . وكان معظم هؤلاء القادة ممن تدرجوا فى سلم الوظائف البيروقراطى الذى لم يكن العمل هو العنصر الحاكم للتقدم فيه قدر القدرة على تدبير الدسائس والمكائد. وكان هذا النظام باعثا على أن يخاف كل واحد من زميله وأن يحتفظ بما لديه من معلومات لنفسه وغير راغب فى أن يشاركه فيها أحد . وفيه تكون الوظيفة امتيازا لا معبرا للخدمة العامة .

وفى الحقيقة فلم يكن بالهيئة من الأدوات الكثير الذى يمكن أن نبدأ به لتطويرها إلى مركز متميز للبحث العلمى . فلم يكن لدينا من الكوادر العلمية المؤهلة لقيادة البحث العلمى إلا أقل القليل من القيادات المتوسطة ممن حصلوا على الدرجات العلمية العالية

كالماچستير أو الدكتوراه، والذين كانوا جميعا يسعون للخروج من الهيئة والالتحاق بالجامعة ذات الكادر المتميز والمرتبات الأفضل، وحاولت إغراء الكثيرين بالبقاء بالهيئة لننجز مهمة تطويرها إلا أن الأكثرية منهم رفضت البقاء ولم يبق معنا غير القليل ممن بقوا عن اقتناع - وهو النادر- أو عن عدم القدرة على الالتحاق بالجامعات لأسباب لا تتعلق بالكفاءة قدر ما كانت تتعلق بمسائل شخصية أو سياسية. كحالة ذلك الحاصل على درجة الدكتوراه من إحدى جامعات روسيا والذى لم يستطع الالتحاق بهيئة تدريس كلية علوم جامعة الأزهر بسبب حصوله على درجته من جامعة شيوعية إذ لم يكن مسموحا لحاملى هذه الدرجات بالدخول فى سلك التدريس بهذه الجامعة قبل أداء طقوس معينة .

ولم يكن هناك أى تقدير لحاملى الدرجات العلمية العليا بين الإداريين أو حتى الفنيين بسبب الغيرة التى كانت هذه الدرجات تثيرها بينهم، حتى أن واحدا من أول القرارات التى جاءت إلى مكتبى للتوقيع عليها كان رفت الدكتور البهى عيسوى أحد حاملى درجة الدكتوراه بسبب انقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما متصلة دون إبداء عذر مقبول وهى المدة التى كان يفصل بعدها الموظف . وكنت أعرف وأقدر هذا الشاب الذى كانت الهيئة قد أوفدته فى بعثة علمية إلى النرويج ثم خرج منها ودون أن يأخذ إذنا من أحد للالتحاق ببعثة أخرى بالولايات المتحدة كنت قد رتبتها له قبل خروجى من الجامعة. وعلى الرغم من أن ما فعله الطالب كان من الوجهة القانونية خطأ يستحق عليه الرفت حسب حرفية القانون، إلا أنى لم أشأ أن أطبق القانون فى هذه الحالة لأن الهيئة هى التى ستكون الخاسرة. وكما قلت لمدير الشئون الإدارية، فإن علينا أن نسعى للاحتفاظ بهذه القيادات العلمية بل وأن نجذب المزيد منها . وأبلغته أنى أعلم بالبعثة التى ذهب إليها وأنها ستكون قصيرة .

الخبرة السوڤييتية

وبالإضافة إلى هذه الكوادر القليلة، فقد كان لدى الهيئة طاقم كبير من الخبراء الروس الذين كانوا يعملون طبقا لأحد العقود التى كانت قائمة وقت قدومى فى تقييم الخامات اللازمة للصناعات التى كان الخبراء قد اقترحوا إقامتها لاستخدام كهرباء السد العالى والتى كان من بينها صناعات الأسمدة والألومنيوم والفروسيليكون والفوسفور.

وأتاح العقد مع الجانب الروسى والذى مد لخمس سنوات أخرى فى سنة ١٩٧١، حصول الهيئة وبأسعار زهيدة على عدد كبير من السيارات من مختلف أنواعها والمعدات المنجمية وماكينات الحفر الآلى وغيرها الكثير مما جعل إمكان الاستفادة منها صعبا كما سبق وأن بينت .

وعلى الرغم من أن الاستفادة الفنية من البعثات الروسية لم تكن كاملة بسبب سوء النظام وقلة القيادات الفاعلة التى كان من الممكن أن تعظم الاستفادة منها لو كانت قادرة على فتح باب للنقاش المثمر معها إلا أن هذه البعثات فتحت أمامنا طريقا لم نكن نعرفه وهو طريق تقييم الخامات ومعرفة طريقة تقدير كميتها وأخذ العينات، الممثلة لها وتحديد خواصها ذات الأهمية تمهيدا لدراسة جدوى استغلالها. وقد استفدت من هذه المعرفة أكبر الاستفادة عندما كونت فريقا من بعض أبنائنا الذين عملوا فى هذه البعثات لتقييم بعض الخامات التى أردنا تنميتها لسد حاجات الصناعة ولتحل محل تلك التى فقدتها مصر فى سيناء خلال حرب سنة ١٩٦٧ والتى كانت تعتمد عليها بعض صناعات مصر والتى جاءنى رؤساء شركاتها يرجونى إيجاد البديل لها قبل أن يضطروا لإغلاق مصانعهم ولما ينقض على تسلمى مهام منصبى شهر واحد.

كان هذا فى ميدان تقييم الخامات والذى وجدت أن الخبرة الروسية قد أفادت فيه. ولكن ماذا عن موضوع فهم أفضل لأرض مصر حتى يمكن الكشف عن ثرواتها المدفونة فى باطنها. هنا لم تكن الخبرة الروسية ذات فائدة كبيرة، لأن الطريقة التى تمت بها الاستفادة منها فى مصر لم تكن كاملة فقد كانت تعتمد على جمع البيانات فقط دون الدخول فى تفسيرها وكان جمع البيانات يتم حسب قواعد صارمة لم يكن للفنيين الذين يقومون بها أن يغيروها. وهذا النظام الذى يمكن وصفه بـ«الشعبى» كان يسمح للآلاف من خريجى جامعات الأعداد الكبيرة، ممن لم يكن مستواهم يسمح بقيادة البحث العلمى، بالمشاركة فيه وكان هذا النظام يستكمل فى الاتحاد السوفييتى فى أكاديميات العلوم التى كانت تجند لها أحسن العقول والتى كانت تستقبل هذه البيانات لتفسرها ولتبنى على أساسها النظريات أو التطبيقات العملية لها . أما فى مصر فلم تكن لدينا القيادات القادرة على القيام بهذه المهمة المكملة .

إعداد القيادات والبرامج العلمية المشتركة

وكان الأمر لذلك يحتاج إلى إيجاد هذه القيادات العلمية . وكان لدى الهيئة برنامج لتدريب سيل الفنيين الذين كانوا يصلون إلينا كل عام عن طريق مكتب القوى العاملة، يؤهلهم لتسجيل الملاحظات وإجراء التجارب الروتينية على نفس النمط الذى تعلمناه من الخبرة الروسية . على أن كامل الاستفادة من هذه التسجيلات والتجارب، لم يكن ممكنا إلا بواسطة القيادات ذات التدريب العلمى الأوسع والأكثر رحابة ولذا فقد كنت مهتما بإيجاد هذه القيادات وكان أمامى لتحقيق ذلك طريق إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج الذى عرفته مصر على طول القرنين الماضيين، والذى وجدته مسدودا بالنسبة للهيئة لأن العائدين منها ممن حصلوا على درجة الدكتوراه كانوا يسعون بمجرد عودتهم إلى ترك الهيئة والالتحاق للعمل بالجامعة ذات المرتب الأفضل والعمل الأقل، هذا بالإضافة إلى أن نظام البعثات نفسه لم يعد مناسبا للعصر. فلم تعد جامعات الخارج ذات مراكز البحث العلمى المميز متاحة لطلابنا، كما أن معظمها لم يعد له الاهتمام بالتدريب المتكامل لطالب البعثة الأجنبى مما كان يفقده أحد أهم متطلبات القيادة العلمية .

ولذا فقد اتجه فكرى إلى أنه قد يكون من الأنسب لو استطعنا أن نجذب بعض كبار الأساتذة من الجامعات الغربية أو مراكز بحوثها المميزة للعمل فى مصر والقيام ببحوث علمية مشتركة يمكن أن يتم عن طريقها تدريب أبنائنا وإكمال بناء معاملنا التى لم تكن الخبرة الروسية قادرة على استيفائها. إلا أن هذا الأمر كان صعب التحقيق لاعتبارات سياسية فقد كانت علاقاتنا مع العالم الغربى متوترة فى معظم سنوات الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن العشرين. ولم أستطع أن أضم إلى الهيئة من المشروعات التى كانت المؤسسات العلمية الغربية تعمل فيها غير المشروع البحثى الذى كان البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة يقوم به فى جنوب الصحراء الشرقية المصرية كجزء من التنمية الإقليمية لمحافظة أسوان .

وعندما انفتح الباب فى منتصف السبعينات للعمل مع المؤسسات العلمية الغربية غمرنى تفاؤل لبعض الوقت بسبب إمكان استفادة مصر من الأبحاث التى يمكن أن تقوم بها معها . وربما عاد هذا التفاؤل إلى تجربتى الشخصية مع واحدة منها كنت قد بدأتها قبل وصول السيل الكبير منها بسنوات طويلة والتى كنت أعتبرها من أنجح تجارب

التعاون العلمى المشترك . وكنت قد بدأت هذه التجربة قبل وصولى مؤسسة التعدين وقت أن كنت أستاذا بالجامعة كما بينت ذلك فى الجزء السابق من هذا الفصل، وفى ظروف التقت فيها رغبتى فى استكمال دراسة آخر عصور التاريخ الچيولوچى الذى كنت أعرف أن الكثير ينقصه مع رغبة الدكتور وندورف زميل الدراسة القديم بجامعة هارڤارد فى دراسة آثار ما قبل التاريخ فى منطقة النوبة التى كانت على وشك أن تغرق تحت مياه البحيرة التى كان السد العالى سينشئها أمامه بعد إتمام بنائه. وقمنا معا بإقامة عمل علمى مشترك استمر لسنوات طويلة وكان ذا فائدة لكلا الطرفين فقد كان تكافؤ قيادتهما على المستوى العلمى سببا مهما فى نجاحه وفائدته .

وانتقلت هذه الدراسة المشتركة إلى هيئة المساحة الچيولوچية، ومثلت بالنسبة لى أهمية خاصة إلا أنها لم تكن بالنسبة للهيئة إلا رمزا فقط للتعاون العلمى الذى كنت أسعى لمد جسوره مع المؤسسات الغربية والتى شعرت أن مزجها مع الخبرة الروسية التى كانت معنا سيكون من أهم دعائم استكمال بناء المساحة الچيولوچية وتدريب أبنائها. ولذا فقد حافظت على علاقاتى مع الكثير من المؤسسات العلمية الغربية، وسعيت إليها لكى تتعاون معنا في برامج مشتركة، إلا أنى لم أفلح أبدا فى ذلك على الرغم من الترحاب الكبير الذى كنت ألقاه منها. وظل الحال كذلك حتى سنة ١٩٧٥ عندما ذهبت مع وفد برلمانى مصرى أوفد لتعزيز العلاقة مع الكونجرس الأمريكى، وأعدت لنا مقابلة مع الرئيس الامريكى چيرالد فورد وعدد كبير من كبار المسئولين، وفيه فاتحت هنرى كيسنجر فى موضوع التعاون العلمى، فأومأ برأسه ولم يعد بشىء أو يعلق على الأمر. إلا أنى حال وصولى إلى الفندق الذى كنت أنزل فيه وجدت رسالة من مكتب رئيس هيئة المساحة الچيولوچية الأمريكية فى انتظارى يطلب فيها لقائى .

وتم اللقاء بالفعل، ووافق على تنفيذ الاقتراح الذى كنت قد تقدمت به قبل عام تقريبا فى إقامة وحدة متكاملة لإعداد وعرض الرسوم والخرائط وحتى طبعها وتدريب ما يلزمها من موظفين . وكانت هذه الوحدة هى أحد أكثر ما كان يلزمنا لتحسين ورفع مستوى الطريقة التى يتم بها إعداد التقارير والنشرات العلمية .. وقمت بعد ذلك بزيارة لمدينة دالاس بتكساس لكى أحث اساتذة جامعتها على الإسراع فى استكمال ما يلزم من خطوات للموافقة على المشروع الذى كنا قد تقدمنا به للقيام بعمل مشترك فى علم

الچيوفيزيقا وهو العلم الذى كان يتقدم بسرعة مذهلة ولم يكن للروس فيه باع طويل. وما انقضت ساعات حتى جاءت الموافقة على تمويل المشروع، وجلسنا لنرتب اقتراحا نفصل فيه برنامج المشروع الذى تركز على موضوع الدراسات السيزمية (هزات الأرض) ودرجات حرارة أعماق الأرض وكان التقدم فى كلا الميدانين كبيرا ولم نكن قد لحقنا بهما فى مصر. وجاءت بعثة الجامعة فى خريف ذلك العام حاملة بعضا من أكثر الأجهزة تقدما فى هذه الميادين، وقامت بتدريب فنيينا وبإجراء بحوث مشتركة على مستوى عال كتبت عن بعض نتائج واحد منها فى مجلة الهلال عقب حدوث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى (عدد ديسمبر سنة ١٩٩٢) بعنوان «الزلزال على أرض مصر». وفى غضون أقل من ستة أشهر بعد ذلك طلبت هيئة المساحة الچيولوچية البريطانية أن تقوم بعمل علمى مشترك، وهو الأمر الذى لم تتح لى فرصة تنظيمه لصالح الطرفين فقد جاء متأخرا بالنسبة لى .

برامج العمل

أصبحت لهيئة المساحة الچيولوچية، بعد كل هذا العمل التنظيمى الذى أسهبت فى الحديث عنه، القدرة على البدء فى تنفيذ برنامج طموح للبحث عن المعادن فى مصر ولتقييم الخامات اللازمة لصناعاتها، بل وللاستفادة من متسعات صحاريها وتعميرها، وكذلك للاستفادة من الخبرات الأجنبية التى أتيحت لها سواء من روسيا أو البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة أو المساحة الچيولوچية الأمريكية التى جاءت فى السنة الأخيرة من عملى بالهيئة . وكانت الصحراء تعج بالعمل، وكان بها أكثر من مائتى چيولوچى ومهندس يخدمهم أكثر من ضعف هذا العدد من العمال والفنيين والإداريين الذين كانوا ينتظمون فى بعثات توزعت فى أنحاء الصحارى وفى أعمق أعماقها. وكانت تخدم هذه البعثات مئات السيارات التى كانت تحمل لهم المؤن والماء والبريد وتنقل أعضاءها عندما تحل أيام راحاتهم . وكانت تخدم هذه السيارات والعدد المنجمية وماكينات الحفر ورش امتدت على طول الصحراء . وكان للبعثات نظام لتسجيل أعمالها وشئونها المالية حتى يمكن معرفة تكلفة كل واحدة على حدة، كما كان لها نظام لتسجيل ملاحظاتها العلمية ومراجعة بياناتها واستخراج النتائج منها ثم توثيقها فى مركز التوثيق والمعلومات . وأعطيت للبعثات فرصة عرض نتائج أعمالها فى محاضرات فى قاعة جديدة أعددتها بالهيئة

خصيصا لهذا الغرض. وكانت أحسن التقارير والنتائج تشجع بالمكافآت المالية وشهادات التقدير . كما كانت تنشر فى حولية علمية جديدة أسستها فى سنة ١٩٧٠ لتعريف المشتغلين بالعلم والمهتمين بتنمية الاقتصاد والصناعة بنتائج البحوث التطبيقية التى كانت الهيئة تقوم بها. وأعدت نشر التقرير السنوى للأعمال حاويا لأهم إنجازات العام كسجل يرجع إليه الباحثون فى مستقبل الأيام .

أما عن قاعة المحاضرات التى أنشأتها بالهيئة وكانت محل هذا النشاط، فقد احتلت نفس حجرة مخزن إطارات السيارات التى كانت تقع على الطريق إلى مكتبى والتى كان ادخالها واخراجها يسبب ضجة كبيرة . وتطلب العمل فى إعداد هذه القاعة جهدا كبيرا وتعبئة لورش الهيئة، فلم تكن لدينا الميزانيات المخصصة لبنائها وأبدع عمال البناء والورش فى إعدادها وطلائها وصناعة كراسيها التى صممت على أن يكون لها مسند جانبى حتى يمكن استخدامها لكتابة الملاحظات والمذكرات عليها وأبدع النجارون فى صناعة أبوابها. وبعد سنوات من إقامة هذه القاعة التى شهدت الكثير من الوقائع والاجتماعات العلمية رأى أحد رؤساء الهيئة ممن خلفونى أن يعطى لها اسما يخلد به أحد من عملوا فى بناء الهيئة فلم يجد لها غير اسم المدير العام الذى كنت قد نقلته لإهماله المبنى ! كما رأى آخر أن يعيد بناء القاعة ويستبدل بكراسيها الخشبية كراسى من الجلد الفاخر وأن يخلع أرضياتها لكى يبلطها بالرخام وأن يكسو حوائطها بأحجار الزينة الثمينة . ولا أعرف بالضبط القدر الذى تستخدم فيه هذه القاعة فى الوقت الحاضر ولكنى أعرف أنها لم تستخدم لإقامة احتفالات العيد المئوى للهيئة عندما حل.

وفى تلك السنوات الأولى من العمل، أصبح للمساحة الچيولوچية برنامج طموح ودور مهم فى تنمية موارد البلاد التى كانت تحتاج إليها لتخطيط صناعاتها وارتفعت هامات رجالها ووجدوا أنفسهم بعد ضياع. وكنت قد قررت فى سنة ١٩٧١ أن أزيد من هذا الوجود وأن أبين للأبناء والرأى العام التاريخ المجيد لهذه الهيئة وما أدته من أعمال عبر تاريخها الطويل، فانتهزت فرصة مرور خمس وسبعين سنة على تأسيس المساحة الچيولوچية للاحتفال بهذه المناسبة، وتم الاحتفال بالفعل فى المبنى نفسه الذى سبق ووصفت صورته وبعد تطويره وفى قاعة المحاضرات الجديدة ، ودعوت إلى الاحتفال

مسئولى الصناعة بمصر وكل من عمل بالهيئة فى سابق زمانها وكذلك مديرو المساحات الجيولوچية فى العالم وأصدرت كتابا عن تاريخ الهيئة ونشأتها وتطورها. وبهر الاحتفال العاملين بالهيئة وشعروا بالفخر بانتمائهم إليها وحملوا معهم ذكرى هذه المناسبة، فكانوا الوحيدين الذين احتفلوا بالعيد المئوى لها عندما حل فى سنة ١٩٩٦ دون جميع الهيئات العلمية الأخرى التى أنشئت فى وقت متقارب معها، فقد مرت المناسبة على الجميع دون أى احتفال. وكانت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر قد شهدت ميلاد الكثير من الهيئات العلمية، بل وحدث فيها اكتشاف منابع النيل وهى مناسبة كان من الممكن أن تكون محل احتفال قومى. وفى احتفال العيد الخامس والسبعين، بهرت الهيئة فى شكلها الجديد المدعوين وعلى الأخص مديرو هيئات البلاد العربية الذين سعوا إلينا فيما بعد لتطوير هيئاتهم وقد فعلنا ذلك فى بعض هذه البلاد بكل اعتزاز.

أعمال تقييم الخامات : كاولين كلابشة

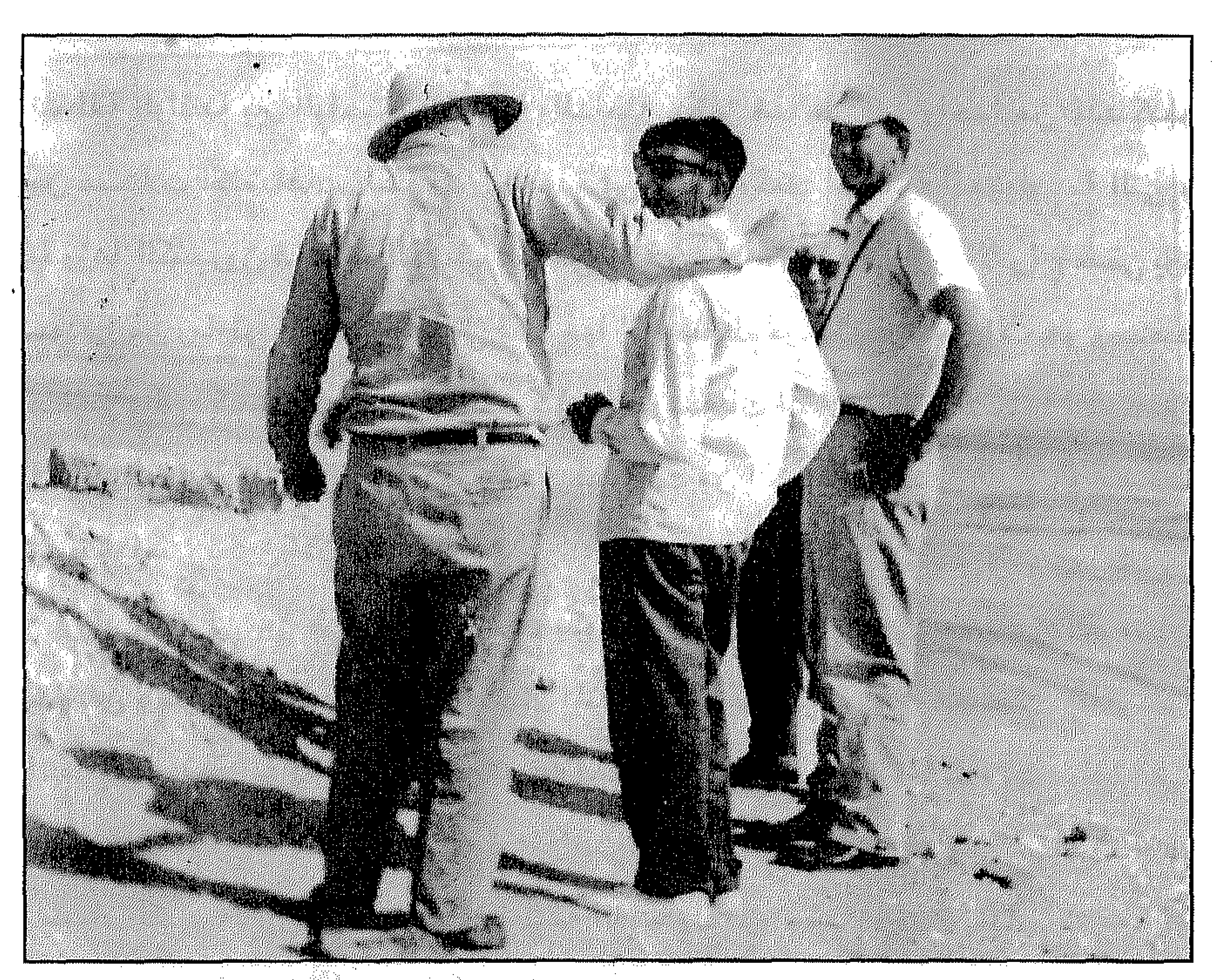
وكانت مهمة إيجاد وتقييم خامات بديلة لتلك التى فقدت فى سيناء من أولويات برنامج العمل الذى وضعته للهيئة، والتى مثلت بالنسبة لى تحديا كبيرا بسبب أن استمرار عمل الكثير من الشركات التى تستخدم هذه الخامات كان متوقفا على إيجادها. وقد نجحنا بالفعل فى هذا العمل وأوجدنا وقيمنا وقمنا باستغلال أماكن جديدة لوجود هذه الخامات. ومن الخامات التى يمكن أن تكون نموذجا لنجاح الهيئة فى ميدان أعمال تقييم الخامات وفتح المناجم ما قمنا به لإيجاد بدائل، لاستغلال خام الكاولين عالى الدرجة الذى كان يستخدم فى صناعة الحراريات والسيراميك والذى كان يأتى من سيناء. وبعد دراسة سجلات وجود هذا الخام بأرجاء مصر اخترنا وجودا له بصحراء النوبة بجوار مدينة كلابشة للبحث فى إمكان استغلاله. وقمنا بإرسال بعثة إليه لإعداد تقرير مبدئى عن امتداداته وإمكانات استغلاله، ولجمع بعض العينات منه لاختبار خواصه. وشجعنى ما جاء فى تقرير البعثة الأولية وما جاءت به نتائج التحليلات على البدء فى تنمية الخام واستغلاله وطلبت من رئيس شركة المحاجر والرخام، وهى إحدى شركات مؤسسة التعدين، أن يطلب الحصول على ترخيص لاستخراج الخام من المناطق التى كانت البعثة قد زارتها لاستيفاء حاجة الشركات المستخدمة لهذا الخام على وجه السرعة، وللقيام بإجراء بحث متكامل لإقامة منجم ثابت بالمنطقة. وبعد شهر واحد جاء إلى رئيس الشركة

ليبلغنى بأن فنييه وجدوا أن المنطقة لا تحتوى على أية امتدادات للخام فقد كانت جميع الحفائر التى قاموا بها جدباء منه . وبدا لى الكلام غير متماش ومعرفتى بالمنطقة حسب ما أتذكرها عندما زرتها منذ سنوات، فقررت السفر بنفسى إليها وكان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٨، ووجدت أن الشركة ضلت طريقها وأن للخام امتدادات كبيرة وأدركت أن الشركة لا تملك جهازا بحثيا على أية درجة من الكفاءة فقد كانت من بقايا شركات القطاع الخاص والتى اعتادت أن تجرف الخام الظاهر أمامها ولا تعنى بإجراء أى دراسة عنه أو عن امتداداته أو خواصه . فقررت نقل المهمة إلى المساحة الچيولوچية، والاستفادة من أبنائها الذين تعلموا فن تقييم الخامات من الخبرة الروسية، كما أسلفت، وكونت بالفعل فريقا من هؤلاء الأبناء، ووضعنا معا خطة متكاملة ومركبة لتقييم الخام ودراسة جدواه ووضع خطط استغلاله، بدءا من رفع الخريطة المساحية لهذه المنطقة النائية التى لم تكن لها خريطة على أى درجة من التفصيل، ونهاية بتقدير كمية الخام القابل للتعدين وتعيين خواصه الطبيعية وتركيبه الكيميائى والمعدنى وإجراء التجارب على تركيزه وإعداده للتسويق. وأثبتت الدراسة التى دامت حوالى العام وجود خام صالح وعالى الدرجة وقابل للتعدين فى حدود ١٦ مليون طن مما كان يكفى حاجات مصانع مصر لسنوات طويلة .

على أن أهم ما أثبتته هذه التجربة الناجحة، والتى تعاون فيها المساح والچيولوچي ومهندس المناجم وخبير المعادن والفلزات فى تناسق وحماس، هو أن بالهيئة إمكانات لو أحسن استخدامها فإنها يمكن أن تشكل أساسا لعمل مفيد يمكن أن ينقل صناعة التعدين نقلة كبيرة .

نحو صناعة جديدة للتعدين .. فوسفات أبو طرطور

شجعنى نجاح بناء منجم كاولين كلابشة على أسس علمية سليمة، وبواسطة الخبرة المصرية الخالصة التى استطعنا أن ننظمها فى فريق عمل متكامل على المضى قدما فى مشروعى لإقامة صناعة تعدين جديدة فى مصر تبنى على أسس حديثة ويخدمها بيت للخبرة الوطنية . وكانت معرفتى بچيولوچية مصر تشير إلى وجود كثرة من المعادن التى يمكن النظر فى تنميتها . وكان من أول هذه الموجودات التى فكرت فى دراسة إمكانياتها التعدينية راسب الفوسفات الكبير الذى تم تسجيله خلال بعثة چيولوچية أوفدت إلى



رشدى سعيد مع وندورف واولبرنيون
فى صحراء الفيوم ١٩٦٩

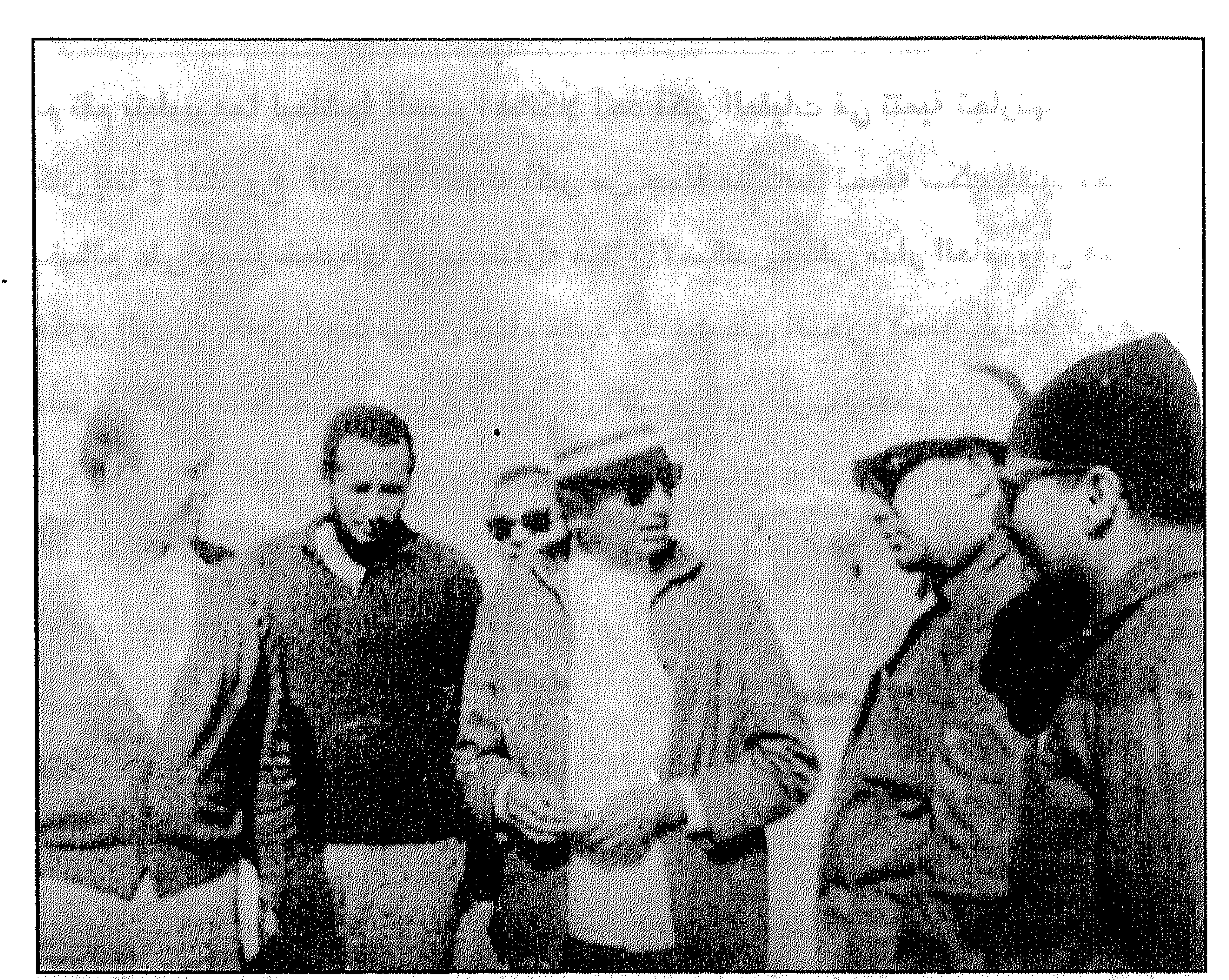


عند مدخل أول انفاق منجم «أبو طرطور» ١٩٧١

المنطقة الواقعة بين الواحتين الخارجة والداخلة. وكان هذا الراسب واحدا من عدد كبير من سجلات اكتشافات الخامات الموجودة فى ملفات وكتب المساحة الچيولوچية التى لا يقرؤها الكثيرون فقد تم الكشف عنه فى سنة ١٩٥٨ ، وظل حبيس الأدراج حتى يوم عودتى من زيارتى التفتيشية التى قمت بها إلى مناجم فوسفات البحر الأحمر وصعيد مصر والتى كانت تعمل فيها شركات الفوسفات الثلاث والتى سبق أن بينت أن احتياطياتها من الخامات قد نضبت أو كانت من الصغر بحيث تصعب ميكنتها واستخراجها بطرق اقتصادية .

وقد خطر لى بعد هذه الزيارة أنه قد يكون من الأفضل تنمية حقل جديد من الفوسفات بدلا من صرف الجهد فى إصلاح حال المناجم القديمة بعد أن مال. واستخرجت ملف الهضبة الواقعة بين الواحات الخارجة والداخلة والتى سجل فيها اكتشاف الفوسفات على امتدادها، ووقع اختيارى على منطقة صغيرة منها للبحث فى إمكان تنميتها وذلك للسمك الكبير الذى كانت توجد فيه طبقة الفوسفات بها. وهكذا تم اختيار منطقة «أبو طرطور» لإرسال بعثة لدراسة أولية لتقرير مدى امتداد الخام بداخل الهضبة. ولما جاءت نتائج هذه البعثة بالإيجاب، وضعت تصورا لمشروع كبير لبناء منجم هائل ينقل صناعة التعدين إلى مستوى العصر وينقل العمران إلى قلب الصحراء. وفى سنة ١٩٧١ أعلنت عن المشروع فى مقال علمى نشرته فى واحدة من أمهات المجلات العلمية العاملة فى حقل التعدين ، ثم فى كتيب صغير بالعربية بعنوان «فوسفات أبو طرطور – أحد الكشوف الكبرى للهيئة المصرية العامة للمساحة الچيولوچية والمشروعات التعدينية» سجلت فى تقديمه قصة هذا الاكتشاف وأثره المنتظر على الاقتصاد المصرى عند تمام تنفيذه.

كان مشروع فوسفات «أبو طرطور» كبيرا حقا. كانت احتياطياته ضخمة وصالحة للاستخراج بالطرق الميكانيكية مما أعطى الأمل فى إمكان استغلاله بأحجام كبيرة يمكن أن تعطى عائدا للاستثمارات الكبيرة التى كان تشغيله ونقله سيحتاجها من هذا الموقع البعيد. وكان حجم المستخرج الذى جئنا به من الدراسة الأولية لاقتصاديات هذا المشروع من الضخامة بحيث إنه كان يفوق سعة مرفقى السكة الحديد وميناء الإسكندرية في ذلك الوقت . فعلى الرغم من أن مصر سبقت الكثير من البلاد فى بناء هذين المرفقين، إلا أنها



مع المهندس عبدالمجيد الجفيل محافظ الوادى الجديد
- هضبة أبو طرطور ١٩٦٩



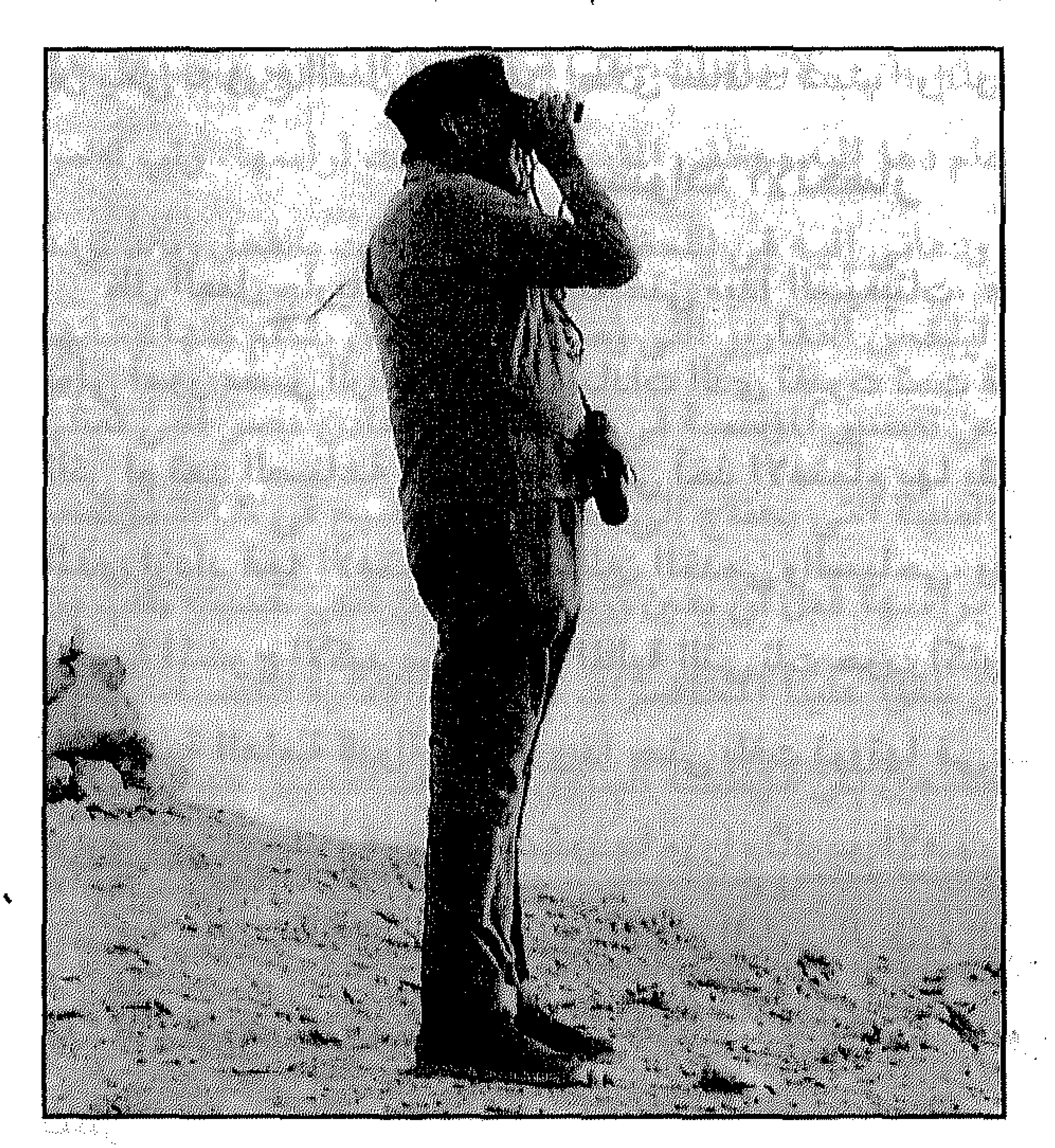
فى سيوة مع على ورور ومصطفى العيوطى

لم تقم بتطويرهما ليماشيا العصر، فشكلا أحد أكبر العقبات فى تنمية تجارتها الخارجية. كان إنتاج المشروع الذى كنا نعد له أكبر من جملة ما كانت تحمله سكك حديد مصر من بضائع على جميع خطوطها أو ما يتناوله ميناء الاسكندرية على مدار العام، ومن هنا اتجه فكرى إلى أن يكون التصدير من ميناء جديد وحديث على البحر الأحمر، نربطه مع هضبة «أبو طرطور» بخط حديدى يذرع مصر من الشرق إلى الغرب ويعطى للبلاد بعدا جديدا . واخترت ميناء الحمراوين إلى الشمال من القصير، والذى كنا قد بدأنا فى تطويره لاستقبال السفن ذات الغاطس الكبير، لاستخدامه فى تنمية مشروع فوسفات الحمراوين ليكون الميناء النهائى على البحر الأحمر الذى أردت تنميته ليكون بديلا لميناء سفاجا الذى درج الجميع على اختياره أنسب موقع لميناء على البحر الأحمر، والذى كان قد استخدم وقت الحرب العالمية الثانية بواسطة قوات الحلفاء وربط بوادى النيل بطريق لعله أقصر الطرق العرضية فى الصحراء الشرقية التى تربط النيل بالبحر الأحمر، هذا بالإضافة إلى أنه ميناء طبيعى محمى بجزيرة وقابل للتعميق. إلا أنى رأيت أن هذه الميزات تقابلها صعوبة ربطه بخط حديدى دون الدخول فى استثمارات كبيرة؛ فقد كان ينفصل عن وادى النيل بسلسلة جبلية عالية، ولذا فقد اقترحت أن يتم اختيار ميناء الحمراوين بديلا بسبب إمكان ربطه بخط مباشر من السكك الحديدية دون أن يخترق هذه السلسلة الجبلية. وكان هذا الخط قد بدىء العمل فيه بالفعل فى سنة ١٩٣٣ بعد انتهاء جميع أعماله المساحية وتمهيد جسوره لأكثر من ثلاثين كيلو مترا إلى الشرق من مدينة قفط .

وأخذنا عملنا بجد وبدأنا فى دراسة هذا الراسب الكبير لإثبات الاحتياطيات الكافية لاستخراجه بالكمية التى خططنا لها ولمعرفة خواصه الطبيعية والكيميائية والمعدنية، حتى نقرر أفضل الطرق لمعالجته وتحسين مواصفاته واستخراجه. واستطعت أن أثير حماس شباب الهيئة الذين قاموا بهذه الأعمال فى ظروف صعبة فى الصحراء لعلها كانت من أصعب الظروف المعيشية التى خبرتها خلال عملى الطويل بها. فقد كانت هضبة «أبوطرطور» وقت أن بدأنا العمل بها وعرة المطلع تجعل الوصول إليها صعبا سيرا على الأقدام فضلا عن تسيير حملة ميكانيكية بها؛ كما أن سطحها مغطى بتراب رفيع أحمر اللون سرعان ما يثور غبارا يعلق ويكسو الأجسام والخيام بلونه القانى فى أول زوبعة أو مسيرة سيارة عليه . كما أنها هضبة مكشوفة قاسية الجو قارصة البرودة فى الشتاء



فى معسكر بير طرفاوى عام ١٩٧٤



فى الصحراء
الغربية
١٩٧٨

شديدة الحرارة فى الصيف. وكدت بعد أول زيارة لى للموقع أن أوقف العمل فيه، ليس فقط بسبب هذه الظروف القاسية بل بسبب أنى وجدت أن حفر الآبار كان باهظ النفقة، فقد كان إتمام الحفر يحتاج إلى كميات هائلة من المياه بسبب أن الطبقات التى كانت تخترقها ماكينة الحفر مسامية وخاوية تبتلع الماء ابتلاعا، مما كان يرفع من تكلفة الحفر ويعرض سيارات نقل المياه التى كانت تنقل المياه إلى موقع الحفر من مسافة بعيدة وفوق طريق وعر، ومطلع الهضبة شديد الانحدار، إلى التلف والفساد . ولما أبلغت العاملين بالمشروع ، حول مائدة العشاء الذى كنت أتناوله مهعم فى خيمة الميس عن نيتى بإيقاف العمل فى المشروع، بدا الحزن على الجميع وخرج شاب من بينهم يبدى استعداده لحل المشكلة بتعديل ماكينة الحفر لتعمل بالهواء بدلا من الماء، فرحبت بالفكرة، وبعد حديث قصير مع هذا الشاب توسمت فيه القدرة على إمكان تنفيذ فكرته فشجعته واصطحبته معى فى السيارة إلى القاهرة، حيث دبرت له مكانا مناسبا فى ورش الهيئة وسهلت عمله. ونجح الشاب بالفعل، وبعد أسابيع قليلة فى تعديل آلة الحفر لتعمل بالهواء بدلا من الماء، مما جعل استمرار العمل فى المشروع ممكنا . وانى أسجل هذه الحادثة لكى أبين ما يمكن أن يأتى به روح العمل الجاد من إطلاق لطاقات شبابنا وإثارة لحماسهم .

سنوات الانحسار

ظل العمل جاريا بهمة فى الهيئة حتى مبدأ السبعينات، عندما بدأ يتراجع قليلا بعد أن تولى أمور مصر الرئيس أنور السادات الذى تغيرت تحت قيادته أولويات العمل الوطنى، التى لم تعد الصناعة من بينها، والتى أخذ الاهتمام بها يقل مع مرور الأعوام فى الوقت الذى ازداد فيه الاهتمام بالنشاطين الخدمى والسياحى، وقد رأت القيادة السياسية أن فيهما المخرج الأكيد من الأزمة المالية التى تلت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وهكذا تبدلت السياسة العامة للدولة رويدا رويدا حتى بلغت ذروتها فى منتصف السبعينات، عندما توارى دور الصناعة وتولى شئونها وزراء ثانويو الأهمية، قاموا بإبعاد قياداتها وتصفية مؤسساتها وأهمال أجهزة البحث العلمى الوطنية التى كانت تعمل لحسابها، وفى هذا الوقت كثر الاعتماد على الخبرة الأجنبية التى بدأت تتوافد على مصر بشكل لافت للنظر.

تقارير الأجهزة

وتزامن بدء السبعينات مع بدء صراع سياسى بين أجنحة الحكم أدخلت طرفا فيه، وأصبحت هدفا لتقارير الأجهزة التى نظمت ضدى حملة سأبين أبعادها ببعض التفصيل فى فصل «ذكريات سياسية»، وأخذت تقارير هذه الأجهزة تتقاطر على الوزراء؛ مما بدأ يخلق جوا من الريبة بينى وبينهم، وعلى الرغم من أنى لم أكن أعرف مضمون هذه التقارير، إلا أنى كنت أحس بجو التوتر الذى بدأ يظهر فى علاقتى مع الدكتور «عزيز صدقى» فى آخر أيام توليه وزارة الصناعة وقبل انتقاله لمنصب نائب رئيس الوزراء فى سبتمبر سنة ١٩٧١. وكان لمؤازرة الدكتور عزيز الفضل فى الكثير من العمل المثمر الذى قمت به كما بينت، فقد كان من أكفأ الوزراء الذين عملت معهم، كما كان أكثرهم تعاونا معى حتى بدء تقاطر هذه التقارير؛ مما أثر على سرعة حركة الانطلاق التى كنا نسير فيها. وعندما ترك الدكتور عزيز الوزارة، أحال التقارير التى كانت تصله عنىّ إلى المهندس «على والى» الذى تولى وزارة البترول التى أضيفت إلى أعمالها شئون الثروة المعدنية. وطلب الدكتور عزيز من المهندس على والى أن يبحث هذه التقارير ويسترشد بها. فلما قرأها تولد لديه انطباع بأننى أحد المتعصبين الدينيين والفاشلين، وناله منى ارتياب كبير. وقرر المهندس على والى أن يواجهنى بالاتهامات، التى قرأها فى التقارير وأخذها على أنها صحيحة، فى اجتماع عام دعا إليه موظفى المؤسسة التى كنت أرأسها، رتب له من وراء ظهرى مع المدير العام، ودعانى إليه فى اللحظة الأخيرة. وذهبت بالفعل وبعد تردد إلى الاجتماع، ووقف الوزير ليلخص التقارير التى وصلته والتى كان يتكلم عنها وكأنها صحيحة، وأخذت أسمع منه عن تقصير المؤسسة فى الكشف عن معادن مصر التى تمتلئ بها الصحارى، وعن إدارتها السيئة التى تحتاج إلى تطوير حتى تصبح فى كفاءة مؤسسة البترول الناجحة والتى كان يرأسها قبل أن يعين وزيرا. وبعد أن أنهى حديثه طلب من كبار موظفى هيئة البترول أن يلقوا علينا المحاضرات عن طرق الإدارة الحسنة، ثم علق الوزير على كلماتهم وذكر المجتمعين بأن مؤسسة البترول لا تعرف التمييز حسب الدين، وأنه قام بنفسه بتعيين قبطى رئيسا لمجلس إدارة إحدى شركات مؤسسة البترول وهى فى هذا ليست كمؤسسة التعدين التى تعج بالشكاوى من تعصب رئيسها.

وظللت جالسا فى مكانى وأنا فى أشد الغليان، وراودتنى فكرة أن أترك الاجتماع

احتجاجا، إلا أنى قررت أن أبقى وأن أرد على ما قاله الوزير، وتناولت الميكروفون وعلى مدى أربعين دقيقة انطلقت فيها عاتبا على الوزير بناءه أحكاما قبل أن يتحقق من صحتها، وقبل أن يتكلم معى بشأنها أو يتعرف على المؤسسة التى أرأسها وما تقوم به من أعمال. وأبديت دهشتى من قوله عن عدم كفاءة المؤسسة وهو الذى تسلم منى وبعد ساعات قليلة من إرساله لى عينة صخرية تقريرا شاملا عن نتائج تحليلها، وكانت هذه العينة قد وصلت مكتب الوزير بمجرد تعيينه من مجهول ادعى فيها أنها عينة من جبل للنحاس يقع فى صحراء القاهرة. ويبدو أن الوزير قد صدق هذا الادعاء، فقد جاءته العينة بعد أن اطلع على تقارير الأجهزة عن مؤسسة التعدين التى أعطته الانطباع أنها سيئة الإدارة قد تفوت عليها هذه الجبال من الخامات الثمينة التى تمتلئ بها الصحارى والتى يتداول أخبارها الكثيرون، حتى أنها أصبحت جزءا من الفولكلور الشائع فى مصر. وكثيرا ما كانت تأتينى الرسائل من كثيرين ليرشدونى عن وجود المعادن فى أماكن يحددونها بالصحراء، وكنت أقوم بالرد عليها وأرفق بعض المعلومات الخاصة بالمعدن والمكان المذكورين فى الرسالة. ويظهر أن العينة التى وصلت المهندس على والى من «جبل النحاس»، والتى أرسلها لى للتحليل، جاءت من واحد من هؤلاء الهواة. ويبدو لى أن المهندس على والى، كالكثير من رجال الثورة أنفسهم، كان يشارك باقى المصريين فى هذا الفولكلور والذى أفاد مؤسسة الأبحاث الجيولوجية التى حصلت بسببه على أموال كثيرة للقيام ببرنامج بحثى كبير ومنظم استمر لعشرين عاما متصلة فى الصحراء المصرية، أصبحت فى أثرها هذه الصحراء من الأماكن القليلة فى العالم التى تم مسحها مسحا يكاد أن يكون كاملا من حيث إمكانياتها التعدينية. *

وبعد أن عددت للوزير الاكتشافات والإنجازات التى قامت بها المؤسسة والتى كنت أذكر أسماء منفذيها أو المشرفين عليها وأشير إليهم من بين الجالسين فى القاعة، طلبت من الوزير أن يزور المؤسسة قبل أن يلقى أحكامه عليها. وبعد أن ألقيت هذه المحاضرة والتى أثنى عليها الكثيرون ممن كنت استشهد بهم، شعر الوزير بأنه ربما يكون قد أخطأ بعقده هذا الاجتماع قبل أن يسألنى ففضه بعد أن وعد بزيارة المؤسسة.

وقام الوزير بالفعل بزيارة المؤسسة بعد أيام، ومررت معه على مختلف أقسامها، وعرفته على نشاطها وأعطيته بعضا من تقاريرها ومطبوعاتها وأتحت له فرصة الاجتماع

بفنييها الذين كانوا يتيهون بعملهم وهم يعرضونه عليه، وأعجب الوزير بشكل خاص بالطريقة التى نظمنا بها الوثائق والتقارير العلمية، وكان هذا أمرا جديدا فى مصر فى ذلك الوقت، كما أعجب باتساع أعمال البحث عن المعادن التى كانت تجرى فى الصحراء. وبعد أن انتهت جولتنا، عدنا إلى مكتبى وسرعان ما اغرورقت عيناه بالدموع واحتضننى وشكرنى على الجولة، واعترف لى بأنه خدع بالتقارير التى وصلته وما كان يحق له أن يفعل ذلك وهو الذى اكتوى منها من قبل، ووعدنى بأن يرسل لى ملفا كاملا بهذه التقارير فى الغد لكى أطلع عليها.

وأكبرت فى الوزير شعوره واستعداده لمراجعة موقفه وتوثقت العلاقات بيننا. وفى الغد وصلتنى بالفعل هذه التقارير التى كانت سببا فى انزعاج هذا الوزير، كما كانت أيضا السبب فى انزعاج الدكتور عزيز صدقى من قبله. وعلى الرغم من الثقة والصداقة التى بنيتها مع الوزير، فقد صممت على أن أسعى لنقل تبعية مؤسسة التعدين من وزارة البترول إلى وزارة الصناعة، لأن وجودها مع البترول كان كالزائدة الصغيرة فى تركيب ضخم يتسم بالتعالى على غيره من التركيبات الدخيلة عليه، هذا بالإضافة إلى أنى كنت ولا أزال مؤمنا بأن التعدين يشكل القاعدة الأساسية للصناعة فى مصر. وقد أفلحت بالفعل فى مسعاى، واستطعت أن أعيد تبعية المؤسسة إلى وزارة الصناعة فى أول تعديل وزارى جرى فى يناير سنة ١٩٧٢ بتولى الدكتور عزيز صدقى رئاسة الوزارة والدكتور يحى الملا وزارة الصناعة.

وللحق، فقد قدّرت ما فعله المهندس على والى وحملت له جميلا، ليس فقط لأنه أطلعنى على التقارير، ولكن لشجاعته فى مجابهتى بها، وهو الأمر الذى لم يقم به وزير من قبله أو من بعده، وكذلك لاستعداده للرجوع عن أحكام اتخذها، وهذا أمر نادر الحدوث بين المصريين عامة. وكان أكثر ما آلمنى من اطلاعى على التقارير التى كتبت عنى، هو معرفتى بأسماء الذين زودوا كاتبيها بالمعلومات أو الذين أرسلوا الشكاوى ضدى، فقد كان بعضهم من بين من ساعدتهم فى بناء حياتهم وأسديت لهم الكثير من الخدمات، وبعضهم الآخر ممن كانوا يكيلون لى المديح صباح مساء، وممن كانوا كثيرا ما يثيرون فى الاشمئزاز عندما يزايدون فى ترحيبهم بى بمحاولة تقبيل يدى أو الإلحاح على حمل حقيبة يدى. وعرفت أن الكثير من هذه التقارير كتبت بإيحاء من أحد كبار العاملين بالهيئة ممن

عينته الأجهزة عينا على، أما من كتبوا الشكاوى ضدى من الفنيين فقد كانوا قلة وكانوا ممن انتموا إلى جماعة الإخوان منذ أن كانوا طلابا بالجامعة، على أن المناخ العام الذى خيم على الهيئة فى أثر هذه التقارير كان مدمرا، فلم يتوقف سيلها بعد هذه المجموعة من التقارير التى وصلتنى من مكتب الوزير، بل إنها زادت بعد أن وصل إلى وزارة الصناعة التى انتقلت تبعية الهيئة إليها بعد خروجها من إشراف وزارة البترول عدد من الوزراء الذين لم يكن لأكثرهم فهم للقواعد الأساسية لبناء صناعة متكاملة، أو للدور الذى يمكن أن تلعبه الثروة المعدنية فيها .. فقد شجعوا النميمة، وزادت الشكاوى التى شارك فيها الكثيرون.

مأزق فوسفات «أبو طرطور»

وتوافد على وزارة الصناعة فى هذه الفترة وزراء كانوا يتخذون القرارات الخاصة بشئون الثروة المعدنية دون الرجوع إلينا أو إلى أى شخص من المختصين بشئونها. ومن الوزراء من كان لا يعرف شيئا من شئ فى شئونها. إلا أنهم كانوا يعملون وفقا لجدول أعمال خاص أملى عليهم من الأجهزة ومن أصحاب المصالح الخاصة الذين ارتفع نجمهم فى سبعينات القرن العشرين. وجاء من هؤلاء وزير قام، وفى سرية تامة، بنقل تبعية مشروع فوسفات «أبو طرطور» من إشراف الهيئة التى أرأسها والتى كانت مختصة بتنفيذ المشروعات التعدينية طبقا للقرار الجمهورى الصادر بشأنها، إلى الجهاز التنفيذى لمجمع الحديد والصلب الذى لم يكن فيه واحد يعرف شيئا عن التعدين. واتخذ الوزير ذلك القرار دون إبلاغنا، وعلى الرغم من قرار مجلس إدارة الهيئة المختصة بضرورة بقاء المشروع تحت إشرافها حتى تتم دراسة خاماته وجدواه بل وحتى يتقرر أنسب موقع لاستخراج الخام الذى كان يوجد على طول الهضبة الممتدة بين الواحتين الخارجة والداخلة.

وفى ظنى أن هذا الوزير قد جيئ به تحت ضغط رجال المقاولات الذين كانوا يدبرون للبدء فى تنفيذ أعمال المشروع الإنشائية والتى كنت أرفض القيام بها قبل الانتهاء من دراستنا للمشروع ومعرفة جدواه . ومما يؤكد ظنى هذا، أن المقاولين كانوا أكبر المستفيدين من نقل المشروع والذى ما كاد أن يخرج من إشرافنا حتى ارتفعت على أرضه المبانى الشاهقة وبدئ فى مد خطوط الكهرباء والسكك الحديدية وشق الطرق، ولما يكن له

دراسة للجدوى، كما أنهم كانوا أول من التقط الوزير بعد خروجه من الوزارة وعينوه فى خدمتهم .

وتسبب نقل المشروع من إشرافنا إلى مجموعة الهواة التى أدارته منذ ذلك الوقت، إلى خسائر كبرى تحملتها البلاد على مدى أكثر من اثنتين وعشرين سنة، عندما أثير الموضوع وفتح ملفه فى سنة ١٩٩٦ وأصبح حديث الصحافة وموضوع لجان تقصى الحقائق فى المجالس القومية المتخصصة وفى مجلس الشعب . وفى خلال هذه السنوات الاثنتين والعشرين، أنفق ما يزيد على سبعة مليارات من الجنيهات بعثرت على المقاولين وبيوت الخبرة الأجنبية التى جيئ بها من كل أركان الأرض، وانتهت بإغلاقه وإخراج المدير من عمله لحين البحث عن مخرج من البلاء الذى سببه قرار وزير خائب فى سبعينات القرن العشرين!.

أما خط السكة الحديد، فقد مد من الواحة وحتى البحر الأحمر دون أى اعتبار لما سبق واقترحناه مخترقا سلسلة جبال البحر، مما تسبب فى إطالته وارتفاع تكلفة إنشائه وازدياد فرص تقطعه بعد كل سيل يأتى فى موسم الأمطار . ومن الطرائف أن هذا الخط الذى بنى قبل تشغيل المناجم كان بلا فائدة، فأقفل بعد أسابيع من حفل افتتاحه الذى تم بحضور رئيس الجمهورية!

وسبب لى ما آل إليه مشروع «أبو طرطور» الكثير من الأسى بل والشعور بالذنب، فقد كان المشروع من بنات أفكارى، فتحت به بابا كنت أتصور أنه سيجلب الخير، فإذ به ينقلب عبئا. على أن الشئ الذى يخفف عنى هو أننى نبهت المسئولين ومنذ اليوم الأول، من مغبة نقله قبل استكمال دراساته، وقد كنت أعرف أن الجهاز الذى نقل إليه المشروع لم تكن له الخبرة الفنية لاستكمالها فضلا عن فهم أبعادها، ويستطيع القارئ المهتم بهذا الأمر أن يعرف تفاصيل هذا الموضوع وتاريخ المشروع وأهدافه الأولى وما حدث له بعد نقله من إشرافنا بمراجعة مقالاتى عنه بمجلة المصور (الأعداد الصادرة فى ١٩٩٦/٥/١٧، ١٩٩٦/٥/٢٤، ١٩٩٦/٧/٢٦) .

كان نقل مشروع «أبو طرطور» ضربة قاسية للهيئة أفقدها ذلك الجزء التطبيقى من عملها الذى كنت أسعى إلى أن أبنى به تعدينا جديدا. وزاد من وقع هذا النقل تقليص عمل مكتب تصميمات المناجم الذى حاولت إقامته ليكون بيتا وطنيا للخبرة فى مجال

التـعـدين، والذى ظللت آمل أن أبقى عليـه حـتى بـعـد أن نـقل مـشـروع «أبو طرطور» من إشراف الهيئة. وكتبت خطابا إلى رئيس الوزراء استحثه فيه على أن يلغى استخدام المشرفين الجدد على المشروع لبيت الخبرة الأجنبى الذى كانوا على وشك التعاقد معه لإعادة دراسة جدوى المشروع، وأن يحيل هذه الدراسة إلى مكتب الخبرة الوطنى الذى كنت قد أبرمت عقدا مع بولندا لتأسيسه نظير جزء صغير من المبلغ الذى كان المكتب الأجنبى سيتقاضاه. ووعدت رئيس الوزراء فى خطابى بأنى سأقوم باستدعاء كل نوع من الخبراء اللازمين لأى عمل لم تكن لدينا الخبرة فيه. إلا أن اقتراحى هذا راح أدراج الرياح، وزاد الطين بلة إهمال الحكومة لمكتب الخبرة الوطنى الذى أقفل بعد ذلك – وبإقفال هذا المكتب لم يعد فى مصر من الأجهزة من يقدر على مراجعة تقارير بيوت الخبرة الأجنبية أو الجلوس معها لمناقشة نتائج أعمالها – فقد أصبحت مصر فى مجال التعدين كالأطرش وسط «زفة» بيوت الخبرة الأجنبية!

تقليص أعمال الهيئة

وكما كان نقل مشروع فوسفات «أبو طرطور» خطوة فى سبيل تقليص أعمال الهيئة، تم على حساب تزايد نفوذ المقاولين على متخذى القرار، كذلك كان قرار سحب حق البحث عن الخامات النووية من الهيئة إلى هيئة جديدة أنشئت تحت اسم هيئة المواد النووية. وبدا قرار إنشاء هذه الهيئة غريبا، فقد تم فى تكتم وعلى الرغم من اعتراضنا وفى وقت تقلصت فيه أعمال البحث عن المعادن فى مصر، وفى بلد نام كمصر من غير المقبول أن يكون فيه جهازان متوازيان لعمل ذى طبيعة واحدة . ولكن سرعان ما انكشف الأمر عندما قامت الهيئة الجديدة بحفر أنفاق طويلة فى أحد جبال البحر الأحمر فى صحراء مصر الشرقية بعيدا عن الأنظار بحجة تقييم خام اليورانيوم الذى قيل إنه اكتشف فيها. ولم يكن هناك سبب فنى يمكن أن يبرر القيام بهذه الأعمال الضخمة والمكلفة لتقييم الخام حتى ولو كانت هناك من الأدلة ما يثبت وجوده. فقد جرت العادة فى مثل هذه الحالة على القيام بحفر الآبار الأقل تكلفة لمعرفة امتداد الخام بدلا من حفر الأنفاق عالية التكلفة والتى أثار حفرها الكثير من اللغط وانتشرت الشائعات على أن حفرها لم يكن فى الحقيقة بغرض تقييم خام اليوارنيوم قدر ما كان لأغراض أخرى. فقد تزامن الحفر مع قبول المسئولين استخدام صحارى مصر لدفن النفايات الذرية الأوروبية التى كان يحتاج التخلص منها إلى أنفاق مثل تلك التى تم حفرها. ولعل من المفيد أن

نتذكر أن السبعينات شهدت مهزلة تعهد كبار مسئوليها بالخلاص من النفايات الذرية لدولة النمسا . وقد أفلت المصريون من استقبال النفايات الذرية لهذه الدولة بعد أن رفض شعب النمسا الاستمرار فى برنامج المحطات النووية فى الاستفتاء الشعبى الذى أجرى بها فى منتصف سبعينات القرن العشرين. وكان الرئيس السادات قد وعد المستشار النمساوى كرايسكى بالنظر فى حل مشكلة النفايات الذرية التى كان معارضو مشروع بناء المحطات النووية يثيرونه وكاد أن يشكل قضية كادت أن تودى بحزبه فى الانتخابات العامة.

انتشار الفساد

وصاحب التغير فى السياسة العامة للدولة فى منتصف السبعينات انتشار الفساد والصفقات المشبوهة على مقاييس واسعة، فلم استطع على سبيل المثال تنظيم إدخال القطاع الخاص فى عمليات التعدين حتى نجعله منتجا أو عاملا فى إطار يحفظ الثروة المعدنية من التبديد ويحمى أصحاب رؤوس الأموال ممن كانت تنقصهم الخبرة. ولكن العمليات التنظيمية لم تفلح؛ فقد كانت تأتينى الضغوط من كل جانب وحتى من الوزراء أنفسهم لترك الأمر «سداح مداح» . وكانت النتيجة فسادا منقطع النظير وتبديدا للثروة وإفسادا للبيئة. هناك من يأتيك طالبا ترخيصا لاستخراج معدن ما فى مكان معين، وعندما تبلغه أن هذا المكان لا يحمل من المعدن كميات اقتصادية وأن دراسات الهيئة أثبتت بما لا يدع أى مجال للشك أن مشروعه فاشل مائة فى المائة، فإنه يصمم ويلح للحصول على الترخيص ويأتيك بتقارير عن جدوى مشروعه ممهورة بتوقيع بعض أساتذة المركز القومى للبحوث فيسقط فى يدك وتعطيه الترخيص الذى يأخذه الرجل ومعه التقرير الذى أعده الأساتذة إلى البنك لتمويل مشروعه، ويحصل على القرض وينشئ شركة تقوم ببعض الأعمال المظهرية التى تنتهى، كما كنت أتوقع، بالفشل. ولكن فى خلال هذه العملية يكون قد نزح الأموال إلى جيبه الخاص بعد أن أصبحت معدومة لدى البنك .

وفى سبعينات القرن العشرين، ارتفعت الأصوات لضرورة جذب المستثمرين الأجانب لاستغلال ثروات مصر المعدنية وأصبح معيار نجاح الهيئة هو فى قدرتها على إحضار هؤلاء. وكان مما شجع على هذا الاتجاه وأعطى لبعض المسئولين الأمل، تقاطر مندوبى شركات التعدين العالمية على مصر فى هذه الفترة لدراسة نتائج أبحاثنا الحقلية والمعملية التى عرف عنها الإتقان. ولما زاد عدد الوافدين على مكتبى، رأيت أن أجمع فى كتاب واحد

نتائج بعض هذه الأبحاث كنت أوزعه على هؤلاء المندوبين دون أن أستقبلهم . وكنت على طول خبرتى أعرف أنه ليس بمصر من المعادن الثمينة ما يمكن أن يجذب المستثمرين إليها، فكل المعادن المعروفة فى مصر معادن ترابية يصعب تصديرها ولا تصلح إلا للاستخدام المحلى فى بناء الصناعات التى كان لدينا الأمل فى أن ننشرها فى ربوعها . وكنت دائم التحذير من العيش فى وهم انتظار الأجانب لكى يستغلوا ثرواتنا المعدنية. ولكن تحذيرى لم يلق أى اهتمام ، بل أخذ على أنه تثبيط للهمم؛ فقد فضلت القيادة السياسية العيش فى الوهم بدلا من مجابهة الحقائق. وبعد أن خرجت من الهيئة، لم يكن هناك من هم لرؤسائها الذين خلفونى غير اللهاث وراء المستثمرين الأجانب؛ فقد كان نجاحهم رهنا بمقدار ما يستطيعون اقتناصه منهم. وبلغت الذروة عندما عادت الهيئة إلى إشراف وزارة البترول التى أرادت أن تجعل منها نسخة أخرى من هيئة البترول : هيئة مشرفة على الأعمال التى يتعاقد على عملها الشركات الأجنبية الباحثة أو المستغلة للثروات المعدنية . وبعد أكثر من خمس وعشرين سنة من البدء فى هذه السياسة، فإن مستثمرا واحدا لم يأت إلى مصر ولا يوجد فى الوقت الحاضر أية شركة أجنبية أو مشتركة تقوم باستغلال أى حقل تعدينى فى مصر.

أزمة البرامج العلمية المشتركة

وعلى عكس المستثمرين الأجانب الذين أحجموا عن المجيئ إلى مصر، فإن المشتغلين بالعلم تكالبوا على المجيئ إليها والتقدم للقيام بأعمال مشتركة مع الجامعات وهيئات البحث العلمى. وبعد وقت قصير من بدء هذا التدفق، تبين لى أن هذه البرامج التى كنت أتصور أنها يمكن أن تكون ذات فائدة مشتركة قد انقلبت على عقبها وأصبحت نقمة على مصر. فقد فشلت فى تدريب أحد أو فى إفادة مصر بأى شكل من الأشكال، بل لعلها تكون قد أضرت بها. ويعود السبب فى فشل هذه البرامج إلى أنها لم تجد من الجانب المصرى القيادات التى يمكن أن تتكافأ مع القيادة الأجنبية لتوجيهها لصالح الطرفين، وهو أمر لا أعرف أنه تيسر فى أى من الأعمال المشتركة التى عرفت عنها شيئا. ولذا فإن هذه البحوث المشتركة كانت تنتهى دائما بأن يصبح أعضاء الجانب المصرى مجرد «تشهيلجية» لأعمال الجانب الأجنبى، يزودونهم بأية معلومات تكون لديهم ويدبرون لهم التصاريح اللازمة وينظمون إقامتهم ويخزنون أدواتهم، ويتقاضون فى نظير ذلك أجرا كان يدفع فى الكثير من الأحيان من تحت الموائد وبعيدا عن الأنظار.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان اختيار مواضيع البحوث يتم دون اعتبار لحاجات مصر وبعيدا عنها، ولا أستطيع أن أجزم إن كان ذلك الأمر مقصودا لذاته، أم أن رؤساء الأعمال فى مصر هم من الهزل لدرجة أنهم لم يكونوا قادرين على اقتراح برامج مفيدة لمؤسساتهم ، فتركوا الأمر للأجنبى ليقرره. وأغلب الظن أن عدم القدرة هذا كان السبب وراء فشل هذه البرامج، وإن كنت لا أستبعد أن البرامج المشتركة مع المؤسسات العلمية العاملة في ميادين الطاقة (بما فيها النووية) والمياه والزراعة وغير ذلك، بالإضافة إلى العاملة فى حقل الدراسات الاجتماعية، كان لها جدول أعمالها الخاص الذى أرادت أن تفرضه.

وبدأت ريبتى من هذه البرامج بعد وقت قصير من بدء تقاطرها عندما زارنى فى مكتبى، فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، مندوب من المؤسسة القومية الأمريكية للعلوم (National Science Foundation) ليطلب منى أن أتقدم باقتراح لبرنامج علمى مشترك مع الجامعات الأمريكية لدراسة چيولوچية مصر، على غرار الاقتراح الذى كان قد تقدم به أحد أساتذة جامعة كارولينا الجنوبية بالولايات المتحدة لدراسة چيولوچيا تونس والذى أعطانى نسخة منه لأصيغ اقتراحى على نفس خطوطها. وهالنى ما جاء فى المشروع التونسى لحجمه الهائل وللعدد الكبير من الأمريكيين الذين كانوا سيعملون فيه، والذين وصل عددهم إلى أكثر من مائة وعشرين چيولوچيا من كافة الاختصاصات، ولاتساعه ليشمل دراسة چيولوچية تونس وكأنها تكتب من جديد.

ولما عاد مندوب المؤسسة إلى مكتبى لمعرفة ردى، أبلغته بأن اقتراح القيام ببحوث مشتركة كتلك التى تجرى فى تونس ليس فيه فائدة لمصر ذات التاريخ العريق فى ميدان البحوث الچيولوچية، كما أنه يضر بالعلاقات المصرية الأمريكية لأن قدوم مثل هذه الأعداد الكبيرة من الأمريكيين وفى وقت واحد للهيئة هو أمر لن يقابل بالترحاب، بل على العكس من ذلك فإنه سيزيد الارتياب فى البرامج والكراهية للولايات المتحدة نفسها. وأخذ المندوب أوراقه، وترك مكتبى بميدان التحرير بالقاهرة، وتوجه إلى مبنى أكاديمية البحث العلمى الذى كان يقع على بعد خطوات منه، حيث أتم ترتيب الاتفاق على التقدم باقتراح للقيام ببحوث مشتركة بين الأكاديمية التى مثلها الدكتور الشاذلى محمد الشاذلى أستاذ قسم الچيولوچيا بمؤسسة الطاقة الذرية فى ذلك الوقت، والذى أصبح رئيسا لهيئة المواد النووية

عندما فصل هذا القسم من الطاقة الذرية ليشكل نواة هذه الهيئة الجديدة، وبين جامعة كارولينا الجنوبية الأمريكية والتى مثلها الدكتور بيل كينز نفس مقدم اقتراح تونس الذى سبقت الإشارة إليه. وتوافد على الأكاديمية فى أثر ذلك العشرات من الچيولوچيين الأمريكيين وغيرهم، أوفدوا إلى كل أركان صحارى مصر، وأنفقوا ملايين كثيرة من الجنيهات ذهب الكثير منها فى صورة مكافآت ضخمة، وفى الإنفاق على برامج لا يستطيع الواحد منا الآن أن يرى لها أدنى أثر أو أن يجد ذكرا لما كتب عن نتائجها فى أى بحث لاحق. وبعد سنوات قليلة، أوكلت المؤسسة القومية الأمريكية للعلوم إلى أكاديمية البحث العلمى تنفيذ برنامج آخر فى علوم الأرض، أعادت فيه أحد المهندسين المصريين الذين آثروا البقاء فى الولايات المتحدة بعد انتهاء مدة بعثته الحكومية ليقود بناء وحدة لدراسة مرئيات الأقمار الصناعية فيها والتى كان التقاطها مثيرا للاهتمام فى ذلك الوقت. ولم ينجم عن هذا البرنامج أى فائدة لمصر، فيما عدا المكافآت المالية الكبيرة التى حصل عليها بعض العاملين فيه، والفساد الكبير الذى حدث فى مؤسسات البحث العلمى بسبب تداخل أموال هذه البرامج التى فتحت لها حسابات خاصة مع المال العام، مما كان مثار تحقيق الجهات الرقابية على مدى سنوات طوال تسببت فى تحطيم أو تحجيم القدرات العلمية للكثير من مؤسسات البحث العلمى العاملة فى مجال علوم الأرض فى مصر. أما المساحة الچيولوچية، فقد عانت من حملة الدعاية التى جاءت بها هذه البرامج من أن الأقمار الصناعية وما ترسله من مرئيات من الفضاء يمكن أن تحل محل علم الچيولوچيا، فهى قادرة على الكشف عن المعادن ومكامن البترول ومخازن المياه الجوفية وكل ما تشتهيه الأنفس، فالتكنولوچيا الحديثة قادرة على كشف الأسرار وحل المعضلات دون تعب. ومن أسف أن هذه الدعوة الساذجة لاقت قبولا من الكثير من المسئولين الذى سلكوا مسلك العوام وهم يحيلون دراسات جدوى مشروعاتهم إلى هذه الوحدة، التى لم يكن لنتائجها أو تقاريرها أية فائدة، دون أن يسندها عمل المختصين ممن كانوا يستطيعون الاستفادة من هذه المرئيات. وقد ضاعت على مصر بسبب العيش فى هذا الوهم الملايين من الجنيهات التى دخل بعضها جيوب القائمين عليها.

ومن لطائف الأمور التى حدثت فى السبعينات، عندما اختلط العلم بالسياسة، قصة عودة أحد خبراء الفضاء فى أول السبعينات إلى مصر وتعيينه مستشارا لرئيس

الجمهورية. فحسب ما جاء فى الرواية التى أدلى بها هذا الخبير نفسه لمجلة كايروتايمز (Cairo Times) فى عددها الصادر بتاريخ ٩٨/١٢/٢٤ - ٩٩/١/٦، والتى أعاد بثها عبر الانترنت قسم العلاقات العامة بجامعة بوسطن بالولايات المتحدة التى يعمل بها أستاذا، فإن الإدارة الأمريكية وقت رئاسة ريتشارد نكسون رأت أن تستغل نتائج رحلات الفضاء المثيرة للإعجاب فى إبهار الحكام العرب فى محاولة للإقلال من التوتر الذى ساد علاقاتها معهم منذ حرب سنة ١٩٦٧، وعلى الأخص وقت وقف ضخ النفط خلال حرب سنة ١٩٧٣، وذلك بقبول «اقتراح وكالة الفضاء الأمريكية «الرشيق» بإرسال عينة من صخور القمر (التى كانت قد التقطت من سطحه فى الرحلة الشهيرة والتاريخية التى هبط فيها إنسان على القمر فى سنة ١٩٦٩) إليهم». وكانت العينة التى جاءت من القمر قد قسمت إلى ذرات صغيرة ووزعت على مختلف الدول بواسطة الملحقين العلميين بسفاراتها، إلا فى حالة دول الجزيرة العربية التى رأت الإدارة الأمريكية أن تأخذ باقتراح وكالة الفضاء الأمريكية، وأن توفد لها مندوبا خاصا لحمل هذه العينات، «وكان هذا المندوب هو الخبير الذى سافر، وسط حملة دعائية كبيرة، لزيارة السعودية والبحرين والإمارات وقطر والكويت ومعه هذه العينات، وتسبقه شهرته العلمية التى كانت قد بثت عبر وسائل الإعلام لتأكيد وصولها إلى آذان الملوك والأمراء». والذين كان ترحيبهم به زائدا فقد اعتبروه واحدا منهم. «وحكى لهم هذا الخبير حكايات عن رحلات الفضاء فى لغة عربية عذبة، وأخبرهم بأنه أرسل صفحة من القرآن الكريم إلى السماء وأنه سمى الكثير من علامات القمر والمريخ بأسماء علماء المسلمين فى الرياضيات والفلك».

ولم توضع مصر ضمن البلاد التى يمكن أن تنطلى عليها هذه الألاعيب التى قصد بها «أصحاب الجلالة من لابسى العباءات» حسب ما وصفوا فى المقال، وتم تسليم نصيبها من صخور القمر إلى بصفتى رئيسا لهيئة المساحة الجيولوجية بواسطة الملحق العلمى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة الذى حملها إلى مكتبى، وقد شكرته نيابة عن الحكومة المصرية وأودعتها بالمتحف الجيولوجى. ألا أن الأمريكيين كانوا قد أخطأوا التقدير، إذ إن الرئيس السادات لم يشأ أن تفوت عليه هذه الفرصة لجذب أنظار الإدارة الأمريكية وخاصة إذا ما كان مجيئها من مصرى «من أبنائه»، وهكذا طلب الرئيس السادات من وزير الخارجية اسماعيل فهمى دعوة «ابنه الضال» إلى مصر. وقبل هذا الخبير الدعوة

وعاد بعد ثمانى سنوات لم تطأ فيها قدمه أرض مصر، وعينه الرئيس السادات مستشارا علميا له ، وظهرت الجرائد المصرية فى اليوم التالى وعلى صدر صفحاتها الأولى صورة للرئيس وهو ينظر إلى مرئية فضائية أفردها أمامه هذا الخبير وهو يشير فيها إلى مواقع كنوز مصر المعدنية والبترولية والمائية. وبهذه الصورة انضم رئيس مصر إلى نادى أصحاب الجلالة والفخامة من «لابسى العباءات»!

وللحق، فإن الاستفادة من البرامج العلمية المشتركة التى بدأت مصر فى إجرائها مع المؤسسات العلمية الخارجية منذ سبعينات القرن العشرين، لايمكن أن تتم فى صالحها دون أن يكون المسئول عنها من الجانب المصرى على نفس مستوى المسئول من الجانب الأجنبى، من حيث الوزن العلمى والمعرفة بمتطلبات مؤسسته وما يمكن أن ينفعها وما يمكن أن يضرها. وهذا أمر لايبدو أنه كان متاحا لمصر، فمعظم من أداروا هذه البرامج المشتركة كانوا من الموظفين نتاج البيروقراطية المصرية عديمى الرؤية قليلى المعرفة، مما جعل اكتتابهم لهذه البرامج مقصورا على تشهيل الأعمال نظير مكافآت وامتيازات مادية كان الجانب الأجنبى مستعدا لأن يدفعها. وإذا أردنا أن نحكم على نتائج هذه البرامج العلمية المشتركة والتى طالت جميع جهات البحث العلمى بمصر، لوجدنا أنها كانت عديمة الفائدة فى تطوير العمل فيها، بل ولعلها قد أضرت بها. صحيح أنه لم يحدث أبدا أن كانت هناك مراجعة أو تقييم للنتائج لأى من هذه البرامج التى تمت فى مصر، إلا أن النتائج واضحة لمن له عينان للنظر. فبعد أكثر من خمسة وعشرين عاما مرت وملايين الجنيهات التى أنفقت عليها، سواء من أموال منح المجموعة الأوروبية أو برنامج المعونة الأمريكية أو المؤسسات والجامعات الأجنبية، فإن مراكز البحث العلمى فى مصر هى فى حالة أسوأ مما كانت عليه قبلها. صحيح أن عددا من البحوث قد تم نتيجة هذه الأعمال المشتركة، وحمل بعضها أسماء بعض المصريين، إلا أن معظم هؤلاء لم يكن لهم أى دور فاعل فيها، فقد أضيفت أسماؤهم إلى قائمة مؤلفيها بغرض إرضائهم. وقد طلبت من أحد هؤلاء أن يزودنى بنسخة من بحث كنت قد اطلعت عليه، ووجدت اسمه عليه. فوجدت أنه لم يكن يعرف أن اسمه قد جاء فى عنوان البحث أو حتى أن البحث قد صدر. ومنذ شهور صدر كتاب عن نهر النيل حرره أجنبى، فلما حصلت على نسخة منه وجدته يحتوى على مجموعة بحوث قرأت فى مؤتمر عقد فى مصر عن النيل والأنهار الكبرى، ولم يستطع

واحد من المصريين ممن حضروا المؤتمر وقيل إنه شارك فى تنظيمه أن يجمعها وأن ينشرها، فقد احتاج ذلك الأمر إلى الاستعانة بخبير أجنبى! ولدى من هذه الأمثلة الكثير.

الخروج من الوظائف العامة

وهكذا حملت السبعينات جوا خانقا لم يسمح بالقيام بأية مبادرة أو عمل مثمر فى ميدانى الصناعة أو الإنتاج اللذين أصبحا يأتيان فى مؤخرة اهتمامات قيادات عصر الانفتاح. وزاد من هذا الاختناق انتشار الفساد، وتصاعد الحملة التى قادها التنظيم السياسى ضدى، مما أثر على معنويات العاملين، وانحدار مستوى الوزراء وتراجع قدراتهم على اتخاذ القرار بعد أن سحبت منهم الكثير من السلطات، ونقلت إلى أجهزة خفية غير معروفة الاختصاص وبعيدة عن الرقابة. وأدت هذه التطورات إلى يأسى من استطاعتى القيام بعمل مفيد، وهكذا تقدمت باستقالتى من منصبى إلى وزير الصناعة فى آخر سنة ١٩٧٧، فقبلها فى الحال وبعودة البريد وحتى قبل أن يرفعها إلى رئيس الوزراء كما كانت تقضى القوانين.

وهكذا انتهت علاقتى بالوظائف العامة شغلت بعدها بأعمالى الخاصة بمصر، حتى جاءتنى أزمة سبتمبر سنة ١٩٨١ حين دخلت فى قوائم التحفظ دون توقع، فقررت البدء فى مستقبل جديد خارج مصر، وكان عمرى آنئذ قد ناهز الستين. كانت حياتى العامة كلها جهادا لتحقيق أهداف آمنت بأنها يمكن أن تحقق لمصر الرخاء ولأبنائها السعادة والنماء، ودخلت من أجل ذلك معارك كثيرة مع قيادات لم يكن همها إلا تحقيق مصالحها الآنية والذاتية: فى فترة الجامعة كنت مع ترسيخ قواعد البحث العلمى رفيع المستوى وقواعد السلوك التى تؤكد العدل وعدم التحيز والحكم الموضوعى، ودخلت فى عداوات فرضت على عندما رأيت تلك القواعد وهى تنتهك والدرجات العلمية ووظائف التدريس تعطى لمن ليس له الحق فيها .

وفى فترة خدمتى بالصناعة، وبعد وقت قصير من العمل المثمر، بدأت صراعا مع الذين جاءوا مع تراجع العمل الصناعى ومؤسسات البحث العلمى الوطنية، وقد رأيت منهم الجاهل والخبيث الذى سخر عمله لصالحه الشخصى والكثير منهم أثروا ثراء غير مشروع.

وعندما خرجت من وظائفى العامة، كنت أشعر بغربتى ولم تنتبنى الدهشة عندما قبل


الوزير استقالتى بالفرحة، أو أن تقديرا واحدا لم يأتنى من داخل مصر بعد كل ما قدمت لها من خدمات، أما من خارج مصر فقد جاءنى التقدير تلو التقدير.

أما عن مستقبل الهيئة التى قضيت أحسن سنوات عمرى فى بنائها، فقد تصورت أن خروجى منها قد يساهم فى تلطيف الجو فيها وعودتها إلى الانطلاق، ذلك أنه على الرغم من عدم ثقتى فى قدرة مدرائها الذين تعاون الكثير منهم مع الأجهزة ضد قيادتها، إلا أنى حاولت أن أقنع نفسى بأنهم ربما يكبرون بعد أن أتركهم فتنصرف جهودهم إلى عمل بناء. إلا أن تصورى هذا قد خاب، فما إن خرجت من قيادة الهيئة إلا وانقلبوا على أنفسهم يلتهمون بعضهم بعضا، يكتبون الشكاوى والعرائض ضد بعضهم البعض، وهى الشكاوى والعرائض التى لم تجد فى هذه المرة أحدا يصدها عنهم. وهكذا دخلت الأجهزة الهيئة، وتوغلت فيها واستأسدت وأصبح لها وجود مستمر فيها حتى أوصلتها إلى حالة من الفوضى الكاملة . وبعد ست سنوات على هذا الحال شكا فيها كل واحد الآخر ووشى كل زميل بزميله وتغيرت فيها رئاسة الهيئة لخمس مرات، قام الوزير المشرف عليها فى سنة ١٩٨٤ بركن قياداتها وأوفد لها رئيسا من خارجها ليقوم بتأديب هذه القيادات ويعيد النظام إليها. وقد فعل الرئيس الجديد ذلك وأذل القيادات وأعاد النظام إلى المؤسسة، ولكنه وفى المقابل قام بتحجيم عملها وقصره على إجراء التعاقدات والرقابة على الشركات الخاصة المحلية والأجنبية، التى تصور أن باستطاعته أن يجذبها لاستغلال ثروة مصر المعدنية. وهكذا توقف عمل الهيئة فى ميدان التعدين فى انتظار قدوم هذه الشركات، كما تقلص عملها فى المسح الچيولوچى وأصبح من الصغر بحيث إنه أصبح فى الإمكان إدارتها من مكتب أحد رؤساء شركات البترول الذى أضيفت أعباؤها إليه بالانتداب، وظل الحال كذلك لسبع سنوات كاملة (١٩٨٤ - ١٩٩١).

وهكذا دار الزمن وعدنا من حيث بدأنا! فقد منى الجيل الذى انتمى إليه بالهزيمة فى محاولاته لبناء جامعة رفيعة المستوى تقف ندا لجامعات العالم. وفى هذا المقام فإن الأمر لا يحتاج إلى المزيد من الكلام، فموضوع انحدار مستوى الجامعات أصبح على كل لسان ومحل اتفاق عام يتكلم الناس عنه وكأنه حقيقة واقعة ويزيدون عليه انتشار الفساد فيها. كما منى جيلى أيضا بالهزيمة فى محاولاته لبناء هيئة رفيعة المستوى يمكن أن تساهم فى بناء الصناعة وتنمية مصادر الثروة الطبيعية فيها .

وكلما أمعنت النظر فى الطريق الذى ينبغى على مصر أن تسلكه إن هى أرادت أن تتفادى مستقبلا يزيد الفاقة فيها، فإنى لا أرى طريقا غير التركيز على بناء قاعدة سليمة للصناعة التحويلية، فهى الوحيدة القادرة على توليد الثروة وخلق الوظائف التى يحتاجها تشغيل الآلاف الذين يفدون إلى سوق العمل كل عام، وهى الكفيلة بأن تعطى معنى لمؤسسات البحث العلمى الوطنية التى أرى لها دورا أساسيا فى عملية بناء الصناعة الموائمة لخامات مصر وظروفها. وليس لدى شك فى أن هناك فائدة يمكن أن تجنى من التوسع فى مجال الخدمات أو السياحة، أو حتى الصناعة النقلية التى يسود نمطها فى الوقت الحاضر والتى يركز فيها على تصنيع منتجات للاستهلاك المحلى بترخيص من مصنع أجنبى، غير أن جملة ما تستطيع أن تضيفه مثل هذه الأنشطة التى تعتمد على الاستيراد الواسع قليلة.

إن المأزق الذى تعيشه مصر اليوم لن يكون آخر المطاف. فهناك دائما ذلك الأمل الذى نستخلصه من التجربة التى رويت طرفا منها فى هذا الفصل، وقصة المؤسسة التى انهارت بكاملها ثم عادت كالعنقاء إلى الحياة والصحة والنماء، وفى أقل من سنتين وتحت ظروف صعبة ودون ميزانيات تذكر. حقا إن المصريين قادرون - إن وجدوا القيادة وعرفوا الهدف - على تحقيق أكبر المعجزات ، وليست هذه تجربتى وحدى بل هى تجربة مصر عبر العصور.


د. رشدي سعيد
رحلة عمر
الفصل الرابع
ذكريات سياسية
خمسة عشر عاما فى دنيا السياسة
١٩٦١ - ١٩٧٦

ظللت، ومنذ عودتي من البعثة في سنة ١٩٥١، منكبا على معملي ومعطيا كل وقتي للبحث العلمي ولتدريب الطلاب، فقد كان همي كله منذ أن بدأت عملي بقسم الچيولوچيا بجامعة القاهرة «بناء قسم رفيع المستوى يصبح ندا لأعرق الجامعات»، كما كتبت في المقال الذي نشرته في مجلة الهلال (مايو سنة ١٩٩١) بمناسبة مرور خمسين سنة على تخرجي في كلية العلوم. كانت الآمال والطموحات في ذلك الوقت تسمح لنا بأن نحلم بأن نرى كلية العلوم بجامعة القاهرة ندا لزميلتها بجامعة هارڤارد أعظم الجامعات بالولايات المتحدة.

وعلى طول السنوات العشر الأولى التي تلت عودتي من البعثة، لم يكن هناك مكان لأحد في ميدان العمل السياسي الذي كان رجال الثورة قد احتكروه وقصروا العمل فيه على مجموعة صغيرة من الثقات، مما أحدث تباعدا مع المثقفين الذين كان رجال الثورة يتوجسون منهم. وقد أحدث انفصال سوريا في سنة ١٩٦١ من دولة الوحدة التي أقامتها مع مصر في سنة ١٩٥٨ (والتي ألغى فيها اسما مصر وسوريا بعد أن اندمجت الدولتان في دولة واحدة سميت بالجهورية العربية المتحدة) تغيرا في توجهات القيادة السياسية بعد أن تأكد لها أن هذا الانفصال هو جزء من مؤامرة كبيرة تدبرها قوى خارجية للتخلص منها، مما دفع القيادة السياسية درءا لهذه المؤامرة إلى الالتجاء إلى الشعب وتعبئته وكسب ثقته والارتباط بميثاق للعمل الوطني، يعرض للاستفتاء عليه بعد إقراره في مؤتمر يتم تشكيله من قوى الشعب العاملة التي تحددت بواسطة لجنة تحضيرية تشكلت لهذا الغرض، وفوجئت بوجود اسمي بين أعضاء كل من اللجنة والمؤتمر اللذين انعقدا في سنتي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ على التوالي.

وكان أعضاء كل من اللجنة التحضيرية والمؤتمر معينين، فلم تكن القيادة السياسية، حتى ذلك التاريخ، على ثقة من أن أنصارها يمكن أن ينجحوا لو دخلوا الانتخابات العامة سواء لعضوية المؤتمر أو مجلس الشعب الذى كانت القيادة تعد لإعادته بعد توقف طويل، فحتى ذلك الوقت كانت القيادات الشعبية مازالت فى معظمها فى يد القيادات التقليدية والتى كان بينها وبين الثورة حب مفقود، فقد تضررت من القوانين التى أتت بها الثورة بدءا من قانون الإصلاح الزراعى الذى تم فى سنة ١٩٥٢ ونهاية بالتأميمات التى حدثت فى سنة ١٩٦١ وهى التأميمات التى تمت فى ذلك الوقت تحت مسمى القوانين الاشتراكية. وكانت كلمة الاشتراكية من الكلمات المقبولة حينئذ، كما كان هدف «تذويب الفوارق بين الطبقات» من أهم الأهداف التى جاءت بها الثورة والتى لم تكن تقل فى أهميتها عن مبدأ التخلص من الاستعمار . وقد بدأت الثورة حياتها بعدد من الإصلاحات التى كان الكثيرون يتطلعون لرؤيتها حتى من قبل مجيئها، كتحديد الملكية الزراعية وإصدار قانون جديد للعمل والتوسع فى مجانية التعليم وتوفير الخدمات الصحية لقاعدة كبيرة من المواطنين. واهتمت الثورة بالعمل على توسيع قاعدة الثروة فى البلاد، والقيام ببرنامج ضخم للتنمية تضمن بناء السد العالى وتنفيذ خطة طموح للتصنيع كانت الثورة تأمل فى أن يقوم بها القطاع الخاص الذى سعت إلى تشجيعه بإصدار التشريعات المناسبة، إلا أن هذا القطاع لم يستجب لهذا المسعى فقد كان مملوكا فى أغلبه للأجانب، كما أن أصحاب رؤوس الأموال كانوا مرتابين فى نوايا النظام الذى كان يرفع شعار العدل الاجتماعى وتذويب الفوارق بين الطبقات.. ولما لم يأت رأس المال طوعا، أقدمت الحكومة على تأميمه بدءا بقناة السويس فالشركات الأجنبية فالمصرية. واستخدمت الحكومة هذه الأموال فى بناء قاعدة اقتصادية متوسعة استوعبت القوة العاملة بكاملها. وفى خلال ذلك كله، دخلت الحكومة فى صدام مع أصحاب رؤوس الأموال الذين شجعوا التمرد وتحالف جزء منهم مع اليمين الدينى مما دفع الحكومة للقيام بعمليات قمعية أثارت الاشمئزاز، وأدى التصادم إلى توقف كل أشكال المشاركة الشعبية فى الحكم لمدة قاربت السنوات العشر وحتى سنة ١٩٦٤.

وكان المقصود من عمل اللجنة التحضيرية، استبعاد القيادات القديمة وإعداد قيادات جديدة من المستفيدين من القوانين الاشتراكية تمهيدا لدفعهم لخدمة معركة الانتخابات،

لمجلس الشعب الذى كان يجرى الإعداد لإقامته. وتمخض اجتماع اللجنة التحضيرية بالفعل عن «عزل» الكثير من القيادات القديمة، ودفع قيادات جديدة من بين العمال والفلاحين ممن استفادوا من الثورة والذين تقرر حجز نصف عدد مقاعد المجالس الشعبية المنتخبة على الأقل لممثليهم.

أما المؤتمر العام، فقد استهدف وضع ميثاق يكون أساسا لإنشاء تنظيم سياسى كان يؤمل أن ينضم تحت لوائه كل قوى الشعب العامل. وهكذا ظهر الاتحاد الاشتراكى الذى لعب دورا مهما فى توجيه شئون الأمة حتى تم حله فى منتصف سبعينات القرن العشرين.

وليست لدى أية معرفة عمن يمكن أن يكون قد رشحنى لعضوية اللجنة والمؤتمر، فقد كانت هذه الأمور تجرى فى سرية، إلا أنى أكاد أن أقطع بأن الترشيح لم يأت عن طريق الأجهزة أو القيادات التقليدية، بل وأنه وفى الأغلب مرتبط بالحملة التى قادتها جريدة الأهرام التى كان يرأس تحريرها فى ذلك الوقت الأستاذ محمد حسنين هيكل، لكسب ثقة المثقفين وبناء الجسور معهم، والتى بدأتها قبل ذلك بسنوات عندما استكتبت عددا منهم فى صفحة الرأى التى استحدثتها الجريدة وخصصتها لكتاباتهم. وكان الأستاذ لطفى الخولى المسئول عن هذه الصفحة قد سمع عنى من زملائه الذين كان البعض منهم يحضر محاضراتى فى الجامعة ويعجب بها . وقد دعانى للكتابة فى صفحة الرأى فبدأت - وفى تردد شديد وبين الحين وطول الحين - الكتابة عن الجامعات والبحث العلمى وأهميتهما فى بناء المجتمع.

وكانت الأزمة مع المثقفين قد أخذت شكلا جادا بعد أحداث سنة ١٩٥٤، والتى أحدثت انقساما فى قيادة الثورة بسبب إلحاح الجناح الذى كان يقوده محمد نجيب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت، على ضرورة العودة إلى النظام البرلمانى، وهو الأمر الذى خشى جناح آخر فيها بقيادة جمال عبد الناصر من أن يصفى مثل هذا الإجراء الثورة، ويعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبلها. وكان من رأى هذا الجناح الأخير، والذى كانت له الغلبة فى هذا الصراع، أن تؤجل عملية الانتخابات حتى يتم تثبيت قواعد الثورة، ويبنى لها تنظيم سياسى يكون له من الشعبية ما يمكنه من الدخول فى الانتخابات ضد القيادات التقليدية. وقد أدى هذا الانقسام إلى انشقاق صفوف المثقفين وإلى

إطباق الثورة على الجامعة وطرد عدد كبير من أساتذتها فى سنة ١٩٥٤، وهو العمل الذى سمى وقتها بمذبحة الجامعة، وقد كان صراع سنة ١٩٥٤ موضوع كتابات كثيرة ممن عاصروه .

وفى سنة ١٩٦٤، أحست القيادة السياسية أنه قد أصبح لها تنظيم سياسى له من القيادات والشعبية ما يمكنها من البدء فى تجربة فى المشاركة الشعبية فى الحكم، وكان هذا التنظيم السياسى يضم تحالفا من قوى الشعب العاملة، التى كانت قد تحددت صفاتها فى اللجنة التحضيرية التى سبقت مؤتمر الميثاق . وأعلن عن فتح باب الترشيح للبرلمان، وشجع الناس للترشيح وللإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، ولم يكن هناك أى قيد على الترشيح فقد تكفلت القواعد التى وضعتها اللجنة التحضيرية بإبعاد القيادات التقليدية، وتقدم للترشيح لهذا البرلمان بالفعل عدة مئات كانوا من بين أبناء الطبقة المتوسطة، الذين حاول النظام أن يدفعهم ليحلوا محل القيادات السابقة من أصحاب الأراضى ومن رجال الأعمال، الذين كان قد تم تحجيمهم ثم عزلهم خلال السنوات العشر السابقة. وكان معظم المرشحين من المستفيدين من الثورة والنظام الجديد الذى جاءت به. وكانوا على استعداد للدفاع عنها والعيش مع أهدافها، وكانت انتخابات هذا االبرلمان نزيهة فى عمومها، فلم يكن هناك سبب يدفع الحكومة للتدخل فيها فقد كان كل المرشحين من رجالها.

وفاجأت نتيجة الانتخابات القيادة السياسية لأنها لم تسفر إلا عن نجاح قبطى واحد هو الاستاذ جميل جورجى بشاى، الذى انتخب عن دائرة صدفا بالصعيد، مما دفع بها لأن تحاول تدارك الوضع بتغيير قانون الانتخاب، ليعطى لرئيس الجمهورية الحق فى تعيين عشرة أعضاء بمجلس الشعب. ولاشك أن هذه النتيجة كانت، على الأقل فى جزء منها، بسبب الإبعاد الذى حدث للأقباط من ميدان الخدمة العامة ومن الحياة السياسية وتنظيماتها، وللإدارة فى هذا المجال تاريخ ينبغى للمهتمين بمستقبل مصر النظر فيه وإصلاحه، فمنها خرجت الشروط العشرة التى ألحقت بالخط الهمايونى المنظم لبناء الكنائس، والتى تجعل من بنائها أمرا صعبا. والخط الهمايونى هو أحد الفرمانات التى أصدرها الباب العالى عن سنة ١٨٥٦ ، تحت ضغط الانتفاضات المتكررة للأقليات المسيحية فى أرجاء الدولة العثمانية، لاعتماد الحقوق الخاصة بالمسيحيين بحيث «لا يمنع

أحد من إجراء فريضة ديانته ولا يلقى من أجل ذلك جورا أو أذية، ولا يجبر على ترك دينه وتؤخذ التدابير اللازمة والفورية لأجل تأمين أهل كل مذهب مهما بلغ عددهم» وبحيث «يساوى فى الوظائف العامة بين المسلمين والمسيحيين» وبحيث «تصبح الخدمة العسكرية واجبة على المسيحى كما هى واجبة على المسلم» وبحيث «تزال كلية من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التى تتضمن الإساءة إلى فئة من الناس بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية». ونص الفرمان على أن يقدم طلب بناء الكنائس من بطريرك الطائفة إلى الباب العالى ليصدر رخصة بنائها. وطبق الفرمان فى مصر التى كانت جزءا من الدولة العثمانية، وظل ساريا حتى صدور دستور سنة ١٩٢٣ عندما ألغيت كل الفرمانات العثمانية والخطوط الهمايونية بما فيها ذلك الخط . إلا أن وزارة الداخلية المصرية لم تأخذ بهذا الإلغاء، واستمرت فى تطبيق الخط، وأضافت إلى حقوق الحاكم فى إصدار رخصة بناء الكنائس، رخصة ترميمها أيضا، ووضعت فى سنة ١٩٣٤ شروطا عشرة ينبغى على طالب الترخيص استيفاؤها، وهى تكاد أن تكون مانعة لبناء الكنائس. وعلى الرغم من عدم وجود أى سند قانونى أو دستورى لهذه الحقوق أو الشروط وارتفاع الشكوى منها إلا أن أحدا لم يقم بإلغائها حتى اليوم .

أعود إلى انتخابات سنة ١٩٦٤، والتى أتصور أن جمال عبد الناصر ربما كان الوحيد من قيادات الثورة الذى أزعجته نتيجتها؛ فقد رأى فيها دلالاتها الخطيرة على عمق الصدع الذى حدث فى صفوف الوطن، وعلى قوة التيار المتشدد الذى استطاع أن يفرض جدول أعماله على الدولة وعلى التنظيم السياسى. وراود الكثيرين الأمل فى أن يكون تعيين الأقباط فى البرلمان مؤقتا حتى تتم إعادتهم إلى صفوف الجماعة الوطنية، ودخولهم البرلمان بالانتخابات كما ينبغى أن يكون عليه الحال فى أية دولة متمدينة، إلا أن هذا الأمر لم يتم. وهكذا أصبح وجود الأقباط بالبرلمان منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ، راجعا إلى عطف الحاكم لا إلى إرادة الشعب.

وتم اختيارى عضوا معينا بمجلس الشعب فى برلمان سنة ١٩٦٤، ولم أكن سعيدا بهذا الاختيار، فقد أكد لى ما كنت قد بدأت أن أشعر به منذ عودتى من البعثة من أنى بالفعل قد أصبحت «الآخر» فى الوطن. وزاد من عدم سعادتى ما عرفته من أن اختيار الأعضاء المعينين من الأقباط فيما عداى، كان قد تم من قائمتين أعدت واحدة منهما

بطريركية الأقباط، وأعد الأخرى الدكتور كمال رمزى استينو الوزير القبطى بالوزارة، بعد مرورها على قلم شئون الأقباط بالأجهزة التى كان يشرف عليها أحد ضباط الصف الثانى من قادة الثورة. وكان أمر زج البطريركية فى اختيار السياسيين أمرا مثيرا للألم وإشارة إضافية إلى تزايد اعتماد الدولة على المؤسسة الدينية فى علاج المشاكل الزمنية، وهو الاتجاه الذى لم أكن أحب أن أراه يتعمق، كما كان الطلب من الوزير القبطى بالوزارة بأن يرشح أقباطا للتعيين بالبرلمان مثيرا للأسى، فقد كان اعترافا بعزلة الأقباط الذين لم يعد أحد - خارج عنهم - يعرفهم.

ومن غرائب الأمور أن الدولة التى كثيرا ما تقحم المؤسسة الدينية فى أعمالها الزمنية، هى نفسها التى تصمم على ألا يدخل الدين السياسة، والتى تمنع إنشاء الأحزاب القائمة على أساس الدين. ويعود سبب هذا التناقض إلى هشاشة مؤسسات المجتمع المدنى التى تقف الدولة حجر عثرة أمام نموها، والتى كان من الممكن أن تجد فيها أداة للاتصال بالناس وأن يجد الناس فيها منبرا يتجمعون حوله. وتدفع هشاشة هذه المؤسسات الدولة، بل والناس أيضا، إلى اللجوء إلى المؤسسة الدينية كبديل لها عندما تريد أن تجد منبرا للتعبير عن آرائها. ولذا فعلى الرغم من أن الحكومة تخشى بأس هذه المؤسسة وتخشى من إفلاتها من سيطرتها، إلا أنها كثيرا ما تضطر للجوء إليها عندما يكون لديها شئ تريد أن تمرره. وقد لجأت الحكومة بالفعل لهذه المؤسسة للحصول على موافقتها على معاهدة الصلح مع اسرائيل وعلى قوانين إلغاء الإصلاح الزراعى، بل وعلى تأييد ترشيح رئيس الجمهورية لفترة جديدة للرياسة. ولو كان لدى الحكومة مؤسسات مدنية قوية كالنقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية، لما اضطرت إلى أن تفعل ذلك، بل ولما اضطر الناس إلى زيادة الاعتماد على المؤسسة الدينية للتعبير عن آرائهم.

ومهما كان الأمر، فقد كنت الوحيد من بين المعينين من الأقباط الذى جاء اسمه من خارج القائمتين، كما يمكن تخمين ذلك من ظهور اسمى الثنائى الذى اشتهرت به فى القرار الجمهورى القاضى بتعيينى عضوا بمجلس الشعب، وكان هذا علامة على أن اسمى لم يمر على أجهزة الأمن التى كانت تحرص على أن يظهر الاسم ثلاثيا، فقد كان تقصى أسماء الجدود من أهم مهامها!.

مجلس الشعب

لم يكن مجلس الشعب الذى دخلته فى سنة ١٩٦٤ برلمانا بالمعنى الذى تعارفت عليه الديمقراطيات الغربية ذات الأحزاب المتعددة. فقد كان أعضاؤه ينتمون إلى تنظيم سياسى واحد ومقتنعون بصحة سياسة هذا التنظيم وسياسة الحكومة التى بزغت منه والتى كانوا على استعداد للإشادة بها تحت كل الظروف . كما أن أحدا منهم لم يراوده التفكير فى إحراجها أو تغييرها، فلم يكن مبدأ تبادل السلطة أو حق البرلمان فى تعيينها أو عزلها واردا، وفى الحقيقة فإن المجلس كان بمثابة المنبر الذى استخدمته الحكومة للإعلان عن برامجها، كما استخدمه الأعضاء للتعبير عن مطالب الجماهير وشكاواهم. وكان للأعضاء حرية فى نقد وزارات الخدمات ولكن حريتهم كانت مقيدة عندما كان الأمر يمس وزارات ومؤسسات الخارجية والجيش والرياسة . وكانت ميزانية الدولة العامة ومشروعات القوانين تمر فى سهولة ودون مناقشة حقيقية إلا عندما ترغب القيادة السياسية فى إثارة موضوع معين، للتمهيد لتعديل تريد تمريره، وكان تسيير العمل يتم عن طريق رؤساء اللجان الذين كانوا يختارون من الثقات ذوى الصلة الوثيقة بأمين التنظيم السياسى بالمجلس، والذى كان المحرك الحقيقى للعمل به. وكان من أهم واجبات رئيس اللجنة، كما كان الحال مع رئيس المجلس، هو تمرير القوانين والاتفاقيات وغيرها من شئون الدولة دون إثارة حتى ولو جاء ذلك عن طريق «الكروتة». وقد رأيت البرلمان فى مرات يمرر ميزانية الدولة فى ساعات قليلة، ويقبل أن تدرج ميزانيات وزارات ومؤسسات كاملة تحت رقم واحد دون أية تفاصيل، وهو تقليد مازال ساريا.

وقد ظل هذا النمط من الديمقراطية المحدودة التى بدأت ببرلمان سنة ١٩٦٤ سائدا فى مصر حتى اليوم، على الرغم من التغيرات الهائلة التى حدثت فى مصر والعالم، وعلى الرغم من التغير الكامل لشكل البرلمان فى مصر ذاتها بعد انفتاح السبعينات، عندما تخلت القيادة السياسية عن فكرة التنظيم السياسى الواحد، وشجعت إنشاء ثلاثة منابر للتعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية التى احتواها التحالف القديم – وقد أصبحت هذه المنابر أحزابا سياسية فيما بعد، أضيف إليها بعد ذلك الكثير من الأحزاب الأخرى التى تشكلت فى ظل قانون ينظم تشكيلها – ويحتوى هذا القانون على الكثير من القيود التى تحد من التشكيل الحر للأحزاب – وقد أجريت فى

مصر ثلاثة انتخابات تحت مظلة التنظيم السياسى الواحد (١٩٦٤ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧١) عينت عضوا فى ثلاثتها – كما أجريت بعد خروجى من البرلمان خمسة انتخابات تحت نظام تعدد الاحزاب (١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥) ولم يحظ الأقباط بالنجاح فى أى منها بأية نسبة معقولة، مما اضطر القيادة السياسية إلى زيادة عددهم عن طريق التعيين. ولحقت المرأة بالأقباط في مضمار ضعف التمثيل بالبرلمان، مما اضطر القيادة إلى استخدام حق تعيين الأعضاء لزيادة تمثيلها أيضاً.

ولم يكن للبرلمان والحق يقال مصداقية كبيرة، وقد حاولت ولمرات عديدة اقتراح عدد من الإصلاحات التى كنت أعتقد أنها يمكن أن تصلح هذا الحال، وأن تزيد من مصداقيته وأن تجعله مفيدا بالفعل لتحسين أداء الحكومة وصورتها . وكنت قد تقدمت كخطوة أولى نحو هذا الاتجاه، بتقديم اقتراح يمكن التنظيم السياسى من تحسين اختياره لمرشحيه ويعطى مقياسا لأداء أعضاء البرلمان حتى يمكن الحكم عليهم بمعايير موضوعية، بدلا من الاعتماد على الشائعات والتقارير التى كثيرا ما تتسم بالهوى – وقد عرضت على الرئيس السادات، عندما كان رئيسا لمجلس الشعب، أن يكون أخذ الأصوات على الأقل فى حالة مشروعات القوانين المهمة بالنداء بالاسم، حتى يكون موقف كل عضو فى البرلمان معروفا ومسجلا، فيمكن بذلك أن يكون لدى القيادة وجمهور الناخبين سجل بمواقف النائب من مختلف القضايا عندما يحين وقت إعادة انتخابه – إلا أن هذا الاقتراح قد رفض، بل وقوبل بالاستهزاء، فقد كان تمرير القوانين يتم بسهولة أكثر عندما كان الرأى يؤخذ برفع الأيدى والنداء بالموافقة بعد ذلك ومهما كان عدد رافعى الأيدى .

ولم أر من قيادة البرلمان أى جهد ينفق لتوسيع آفاق النواب وإعدادهم للعمل الكبير الذى ينتظر منهم، كما يحدث فى الكثير من البرلمانات التى تقيم الدورات لتعريف الأعضاء وخاصة الجدد منهم بدور البرلمان، أو أن تعمل لإتاحة المعلومات متعددة المصادر لهم حتى تأتى أسئلتهم وتعليقاتهم مدعمة بالبيانات ومستندة إلى أساس – ولا يستطيع المرء أن يتصور أن من الممكن أن يكون للبرلمان بحالته التى عرفتها أى دور فى ميدانى التشريع أو الرقابة، وهما الدوران اللذان يشكلان ميدانى العمل الأساسيين له – أما عن ميدان الرقابة فهو غير وارد على الإطلاق، لأن نظام الحكم فى مصر لا يعرف مبدأ المحاسبة، ويقوم على تأكيد هيبة الحاكم ولا يشجع أحدا على فضحه أو الإقلال من مقامه مهما بلغت

تجاوزاته، ولذا فلم يحدث أبدا أن سمح للبرلمان بأن يدين وزيرا أو مسئولا أو أن يتسبب حتى فى إحراجه فضلا عن دفعه للاستقالة أو تعريضه للإقالة . والانتقال إلى جدول الأعمال هو نهاية كل مساءلة حدثت للوزراء فى كل البرلمانات التى كنت فيها أو التى جاءت بعد أن خرجت منها . وفى الحقيقة، فإن موضوع الرقابة والمحاسبة هو من الأمور التى يستحيل تنفيذها بأى قدر من الجدية، بالنظر إلى السرية التى تدار بها شئون مصر وإلى صعوبة الحصول على المعلومات وفى أى ميدان - وجاء وقت كانت فيه حتى أساسيات الإحصاء العام سرية وغير متاحة للجمهور - ولذا فإن تحقيق مبدأ الرقابة ينبغى أن يبدأ بتحقيق مبدأ الشفافية .

وللحق، فإن تمكين البرلمان من أداء أعماله كما ينبغى أن يكون عليه عمل البرلمان، سواء فى الرقابة أو التشريع، هو أمر يصعب تصور حدوثه فى مصر فى الوقت الحاضر. ويعود ذلك فى نظرى إلى أمرين : يتعلق الأول بنوعية النواب أنفسهم الذين يفرزهم مناخ فكرى عام لا يختلف كثيرا عما كان سائدا فى العصر الوسيط . وكنت أتصور ، بحكم نشأتى فى المدينة وفى وسط فضل العيش فى العصر ، أن هذا المناخ الفكرى قد اختفى وأصبح فى ذمة التاريخ، حتى جاءت عضويتى بالمجلس حين اكتشفت قدر تغلغله بل وارتفاع صوته بعد تصاعد نجم التيار السلفى فى السبعينات، والذى توقفت الدنيا عنده منذ نيف وألف سنة . وقد استمعت خلال عضويتى بالمجلس إلى مئات الخطب والتداخلات التى كانت تستشهد بقصص قديمة ومقولات ساذجة استخرجت من كتب قديمة وتكرر استخدامها فى كل موضوع . وكنت كلما استمعت إلى هذه الخطب والتداخلات، تعود إلىّ الصورة التى رسمها «ادوارد لين» لمصر فى ثلاثينات القرن التاسع عشر فى كتابه الشهير «عادات وتقاليد المصريين المحدثين»، وكأن مصر وقفت عند عتبة العصر الوسيط لا تريد الخروج منه . وكان لين قد زار مصر فى القرن التاسع عشر ووصف عادات أهل مدنها ونظرتهم إلى أمورهم التى كانوا يعتقدون أنها ليست فى أيديهم بل فى أيدى قوى خفية، وأن حلها لا يحتاج إلى العمل والتمحيص، بل إلى التقرب إلى الوسطاء الذين لهم القدرة على إرضائها بكتابة الأحجبة أو بالقيام بأعمال معينة، أو بتقديم الذبائح والهدايا أو بحرق الشموع أو بترديد كلمات بعينها ، أما عن الرزق فلم يكن يجئ أبدا عن طريق العمل بل كان يجئ بخبطات من الحظ وبلا حساب . أما فى ميدان الثقافة فقد كانت

محدودة تملى إملاء ولا يجوز نقدها أو الاختلاف معها، وكانت كلها مستمدة من كتب قليلة خطت فى أغلبها منذ أكثر من ألف سنة .

ولم يكن الاعتقاد بوجود هذه القوى الخفية مقصورا على أعضاء مجلس الشعب، بل كان منتشرا بين عدد كبير من الوزراء وصانعى القرار، وقد رأيت بعينى وزراء يحملون الأحجبة ويحضرون الأرواح ، ومنهم من كان يستطلع الطالع ويستكشف المستقبل باستخدام المنجمين، ومنهم من كان يحج إلى عارفى الأسرار من المشايخ فى المغرب وغيرها من البلاد فى أقاصى الأرض . وقد أمرت هيئة البترول المصرية ، ضد توصيات كل خبرائها ، بحفر بئر لاستخراج البترول فى وادى النطرون، بناء على توصية أعطتها سيدة اشتهرت بقدراتها التنجيمية فى أحد جلساتها مع أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فى الخمسينات .

وازدادت معرفتى بهذا المناخ الفكرى عندما عينت عضوا فى اللجنة التى شكلها مجلس الشعب فى سنة ١٩٧٢، لتقصى الحقائق بشأن الأحداث الطائفية التى حدثت بمدينة الخانكة إلى الشمال الشرقى من القاهرة، برئاسة الدكتور جمال العطيفى رحمه الله. وكان المجلس قد شكل هذه اللجنة فى أعقاب المسيرة التى قام بها قساوسة الأقباط فى شوارع الخانكة ، احتجاجا على إغلاق الشرطة لإحدى كنائسها والتى أرادوا فتحها والصلاة فيها . وأزعجت المسيرة رئيس الجمهورية إزعاجا شديدا، خاصة وأنها جاءت بعد سنة واحدة من تنصيب قداسة البابا شنودة الثالث بطريركا على الأقباط، وقيل إن الرئيس صمم على الانتقام من البطريرك، إلا أن بعض عقلاء الأمة عملوا على تهدئة الموقف ونصحوا الرئيس بأن يشكل لجنة تتقصى الحقائق قبل الإقدام على أى عمل ضد البطريرك، وقبل الرئيس النصيحة وتشكلت اللجنة وأخذ رئيسها عمله بجد، وصاحبته فى الكثير من جولاته التى أخذتنا إلى المؤسسات الدينية الرسمية، وإلى كل بؤر التوتر الطائفى التى وصلتنا أية أخبار عنها.

وقد أتاحت لى هذه الجولات رؤية أماكن ولقاء قطاع من الشعب ما كان من الممكن أن تتاح لى فرصة رؤيتها أو لقياها، وذرعنا مصر من سوهاج وحتى الاسكندرية وقابلنا من قيل لنا إنه من المبشرين. وتحدثنا مع قسس الكنائس وشيوخ المساجد الأهلية والحكومية

ومع رجال الجمعيات الأهلية الإسلامية والمسيحية ومع مشايخ الطرق الصوفية . وعرفت من هذه اللقاءات صورة «الآخر» الدينى فى الفولكلور الشعبى عند فقراء المدن والساكنين على هوامشها. فصورة الأقباط عند المسلمين هى أنهم أثرياء كنائسهم وأديرتهم مليئة بالذهب. وهم بخلاء يديرون الاقتصاد المصرى من تحت ستار ، عددهم كبير فى الوظائف، وهم متعصبون ولديهم خطط بعيدة المدى لتنصير مصر وبناء الكنائس فى كل مكان فيها (وكثيرا ما كان شارع رمسيس بالقاهرة يعطى لنا كمثل لكثرة عدد الكنائس فى أهم شارع فى عاصمة أكبر دولة إسلامية) وبالتبشير بين المسلمين وبالتخطيط لمنع زيادة أعدادهم ولحجب العلاج عنهم أو لتعليم أبنائهم، ولذا فهم يدخلون كليات الطب والصيدلة والتربية للاستيلاء على مهن التطبيب وبيع الدواء والتعليم . ولا تختلف كثيرا صورة المسلمين عند الأقباط، وإن كان الكلام هنا يتزايد عن الاضطهاد الذى يتعرضون له ، والخطط التى تعد لإفقارهم وإذلالهم ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية أو الحصول على الوظائف .

ولابد لى أن أذكر القارئ بأن الصورة التى رسمتها فى السطور السابقة عن «الآخر» الدينى، هى الصورة التى خرجنا بها من مقابلاتنا مع من كانت لهم علاقة بالفتنة، أو ممن كانوا يعيشون فى بؤر التوتر الطائفى ، وهى فى الأغلب غير الصورة التى يرى بها المصريون عامة «الآخر» الدينى. فمعظم الناس ممن لم يتعرضوا للمدرسة أو الجامعة التى وقعت فى قبضة المتطرفين الدينيين، أو انضم لهم، أو استمع لدروسهم يحمل تراثا عريقا من التسامح وقبول الآخر واحترام الأديان السماوية وأماكن عبادتها والقائمين عليها . وقد قصدت من تسجيل ما سمعته فى ميدان العلاقات الطائفية، تنبيه المسئولين عن التربية والتعليم والقائمين على مؤسسات المجتمع المدنى، لمواجهة هذا الموقف الجديد قبل أن يستفحل، خاصة وأنى لاحظت أن الكثير من التوجسات التى ذكرتها والتى تبدو سخيفة وبلا أساس، كان لها صدى وصل حتى إلى آذان صانع القرار نفسه . وهناك الكثير من القرارات التى اتخذت بسبب هذه التوجسات . ففى سبعينات القرن العشرين، أمرت مكاتب الشهر العقارى بضرورة وضع ديانة البائع والمشترى فى كل التسجيلات التى تتم فيها. وبدا لى أن هذا أمر غريب وبطبيعة الحال، فقد كان الأمر كله كما دلت التسجيلات محض اختلاق من أوله وإلى آخره . وبالمثل، فقد كان هدم الكنيسة

الانجليزية على قمة شارع رمسيس (والتى أعيد بناؤها فى شارع جانبى بالزمالك) وإعادة بناء جامع أولاد عنان عند تقاطع شارعى رمسيس والجمهورية ليكون أعلى مبنى فى مصر، جزءا من خطة لتغيير شكل شارع رمسيس الذى سمعنا خلال جولاتنا أنه لا يصح أن يكون مليئا بالكنائس وهو الشارع الرئيسى لعاصمة أكبر دولة إسلامية . وقد فاجأتنى كما فاجأت الدكتور العطيفى هذه الملاحظة، والتى جاء ت على لسان أكثر من شخص، فقمت معه لنزور شارع رمسيس لنراه بأعين هؤلاء فوجدنا به بالفعل عددا من الكنائس ولكنها كانت فى معظمها لغير الأقباط من أبناء مصر. أما عن الكنيسة الانجليزية، التى كانت تقع عند قمة شارع رمسيس والتى تم هدمها، فقد بنيت بناء على اتفاقية وقعتها الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى أوائل القرن العشرين. منحت الحكومة المصرية بمقتضاها قطعة الأرض هذه لبناء كنيسة، مقابل قطعة من الأرض منحتها الحكومة البريطانية لمصر فى لندن لبناء جامع عليها، وهو الجامع الذى لايزال قائما فى مكانه حتى اليوم .

الأمر الثانى الذى يجعل تمكين البرلمان من أداء أعماله صعبا، هو أنه يمثل جسما غريبا فى مجتمع لا تحكم أى جزء منه العملية الديمقراطية . فالمصرى لا يمارس الحوار أو اختيار من يمثله على أى مستوى منذ مولده وحتى مماته. فليس هناك فى تقاليدنا ما يسمح للفتى أو الفتاة أن يناقشا أى شئ فى منزلهما الذى يقف فيه الأب سيدا، كما أنه ليس من تقاليد مدارسنا أن تسمح لتلاميذها أو تلميذاتها من اختيار ممثلين عنهم لإدارة شئونهم أو تنظيم نشاطهم، وحتى عندما نسمح لهم بذلك عند دخولهم الجامعات فإننا نحاصر التجربة حتى نجعلها مجدبة . أما على مستوى البلدة أو الحى أو المحافظة فليست هناك مشاركة من أى نوع فى إدارة شئونها . فالعمدة ورئيس المدينة أو الحى والمحافظ معينون، والمجالس البلدية والمحلية تكاد أن تكون بالتعيين وبلا أية سلطة أو تقاليد فى الحوار . ولذا فمن الصعب أن يتصور المرء أن يكون للبرلمان مكان فى مثل هذا المجتمع السلطوى الذى لا يتربى الفرد فيه على الحوار وممارسة حق الاختيار. فالديمقراطية منظومة متكاملة، يتعلم فيها المواطن الحوار والمشاركة فى إدارة شئونه فى المنزل والمدرسة والحى أو البلدة التى يعيش فيها .

وفى خلال البرلمانات الثلاثة التى كنت عضوا فيها، حدثت تطورات كبيرة فى الحياة السياسية فى مصر انعكست آثارها على أداء مجلس الشعب ودوره فى حياتها . - كان أعضاء برلمان سنة ١٩٦٤ فى معظمهم مجهولى الهوية، فلم يكن منهم إلا أقل القليل من القيادات التقليدية أو من الأسر القديمة، التى درج أعضاؤها على احتلال مقاعد البرلمان منذ نشأته فى عشرينات القرن العشرين - وكان هذا من الأمور التى أثارت الحسرة للقليلين من أعضاء هذه الأسر الذين دخلوا هذا البرلمان الجديد. وأسر لى واحد منهم وأنا جالس احتسى القهوة معه فى فناء البهو الفرعونى، عن مدى احتقاره الشديد لهؤلاء الأعضاء الجدد الذين كان الكثير منهم من صغار ملاك الأرض الزراعية، أو من مدرسى المدارس الالزامية أو من محاميى الأرياف، أو من صغار الموظفين من أصحاب الشهادات المتوسطة . وحضر الكثير من هؤلاء الجلسة الأولى للمجلس بوسائل النقل العام، فلم يكن لدى أغلبهم سيارة خاصة وباتوا ليلتهم فى أبسط الفنادق الشعبية .

ولم يكن أى من هؤلاء الأعضاء الجدد مدينا لأحد بمجيئه إلى المجلس، فقد جاء وا إليه بأذرعتهم وسط المناخ العام الذى أفرزه صدور الميثاق الوطنى، والقواعد الجديدة المنظمة للترشيح فى البرلمان . ولم يكن للقيادة السياسية وحتى ذلك الوقت تفضيل لواحد عن الآخر، فقد كان الكل أمامها سواء، فقد تركت معركة الانتخاب حرة يتنافس فيها من يشاء دون أى تدخل، وانتظرت لترى أداء كل واحد منهم لتصطفى كوادرها السياسية التى يمكن أن تقوم بالدعاية لها وتبرير أعمالها من بينهم . ولذا فلم تنته مدة هذا البرلمان حتى كان لها كوادر من الدعاة، الذين كانوا على استعداد لتمرير أى قانون حتى ولو احتاج الأمر إلى الكروتة أو التشويش على أى معارض له أو حتى معلق عليه . وانتهت مدة هذا البرلمان وقد أصبح للكثير من أعضائه سيارات خاصة، أو بعض الامتيازات الصغيرة كسلفة نقدية أخذت من خزانة المجلس ولم ترد، أو توكيل لتوزيع الوقود أو الأسمدة فى بلدة العضو، أو شقة من شقق الحراسة فى أحد الأماكن المتميزة بالقاهرة - ولابد من الاعتراف هنا أن هذه الامتيازات كانت أكثر ما كان يمكن للعضو أن يحصل عليه. فقد كان عقد ستينات القرن العشرين عقدا فيه الكثير من الضوابط التى كانت تمنع الانحراف أو الإثراء غير المشروع، واللذين كادا أن ينحصرا فى بؤر صغيرة كتلك التى كانت تحميها الأجهزة العاملة وراء ستار - وكان مرتب عضو المجلس في ذلك

الوقت ثلاثين جنيها تستحق عليها الضرائب، ولم يكن للعضو أية استحقاقات أخرى سواء عن حضور اللجان أو جلسات المجلس ، وكان أغلب الأعضاء لذلك من محدودى الدخل حقا مما كان يجعلهم أكثر حساسية لمشاكل الناس، التى كان الكلام عنها كثيرا فى عقد الستينات .

وفى هذا المجلس كان الأعضاء ينظرون إلى نظرة احترام بصفتى من أساتذة الجامعات المشتغلين بالعلم والذين يتمتعون بثقة الرئيس عبدالناصر نفسه . واختلط هذا الاحترام بالكثير من الارتياب لدى قيادات التنظيم السياسى، والذين لم يرغبوا فى أن أكون فى أى موقع قيادى أو مؤثر فى المجلس، ولذا فقد بقيت مبعدا عن رئاسة لجان البرلمان حتى برلمان سنة ٧١ عندما شغلت منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومى، فى ظروف سأحكى عنها فى حينها .

وفى خلال مدة برلمان سنة ١٩٦٤ حدثت هزيمة سنة ١٩٦٧ أمام اسرائيل، ودعينا وقت إعلانها لنمرر قوانين الطوارئ ولنفوض الرئيس لشراء الأسلحة دون العودة إلينا، ولنوافق على أن تصدر ميزانية القوات المسلحة والمخابرات الحربية تحت رقم واحد ودون تفصيل. وقام الأعضاء بتمرير هذه القوانين فى دقائق قليلة ودون أى إبطاء . والحق، فقد كان الأعضاء مستعدين للقيام بأى شئ يمكن أن يرفض الهزيمة، ويؤكد على الاستمرار فى المقاومة ضد اسرائيل . وفى ظنى أن الأعضاء كانوا يعبرون بذلك عما يجيش فى صدور أغلب المصريين .

وأتى برلمان سنة ١٩٦٩ بجمع جديد من الأعضاء انتقوا من بين أعضاء البرلمان القديم بسبب ولائهم للنظام، وكانوا قد انتقوا بواسطة التنظيم السياسى الذى كانت قيادته قد استقرت فى أيدى رجال الحرس القديم من رجال الثورة بقيادة على صبرى . وشهد هذا البرلمان وفاة الرئيس عبدالناصر وتولى الرئيس السادات مقاليد الحكم، كما شهد ، ومن مهازل القدر ، انقلاب أعضائه على قادة التنظيم السياسى، الذين أتوا بهم إلى مقاعدهم فعزلوا رئيس المجلس ووكيليه وما لا يقل عن ستة عشر عضوا من أعضاء هذا التنظيم فى جلسة واحدة، ودون أن تغمض لواحد منهم عين، وذلك عندما دخل الرئيس السادات فى معركة معهم وقام بتصفيتهم فيما أسماه بحركة التصحيح أو «ثورة» مايو – وحل المجلس فى أعقاب ذلك .

وجاء برلمان سنة ١٩٧١ بأعضاء التنظيم السياسى الذين وقفوا مع الرئيس الجديد فى أزمته مع رجال الحرس القديم . وأعيد تعيينى فى هذا البرلمان. وفى خلال السنتين الأولتين من حياته وحتى اندلاع حرب سنة ١٩٧٣، كانت هناك حاجة للقيام بعمل جاد فى ميدان العلاقات الخارجية لمساندة الرئيس فى مهمته الملحة لإنهاء احتلال اسرائيل لسيناء، والتى كان يفضل أن يحلها بالطرق الدبلوماسية دون اللجوء إلى الحرب، إن كان ذلك ممكنا، مما خلق مناخا مناسبا لترشيحى رئيسا للجنة العلاقات الخارجية فى هذا البرلمان. وقمت بمجرد نجاحى بتنسيق عمل اللجنة مع وزارة الخارجية للحصول على مساندة أكبر عدد من الحكومات لموقف مصر من ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها طبقا لقرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الخصوص، ولدعوتها لعدم التعاون مع اسرائيل حتى يتم تنفيذ هذه القرارات . وقد نجحنا بالفعل فى أن نكسب عطف العالم، وأن نقنع جميع الدول الافريقية على سبيل المثال بقطع علاقاتها مع اسرائيل حتى تقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وإنى أذكر هذا المثال لكى أبين مقدار الثقل الذى كانت تتمتع به مصر فى ذلك الوقت، حتى استطاعت أن تدفع قرابة عشرين دولة افريقية إلى قطع علاقاتها مع اسرائيل وفى وقت واحد . وهو مثال قد يصعب على جيل اليوم أن يصدقه .

وبعد انتهاء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، تغيرت توجهات القيادة السياسية التى أرادت أن تجعل من هذه الحرب آخر الحروب، ليمكن لها أن تستمتع بما ظنت أنها حققته من نجاح. ولم يعد لها اهتمام بشحذ القوى الذاتية للبلاد، واكتفت بما جاء ت به الحرب من المعونات الخارجية التى تدفقت عليها ومن انفتاح سوق العمالة فى بلاد النفط . وترك الرئيس الحبل على الغارب لأنصاره من أعضاء البرلمان الذين كانوا قد وقفوا معه، لكى يأخذوا مكافآتهم بالطريقة التى يرونها فى ظل هذا الانفتاح الذى جاء به، ومنهم من جرف الأرض الزراعية ومن تاجر فى العملات والممنوعات، ومن حصل على توكيلات الشركات الأجنبية التى تدفقت على البلاد فى تلك الفترة . وأثرى الكثير من الأعضاء ثراء فاحشا – ولم يعد هناك مجال فى هذا البرلمان لأى كلام جاد ، وشعرت بالغربة فيه وابتعدت عنه ولم يعد لى اهتمام حتى بحضور جلساته – وفى رأيى أن برلمان سنة ١٩٧١ كان من أسوأ البرلمانات التى مرت على مصر .





د. رشدى سعيد فى مجلس الشعب ١٧/١٢/١٩٧٢



وفد مصر بالمؤتمر البرلمانى بطوكيو مع جمال العطيفى فى أكتوبر ١٩٧٤

وقد عرفت، ومنذ اليوم الأول لدخولى البرلمان حدود إمكاناتى، وقد كانت طريقة تمرير القوانين فى اللجان وفى البرلمان ونظام السرية على الكثير من البيانات، تذكرنى على الدوام بها . وعرف النواب حدودهم أيضا، واقتصر جهدهم على محاولة تقديم الخدمات أو تحسين البيئة الأساسية للدوائر التى يمثلونها، والتى كان تقديمها أو تنفيذها يتطلب التقدم بالرجاء إلى المسئولين، فلم يكن إنشاء مدرسة أو مد طريق أو إدخال الكهرباء إلى أى مكان فى أيديهم، كما هو الحال فى الكثير من البرلمانات الغربية التى تتحكم فى توزيع الميزانية وطريقة صرفها بل كان فى يد السلطة التنفيذية بكامله . ولذا فقد كان ولا يزال منظر النواب وهم يتكالبون على الوزراء داخل البرلمان، من المناظر التى تذكر الجميع بهزال البرلمان أمام السلطة التنفيذية التى كانت ولازالت تمسك كل الخيوط بيدها .

أما فى حالتى، حيث لم تكن لى دائرة معينة أمثلها، فقد وجدت فى حقل السياسة الخارجية مجالا أضع فيه جهدى . أما فى حقل السياسة الداخلية، فقد كان الباب مسدودا ولم يكن الكلام عن القضايا الكبرى التى تواجه مصر محل اهتمام . وقد جربت مرة أن أتقدم باقتراح مشروع قانون يمكن أن يساهم فى حل مشكلة السكان التى تطبق على مصر، والذى تصورت أنه قد يحظى ببعض الاهتمام، وخاصة بعد أن طرح الموضوع للمناقشة وسمعت فيها من بين ما سمعت، خطبة هوجاء ألقاها أحد أبرز أعضاء البرلمان اقترح فيها على الحكومة أن تجبر المصريين على تنظيم أسرهم، حتى ولو أدى الأمر إلى استخدام العنف وتعقيم الرجال، وحرمان الأبناء بعد عدد محدود منهم من الدراسة المجانية أو من تقديم الخدمات لهم . وأثارتنى خطبة العضو التى اتسمت بالوحشية وعدم التقدير لما يمكن أن تسببه من ضرر لصورة مصر فى الداخل أو الخارج على السواء. فرأيت أن أتقدم بمشروع قانون يتسم بالإنسانية ويمكن أن ينجح فى كبح جماح معدلات الزيادة الرهيبة للسكان، بإعطاء الأسر التى تضبط أعدادها حافزا ماديا. ولما كان المشروع جديدا، فقد قررت أن أقوم بحملة للتوعية بأهميته وبالفائدة التى يمكن أن تنجم عنه. بدأتها بمقال نشرته بجريدة الأهرام فى ١٩٧٠/١٢/٢٤ (أعدت طباعته فى كتابى «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» دار الهلال سنة ١٩٩٦). وأتبعته بطلب إلى رئيس مجلس الشعب لكى يعرض على اللجنة الدائمة للمجلس مشروع القانون، الذى أعددته

والذى كان يمنح كل أسرة مصرية بلغت الزوجة فيها سن الثلاثين ولم تنجب إلا طفلين أو أقل حافزا شهريا، قدرته فى ذلك الوقت بثلاثة جنيهات (وهو مبلغ يساوى حوالى المائتى جنيه بأسعار سنة ١٩٩٩) يتوقف صرفه إذا زاد عدد أطفال الأسرة عن ذلك . وبعد أن عرضت الموضوع ومشروع القانون بدا على الكثير من أعضاء اللجنة الاقتناع، بأن المشروع قد يفلح بالفعل فى تشجيع الكثير من الأسر على ضبط وتنظيم أعدادها . وهنا انقلب الجميع بما فيهم خطيب المجلس المفوه، الذى كان ينادى بضرورة تنظيم الأسرة فى قاعة المجلس منذ أيام . وقد أدركت فى هذه اللحظة أن الوقت غير موات لتقديم مشروع القانون، فلم يكن فى اللجنة عضو واحد يؤمن فى قرارة نفسه بأهمية كبح الزيادة السكانية، بل وعلى العكس من ذلك فقد كانوا جميعا مؤمنين بتشجيع الناس على الإكثار، فقد تربوا فى إطار تراث ينادى بأن من أهم واجبات الناس عند البلوغ هو الإنجاب، وهو تراث توارثته الأجيال منذ أقدم الأزمنة عندما كانت وفيات الأطفال عالية والحاجة إلى الإنجاب المستمر مهمة لبقاء النوع، وعندما كانت كثرة أفراد الأسرة مصدر قوتها . ورفضت أغلبية اللجنة - ممن لم ينالوا من التعليم غير التقليدى منه ومن الحضارة الحديثة غير مظاهرها - المشروع بسبب أنه لم يكن يساير ما درجوا عليه من عادات. ولم يجادل واحد بشأن الاقتراح المقدم، فلم يكن لأى منهم فى ذلك الوقت سند يؤهله لذلك، وهو السند الذى جاءهم بعد ذلك مع فيض الكتب وأشرطة التسجيل، التى تدفقت على مصر لتأصيل تيار اليمين الدينى مع وصول أموال النفط إلى مصر . أما القلة من أعضاء اللجنة الذين كان بعضهم يشغل وظائف عليا، وممن كان عليهم التحدث فى هذا الموضوع مع المنظمات العالمية المانحة للمساعدات المالية أو غير الحكومية ، فقد كانت لهم لغتان: واحدة يتشدقون بها مع العالم الخارجى وأخرى يعيشون بمقتضاها . وهكذا قيض للاقتراح ومشروع القانون الذى تقدمت به ألا يرى النور .

النشاط البرلمانى الدولى

ووجدت فى العمل البرلمانى الدولى ما فتح أمامى بابا أستطيع به أن أعوض عجزى عن القيام بعمل مفيد فى مجال العمل الداخلى . وكان لمصر فى ذلك الوقت قضايا أخذت على نفسها أن تتبناها كقضية تأكيد حق الشعوب فى الاستقلال وتقرير المصير ومستقبل فلسطين . وكان العمل فى المجال الخارجى يتم عن طريق الاتحاد البرلمانى الدولى الذى

كان قد تحول إلى منبر دولى مهم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . وقضيت فى رحاب هذا الاتحاد اثنى عشر عاما من أكثر سنوات عمرى عطاء، فيما بين الأعوام ١٩٦٤ و١٩٧٦، ممثلا للشعبة البرلمانية المصرية فى مجلس الاتحاد. ولم أنقطع عن حضور اجتماعات هذا المجلس والمؤتمر العام للاتحاد طوال هذه السنوات إلا مرة واحدة فى خريف سنة ١٩٧٣، عندما تقرر إلغاء المؤتمر العام الذى كان مقررا عقده فى سانتياجو عاصمة شيلى، احتجاجا على الانقلاب العسكرى الذى حدث قبل انعقاد المؤتمر وأودى بحياة الزعيم اليسارى الليندى، وهو الانقلاب الذى دبرته المخابرات المركزية الأمريكية مع القائد العسكرى بينوشيت . وقد اكتفى فى تلك السنة باجتماع لمجلس الاتحاد عقد بمقر الاتحاد بچنيف .

كانت الفترة التى قضيتها فى رحاب الاتحاد فترة فريدة حقا، فقد كان الاتحاد فيها فى أوج أهميته يؤدى دورا مهما كمنبر لشعوب الدول غير الصناعية، لتعبر فيه عن آمالها وتشحذ فيه الأنصار لقضاياها .

كان الاتحاد البرلمانى الدولى منذ تأسيسه فى سنة ١٨٨١ وحتى ستينات القرن العشرين، ناديا خاصا لأعضاء برلمانات القارة الأوروبية، التى كانت دولها تكاد أن تكون الوحيدة بين دول العالم التى كانت تأخذ بالنظام البرلمانى . وانضمت مصر إلى هذا النادى عندما أخذت بهذا النظام بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣، ولم تلعب فيه دورا يذكر نظرا لعدم استقرار برلماناتها، وكثرة الاعتداءات عليها وحلها بمراسيم ملكية تعيد البلاد إلى نظام الحكم المطلق . والحق فقد كانت الفترة التى تخللت الحربين العالميتين فترة قلقة فى تاريخ العالم، تراجع خلالها النظام البرلمانى، وتقلص فيها عدد الدول التى تأخذ به مع ظهور الحركات الشيوعية والفاشية، ولم يبق من الدول التى ظلت تأخذ بهذا النظام فى تلك الفترة غير سويسرا وفرنسا وانجلترا، والتى ظلت تحافظ على شكل الاتحاد البرلمانى المتضائل القيمة .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتعش الاتحاد البرلمانى الدولى مع عودة النظم البرلمانية للكثير من دول أوروبا، وظل أوروبيا فى الأساس ولم تضف عليه صفة العالمية إلا بعد أن قبل أن تنضم إلى عضويته المجالس التشريعية، التى تختلف فى صورتها عن البرلمان الغربى التقليدى . وهكذا تم ضم المجالس التشريعية للاتحاد السوفييتى والدول



فى لقاء مع هنرى كيسنجر ١٩٧٥ الوفد البرلمانى المصرى برئاسة جمال العطيفى



د. رشدى سعيد يتسلم وسام ناختيال مورثيه
الجغرافية الألمانية ١٩٨٦

الاشتراكية وبعض من دول العالم الثالث إليه . وبضم هذه المجالس، قبل الاتحاد تنحية شرط التعددية الحزبية في تشكيل البرلمان، ولكنه ظل يحافظ على شرطي أن يكون المجلس التشريعي منتخبا، وأن يكون مسئولا عن صياغة القوانين وإقرار الميزانية العامة . وقد ظل هذان الشرطان ساريين حتى خروجي من الاتحاد في سنة ١٩٧٦، على أن من الواضح أنهما أسقطا فيما بعد ذلك التاريخ، بدليل أن قائمة أعضاء الاتحاد الحالية تضم خمس عشرة دولة عربية !.

وهكذا اتسعت دائرة اهتمامات الاتحاد البرلماني بتعدد الرؤى التي جاءته وأصبح ملتقى لتبادل الرأي ومنبرا للتعبير عنه، وكانت القضية الأولى التي شغلت مصر في الفترة التي مثلت فيها مصر في الاتحاد، هي قضية الاستقلال وحق تقرير المصير وحق الشعوب في تنمية ثروات بلادها بعيدا عن الاستغلال . كما شغلت مصر أيضا بقضية فلسطين التي ازداد الاهتمام بها بعد حرب ١٩٦٧، والتي تغيرت من بعدها لهجة الخطاب بشأنها بعد أن تبين للجميع عقم الخطاب الحماسي والإنشائي السابق، والذي لم يجر على العرب وعلى مصر إلا الهزيمة والازدراء ، وأصبح الحديث بشأنها أكثر عقلانية وهدوءا وأكثر اعتمادا على الحقائق والأرقام . وقد أعطى هذا الخطاب الجديد الاحترام والمصداقية للوفد المصري، الذي لم يكن يعلن عن خطاب لمندوبه إلا ويهرع الجميع لسماعه، فقد كان العالم متعطشا لسماع هذه النغمة الجديدة . وفي هذا الوقت كانت مصر جزءا من منظومة دول العالم الثالث، التي شكلت مع الدول الاشتراكية وممثلي أحزاب اليسار في دول أوروبا الغربية، جبهة عريضة ومؤثرة لتبني قضية بناء عالم يكون فيه لدول العالم الثالث مكان .

وظل المرحوم الدكتور فؤاد محيي الدين يشاركني عضوية مجلس الاتحاد، حتى خروجه من البرلمان إلى العمل التنفيذي وتعيينه محافظا للجيزة، حيث حل مكانه المرحوم الدكتور جمال العطيفي الذي كان نعم الرفيق، والذي شارك بجهد بارز في رفع مستوى العمل البرلماني الدولي .

وكان مؤتمر روما الذي عقد في خريف سنة ١٩٧٢ أول مؤتمر يحضره الدكتور جمال العطيفي، الذي يبدو أنه تأثر كثيرا بالطريقة التي أدرت بها الحوار في لجنة صياغة القرار الخاص بالشرق الأوسط، وبالمداخلة العفوية التي ارتجلتها في آخر جلسات المؤتمر العامة

للدفاع عن القضية الفلسطينية، وعن مشروع القرار المقدم بشأنها بعد أن تعرض لهجوم شديد، حتى أنه ذكرها تحديدا وبعد عشر سنوات كاملة فى شهادته للحق والتاريخ التى نشرها بمجلة المصور فى ١٩٨٢/٧/٢٣، بمناسبة صدور قرار التحفظ علىّ الذى صدر في شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ . ليؤكد على الدور الذى لعبته فى الاتحاد البرلمانى والذى وصفه وكما جاء فى المقال «أنه كان دور الناصح والقائد والمتحدث بالانجليزية بطلاقة والمدافع عن سياسة مصر العربية» .

ولم يعد من الأحياء من شهد هذه الجلسة غير السيد كمال الشاذلى والدكتورة ليلى تكلا، والتى أذكر أنها كانت تجلس بجوار المرحوم حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب في ذلك الوقت تترجم له ما كنت أقوله . وفى هذا المؤتمر تم انتخابى عضوا باللجنة التنفيذية للاتحاد بأغلبية ساحقة .

وعندما جاء موعد انعقاد اجتماع مجلس الاتحاد الذى كان مقررا عقده بچنيف فى مقر الاتحاد بدلا من سنتياجو عاصمة شيلى، كانت حرب أكتوبر قد انتهت لتوها وكان مطار القاهرة مغلقا أمام الطيران المدنى، مما حدا بالسلطات أن تعد طائرة خاصة لنقل الوفد البرلمانى إلى چنيف – وضم الوفد بالإضافة إلىّ والدكتور جمال العطيفى، المرحومين محمود أبو وافية وزكريا لطفى جمعة – وفى تقرير الشعبة البرلمانية عن أعمال هذا المؤتمر والذى أقره مجلس الشعب فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥ تفصيل مادار فى هذا الاجتماع، والترجمة العربية للكلمتين اللتين ألقاهما الدكتور العطيفى وأنا فيه . وعلى الرغم من أهمية المؤتمر والبلاء الحسن لأعضائه، فإن رئيس الجمهورية لم يستقبل الوفد عند عودته، واكتفى بمعرفة أخباره من عديله الاستاذ محمود أبو وافية، الذى كان يعرف عنه أنه من أحباء الرئيس الذين كان يعتمد عليهم فى نقل الأخبار . ومن غرائب الأمور، أن يكون اعتماد رئيس الدولة على معرفة وقائع هذا الاجتماع المهم من أقل أعضاء الوفد معرفة بخلفيات هذه الوقائع، فلم يعرف عن الأستاذ «أبو وافية» أنه كان ضليعا فى اللغات الأجنبية التى كانت تجرى بها المناقشات، أو ذا معرفة بأى من أعضاء الاتحاد ، ولا أعرف بالضبط شكل الصورة التى نقلها الأستاذ أبو وافية إلى الرئيس عن هذا الاجتماع، ولكنى أعرف أن علاقتى مع الرئيس السادات انتابها الكثير من الفتور بعد هذه المقابلة .

وفى ربيع سنة ١٩٧٥، رأيت أن الوقت أصبح مناسبا بعد كل هذه السنوات من الكلام عن قضية فلسطين، لعمل شئ لكسر الحصار الذى كانت اسرائيل قد وضعته على منظمة التحرير الفلسطينية وتقديمها للمجتمع الدولى. وجاء ت الفكرة بأن يكون الاتحاد البرلمانى الدولى بالون اختبار لمعرفة رد الفعل الذى يمكن أن يحدث فى حال أن تتقدم المنظمة للمشاركة فى المنظمات الدولية . وكان مجرد إدراج طلب المنظمة بأن تكون عضوا مراقبا بالاتحاد البرلمانى فى جدول أعمال مجلس الاتحاد الذى انعقد فى سريلانكا فى ربيع سنة ١٩٧٥ عسيرا، واستندت الدول الغربية لمنع إدراج الطلب فى جدول الأعمال على نقص إجرائى، إلا أن الوفد المصرى وفى مناورة لائحية بارعة استطاع التغلب على هذا الاعتراض، بل ودعم الحصول على موافقة المجلس بقبول المنظمة عضوا مراقبا. وأثار القرار غضب الكثير من دول أوروبا الغربية التى هدد بعضها بالانسحاب من الاتحاد، إلا أن الأزمة مرت بسلام. وهكذا استقبلنا فى مؤتمر خريف هذا العام الذى انعقد فى لندن المرحوم خالد الحسن عضوا مراقبا عن المجلس الوطنى الفلسطينى، وهكذا انفتح الباب أمام المنظمة لتدخل المنظمات الدولية الأخرى . ومن عجب أن هذا العمل الباهر لم يلق أى اهتمام من الرئيس السادات الذى - كما تبين لنا فيما بعد - كان يخطط فى ذلك الوقت للابتعاد عن المشاكل العربية تمهيدا للوصول إلى تسوية مع اسرائيل .

على أن هذا العمل لقى ترحيبا حارا من الكثير من الوفود التى أتت فى خريف ذلك العام إلى لندن، والتى كانت تتعاطف مع القضية الفلسطينية وتربط أحوالها معها. ورأى هؤلاء - تعبيرا عن تقديرهم لموقف مصر - أن أرشح نفسى لرئاسة الاتحاد الذى كان سيخلو منصبه فى خريف العام التالى، والذى تقدم لشغله وليامز عضو مجلس الاتحاد عن بريطانيا وزميلى فى اللجنة التنفيذية . وكان الدخول فى الانتخابات لشغل هذه المناصب الدولية وحتى ذلك التاريخ أمرا يتعلق بنشاط المرشح قبل أى اعتبار آخر، كما كانت الانتخابات نظيفة، فلم يكن يخطر ببال أحد استخدام الرشاوى سواء على مستوى الأفراد أو الدول، أو إقحام الدين كما حدث فى الكثير من الانتخابات التى جرت على المناصب الدولية فيما تلا ذلك من أيام، بما فى ذلك الاتحاد البرلمانى الدولى نفسه .

صحيح أن العملية كانت مسيسة بشكل كبير ولكنها كانت والحق نظيفة . وفى حالة الاتحاد البرلمانى الدولى، فإن تصويت الدول - وخاصة تلك التى تأخذ بنظام التعدد الكامل - لم يكن بالضرورة واحدا فقد كانت وفود هذه الدول مكونة من ممثلين من مختلف الأحزاب ذات الرؤى المتباينة ، وكثيرا ما صوت ممثلو أحزاب اليسار فيها لصالح مصر والعالم الثالث وقضية فلسطين .

وعندما دخلت هذه الانتخابات، كان هناك الكثير من مظاهر التأييد التى شجعتنى على المضى قدما، على الرغم من إحساسى بأن قيادة مجلس الشعب فى مصر لم تكن متحمسة لدخولى فيها . وكان حساب الأصوات فى صفى، فقد كانت جبهة دول العالم الثالث والدول المتعاطفة مع قضية فلسطين، تفوق أى تجمع آخر بفارق واضح فى الأصوات . على أن الأحداث سرعان ما تلاحقت خلال العام الذى تلا خريف سنة ١٩٧٥ مما قلب كل الحسابات . ففى خلال هذا العام، تكشفت عملية التسوية التى كان الرئيس السادات يجريها فى الخفاء بعيدا عن كل القوى الفاعلة، والتى كان من أهم متطلباتها أن تجرى فى السر بعيدا عن المنظمات الدولية وخارج إطار التكتلات العربية أو الإقليمية، وبعد أن تقطعت العلاقة مع الاتحاد السوفييتى . وبانكشاف هذه العملية انفرط عقد الجبهة التى كانت مصر أحد أركانها، وفقدت مصر عطف الكثير من دول العالم الثالث وتردت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى، وزادت مشاحناتها مع العالم العربى وتفككت الجبهة التى كانت تساند ترشيحى لمنصب الرئاسة، وزاد الأمر صعوبة ما قام به الاتحاد السوفييتى من تقديم مرشح جديد للمنصب من المكسيك، ليعطى للعالم الثالث بديلا عنى . وهكذا انقسمت الأصوات ونجح المرشح البريطانى ، وكان هذا آخر علاقاتى مع الاتحاد البرلمانى بل ومع السياسة كلها .

وكان عام ١٩٧٦ فى الحقيقة عاما فارقا فى حياة الاتحاد البرلمانى ذاته، عاد بعدها إلى مسيرته الأولى ناديا خاصا لأعضاء البرلمانات، يقضون فيه تحت شعار المؤتمرات أجازاتهم فى ضيافة الدول التى كثيرا ما تكون أكثر كرما كلما كانت أكثر فقرا . ولم تعد قضايا الشعوب - أو أى من القضايا التى تهم الملايين من بسطاء الناس ممن يطلبون ولا يجدون العيش الآمن والمستور - تشغل بال الاتحاد البرلمانى .

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

فى سنة ١٩٦٤، صدر قرار بتعيينى عضوا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، ذلك التنظيم السياسى الذى أنشئ فى أعقاب صدور الميثاق فى سنة ١٩٦٢، وأوكلت أمانته العامة إلى السيد حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة . ووضعت القيادة السياسية آمالا كبيرة على هذا التنظيم لتعبئة قوى الشعب العاملة التى استفادت من منجزات الثورة، ولإقامة تنظيم طليعى ليحالفها وليقوم بقيادتها .

وكان جمال عبدالناصر يحضر اجتماعات الأمانة بصفة دورية، مما أتاح لى الفرصة لرؤيته عن قرب والعمل معه . وكانت الاجتماعات تعقد بمبنى الرئاسة بهليوبوليس (فندق هليوبوليس سابقا) وتحضره كل قيادات الثورة : عبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وأنور السادات وعلى صبرى. وضمت الأمانة بالإضافة إلى هؤلاء، حوالى عشرين عضوا، كنت أنا وإبراهيم سعد الدين الاقتصادى المعروف آخرهم فى درجة البروتوكول مما كان يجعل مجلسنا فى آخر منضدة الاجتماع . وقد نشرت لجنة التاريخ بوزارة الثقافة محاضر اجتماعات الأمانة الكاملة وعلقت عليها (الهيئة القومية للكتاب سنة ١٩٩٧) ويمكن العودة إليها لمعرفة تفاصيل وقائعها. ولذا فستكون ملاحظاتى هنا عن انطباعات عضو فيها، وهو الأمر الذى قد يزيد من فهم هذه التفاصيل ويعطيها بعدا جديدا .

وحدث فى الاجتماع الأول للأمانة العامة أن أجريت مناقشة مع جمال عبدالناصر، أخذت فيها وأعطيت معه عن أهمية العودة إلى النظام الديمقراطى فى مصر . وأثارت هذه المناقشة دهشة جميع المجتمعين حول منضدة الاجتماع، والذين لم يعتادوا أبدا على هذا النوع من الحوار مع الرئيس، وأخذوا يتساءلون عمن يكون ذلك القادم الجديد الذى جاء ليأكل منهم الجو، وعمن يكون سندى. وجاءنى المهندس سيد مرعى عضو الأمانة وممثل قطاع الرأسمالية الوطنية فيها بعد الاجتماع مشفقا، لينصحنى بأن آخذ الأمور بهدوء وألا «أنطح أول ما أشطح» حسب تعبيره . أما الباقون، فقد نظروا إلىّ نظرة ارتياب لا يخلو من حقد . وزاد الارتياب عندما قامت مجلة الطليعة، التى كانت تصدر عن مؤسسة الأهرام – التى كان يرأس تحريرها الأستاذ لطفى الخولى – بنشر نص المحضر الكامل لهذا الاجتماع .

وأكد نشر المحضر بإحدى مجلات مؤسسة الاهرام، التى كان يرأس تحريرها فى ذلك الوقت الاستاذ محمد حسنين هيكل، توجساتهم من أن مؤامرة تدبر لسحب البساط من تحت أقدامهم وإبراز قيادات جديدة لتحل محلهم. وجاء ظهور المحضر فى إحدى مجلات مؤسسة الأهرام مؤكدا على أن المدبر لهذه المؤامرة ليس غير الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذى كان يثير قربه من الرئيس جمال عبدالناصر حفيظة وغيرة الكثير من رجال السياسة فى ذلك الوقت ، وكان يزيدهم تأججا ترفعه عنهم وإهماله لهم والقفز فوق رؤوسهم والوصول إلى الرئيس مباشرة . وهكذا أصبحت محسوبا على هيكل، على الرغم من أن معرفتى به فى ذلك الوقت كانت قليلة جدا، حتى أنى لم أكن قد قابلته وحتى تاريخ تعيينى فى الأمانة العامة أكثر من مرة أو اثنتين، كما أنى لا أتذكر أنى أثرت معه أى موضوع يمكن أن يمس من قريب أو بعيد شئون الأمانة العامة. وفى الحقيقة فإن معرفتى بهيكل فى ذلك الوقت، جاءت فى الأساس عبر المقالات التى كنت أرسلها للنشر فى جريدة الأهرام بين الحين والحين والتى يبدو أنها كانت تنال إعجابه .

وهكذا بدأت الزوابع تهب علىّ من كل جانب، ورأى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى أن يظهر لعبدالناصر أنى لست الوحيد بين أساتذة الجامعة ممن لديهم العلم والفكر، وأن هناك من هم أفضل منى، فدبر تعيين عضو جديد من أساتذة الجامعة فى الأمانة العامة بعد أقل من شهرين من تشكيلها . وشن الأعضاء ممن كانوا يكرهون محمد حسنين هيكل هجوما علىّ خلال الاجتماع الثالث للأمانة، خفف من حدته ما لاحظته من عطف أبداه علىّ الرئيس جمال عبدالناصر .

وزاد من حدة الهجوم ما شاع عن أنى أعد لتولى وزارة التعليم العالى، وهى الإشاعة التى ظهرت بعد أن طلب الرئيس عبدالناصر منى أن أتولى أمانة الجامعات بالاتحاد الاشتراكى، وهو الطلب الذى لم يترجم أبدا إلى قرار إدارى من الأمين العام بتولى هذا المنصب، وإن كنت قد باشرت شئونه وأعد لى مكتب لذلك الغرض بمقر الاتحاد الاشتراكى العربى بسراى عابدين بالقاهرة . وقد أثارت هذه الإشاعة علىّ ثائرة وزير التعليم العالى وقتها المرحوم الدكتور عبدالعزيز السيد، وكان رجلا شديد المراس لا يستهان بصلاته أو بمقدرته على قلب المناضد. وكان صديقه المرحوم المهندس أحمد الشرباصى وزير الأشغال وعضو الأمانة العامة عينه فى اجتماعاتها .

وأخذت عملى فى أمانة الجامعات مأخذ الجد، وبدأت اتصالات مكثفة مع عدد كبير من أساتذة الجامعات كنت اجتمع بهم دوريا فى نادى مجلس الأمة، الذى كان يشغل أحد القصور الجميلة التى بنيت فى أول القرن العشرين بحى جاردن سيتى بالقاهرة، والذى لم يكن قد عرف طريقه الكثيرون عندما كنا نستخدمه . وأتاح لى هذا العمل التعرف على عدد كبير من الأساتذة، الذين حاولت أن أبنى معهم تنظيما يكون بمثابة مصنع للفكر يتيح للمثقفين المشاركة فى بناء بلادهم ويجسر علاقتهم مع رجال الحكم . ولم يقدر لهذا العمل أن ينجح، فمن جهة كان معظم الأساتذة متوجسين من الثورة وغير مطمئنين لها، ولا يريدون أن يقحموا أنفسهم فى أى عمل معها، ومن جهة أخرى فقد كانت معظم قيادات الثورة غير راغبة فى إجراء الحوار أو فى الأخذ والعطاء مع المثقفين كما تصورت، بل كانت غايتهم هى بناء تنظيم طليعى سرى، من بعض التابعين لهم من الأساتذة يمكن به إحكام القبضة على الجامعة ومعرفة أى نشاط مضاد يجرى فيها، أما الحوار وبناء مصانع الأفكار فلم يكن واردا عندهم .

وعلى الرغم من أن هذا التنظيم السرى الموازى كان يجرى بناؤه وقت أن كنت أمينا للجامعات ، إلا أنه أخفى عنى كلية، فقد كان واحدا من تلك التنظيمات الخفية التى كان المشير عبدالحكيم عامر وزير الحربية فى ذلك الوقت وجهاز مخابراته الرهيب ينشئونها فى سرية . ولا أعرف إن كان هذا التنظيم الموازى معروفا للرئيس عبدالناصر أو للأمين العام للاتحاد الاشتراكى أم لا، ولكن الذى أعرفه هو أن جميع رجال هذا التنظيم أصبحوا من النجوم اللامعة فيما تلا ذلك من أيام . فكان منهم الوزراء ورؤساء مجلس الشعب وغيرهم من الشاغلين لأكبر الوظائف .

أما التنظيم الذى كنت آمل أن أبنيه، فقد كان مبنيا على الحوار والأخذ والعطاء حول قضايا الوطن، والتى رأيت أن أبدأها بقضية الجامعة التى كانت تشغل بال الأساتذة والناس، فقد كان عقد الستينات من القرن العشرين عقدا عصيبا على الجامعات، ففيه زاد عدد الطلاب دون أن تتطور الجامعة لمقابلة هذه الزيادة، مما أحدث فيها الكثير من التشوهات التى أصبحت حديثا للناس . وبدأت الحوار بمقال طويل نشر بجريدة الأهرام فى ١٩٦٥/١/١٧، حاملا بعض المقترحات التى تقدمت بها لتطوير الجامعة، لتتواء م مع

الأعداد الوافدة إليها لكى تصبح «جامعة الأعداد الكبيرة» كما أطلقت عليها فى هذا المقال، وذلك بتغيير هدفها بحيث تصبح مهمتها حتى مستوى شهادتها الأولى إعداد خريج ذى ثقافة عامة وحرة، تؤهله لشغل باقة من الوظائف التنفيذية بقليل من التدريب، فمثل هذا الإعداد سيعطى للخريج فرصا أوسع لإيجاد عمل له فى عالم متغير، كما سيعطى الجامعة فرصة إعادة تنظيمها لكى تتمكن من العيش فى إطار ميزانية محدودة، تتيح توجيه الجزء الأكبر منها إلى كليات الدراسات العليا التى اقترحت إنشاءها لتدريب خيار الخريجين، لكى يصبحوا الاخصائيين الذين سيقومون بقيادة البحث العلمى اللازم لتطوير البلاد .

واستجاب الأساتذة للحوار، وأدرنا نقاشا شارك فيه ما لا يقل عن خمسين أستاذا جامعيا على صفحات الأهرام، لخصت أهم حصيلته فى مقال صدرلى بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ بالأهرام تحت عنوان «الباب المفتوح والباب المسدود» .

وأكد المقال، والحوار الذى جرى فى أعقابه، مخاوف التنظيم الموازى الذى كان يعمل فى الخفاء ، والذى كان أعضاؤه يحضرون اجتماعاتنا بين الحين والآخر من باب الفضول أو من باب نقل ما يدور فيها من أفكار، من أن التنظيم الذى كنا نبنيه قد يسحب البساط من تحت أقدامهم، فزاد الهجوم علىّ وأصبح شرسا عندما جندت الأجهزة له .

وقد سببت ملاحقات هذه الأجهزة لى أكبر الإزعاج، وألجأتنى ولأول مرة فى حياتى، إلى استخدام حبات الفاليوم المهدئة . فقد أصبحت منذ ذلك التاريخ تحت المراقبة المستمرة، وموضوعا للتقارير الكثيرة التى أوكلت كتابتها لمن جندوا من موظفى مكتبىّ الذين كانوا من أقرب الناس لى فى العمل، أو من بين أعضاء مجلس الشعب الذين كانوا يلحقون لهذا الغرض بالوفود البرلمانية التى كنت دائم الانتظام فيها . وأتيحت لى فرصتان فريدتان لكى أطلع على بعض هذه التقارير، والتى لم يكن يدور بخلد كاتبيها أنها كانت ستقع فى يدى، وقد أعدت وبكل أسف هذه التقارير إلى من حولوها إلىّ دون أن أقوم بتصويرها . ولو كنت قد فعلت ذلك لما ترددت فى نشرها على الملأ حتى يتبين للناس إسفافها ومستواها الركيك، ونتائجها التى لا تتفق والمقدمات التى بدأت منها .

وأدت هذه الجهود المكثفة إلى اقتلاعي من عضوية الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي. فبعد أقل من السنة من صدور قرار تعييني بها، وجدت نفسي مطرودا منها بعد أن أعيد تشكيلها ولم يرد اسمي بين أعضائها. وجاء قرار إبعادي مفاجئا وبلا مقدمات، ولم يخبرني أحد بالسبب الذي من أجله تم إبعادي ولم آبه لمعرفته. وبذا كسرت تقليدا كان أصحاب الأمر ينتظرون أن أفعله، وهو أن أسعى إليهم وأقف أمام أبوابهم مستعطفا وطالبا العفو عما يمكن أن يكون قد بدر مني مؤكدا ولائي. وهذا التقليد الذي لا يزال مستمرا حتى اليوم يفسر الرجوع المتكرر للكثيرين إلى ميدان العمل السياسي، بعد خروجهم منه لفترات طالت أو قصرت .

أعود إلى موضوع التقارير التي كانت تكتب عني والتي لم يجد كاتبوها موضوعا يعودون إليه المرة بعد الأخرى، غير أني من الأقباط المتعصبين الذين ينبغي أخذ الحذر منهم. ولم تغب هذه الصورة في أي من التقارير التي كتبت عني، حتى أني تصورت أن كاتبيها كانوا يبدأون منها كحقيقة مسلمة ثم يكيفون الأحداث والوقائع طبقا لها . ولا أعرف في الحقيقة سببا للرجوع الدائم لهذه المسألة، ولكنه في الأغلب يرجع إلى عدم وجود ما يمكن أن يشكل مادة لكتابة التقارير عني، سواء من ناحية الفساد أو العلاقات المشبوهة. كما أنها ربما تكون أيضا جزءا من الصورة العامة التي يتربى عليها المصريون نحو «الآخر» الديني، والتي يبدو أنها تأكدت بعد أن اكتشفت الأجهزة أن لي شقيقا يصغرني بعامين، كان قد تزوج من مسلمة وأعلن إسلامه في سنة ١٩٤٩، وهو الأمر الذي لم تقبله العائلة وحاولت منعه مما أحدث قطيعة بينها وبينه، وهذا الأمر أخذته هذه الأجهزة دليلا على أني من عائلة متعصبة . ولا أريد في هذه المذكرات التعرض لتفاصيل أحداث حدثت منذ أكثر من خمسين سنة، يكاد أن يكون جميع أطرافها قد أصبحوا من الموتى، وأنا اعتبرها من أشد الخصوصيات التي لم أتكلم عنها أبدا طيلة هذه المدة، لولا أنها ذكرت في صحيفة أحوالي عند الأجهزة وساهمت في تكوين صورة عني وأثرت على مجريات حياتي أيما تأثير، على الرغم من أني لم أكن طرفا فيها بأي شكل من الأشكال، فقد حدثت كل أحداثها خلال وجودي بالبعثة بالخارج ولم يكن لي بتفاصيلها أو ظروفها أي علم . ولما عدت من بعثتي بعد سنتين من نهاية أحداثها، حاولت أن أعيد الصلة مع شقيقي الذي كانت تربطني به علاقة خاصة، إلا أنه صدني وأبلغني

بقراره بقطع كل صلة بماضيه وبأنه بدأ حياة جديدة . وقد احترمت ما ارتآه ولم أره بعد هذه المقابلة الوحيدة غير مرة واحدة، وعلى باب منزله ليلة وفاة والدتى فى سنة ١٩٥٢ والتى كانت فى نزعها الأخير، لأرجوه أن يحضر جنازتها فقد كانت لى رغبة فى أن أضع اسمه بين ناعييها، وهو الأمر الذى أبلغتنى عائلتى أنه لن يكون محل ترحيبه. فلما زرته فى تلك الليلة، لم يشأ حتى أن يدخلنى شقته بل قابلنى على بابها، وكرر لى ما قاله لى من قبل من أنه أقفل ماضيه وأنه يفضل ألا يحضر جنازتها. وهكذا انتهت علاقتى بشقيقى ولم أسمع عنه شيئا حتى وفاته التى وقعت على وقع الصاعقة، وأنا أقرأ نعيه فى صفحة وفيات جريدة الأهرام فى سنة ١٩٨٦، وأنا جالس احتسى القهوة وأقرأ الجريدة بأحد مقاهى مدينة برلين .

وكان كاتبو التقارير يبحثون عن الأدلة لإثبات تعصبى حتى ولو كانت هذه الأدلة من غير فعلى، ومن هذه الأدلة التى أذكرها هنا على سبيل المثال لا الحصر، أنى أقوم بتعيين الأقباط فى وظائف المؤسسة التى كنت أرأسها، وأنى أحابيهم عند الترقى إلى الدرجات الأعلى. وليس لدى الآن، كما لم يكن لدىّ فى أى وقت مضى، إحصاءات عن ديانة موظفى المؤسسة، فلم يكن هذا أمرا يشغل بالى أو يلقى اهتمامى. ولكنى أستطيع القول إن تعيين الموظفين لم يكن من مسئولياتى. فباستثناءات قليلة جدا كان تعيين كل الكوادر الفنية والكتابية يتم عن طريق مكتب القوى العاملة، التى كانت تقوم بنفسها بتوزيع خريجى المدارس الفنية والجامعات، على مختلف إدارات الحكومة ومؤسساتها . وكان خريجو أقسام كليات ومعاهد العلوم المتعلقة بالأرض، يكلفون بالعمل بمؤسسة البترول وشركاتها أو بمؤسسة التعدين وشركاتها. ولذا فإن صح ما جاء فى التقرير من أن عددا كبيرا من الأقباط يعمل فى مؤسسات وشركات التعدين، فإن ذلك يكون من عمل مكاتب القوى العاملة، فهى التى تكلفهم بالعمل فيها وهى التى تفرز المسلمين جانبا، لتحيلهم للعمل فى مؤسسة البترول وشركاتها بسبب مهاياها الأعلى ومستقبلها الأرحب ؛ ولذا فإن شبهة التعصب إن كان لها أساس ينبغى أن توجه إلى هذه المكاتب.

ويبدو لى من استقراء حالة مصر فى ستينات القرن العشرين، أن سحب حق التعيين فى الوظائف من الهيئات والمصالح المختلفة ونقله إلى مكتب مركزى يقوم بتوزيع خريجى

الجامعات والمعاهد عليها، ودون اللجوء إلى إعلان أو إلى امتحانات شفاهية أو غير ذلك من الطرق التى يمكن أن تستخدم للتمييز بين الناس، كان من عمل جمال عبدالناصر شخصيا الذى يبدو أنه تيقن من سيل الشكاوى التى كانت تأتيه من فقراء الناس، ممن لم تكن لهم واسطة بأنهم لايحصلون على الوظائف، ومن الموظفين بأنهم لايحصلون على الترقيات، إلا إذا كان لهم سند . ولذا فقد جاء قراره بأن تكون الترقية إلى الدرجات الأعلى وحتى الدرجة الأولى عن طريق الأقدمية المطلقة. وقد استفاد من هذا النظام الأقباط مع إخوانهم من المسلمين ممن لم يكن لهم ظهر. وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا موقف جمال عبدالناصر من قضية نظام القبول فى الجامعة، والتى وقف فيها ضد تغيير نظام القبول عن غير طريق درجات الثانوية العامة، وضد الانتقال إلى أى نظام آخر يمكن أن يستخدم فى التمييز بين الناس عند دخول الجامعة. وفى تصورى أن جمال عبدالناصر ربما كان الوحيد من رجال الثورة، الذى كان على هذا الوعى الكبير بمشاكل الجماهير، وعلى هذه الدرجة من الانحياز للضعفاء من الناس، وربما كان الدافع له لذلك هو رغبته فى أن يترك وراءه تراثا لنفسه فى هذا المقام .

ولا أريد أن أشغل القارىء بما جاء فى التقارير التى كتبت ضدى من اتهامات أو ادعاءات. وأدعو المسئولين وقد مرت عليها اليوم أكثر من ثلاثين سنة، أن يجعلوها متاحة للناس حتى يستطيع الباحثون الاطلاع عليها، ويمكن للمشتغلين بكتابة تاريخ مصر الاستفادة بها لبناء صورة مصر خلال هذه الفترة، والتى لعبت فيها هذه التقارير دورا مهما فى إشاعة جو التوتر، الذى ساد مصر من جرائها والذى كان وراء الكثير من الأحداث التاريخية فيها. وقد أتاحت لى فرصة الاطلاع على هذه التقارير أن أرى ركاكتها، حتى ليمكن القول إنها لم تكن تكتب لكى تقرأ بأى عين فاحصة، بل إنها كانت تكتب بغرض إبلاغ المسئول عن رأى وانطباعات الأجهزة فى المشكو فى حقه . فكل التقارير وبلا استثناء مكتوبة بأسلوب متدن ضعيفة المبنى ليس للاستنتاجات فيها أية علاقات بالمقدمات التى بدأت بها، كما أنها كانت مؤسسة على إشاعات وأحداث غير موثقة، بل وفى الكثير من الأحيان مختلقة أو حسب ما يتصورها كاتبها . ولما كانت هذه التقارير توجه إلى الوزراء الذين لم يكن لديهم الوقت لقراءتها، كما أنها لم تكن صحيفة

اتهام يطلب التحقيق فيها بل كانت موجهة للعلم فقط، فقد كان مصيرها الحفظ بعد أن تكون قد أثارت جوا من الريبة بين الوزير وكبار موظفيه.

وسبق لى أن بينت أن الفرصة قد أتيحت لى للاطلاع على بعضها خلال تولى المهندس على والى وزارة البترول والثروة المعدنية. أما الفرصة الثانية التى أتيحت لى فرصة الاطلاع عليها، فقد كانت عندما أمر الرئيس السادات عقب الاجتماع الأول لدور الانعقاد الأول لمجلس الشعب فى سنة ١٩٧١، باطلاعى على التقارير التى قال لى وأنا أحييه بعد نهاية هذا الاجتماع إنها لاحقته لكى يأخذ حذره منّى. وبالفعل، قام الاستاذ محمد عبدالسلام الزيات باطلاعى عليها. وقد عرفت منها كم هى ضعيفة النفس الإنسانية، فقد كانت تعتمد على أقوال نقلها إلى الأجهزة برلمانيون صاحبوا الوفود البرلمانية إلى الخارج والتى كنت دائم الالتحاق بها . ومن هؤلاء من كان يكيل المديح لى ومنهم من أتقن صناعة الدس وارتفع عن طريقها واستوزر ولمع اسمه فى ميدان السياسة !

التنظيم السياسى

ولايستطيع المرء أن يجد تفسيرا لهذا الجهد الكبير، الذى صرفته الأجهزة من أجل الإيقاع بى وإبعادى عن الحياة العامة، إلا إذا عرف شيئا عن طبيعة تشكيلة التنظيم السياسى الذى كان بمصر فى ستنيات وسبعينات القرن العشرين، والذى لازال تنظيمه قائما حتى اليوم وحتى وإن اتخذ شكلا مغايرا . فقد كان التنظيم فى ذلك الوقت، كما هو الآن، مكونا من مجموعات أو شلل متنافرة تحاول كل شلة إبعاد الشلة الأخرى والتشنيع عليها، حتى يروق الجو لها وتكون هى القريبة من السلطة ومن صانع القرار . وبطبيعة الحال، فإن أقوى الشلل من كانت بيده أجهزة الأمن والمخابرات، لأن لهذه أنيابا يمكن أن تفترس أى شلة أخرى.

وفى الستينات، وحتى منتصف السبعينات، كان التنظيم السياسى مكونا على الأقل من الوجهة النظرية من «تحالف» قوى الشعب العاملة، إلا أنه فى الواقع العملى كان مكونا من مجموعات متباينة الأيديولوجيات والأفكار، كان معظمها متأثرا بالتفكير السلفى الذى شكل تيارا أساسيا ومتعاظما منذ قيام الثورة، ومنذ تولى رموز هذا التيار شئون الإعلام والتربية والتعليم وأمانة التنظيم السياسى ذاته لفترة طويلة . كما كان منها أيضا

مجموعة ما اصطلح على تسميتها باليسار الوطنى بقيادة على صبرى، التى كانت بيدها أمانة التنظيم بعد أن تركها السيد حسين الشافعى . وكانت هذه المجموعة الأخيرة من أكثر المجموعات تنظيما وانغلاقا على نفسها، وكانت مكونة من أعضاء الحرس القديم الذين أحاطوا أنفسهم بهالة من الغموض والسرية، ولم يسمحوا لأحد باختراق معاقلهم أو حتى مجرد الانتماء إليهم، وإن كانوا قد استخدموا نفوذهم لتجنيد الكثيرين لخدمتهم دون أن يدخلوهم فى تنظيمهم المغلق، الذى لم يستطع الحصول على عضويته إلا القليلون . وكان اليسار الماركسى أحد التنظيمات التى تمت الاستفادة منها لبعض الوقت استفادة لم ترق أبدا لدرجة التحالف أو حتى الثقة المتبادلة.

ولايتسع المقام هنا لتحليل ايديولوجية أى من هذه المجموعات، فلم يكن لمعظمها شىء منها، بل كان معظمها مجرد شلل جمعتها ارتباطات الأسر والبلديات والمذهب الدينى، والتفت كل واحدة منها حول أحد أقطاب الثورة الذى عمل وسيطا لها لدى السلطة . أما مجموعة «اليسار الوطنى» فتكاد أن تكون الوحيدة من بينها التى كان لها ما يمكن تسميته بالايديولوجية . وكان أعضاء هذه المجموعة على درجة كبيرة من الوطنية، ايديولوجيتهم تجمع شتات أفكار متباينة، تمتد من شوفانية مصر الفتاة وحلم الدكتاتور العادل ورطانة الماركسية وقبول العلمانية مع تأكيد السلفية، على أن كل هذه الأفكار والإيدلوجيات لم تكن هى المحرك الأول للقرارات اليومية لهذه المجموعة، فقد كان تحركها تدفعه اعتبارات عملية، وتخوف شديد من منافسيها من المجموعات والشلل الكثيرة التى كانت تعج بها الساحة السياسية. وكان لمجموعة الحرس القديم هذه الكلمة الأولى فى التنظيم السياسى، وقد اجتمعت لديها مفاتيح السلطة كلها فى العام الذى سبق وفاة عبدالناصر.


وليس عجيبا فى أى نظام سياسى أن ينتظم الناس فيه فى مجموعات، فهذا حق طبيعى يمكنهم من التعبير عن مصالحهم المشتركة. وفى نظام التعدد السياسى تتخذ هذه المجموعات صورة الأحزاب، أما فى نظام مصر السياسى فى الستينات فقد كانت تتخذ صورة التجمعات فى إطار تحالف قوى الشعب العاملة، التى حاول ميثاق العمل الوطنى الصادر فى سنة ١٩٦٢ أن يجمعها بداخل تنظيم سياسى واحد.

على أن التطبيق العملى لفكرة التنظيم الواحد، جعل إمكان ربط هذه المجموعات

المتباينة الأفكار والمصالح والخلفيات، ممكنا فقط تحت قيادة الرئيس جمال عبدالناصر، الذى كان رصيده الشعبى الكاسح يؤهله للعمل حكما بينهما، يفض نزاعاتها ويجمعها تحت قيادته. ويبدو لى أن اهتمام عبد الناصر بالقيام بهذا الدور قد قل فى سنيه الأخيرة، تحت ضغط متطلبات معركة إزالة آثار العدوان التى شغلت وقته أكثر وأكثر مع مرور الأيام، والتصعيد فى حرب الاستنزاف، وكانت معركة إزالة آثار العدوان هى أهم ما شغل جمال عبد الناصر - القائد التاريخى الذى تولى شئون مصر منذ قيام الثورة وحتى وفاته فى سنة ١٩٧٠ - منذ احتلال شبه جزيرة سيناء فى أعقاب هزيمة الجيش المصرى فى الحرب التى شنتها إسرائيل عليها فى سنة ١٩٦٧، وقضت فيها على جيشها وعلى جيوش الدول العربية المجاورة لها . وفى السنوات التى تلت هذه الحرب وحتى وفاته، انشغل عبدالناصر بإعادة تنظيم الجيش المصرى، والاستمرار فى شغل الجيش الإسرائيلى بعمليات قتالية مستمرة سميت بحرب الاستنزاف، والتى كانت تهدف إلى تدريب الجيش وإعداده لمعركة التحرير الحاسمة، وهى المعركة التى لم يقدر له أن يقودها.

وكان من نتيجة هذا الانشغال عن التنظيم السياسى، تفكك التحالف فيه وتراجع دور التوفيق والمهادنة بين المجموعات المختلفة، وتصعيد عمليات المجابهة التى قادتها مجموعة «اليسار الوطنى» التى تعاظم نفوذها حتى أمسكت بقيادة كل المؤسسات، بدءا من مجلس الشعب والتنظيم السياسى ونهاية بأجهزة الأمن والإعلام. وكان عمل هذه المجموعة محاطا بالسرية، فكانت القرارات تتخذ دون مقدمات، والقيادات يتم تغييرها دون إعلان سبب ذلك، حتى لأولئك الذين تناولتهم، فقد كانت تتم بطريقة تعسفية وعلى أساس تقارير تكتبها أجهزة خفية، يستدعى لها الخبراء من بين من يقبلون أن يصوغوا ما يطلب منهم من تبريرات، أو من بين من يتقنون النميمة ويحسنون استراق السمع ومراقبة الناس ونقل الأسرار . وقد يكون مرجع هذه السياسة هو عدم شعور هذه المجموعة بالأمان، وقلقها مما يحاك ضدها من مؤامرات، سواء على المستوى المحلى من المجموعات المنافسة أو على المستوى العالمى، فقد كانت مصر فى هذه الفترة ولاتزال مسرحا لعمليات أقلام المخابرات الأجنبية، وهناك من القرائن ما يؤكد تعاظم هذه العمليات قبل عدوان سنة ١٩٦٧ وبعده .

وقد أثارت أعمال هذه المجموعة جوا من الضيق والخوف لعدد كبير من الناس، وهو الجو الذى مكن الرئيس السادات، الذى خلف الرئيس عبدالناصر عند وفاته فى سنة ١٩٧٠ فى رياسة الجمهورية، من أن يحصل على تأييد شعبى كبير عندما قام بتطهير وإزالة الحرس القديم كله فى مايو سنة ١٩٧١، بالرغم من التجاوزات الواضحة فى قرارات البرلمان بشأن أعضائه منهم، وبالرغم من استخدامه سلطاته في تكوين المحاكم الاستثنائية. وقد أطلتُ بعض الشىء فى وصف جو التوتر والمجابهة، الذى كان يسود التنظيم السياسى حال وفاة الرئيس عبدالناصر فى سنة ١٩٧٠، لكى أوضح شكل المناخ الذى سهل على الكثيرين، بمن فيهم كاتب هذه السطور الذى كان وقتها عضوا بالبرلمان، تزكية ترشيح الرئيس السادات والوقوف معه لتثبيت أقدامه عندما نشب الخلاف بينه وبين رجال الحرس القديم . ومن الوجهة العملية، فلم تكن هناك خيارات كثيرة أو بدائل جاهزة لحسم موضوع الخلافة على الرياسة بعد وفاة الرئيس عبدالناصر .



الفصل الخامس

سنوات الأمل والإحباط

١٩٦٨ - ١٩٨١

كانت الفترة التى مرت على مصر والعالم العربى فى أعقاب هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ أمام إسرائيل من أعصب الفترات وأكثرها إيلاما. فقد أصابت المصريين بحزن شديد شابه الغضب الذى زاد من حدته زيف الإعلام، الذى كان دائم الحديث عن الجيش المصرى القهار، الذى أفاق الناس لكى يروه وقد انهار خلال ساعات أمام جيش إسرائيل. وأصابتنى الهزيمة، كغيرى من ملايين المصريين، بالحزن حتى أن نفسى قد صدت عن القيام بأعمال كنت اتطلع إليها. ومن ذلك انى امتنعت فى تلك السنة عن الذهاب كعادتى فى شهر يونيه من كل عام إلى عشتى برأس البر، والتى كانت تقع على شاطىء البحر مباشرة لكى أعدها لاستقبال عائلتى، وتكليف أحد المقاولين لإقامة حجرات نومها ومعيشتها بالكيب الذى كان يبسط حول أعمدة خشبية، كانت تقام كل عام قبل أن يحل موسم الصيف . وكانت هذه الطريقة فى بناء العشش تجعلها مؤقتة، بحيث يمكن نقلها من مكانها حسب تقدم أو تراجع الشاطىء فى كل عام . وشاركتنى عائلتى الحزن، ولم يسألنى الأبناء كريم وسوسن، واللذان كانا فى الثالثة عشرة والثانية عشرة من العمر عن سبب عدم ذهابنا إلى المصيف فى ذلك العام، كما اعتدنا كل عام ومنذ مولدهما وهما اللذان كانا يدفعانا لقضاء أجازة الصيف فى هذه المنطقة الساحرة من أرض مصر، والتى قضينا فيها ومع عائلتى الكبيرة، والكثير من أصدقاء العمر وقبل أن يفسدها الازدحام أسعد الأوقات ، فقد شاركنى الأبناء الحزن نفسه ودون أى إيحاء منى أو من الأم . وعندما حزمت أمرى وقررت أن أذهب للتشقير على العشة فى آخر شهر يوليه من ذلك العام، وجدت أن المصريين جميعا شاركونا الحزن، فقد كان المصيف خاويا على عروشه ولم يكن به غير أقل القليل من الناس.

وامتد الحزن بعائلتى حتى أننا امتنعنا عن الانتقال إلى الفيللا الجديدة، التى كنا قد انتهينا من بنائها فى حى المعادى بالقاهرة، وتم استلامها من المقاول قبل أيام من حرب

يونيه سنة ١٩٦٧، وظلت الفيللا، التى كنا نتطلع ليوم انتقالنا إليها ونمر عليها كل يوم لنراقب تقدم العمل فيها، ولنتأكد أن بناءها كان يجرى حسب متطلباتنا ورغباتنا، خاوية حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٧ عندما انتقلنا إليها . وانى أذكر هذين الحادثين لأنقل للقارئ وخاصة لمن لم يعش هذه الفترة من الشباب، حالة الحزن العام الذى حط على كافة المصريين بعد هزيمة حرب يونيه سنة ١٩٦٧. وبطبيعة الحال، فقد كان هناك من يكرهون الثورة وعبدالناصر ومن فرحوا للهزيمة وهللوا لها، وتمنوا لو أنها كانت قد قضت عليها وعلى قائدها . إلا أن هؤلاء كانوا قلة، فقد كان هناك شعور كاسح بضرورة الحفاظ على النظام من السقوط، على الرغم من الكثير من التحفظات عليه حتى لايتأكد نصر إسرائيل ويروح استقلال البلاد. ولذا فقد هب الناس يوم أن أذاع الرئيس عبدالناصر، بعد أيام من الهزيمة، قراره بالاستقالة من منصبه كرئيس للجمهورية بعد أن تحمل مسئوليتها، يطالبونه بالبقاء فى مكانه وليعلنوا عدم اعترافهم بالهزيمة، وتصميمهم على استمرار النضال ضد إسرائيل والعمل معه لإزالة آثار العدوان. وشهدت بنفسى هذا الحماس الجارف الذى لحق بالناس، وبعائلتى وعلى الأخص بابنى كريم وبنتى سوسن.

وغيرت الهزيمة من اتجاهات عبدالناصر. فقد أيقن بعد أن خذلته المؤسسة العسكرية بضرورة تغيير قياداتها، وإعادة الانضباط إليها لتكون أداة للدفاع فقط . وكانت هذه المؤسسة، كما بينت فى الفصل السابق، تتدخل فى الحياة المدنية وتنشىء التنظيمات الموازية وتجرى التحقيقات وتثير الرعب بين الناس، وتتخذ القرارات دون رقابة أو محاسبة فى محاولة لبسط سلطانها على التنظيم السياسى بل وعلى المجتمع المدنى كله، مما أبعد الجيش عن مهمته الأساسية وأفسد قياداته . وليس لدى شك فى أن التاريخ الحقيقى لحرب سنة ١٩٦٧ لن تكتمل صورته، دون أن تتاح لكاتبى التاريخ وثائق هذا النشاط الموازى والثغرات التى أتاحها، والتى قد تكون قد سهلت اختراق هذه المؤسسة من أجهزة المخابرات الأجنبية . ومهما كان الأمر، فقد قرر عبدالناصر أن يتخلص من قيادة الجيش التى قادت البلاد إلى الهزيمة، وأن يأخذ بيده مهمة بناء جيش جديد يعيد للبلاد كرامتها ويمحو به آثار الهزيمة ، وكانت هذه بداية طيبة لميلاد جديد للثورة ولعبدالناصر.

وتسبب رفض مجلس الأمن إصدار قرار، يطالب إسرائيل بسحب قواتها إلى حدودها

الدولية كما حدث فى عدوان سنة ١٩٥٦، خيبة أمل كبيرة لدى عبدالناصر بعد أن راح الأمل فى إمكان نجاح الطرق الدبلوماسية، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضى التى احتلتها بعد العدوان كما حدث فى سنة ١٩٥٦ . ولم يعد أمامه بعد أن راح منه هذا الأمل وخذله الجيش والمخابرات، غير الاعتماد على النفس والعودة إلى الشعب وإعداد البلاد لمعركة طويلة، بأخذ الأمور مأخذ الجد والذى كانت أول مظاهره هو البحث عن عناصر جديدة، ذات سمعة حسنة عرفت عنها الجدية لتجنيدها لقيادة العمل الوطنى . وهكذا أتيحت لمن هم مثلى الفرصة للدخول إلى ميدان العمل التنفيذى، وهى الفرصة التى لم تكن متاحة أبدا فى جو الانتهازية الذى سبق هزيمة سنة ١٩٦٧ . فكما بينت فى الفصل السابق، أنى كنت على وشك الخروج من مصر كلها، بعد أن طوردت من الجامعات التى أخذت انتقّل بينها، دون أن تسعى واحدة منها لكى يكون لى فيها مكتب أو معمل أستطيع أن أكمل أبحاثى فيه .

وجاءت ثانى مظاهر العمل الجاد فى هذه الفترة، متمثلة فى بدء تفتح القيادة على أهمية اللحاق بالعصر، واهتمامها بترك الشعارات وتقبلها للنقد وتشجيعها الكلام عن المشاكل التى تجابه مصر والتى لم يكن يسمح بالكلام عنها، وبدأت الجرائد والمجلات بالفعل ولأول مرة وبعد سنوات طويلة، الحديث عن هذه المشاكل وهى التى لم تكن تكتب من قبل إلا عن الأمجاد التى قامت بها الثورة والإنجازات التى حققتها . ونشرت لى جريدة الاهرام وبعد أقل من شهرين من وقوع الهزيمة، فى عددها الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٦٧، مقالا بعنوان «أبعاد التحدى الحضارى الذى نجابهه»- وأعيد نشره فى كتاب «الأهرام فى ١١٠ أعوام: شهود العصر» والصادر عن مؤسسة الاهرام فى سنة ١٩٨٦- أبين فيه أن «معركة مصر مع إسرائيل ستكون فى هذه المرة طويلة وممتدة، وأن النصر فيها لن يتحقق دون أن ندخل العصر ونأخذ بطرق الحضارة الحديثة، لأن التحدى الذى يجابهنا اليوم هوتحدٍّ حضارى فى المقام الأول، ليست المعركة العسكرية إلا وجها واحدا منه».

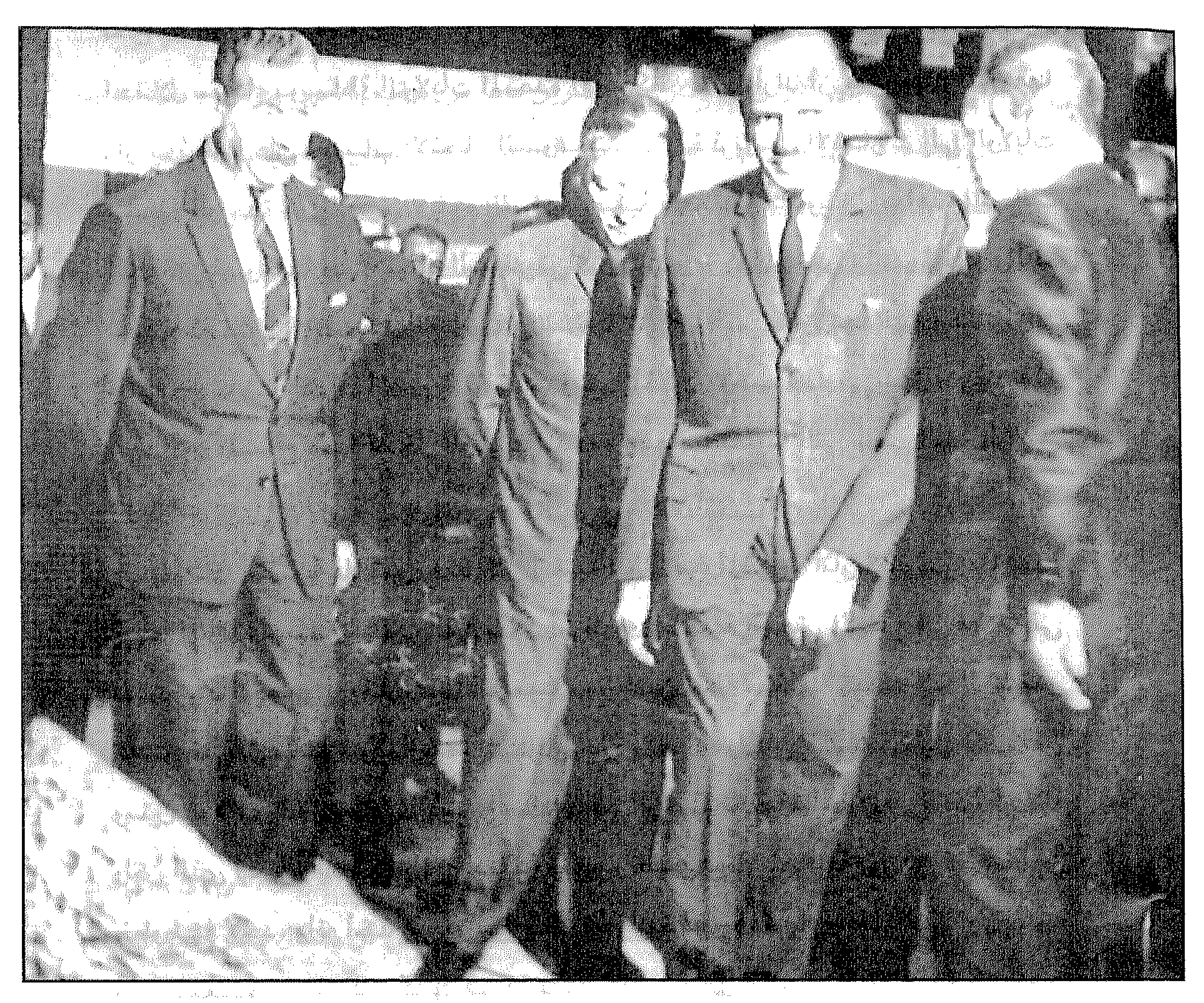
على أن أهم ما ساعد على احتواء ما كان يمكن أن ينجم عن هزيمة سنة ١٩٦٧ من بلاء ونكبات، هو التجاء القيادة إلى الشعب سعيا للحصول على مساندته فى معركتها التى كانت تعدّ لها . وهو الأمر الذى لم يحدث إلا فى أوقات متباعدة فى تاريخ مصر الحديث

وأدى إلى نقلات كبيرة فى حياتها . والراجع إلى هذا التاريخ لايجد من هذه الفترات المماثلة إلا الفترة القصيرة التى جاء ت فى آخر عصر اسماعيل، فى سبعينات القرن التاسع عشر، حين لم يجد خديوى مصر من يسانده، بعد أن تركته القوى العظمى وتآمرت عليه، إلا شعب مصر الذى سعى إليه لكى يشاركه فى الحكم، وقبل أن يقيد سلطته وأن ينشىء مجلسا نيابيا، حل عندما جاء الاحتلال البريطانى فى أعقاب هذه التجربة القصيرة مباشرة . وهكذا وئدت هذه التجربة الديمقراطية وعاد الحكم أوتوقراطيا كما كان ومعتمدا على قوة الاحتلال فى بقائه. أما فى حالة هزيمة سنة ١٩٦٧، فقد انتقل اعتماد الحكم من أهل الثقة، وقواعده فى الجيش والمخابرات التى أثبتت عجزها التام عن الوقوف أمام العدوان، إلى الشعب، مما اضطر القيادة إلى إعادة تنظيم الإدارة وتحديثها والعودة إلى نظام الكفاءة لتنفيذ الأعمال . وقد استمر هذا النظام حتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ التى ما كان لها أن تتم النصر إلا بتطبيق هذا النظام، الذى سرعان ما هجر بعد هذه الحرب. وفى ظنى أن الفترة بين عدوان سنة ١٩٦٧ وحرب العبور فى سنة ١٩٧٣ هى من ألمع فترات مصر الحديثة، التى أظهرت إمكاناتها عندما تعود القيادة إلى الشعب. وفى هذه الفترة، تم بناء الجيش وتدريب الآلاف من الشباب على فنون القتال الحديثة، التى أقدموا عليها فى حماس وتضحية قل أن يجد الإنسان لهما نظيرا. وفيها عمل الناس تحت القيادة الجديدة فى إخلاص لايستطيع المحدثون ممن لم يشهدوه أن يتصوروه. وانعكس هذا الجهد فى التقدم الذى حدث فى مؤشرات الاقتصاد فى تلك الفترة، وفيها زادت إنتاجية العامل وتحسن ميزان مصر التجارى . وإنه لمما يحزننى أن أجد الكثيرين يسقطون فريسة الحملة الدعائية الضخمة التى تحاول أن تصور مصر وكأنها انتهت بعد حرب سنة ١٩٦٧، فيقللون من شأن تضحيات الأبناء، الذين راحت سنوات شبابهم على خطوط القتال وداخل المصانع والحقول ومختلف منشآت الإنتاج، ولايقدرون هذه الفترة المضيئة من تاريخ مصر والتى يمكن أن تؤخذ عبرة ونموذجا . وفى ظنى أن حملة الدعاية الكبيرة الموجهة للتضخيم من هزيمة سنة ١٩٦٧ تهدف إلى إقناع المصريين بأن عليهم، ما داموا قد خسروا الحرب، أن يقبلوا كافة النتائج المترتبة على هذه الخسارة وأن يقدموا التنازلات لإسرائيل .

وفى وقت المد الذى جاء به تحدى الهزيمة، بدأت عملى فى مؤسسة التعدين وانطلقنا بها إلى آفاق بعيدة، وحققنا فيها نجاحات كبيرة تحدثت عنها فى فصل سابق. إلا أن هذا الانطلاق سرعان ما قيدت حركته بسبب تكتل رجال الحرس القديم، الذين استطاعوا أن يكونوا مركز قوة بداخل التنظيم السياسى، وأن يستخدموا الأجهزة التى كانت تحت إمرتهم لخلق جو من التوتر، بين الرئيس عبدالناصر ومعاونيه ممن لم يكونوا من رجالهم، والتى أتصور أن الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة فى ذلك الوقت كان واحدا منهم، فقاموا بالدس له والإيقاع بينه وبين معاونيه . إلا أن العمل لم يتوقف، وظلت إنجازاتنا محل التقدير الكبير من القيادة السياسية والرئيس عبدالناصر. وهذا التقدير يجعلنى أخمن بأن عبدالناصر لم يكن يعطى أى اعتبار لتقارير الأجهزة، التى كانت تحت إمرة رجال الحرس القديم، بل كانت له عيون تلتقط العناصر الجديدة والواعية والتى كان يأمل أن يبدأ بها طفرة جديدة ، وهى الطفرة التى لم يقدر لمصر أن تراها، فقد مات عبدالناصر بعد أقل من ثلاث سنوات من اكتشافه طريق الشعب والعمل الجاد .

وأدت تصفية الرئيس أنور السادات الذى تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس عبدالناصر فى سنة ١٩٧٠ لتكتل رجال الحرس القديم، والذى كان يلاحقه هو نفسه بالتقارير، إلى إعطائنا عاما آخر من الراحة التقطنا فيه أنفاسنا وأكملنا مسيرتنا فى العمل الجاد . وفى ظنى أن تصفية هذا التكتل كانت آتية لامحالة حتى ولو لم يأت الرئيس السادات إلى السلطة .

ولاقت الشعارات التى جاء بها الرئيس السادات فى السنة الأولى لحكمه عن الديمقراطية ودولة المؤسسات ترحيبا كبيرا، وزاد من مصداقيتها وعده بتحجيم دور أجهزة المخابرات ومحاسبتها وقيامه بحرق أشرطة التنصت، التى كانت تجريها على الناس دون إذن فى حفل خاص أذيع على شاشات التليفزيون (ويبدو أن الأشرطة التى أحرقها هى الأشرطة التى كانت تخصه هو). وكذلك قبوله بمبدأ تحديد مدة رئاسة الجمهورية بفترتين غير قابلتين للتجديد فى دستور جديد وضعه فى سنة ١٩٧١، وهو المبدأ الذى تنصل منه وألغاه كلية فى استفتاء أجراه عندما قاربت فترتا رئاسته على الانتهاء، وأضاف عليه وفى نفس الاستفتاء مبدأ أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، حتى يمر المبدأ الأول وسط زحمة الكلام عن المبدأ الثانى دون أن يتنبه إليه أحد .



في موقع شركة مصر للرخام بالمعرض الصناعى ١٩٦٩ مع السيد حسين الشافعى
والدكتور عزيز صدقى والمرحوم خليل قنديل رئيس الشركة

إلا أن هذه الإشارات التى أرسلها الرئيس السادات فى مبدأ توليه السلطة، لم تكن إلا إجراءات وقتية لكسب الوقت، تمهيدا للتغيير الذى كان يعده لحل مشكلة احتلال سيناء بوساطة الولايات المتحدة الامريكية، التى أراد أن يعيد علاقاته معها وأن يوثقها على حساب الاتحاد السوفييتى . وأخذ يرسل الإشارات إلى الولايات المتحدة الواحدة تلو الأخرى، ويقيم القنوات الخلفية للاتصال بها، ويلغى معاهدة التحالف التى كان قد وقعها مع الاتحاد السوفييتى قبل شهور ويرحل الخبراء السوفييت. ولما لم تجد هذه الإشارات دخل الحرب فى سنة ١٩٧٣- والتى كان يعد لها منذ سنوات طويلة – وعبرت القوات المصرية قناة السويس وأخذت موضع قدم فى سيناء، وعند هذا الحد كان المسرح معدا لتدخل الولايات المتحدة لإيجاد التسوية التى سعى إليها الرئيس السادات.

ولم تأت التسوية بلا ثمن، فقد كان لتغيير السياسة المصرية آثار كثيرة، يهمنا منها فى هذا المقام تهميشها للدور الذى يمكن أن تلعبه الصناعة أو حتى الإنتاج فى عمومه فى الاقتصاد المصرى . وكان هذا التهميش جزءا من خطة متكاملة تهدف لإعداد مصر للعيش فى ظل نظام شرق أوسطى جديد، يجرى إعداده ويكون فيه لإسرائيل مكان آمن ومتين . ولا أعرف إن كان الرئيس السادات قد أدرك أبعاد هذا الجزء من الخطة أم لا ، ولكن الذى أعرفه أنه اندفع فى عملية تغيير السياسة المصرية دون أن يفصح عن خطوطها لأحد، وأنه أخذ يسير بها خطوة خطوة نحو هدفها. وأغلب الظن أن رغبته فى استعادة سيناء التى كانت قد فقدتها مصر خلال حرب سنة ١٩٦٧، كانت أحد الأسباب المهمة لاندفاعه لإجراء هذا التغيير. وقد تحقق للرئيس بالفعل ما أراد، وجلا الإسرائيليون عن سيناء بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد فى سنة ١٩٧٨، وهى الاتفاقية التى اعترفت فيها مصر بإسرائيل وأقامت معها العلاقات الدبلوماسية، وتعهدت فيها بالعيش فى سلام معها وإنهاء كل ما يعكر صفو العلاقات الطبيعية بينهما. وأصبحت سيناء بمقتضى هذه الاتفاقية تحت السيادة المصرية، ومنطقة عازلة بينهما بلا وجود عسكرى مصرى كبير بها.

ولست أريد أن أدخل فى تفاصيل الوقائع والمحادثات التى جرت وحتى توقيع الاتفاق، فقد كانت موضوع كتابات ومذكرات المشاركين فيها، بدءا من هنرى كيسنجر وموشى

ديان ونهاية بجيمى كارتر وإبراهيم كامل وبطرس غالى . إلا أن الشئ الذى لم يكتب عنه أحد، وأغلب الظن أنه لم يكن ببال العدد الأكبر من المشاركين فى الأحداث، هو أن هذه الاتفاقية كما تبدو الآن وبعد أكثر من عشرين سنة من توقيعها، هى جزء من خطة بعيدة المدى لحماية أمن إسرائيل وسط محيط العروبة الذى تعيش فيه، بإقامة نظام شرق أوسطى جديد يكون فيه لإسرائيل مكان آمن، لايمكن الاستغناء عنه كمركز للاتصالات بين أطراف المنطقة الواسعة ، وكوسيط بينها بحيث لاتمر تجارة ولاتجرى صفقة أو تعامل بين طرف وآخر إلا من خلالها . وهذا النظام الذى يدور حول تأمين إسرائيل وتأكيد دورها المحورى وسط بحر العروبة الواسع والمحيط بها، لايمكن أن يتحقق دون أن يتوافر له شرطان :

الأول هو أن تكون المنطقة مفككة وأن يتأكد تفرد كل قطر فيها، وأن تنتهى وإلى الأبد فكرة توحيدها أو التقارب بين أقطارها . وفى هذا المجال، نجح المخطط نجاحا باهرا وتفككت الدول العربية، حتى أصبح مجرد جمع ملوكها ورؤسائها على مائدة واحدة أمراً عسيرا . وشارك العرب أنفسهم فى إنجاح هذا المخطط، وبدأوا حروبا على بعضهم البعض، وجندوا وسائل إعلامهم للتهوين بل وللتهكم من الوحدة العربية، وتفرق كل إلى حاله وتركوا الجامعة العربية لتنحدر إلى حال يدعو إلى الأسى .

أما الشرط الثانى لإقامة هذا النظام، فهو التأكيد على ألا يقوم فى أى قطر من الأقطار التى ستنتظم فيه اقتصاد مستقل أو متكامل، يمكن أن يشكل خطرا على هيمنة إسرائيل عليه . ولذا فإن الإبقاء على اقتصاديات كل أقطاره تابعة وغير متكاملة، حتى لاتكون لها القدرة على الإفلات منه أو تهديده بأى شكل من الأشكال، هو من أهم شروط قيام هذا النظام . ولم يكن من بين جميع دول المنطقة من اقترب من بناء قاعدة صناعية متكاملة غير مصر والعراق . وقد حدث تدمير هذه القاعدة وكذلك البنى التحتية للعراق، عن طريق الحرب التى شارك العراق نفسه فى إشعالها بغزوه الكويت سنة ١٩٩٠، وساهمت كافة الدول العربية فى تنفيذها ومباركة استمرارها لسنوات طويلة بعد الانتهاء منها.

أما فى مصر، فقد تم تفكيك قاعدتها الانتاجية في هدوء وبرضا نخبها، التى زينت لها فكرة هجر ميدان الإنتاج والانتقال إلى ميدان الخدمات، وتمت غوايتها بحل مشاكلها

الاقتصادية عن طريق فتح باب الهجرة لعمالها وتشجيع السياحة إليها، وتنشيط البحث عن البترول ومدها بالمنح والمعونات والقروض الميسرة.

وعاصرت بنفسى عملية الخلاص من قاعدة مصر الصناعية، والتى جاءت على خطوات بدأت بحل مؤسساتها الصناعية النوعية وتحجيم دور الهيئة العامة للتصنيع، وهى الأجهزة التى كانت تنسق بين أعمال الشركات والمشروعات، وتراجع أعمالها الفنية وتتأكد من جدواها وصحة عقود تنفيذها، فكانت بذلك مكملة لعمل الجهاز المركزى للمحاسبات الذى كان يراقب أعمالها المالية والإدارية . ثم بالتوقف عن تزويد الشركات بمستلزمات إنتاجها ومصادر تمويلها. ثم بتعيين وزراء للصناعة بلا دراية أو رؤية ممن لم يكن لهم هم غير «تطفيش» قيادات الصناعة الفعالة، وعرقلة الأعمال وإيقاف بل وتخريب كل مشروع سائر، وعندى من أمثلة هذه المشروعات الكثير ولكنى سأكتفى بذكر واحد منها، ليس لأنه الأهم من بينها بل لأنه كان عزيزا على، وهو مشروع إنشاء مكتب لتصميمات المناجم كنت آمل أن أعده لبناء الخبرة الوطنية القادرة على وضع مشروعات استغلال الثروة المعدنية، ومعالجة خاماتها ودراسة أفضل طرق استغلالها وجدواها. وكان المكتب قد بدأ عمله بدراسة ووضع خطط تنفيذ مشروع فوسفات «أبو طرطور»، الذى كنا قد وضعنا خطوطه الأولية بعد أن تبينت الإمكانات الكبيرة لاستغلاله، إلا أن الوزير قرر ودون العودة إلينا إسناد هذه الدراسة إلى أحد المكاتب الاستشارية الأجنبية، نظير عدة ملايين من الجنيهات الاسترلينية . وذهبت صيحتى لرئيس الوزراء لإلغاء هذا الإسناد وإعادة دراسة المشروع إلى المكتب الوطنى، نظير جزء من الأموال التى كانت ستغدق على هذا المكتب الأجنبى أدراج الرياح . وهكذا راحت الفائدة التى كان من الممكن أن تجنيها البلاد من أن يكون لديها مكتب فنى لتقييم مشروعات التعدين . ولو كان لمصر مثل هذا المكتب لما كانت قد وقعت فى مأزق مشروع استغلال الحديد بأسوان، والذى تراجع فيه موقفها منه اليوم - فى سنة ٢٠٠٠ - بعد أن أعلنت عنه منذ أقل من سنتين - من ذلك التاريخ - ودعت رئيس الجمهورية لافتتاحه وأنفقت عليه عشرات الملايين من الجنيهات!

وإني أذكر هذا المثال بالذات لأنى حاولت، وفى منتصف السبعينات أيضا، أن أقيم مكتبا مماثلا بالشركة العربية للتعدين، التى كانت قد أقامتها الجامعة العربية واتخذت

مقرها بمدينة عمان بالأردن، والتى كانت تنفق الملايين كل عام لتصميم ودراسة جدوى مشروعات التعدين، التى كانت تشارك فيها فى مختلف البلاد العربية، ولكنى فشلت أيضا فقد كان إسناد مثل هذه الأعمال للشركات الأجنبية سهلا بل ومجزيا أيضا !

وأضعت من حياتى السنتين الأخيرتين من رئاستى لمؤسسة التعدين والمساحة الجيولوجية، فى أخذ ورد مع هذه العينة الرديئة من الوزراء، وزاد من همومى استمرار توارد تقارير الأجهزة على مكاتبهم، ولم يكن لأى منهم الثقة بالنفس التى كانت عند المهندس على والى، فلم يواجهنى أحد بها بل حفظوها لأنفسهم وحاولوا تحجيم سلطاتى والعكننة على . وعند هذا الحد كان الكيل قد طفح فتقدمت باستقالتى فى آخر سنة ١٩٧٧.

ولم يكن البرلمان الذى كنت عضوا فيه حتى سنة ١٩٧٦ بأفضل حالا. فقد أصبح ملعبا يقتنص فيه من استطاع المغانم التى جاءت من انهيار النظام القديم ، وسعى الكثيرون للحصول على توكيلات الشركات الأجنبية، التى بدأت تفد على مصر لسد الفراغ الذى نتج عن انهيار صناعاتها، أو لأن يكون له نصيب فى أموال المعونات التى بدأت تتدفق على مصر، وهكذا قررت الانزواء بعيدا ولما جاء وقت تشكيل برلمان سنة ١٩٧٦ لم يكن لى فيه مكان .

ولم يأت خروجى من المؤسسة سهلا، وإنما احتاج إلى قدر كبير من المناورة. ذلك لأن خطاب الوزير بقبول استقالتى، والذى جاء فى اليوم التالى لتقديمها، لم يكن كافيا لإخلاء سبيلى حسب ما أفتى به مدير الشئون الإدارية، الذى أحلت إليه الخطاب لاتخاذ اللازم نحو تسوية معاشى، وكتابة الخطابات اللازمة للسلطات حتى أقوم باستخراج جواز سفر جديد لايحمل وظيفتى، حتى أستطيع الخروج والدخول من مصر والعودة إليها دون الحاجة إلى أخذ تصريح من أحد . وكان من رأى مدير الشئون الإدارية أن خطاب الوزير فيه خطأ أساسى، لأن المنوط بتعيينى وقبول استقالتى هو رئيس الوزراء، وليس الوزير الذى كان عليه أن يرسل خطاب استقالتى إلى رئيس الوزراء لكى يصدر قرارا بقبولها وإحالتى للمعاش . وقلت لمدير الشئون الإدارية إنى لا أريد انتظار قرار من رئيس الوزراء ولا أريد البقاء للحظة واحدة، فرد على بالقول بأنه لايستطيع البدء فى إجراءات تسوية معاشى دون أن يكون عنده قرار بإحالتى للمعاش، فقلت له وما رأيك إن أصدرت أنا

بنفسى القرار بعد أن أشير فى ديباجته إلى خطاب الوزير. قال إنه سيقبله على مضض وباعتباره أمرا منى سيقوم بتنفيذه وعلى مسئوليتى. وقام بالفعل بإعداد القرار الإدارى الذى أحلت فيه نفسى إلى المعاش ، وقد سويت حالتى ونالنى معاش شهرى قدره مائة وعشرة جنيهات بعد خدمة دامت أربعين سنة . أما مكافأة نهاية الخدمة، فلم تزد على مائتين وخمسة وعشرين جنيها . وكان معاشى تابعا فى ذلك الوقت إلى إدارة معاشات الحكومة، قبل انتقاله بعد سنوات طويلة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية.

ولم يأت بعد خروجى واحد من عشرات الأبناء الذين علمناهم ليعرض على الالتحاق بأى من جامعات مصر كأستاذ متفرغ أو غير متفرغ، أو حتى بالقيام بإلقاء محاضرة فى أى منها، ولم يعرض على رئيس المجالس القومية المتخصصة الالتحاق بها، وكانت هذه المجالس أحد ابتكارات الرئيس السادات للتخلص من كبار موظفيه، الذين لم يكن يريد التعاون معهم بطريقة رقيقة أراد أن يجمعهم فيها ليدردشوا فيما بينهم، وليكتبوا ما يحلو لهم من تقارير لم يكن هناك واحد على استعداد للنظر فيها، وكذلك لإعطاء الفرصة لهم ولأصحاب المعاشات لتحسين أحوالهم المادية، وكان الالتحاق لمن هم مثلى يكاد أن يكون روتينيا . ولم تكن لهذه المجالس فائدة، ولم يكن هناك من ينتظر منها شيئا، فلم يكن لها من الأدوات أو المراجع أو الأموال أو القيادات العلمية المتفرغة ما يمكنها من القيام بأى عمل مفيد .

وإنى أذكر هذين المثلين ليس لأنى كنت طامعا، أو حتى آملا، فى الحصول على أى منهما بل ولعلى كنت سأرفضهما لو كانا قد جاءا، ولكنى أذكرهما لأبين المناخ العام الذى عشته حتى بعد خروجى .

أما بشأن المؤسسة التى تركتها، فقد قاطع رئيسها الجديد، والذى كان يعمل المدير العام لها تحت إمرتى، الحفلة التى أقامها العاملون لتوديعى . وتركت هذه الحفلة أثرا كبيرا فى نفسى للعواطف الجياشة المملوءة بالحب والتقدير، وقد شعرت أنها كانت مكبوتة تحت تأثير هذا الرئيس الجديد، الذى منع أى موظف بالمؤسسة من الاتصال بى - وفى تصورى أن الوزير بنفسه هو الذى أوصاه بمطاردتى، بل وبتقصى أحوالى لإيجاد ما يمكن أن يديننى - وكان هذا الوزير نفسه قد طلب منى أن أفعل هذا الشيء نفسه مع رئيس الهيئة العامة للتصنيع، بعد أن قدم استقالته طالبا منى أن أجد له ما يمكن أن يدينه.

وهكذا وبعد انقضاء أقل من أربعة أسابيع على خروجي من المؤسسة، قام الرئيس الجديد لها بتنفيذ وصية الوزير، وأرسل لى إلى منزلى محضرا من المحكمة ليبلغنى بالمثول أمام القاضى، بشأن قضية رفعتها الهيئة ضدى لمطالبتى برد مكافأة مالية ادعى أنى أخذتها دون وجه حق (وكانت بالمناسبة المكافأة الوحيدة التى أخذتها خلال عملى بالمؤسسة، والذى امتد لعشر سنوات لم آخذ فيها مليما واحد فوق مرتبى، بما فى ذلك ما كان يستحق لى من بدلات السفر) ولم تكن المكافأة من أموال المؤسسة أو الحكومة المصرية، بل كانت من أموال الجامعة العربية مكافأة لى لصياغة مشروع قانون تأسيس الجمعية العربية للتعدين، والتى كانت الجامعة قد كلفتنى بها. وكانت القضية وهمية، فقد كان لدى قرار وزارى بقبول المكافأة، وتصورت عندما وصلنى المحضر، أن الرئيس الجديد لم يكن يعرف شيئا عن هذا القرار، فسارعت بإرسال نسخة منه إليه إلا أنه صمم على الاستمرار فى القضية التى رفضت فى أول جلسة نظرت فيها. ولم تقم الهيئة بالاستئناف بل وجاء نى وفد من محامييها لتقديم الاعتذارات .

أما أكثر ما آلمنى فقد جاء بسبب الانهيار الذى حدث لهيئة المساحة الجيولوجية بعد خروجي، والانحدار الذى حدث لحولية هذه الهيئة التى أنشأتها قبل سنوات، وآملت أن تكون مثالا يحتذى للنشر العلمى رفيع المستوى . وصدرت أعدادها بعد خروجي بأبحاث ضعيفة لم يحدث لها تحكيم، بل وبأبحاث كنت قد رفضت نشرها قبل استكمالها وإصلاح لغتها الانجليزية الركيكة، وبها مقدمة تطاول فيها كاتبها على .

وعلى الرغم من الألم الذى أحدثته لى هذه الصغائر، إلا أنها أقنعتنى بحكمة قرارى بالابتعاد عن هذا المناخ الردىء، الذى أحدثه التغيير الذى أتى به الرئيس السادات فى أعقاب حرب سنة ١٩٧٣ . وعكفت على أعمالى الاستشارية التى كنت قد بدأتها بعد خروجي، والتى كانت تحملنى إلى لندن وبرلين والولايات المتحدة وبعض البلاد العربية، وإن تركز معظمها مع بعض شركات البترول التى كانت تعمل فى مصر، والتى كانت تحيل إلى بين الحين والآخر بعض دراساتها لإبداء الرأى فيها . وكان العمل يتم فى هدوء فى منزلى بضاحية المعادى بالقاهرة، ويُسمح لى بحرية الانتقال إلى الخارج وقت أن أشاء. فقد كنت قد قبلت العمل أستاذا غير متفرغ بجامعتى برلين التقنية بألمانيا وتكساس بالولايات المتحدة ، مما كان يضطرنى لقضاء بضعة شهور فى كل منهما كل عام.

وما إن بدأ الحال يستقر بى فى عملى الجديد، إلا وواجهتنى أنا وعائلتى أزمة كبيرة بفقدان «عم على» الذى كان يقوم بخدمتنا منذ أكثر من عشرين سنة، أثر حادث بالطريق صدمته فيه سيارة وهو عائد إلى منزله توفى فى أثرها، وارتبكت حياتنا بعد وفاته فقد كان عم على رحمه الله «على جاد عيسى» أحد أعمدة منزلنا، على الرغم من أنه كان فى وظيفة السفرجى فقد كنا نعتمد عليه فى إدارة شئون منزلنا، وكان يشرف على نظافته وترتيب حديقته وشراء حاجاته، وإعداد طعامه وإرسال بريده وتسلمه وإيداع وسحب الشيكات والنقدية من البنوك، كما كان يحافظ على أولادى عندما كنا نضطر للخروج من المنزل ونتركهم وحيدين فيه . وكان عم على المسئول عن توظيف من يحتاج إليهم من المساعدين سواء فى الحديقة أو المنزل . وكانت أمانته فائقة ومواعيده مضبوطة يستطيع الواحد أن يضبط ساعته عليها، فعلى مدى عشرين سنة كان يأتى إلى منزلى بدراجته فى الساعة السابعة صباحا ليعد إفطارى . وكنت أنا ووداد والأولاد نتركه وراء نا طيلة النهار وحيدا فى الڤيللا الى أصبحت معروفة باسمه بين سكان المنطقة . وكان عم على طويل القامة أسمر اللون وسيم الشكل حسن الهندام، قفطانه الأبيض يكاد أن يقطر بياضا . والتحق عم على للعمل فى شقتى بالمعادى فى سنة ١٩٥٥، ثم انتقل معى إلى الڤيللا بعد أن تم بناؤها وظل فيها حتى وفاته فى سنة ١٩٧٨ . وكان بينى وبينه صداقة ومحبة كبيرة، وكنت أقضى الوقت الطويل فى الحديث معه، فقد كان على وعى سياسى يفوق وعى الكثيرين ممن كان على أن أتعامل معهم، وكان يتابع الأخبار عن طريق الراديو، وارتفع قدرى عنده عندما سمع فى إحدى نشرات أخباره عن مقابلاتى مع عبد الناصر . وكان عم على شديد التدين لايترك فرضا وله احترام كبير للأديان السماوية وأماكن عبادتها والقائمين عليها، كما كان شديد الاحترام والحب لامرأته . وعندما جاء ت هوجة المد الدينى التى طالت مصر فى سبعينات القرن العشرين، كان بعض زملائه ينعون عليه عمله عند الأقباط، ولكنه كان يصدهم ويأتى لى شاكيا وهو فى حزن شديد على ما آل إليه فهم الدين على أيدى هؤلاء الجهال . وكان لعم على منزل حسن البناء فى قرية المعادى الخبيرى حصل عليه تعويضا عن عشته المتواضعة التى فقدها فى سيل سنة ١٩٤٢ الذى كسح منازل هذه القرية العشوائية، قامت الحكومة الوفدية فى أثرها بإعادة تخطيطها وتسكين أهلها فى منازل جديدة حسنة البناء . وكان من دواعى سعادتى الكبيرة أن ساعدته فى تحسين منزله ورفعه لإسكان أبنائه عندما تزوجوا .

كان عم على رجلا نبيلا، كلمته واحدة لايعرف اللف والدوران يحترم عمله ومواعيده والتزاماته، وصادقا مع نفسه ومع غيره، وحاملا لتراث عريق من الحضارة لم تفسده مدرسة أو تطلعات لم يكن بالإمكان تحقيقها - وقد وجدنا تعويضه صعبا - كما وجدنا الفارق بينه وبين أولاده أبناء المدرسة وهوجة السبعينات كبيرا .

كان عم على كما بدا لنا بعد وفاته نموذجا لجيل راح. وقد جربنا من بعد رحيله الكثيرين للعمل فى منزلنا، إلا أنهم جميعا وبلا استثناء واحد أعطونا من المتاعب والهموم أكثر مما أعطونا من الخدمة أو الراحة. فقد كان منهم اللص ومن لايؤتمن على مال أو متاع ومن كان يغيب دون إذن أو يتأخر عن الميعاد، أو من يعد ولايفى ومن لم يكن يؤدى عمله بأى اهتمام، وكانوا جميعا من الخبثاء لايستطيع الواحد أن يقرأ ما بداخلهم ولايعرفون طريق الصدق . أما عن السائقين فحدث ولاحرج، فقد جاءنا واحد كان يؤجر سيارتنا من خلف ظهرنا، بل ويقودها إلى الاسكندرية نظير أجر عندما كنا نغيب عن المنزل ليوم أو اثنين، وجاءنا آخر صدم السيارة وكلفنا الآلاف .

وكما كانت هذه عينة الذين جاءوا للخدمة فى منزلنا، كذلك كانت عينة الذين دخلوا ميدان الأعمال فى عصر انفتاح السبعينات من القرن العشرين. فقد كانوا، على الأقل أولئك الذى تعاملت معهم، أقرب إلى النصابين منهم إلى رجال الأعمال . وقد دخلت فى تجربتين حاولت أن أجرب فيهما العمل فى ميدان الأعمال تبت بعدهما. وكانت الأولى عندما أنشأت أنا وبعض الزملاء شركة لحفر الآبار، ما إن تم تسجيلها فى هيئة الاستثمار حتى وصل خبرها إلى كبير مقاولى مصر، الذى طلب منا أن نشركه فيها أو أن يقوم هو بنفسه بإنشاء شركة لتطردنا من السوق، فقررت تصفية التجربة وحل الشركة بعد أن تبين لى أننا سنكون الخاسرين، سواء دخلنا فى شراكة مع كبير المقاولين أو لم ندخل . أما التجربة الثانية، فقد كانت عندما شاركت عددا من الزملاء لإنشاء شركة لإنتاج بعض مواد البناء الحديثة، التى كنا سندخلها إلى مصر لأول مرة وانسحبت منها بعد أن خطط الزملاء لإبعادى وإدارتها لحسابهم .

وللحق فإن القيام بالأعمال فى مصر صعب لايمكن أن يتم إلا إذا كان للقائم به علاقة وثيقة بالسلطة، فليس فى البلاد من المؤسسات ما يسمح بإنهاء أى عمل دون وساطتها أو تدخلها المباشر، وينطبق ذلك على كل ما يتعلق بالضرائب والتسجيل والتقاضى والحصول على التراخيص والتسهيلات الائتمانية أو إقرار الأمن . أما النظام المالى فعتيق، ليس له

من القواعد ما يمكن أن يحمي الخصوصية أو يكشف الفساد أو يوقف استغلال النفوذ أو حتى يضبط استخدام الشيك المصرفى ، وقد حدث لى ولمرات أن عجزت عن صرف شيك أعطى لى ووجدت أنه بلا رصيد، حتى وبعد أن حكم القضاء لصالحى فليس فى مصر كما أظهرت تجربتى جهاز يمكن أن ينفذ أوامر القاضى !

العودة إلى الصحراء

وجاء فشلى فى الدخول فى ميدان الأعمال، بالإضافة إلى وفاة عم على الذى جعل خدمة مسكنى بالقاهرة صعبة، معجلين بالإسراع فى استكمال مشروع إعداد المزرعة، التى كنت قد اشتريتها فى سنة ١٩٧٤ فى أحد مزادات البيع بقرية بولاق، التى تقع إلى الجنوب من مدينة الخارجة بالواحات بحوالى ثلاثين كيلو مترا، للسكنى استعدادا للانسحاب من الحياة العامة وقضاء سنوات المعاش فيها . وكنت وجميع أفراد عائلتى قد وقعنا فى حب الصحراء الغربية بمتسعاتها الفسيحة وبالواحة الخارجة بالذات، وزاد من حبى لها ترددى الدائم عليها، بعد أن كشفنا عن راسب الفوسفات فى الهضبة الواقعة بين هذه الواحة والواحة الداخلية، والذى بدأنا فى تنميته مما جعلنى أقضى الليالى الطويلة بالواحة وأتعرف عليها وعلى رجال هيئة التعمير فيها .

وكانت الواحة الخارجة واحدة من واحات مصر بالصحراء الغربية، التى شكلت اهتمام هيئة تعمير الصحارى، التى تأسست فى آخر خمسينات القرن العشرين لتعميرها وتنميتها، وقامت هذه الهيئة بتجربة رائدة فى هذا الميدان، أدت إلى دراسة خزان المياه الأرضية بالصحراء الغربية، بل وبشمال السودان، ودقت مئات الآبار ورفعت الخرائط المختلفة وقامت بأبحاث علمية رفيعة المستوى، بالاشتراك مع عدد من الهيئات العلمية العالمية، ورصدت حركة المياه الأرضية وتصرفاتها عبر سنوات طويلة . كما قامت بمسح شامل للتربة وبدراسات عن النباتات الصحراوية، وأنسب الزراعات بالصحراء ومقنناتها المائية، وشقت الطرق وبنت المساكن وأنشأت المطارات، واستصلحت حوالى ٤٠,٠٠٠ فدان فى المدة التى نشطت فيها، وحتى منتصف سبعينات القرن العشرين .

وكانت واحات مصر وحتى مجيء هذه الهيئة معزولة عن مصر يسكنها عدد قليل، وقد رأيتها فى ذلك الوقت عندما كان الوصول إليها صعبا يحتاج إلى ترتيبات هائلة، فلم يكن يربطها بوادى النيل طرق أسفلتية، وعندما كان أهلها يعيشون فى عزلة تكاد أن تكون تامة، تدور حياتهم حول شجرة النخيل يبادلون بلحها فى آخر موسم الصيف مقابل

الأقمشة، وغير ذلك من البضائع التى كان يحملها لهم بعض تجار الصعيد، الذين اعتادوا المجىء إلى الواحة للقيام بهذه المقاصة لعدد من الأجيال . وكانت الزراعة محدودة حول الآبار الارتوازية التى لم تكن تحتاج إلى رفع مياهها، كما كان السكان يعيشون فى مدن محاطة بأسوار وذات شوارع ضيقة ومسقوفة، تمكنهم من الاحتماء فيها من غارات البدو التى كانت تجيئهم – قبل استقرار الأحوال فى أواخر القرن التاسع عشر – بين الحين والحين وكلما حل الجفاف بمراعيهم .

وكانت الواحات وعلى طول التاريخ جزءا ذا أهمية خاصة لمصر، حرصت الدولة المركزية فى وادى النيل على أن يكون لها فيها وجود وصلة . وحدث أكبر الاستغلال للواحات وقت الاحتلال الرومانى عندما أصبحت مركزا لحامياتها المتقدمة، وحقلا لإنتاج الحبوب بعد أن عرف الرومان فن دق الآبار لاستخراج المياه الجوفية، من الأعماق السطحية التى كانت تشكل أحد الخزانات المهمة فى باطنها، ومكانا يلجأ إليه أهل مصر من المسيحيين من الاضطهاد. ولمسيحيى ذلك العصر آثار كثيرة فى كل واحات مصر الغربية من كنائس وأديرة وجبانات .

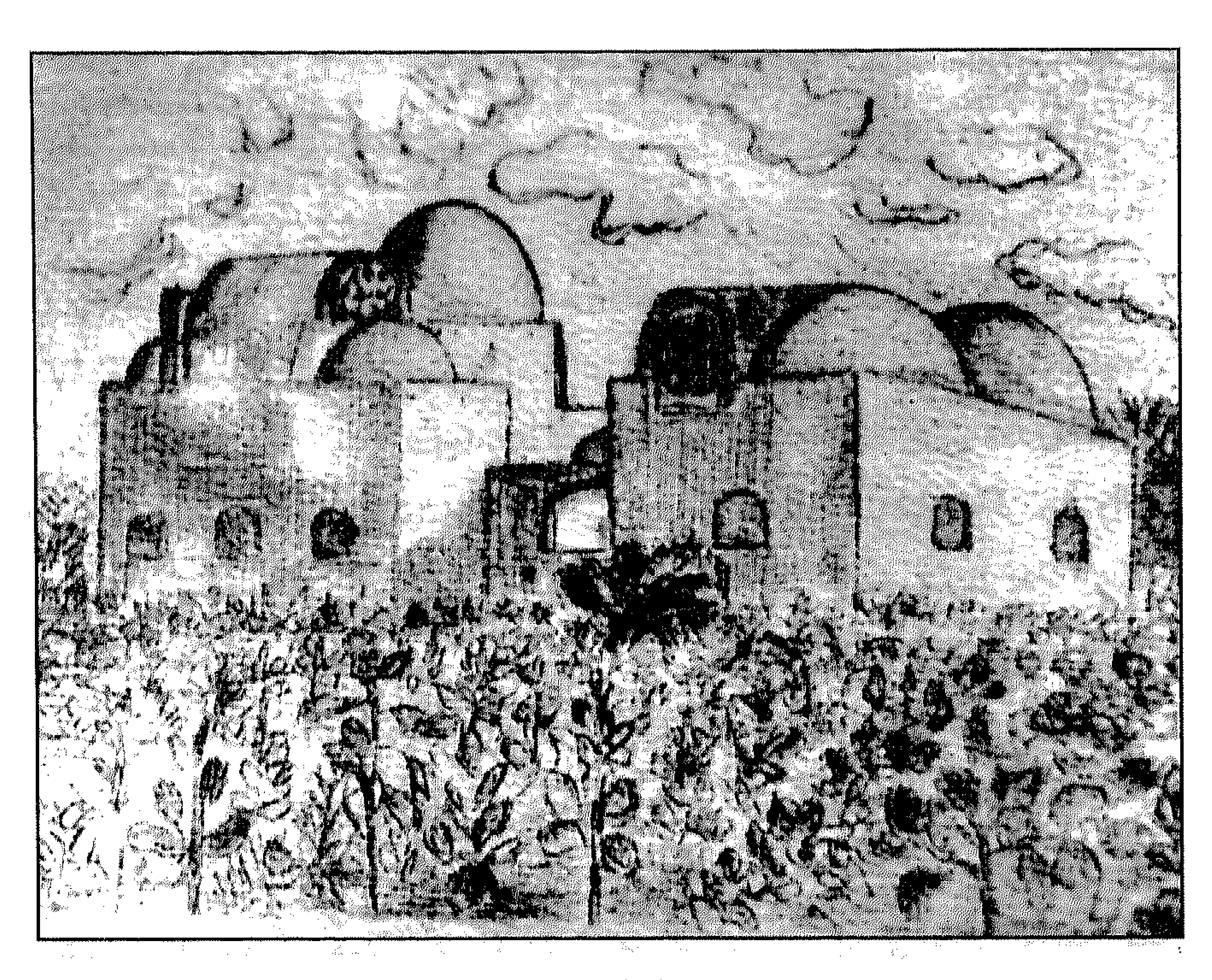
وتوسع الرومان فى دق الآبار دون حساب، مما أدى إلى جفاف خزان المياه السطحى وتمليح الأراضى وهجرة أغلب السكان عند نهاية حكم الرومان. ولم يبق بالواحة بعد ذلك التاريخ غير القليل من السكان ممن بقوا حول الآبار الارتوازية العميقة، التى كانت تنساب منها المياه بدون ضخ . وظل الحال كذلك حتى مجىء هيئة تعمير الصحارى فى منتصف القرن العشرين .

ونالت الواحات بعض الاهتمام فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بسبب الحاجة إلى تأمينها من غارات ثوار المهدى فى السودان، وأصبحت من المحافظات التى عين لها محافظ انجليزى، اتخذ عاصمة لها مدينة الخارجة وبنى له قصرا خارج أسوارها ألحقت به حديقة كبيرة للنخيل، وبقيت الواحة الخارجة ومنذ ذلك التاريخ معقلا متقدما ترسل له المعونة السنوية، ويدق فيها بئر عميقة بين الحين وطول الحين، حتى مجىء هيئة تعمير الصحارى فى آخر خمسينات القرن العشرين، ووصول محافظ جديد لها من شباب مهندسى الجيش المصرى هو المرحوم عبد المجيد الجغيل، الذى أذكره بالاسم هنا لفضله ولأثره الكبير على تنمية الواحات ، فقد كان بالإضافة إلى مقدرته الفنية العالية، ذا شخصية محبوبة وتواضع جم وإيمان وحب لموضوع تنمية الصحارى، الذى أراده أن يأخذ منحى علميا لإدراكه لصعوبته وتعقيده.

وقد زاملت المهندس الجغيل فى مجلس الشعب، عندما كان يمثل دائرة الصحراء الغربية، وعرفته عن كثب عندما كنت مشغولا بدراسة مشروع فوسفات أبو طرطور، فقد كان حريصا على متابعة خطوات هذا المشروع وتسهيل أعماله، وأمر ورش المحافظة بإقامة بعض مبانيه المؤقتة . كما كان مهتما ومساندا لأعمال هيئة تعمير الصحارى، التى انطلقت تحت قيادة المرحوم المهندس طلعت ضرغام وزملائه من العاملين الذين عشقوا أعمالهم . وكان هذا المناخ من العمل الجاد والتعاون هو الذى جذبنى للواحة والتطلع لقضاء مابقى لى من عمر فيها، فقد كان هذا الجو من العمل الجاد يضيف إلى جمال المنطقة البهجة والأمل ، ودخلت أول مزاد يقام بالواحة لبيع الأراضى التى كانت الهيئة قد استزرعتها، واشتريت بالفعل مزرعة صغيرة من النخيل فى قرية بولاق .

ولما عرف صديقى المرحوم حسن فتحى المهندس المعمارى الكبير برغبتى فى بناء بيت فيها، قام بتحوير رسم معمارى قديم كان قد أعده لمسكنى بالمعادى لكى يناسب مزرعة بولاق، وقمت بالفعل ببناء المنزل بواسطة أحد البنائين، الذين تدربوا على بناء القباب وضرب الطوب النيىء على يد المهندس حسن فتحى نفسه، الذى كان قد قام ببناء مركز إدارى كبير فى قرية باريس بأقصى الجنوب فى الواحة الخارجة قبل ذلك بسنوات، وأثثت منزلى بأثاث بسيط.

وبنيت منزلى فى الركن الجنوبى الغربى للمزرعة، وعلى حافة الصحراء التى كانت تحفه من هذين الجانبين ، وكان الجانب الغربى هو حد الصحراء الغربية الواسعة، والجنوبى حد أرض منخفضة نسبيا وأملحت ولم يفلح استزراعها. وكان الموقع بديعا ووقعت أنا وزوجتى وولدى كريم وبنتى سوسن فى حبه، وأخذنا نتردد عليه بانتظام ونقضى فيه كل عطلة تتاح لنا، ولم تمنعنا المسافة الطويلة التى كان علينا أن نقطعها بالسيارة للوصول إليها . وكانت المسافة بين منزلى بالمعادى ومنزلى الجديد بالمزرعة ٦٠٠ كيلو متر بالتمام، كنت أقطعها فى أكثر من عشر ساعات بالسيارة، كان منها حوالى ٣٥٠ كيلو مترا فى طريق الصعيد الزراعى القديم بغرب النيل، حتى تفرعه إلى الشمال من أسيوط للجنوب الغربى فى طريق الواحات الصحراوى . وكانت قيادة السيارة فى هذا الطريق الضيق والشديد الازدحام محفوفة بالأخطار، كما أن الطريق لم يكن معدا للسفر للمسافات الطويلة، فلم تكن على طوله استراحة واحدة يمكن أن يتناول المرء فيها



منزل الواحات ١٩٧٨

فنجانا نظيفــا من القهوة، أو يمكنه أن يقضى فيها حاجته وكان هذا الأمر يسبب لى ولزوجتى بالذات ضيقا شديدا .

وكانت الأوقات التى نقضيها فى الواحة سعيدة حقا. فبالإضافة إلى الزراعة التى بدأنا نتعلم فنونها، فقد اهتممنا بدراسة الواحة وتاريخها وكنا كثيرى الترحال فيها، وعاصرنا الواحة وهى تغير وجهها بعد أن انفتحت على العالم الخارجى، مما دفعنا إلى أن نجمع نماذج من الأدوات والملابس والحلى وغيرها من مختلف أرجاء الواحة، والتى أيقنا أنها ستختفى كلية نتيجة هذا الانفتاح. فى محاولة لبناء متحف صغير بدأنا إعداده فى إحدى حجرات منزلنا الجديد . وكان من مظاهر التغيير الكبيرة التى رأيناها تحدث أمام أعيننا دور المرأة فى مجتمع الواحات. فقد عاصرناها وقت أن نزلنا الواحة وهى حبيسة منزلها لا تغادره أبداً إلا عند زواجها ومماتها، إلى أن رأيناها وفى أقل من عشر سنوات تتخرج من المدرسة وتعمل فى مختلف الوظائف. وعرفنا مدرسة فى قرية بولاق تركت زوجها وبرضاه وحيدا يرعى الأولاد، لتذهب للتدريس فى إحدى البلاد العربية . كما رأينا دخول المحراث والمضخة والسيارة فيها . وللحق فقد كان لهيئة تعمير الصحارى الفضل فى الكثير من هذه التغيرات، فقد أقامت المدارس ودقت الكثير من الآبار العميقة وأوصلت مياهها عبر مئات الكيلومترات، من القنوات الأسمنتية إلى أراض كثيرة استصلحتها بنفسها ثم وزعتها بأسعار زهيدة على السكان الأصليين، وعلى عدد محدود من فلاحى الصعيد الذين هاجروا إليها من محافظتى قنا وسوهاج . وكانت هيئة تعمير الصحارى تهدف وتعمل من أجل بناء مجتمع جديد فيه قدر كبير من المساواة . وكان هذا الجو هو الذى دفعنى لأن آتى إلى الواحة لأشارك فيه.

وبدأت أعلم نفسى شيئاً فشيئاً فن الزراعة وفن تربية شجر النخيل . وقمت بشراء عدد كبير من الكتب والأدوات اللازمة لأفلح بنفسى الحديقة الصغيرة التى استقطعتها أمام المنزل الذى بنيناه . وعرفت مالم أكن أعرفه عن شجر النخيل، والذى كنت أظن أنه ينمو دون الحاجة إلى عناية كبيرة، وإذ بى أكتشف أنه أكثر الأشجار حاجة إلى العمالة، فهو كالطفل لايكاد يقوم بشىء بنفسه، بما فى ذلك تلقيحه الذى يحتاج إلى يد الإنسان لإتمامه. كما عرفت كم هى شاقة مهنة الفلاحة، فهى تحتاج إلى لياقة بدنية عالية قل أن تجد من يستطيع أن يمارسها بعد سن الأربعين، مما عرفنى بسبب رغبة الفلاح فى

كثرة الإنجاب، وأن تكون له خلفة من الذكور الذين يستطيعون أن يفلحوا الأرض عندما يصبح الأمر صعبا عليه مع تقدم السن .


وأتاحت لى تجربة زراعتى بالوادى الجديد معرفة حدود زراعة الصحارى، والتى تبدأ بمحدودية وغلاء ثمن المياه فيها، والتى وإن كانت تصل مزارعنا بالوادى الجديد بالمجان إلا أنها كانت عالية التكلفة، يدفعها دافع الضرائب فى حدود الألف جنيه لكل فدان، وتنتهى بصعوبة صرف الماء من أراضيها القابلة للتمليح لاختلاف مناسيبها، ويتعرض الكثير منها لسفى الرمال مما يحتاج إلى زراعة الأشجار وبناء مصدات الريح حولها، وأخيرا لقلة المحاصيل التى يمكن لها النجاح فى جوها الوعر. وبالإضافة إلى كل ذلك، فهناك مشاكل الزراعة فى عمومها والتى تتعلق بتمويلها وإرشاد مزارعيها وتسويق حاصلاتها، وهذه الأخيرة هى من أصعب المشكلات التى تجابه الزراعة فى مصر عامة والصحارى خاصة، وقد عاصرت بنفسى النتائج القليلة التى جاءت بها تجربة تعمير الوادى الجديد، والتى أديرت بأمانة وكفاءة كبيرة، ورأيت بعينى آلاف الأفدنة وهى تبور ومئات الآبار وهى تجف أو وهى فى طريقها إلى الجفاف .

وعلى الرغم من الجهد والمال الذى أنفقته على مزرعتى بالواحة الخارجة، فإنى لم أستطع الحصول منها على أى عائد، غير الساعات القليلة الجميلة التى قضيتها فى ربوعها مع عائلتى أو مع أصدقائى، الذين أتوا إليها ووقع الكثير منهم فى حبها . وقد أصبح بيتى منتدى لعدد من المفكرين والفنانين، أذكر منهم انجى افلاطون وعبد الغنى ورعاية أبو العينين وجاذبية سرى وغيرهم الكثير، وكذلك لعدد من الدبلوماسيين الذين يجىء فى مقدمتهم سفير ألمانيا فى السبعينات وحرمه هانز وتراوت شتلتزر واللذان أصبحا من محبى الصحارى، وصاحبانا فى الكثير من رحلاتنا فى أرجائها، والسفير الأمريكى السابق هرمان أيلتز زميل الدراسة بجامعة هارفارد، والذى كانت لى معه ذكريات رحلة بحرية طويلة من نيويورك إلى الاسكندرية فى سنة ١٩٥١، كنت أنا عائدا فيها إلى بلادى وكان هو ذاهبا فى أول موقع له فى الخدمة الدبلوماسية باليمن، والسفير الانجليزى السابق ويلى موريس وغيرهم . أما من المصريين، فأذكر منهم جمال العطيفى تحديداً الذى غمرته سعادة كبيرة عند زيارته لذلك الجزء من أرض مصر، الذى لم يكن قد رآه من قبل، وقد كتب عن هذه الزيارة فى المقال الذى نشره عنى بمجلة «المصور» فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٨٢ «شهادة للحق والتاريخ» بمناسبة التحفظ علىّ .

وأثار مجيئى إلى الواحات التساؤلات من الكثيرين، وظن البعض أنى ذهبت إليها لكنز اكتشفته فيها، وأنا الخبير بأرض مصر والعارف بما تحتويه من كنوز! ونظر بعض أهل الواحة إلى بارتياب وكدخيل جئت لأستغل أرضهم، وخشوا أن استغل نفوذى لسحب المياه من أراضيهم وخاصة فى فصل الصيف عندما تشح . أما قلة المتطرفين من أعضاء الجماعات التى تزايد نفوذها بتشجيع من الحكومة فى منتصف عقد سبعينات القرن العشرين، فقد أشاعوا أنى جئت للواحة لأقود هجرة جماعية للأقباط للاستيلاء عليها. وعندما بدأت بناء منزلى أشاعوا أنه فى الحقيقة كنيسة، أما إشاعة أن منزلى كان فى حقيقته كنيسة مستترة فقد وجدت تصديقا. وعرفت أن أحد المحافظين الذين وفدوا إلى المحافظة لفترة قصيرة، قالها كحقيقة فى معرض حديثه عنى، أمام مجموعة من الچيولوچيين الذين كانوا يزورون الواحة وسألوه عنى، وقد أبلغنى بهذه الواقعة أحد أبنائى ممن حضروا المقابلة!.

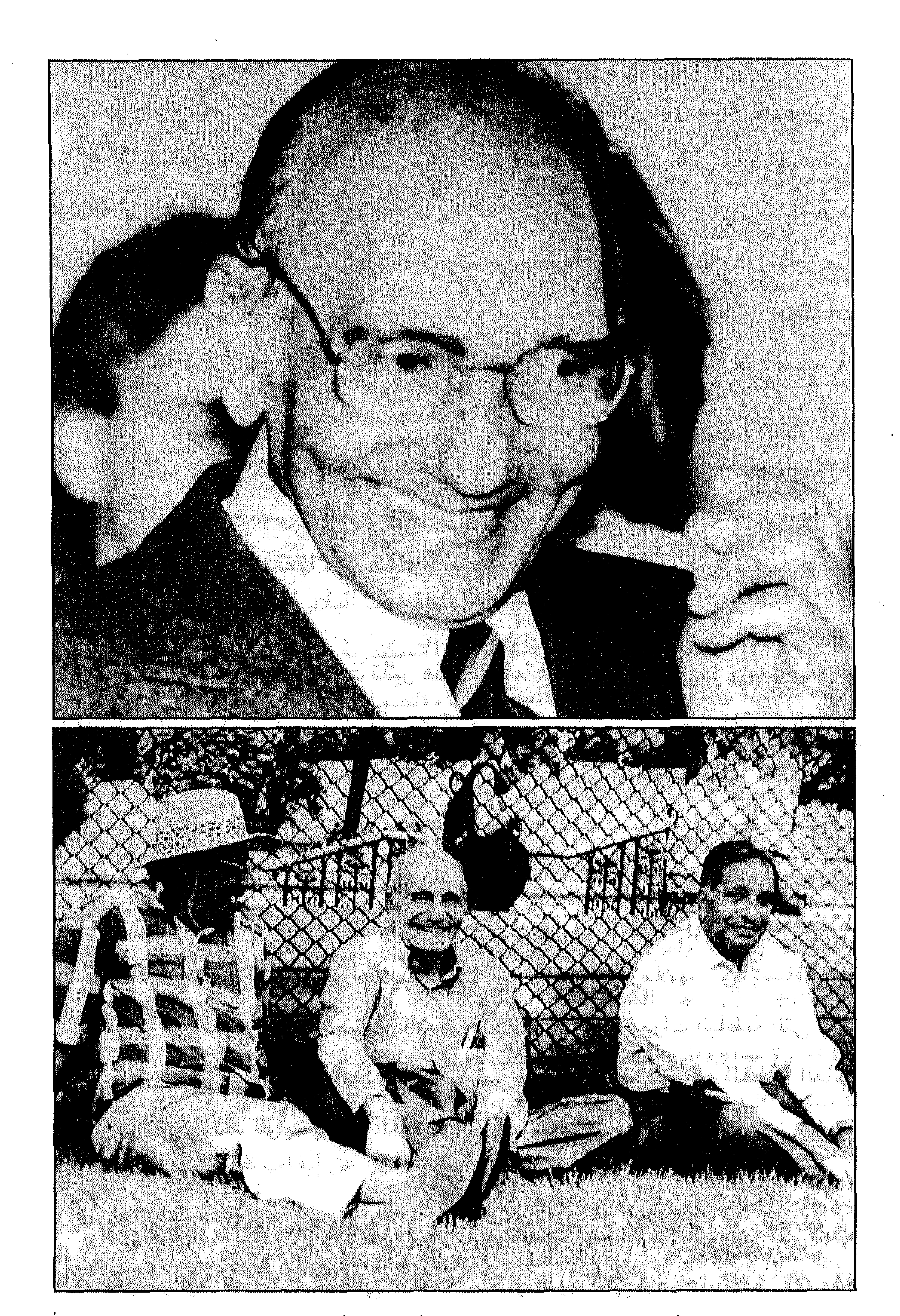
وتغير جو الواحة تماماً بدءا من منتصف سبعينات القرن العشرين، عندما اتخذ القرار السياسى بإهمال مشروع تعمير الوادى الجديد، وألغيت ميزانياته أو انقصت ونقل موظفوه. وكان هذا العمل جزءا من الخطة التى كان يقوم بها الرئيس السادات لإنهاء تركة عبدالناصر، وكل ما كان يحسب له أو يذكره الناس به، وكان مشروع تنمية الوادى الجديد يحمل الكثير من الذكريات لعصره، فقد كانت أسماء كل القرى الجديدة التى أنشئت عربية ومستوحاة من شعارات فترة حكمه .

وتواكب مع هذه الأعمال صعود تيار الإسلام السياسى، الذى كان الرئيس السادات قد تبناه فى أول أيامه، والذى أخذ دفعة كبيرة مع الهجرة الكبيرة التى حدثت إلى بلاد النفط، ثم حاربه فى آخرها بعد أن اختلف معه مما احتاج إلى تصعيد إجراءات الأمن، وزيادة سلطات رجاله، ومما خلق جوا من الريبة والكآبة. وامتلأ الطريق الوحيد الذى يصل الواحة بوادى النيل بالبوابات والمتاريس والمخبرين، الذى أصبحوا يوقفون السيارات ويكثرون من أسئلتهم للرائحين وللغادين، وزاد من كآبة الجو وتدخل الأجهزة وتنصتها على كل ساكن، ماحدث فى أول الثمانينات عندما لجأ إلى الواحة عدد كبير من متطرفى مدينة أسيوط، بعد أن تعرضوا للمطاردة وقت اعتصاماتهم فى المدينة، عقب اغتيال الرئيس السادات مباشرة فى سنة ١٩٨١ . وهكذا راح سكون الواحة الهادئة الوديعة التى سعينا إليها للراحة آملين أن نقضى فيها آخر أيامنا فى هدوء!


د. رشدى سعيد
رحلة عمر
الفصل السادس
سنوات الغربة
١٩٨١ - ٢٠٠٠

تطلعت لأن أقضى الوقت بعد خروجى من العمل العام واعتزالى السياسة فى هدوء ومع عائلتى، التى لم أكن أراها كثيرا وسط مشاغلى الكثيرة، التى كان يفرضها على عملان كبيران كنت أشغلهما وأخذتهما بجدية كبيرة . وقد جاءتنى من الأعمال الاستشارية بعد خروجى ماكنت انتقى منه ما كان بلا حد زمنى لإنجازه. فقد أردت أن أتمتع بنمط جديد من الحياة بعيدا عن الضغوط الشديدة التى عانيتها على امتداد حياتى العملية، والتى أعطيت الكثير من أمثلتها فى الصفحات السابقة. وعمدت بعد خروجى من البرلمان فى سنة ١٩٧٦ إلى أن اعتزل السياسة تماماً وألا أدخل فى أى من تنظيماتها . فمن ناحية كنت قد تعبت منها، ومن ناحية أخرى لم تكن الشعارات التى جاء بها الرئيس السادات أو سياسته مقبولة لى . ولذا فقد رفضت دعوته التى جاءتنى عن طريق المرحوم محمود أبو وافية – عديله – للدخول فى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى كان الرئيس يشكله فى سنة ١٩٧٨، ليحل محل حزب مصر الذى مثل منبر الوسط فى المنابر التى أقيمت فى سنة ١٩٧٦، والتى أصبحت بعد ذلك أحزابا أراد الرئيس أن يقيمها على أشلاء الاتحاد الاشتراكى القديم، كما أنى لم أتجاوب مع دعوات المرحوم مصطفى كامل مراد للانضمام إلى منبر اليمين والذى أصبح حـــزب الأحرار فيما بعد، أو لعـرض المرحوم أبو وافية للمشاركة فى تأسيس حزب العمل المعارض «مادمت غير راض على حزب الرئيس» كما جاء فى العرض .

وعلى طول الفترة التى انقضت منذ خروجى من الحياة العامة، لم أشارك فى اجتماع سياسى، ولم أكتب مقالا أو أبدى رأيا فى أى من الجرائد أو المجلات . ولكنى كنت أتابع مايقوم به الرئيس السادات لكى يوجد لنفسه مكانا وسط إرث عبدالناصر الكاسح، الذى كان يؤرقه والذى كان الخلاص منه أحد الإشارات التى ظن أنها قد تساعده للوصول إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية، التى أراد أن يخطب ودها والتى كانت فى نظره تملك



رشدى سعيد مع فوزى هيكل وكمال الصاوى فى حديقة الكونجرس بعد مسيرة لنصرة قضية فلسطين سنة ١٩٩٦

٩٩٪ من أوراق اللعبة ومفاتيح الحل مع إسرائيل . ولم يجد الرئيس سندا له يمكن أن يعينه على الخلاص من هذا الإرث غير جماعات الإسلام السياسى، التى كانت قياداتها الفعالة فى ذلك الوقت قابعة فى المملكة العربية السعودية، تجمع الأموال وتقود الحملة ضد عبدالناصر. ودعا الرئيس هذه القيادات للعودة إلى مصر حيث كرمها وقلدها الكثير من المناصب القيادية، وسمح لها بحرية الحركة واستثمار أموالها فى مصر . وابتدأت الشعارات القديمة تختفى بالتدريج لتحل محلها شعارات جديدة تدخل الدين فى السياسة، وأصبحت مصر «دولة العلم والإيمان»، وأصبح الرئيس يلقب بالمؤمن، وتغير اسمه من أنور السادات إلى محمد أنور السادات، وكثر الكلام عن ضرورة تطبيق أصول الشريعة الإسلامية فى مصر، حتى وإن لم يكن هناك اتفاق عليها حتى بين المتخصصين فيها، أو معرفة بتفاصيلها أو بموقفها من مشاكل العالم المعاصرة، ونشط المطالبون بتغيير برامج التعليم ليصبح إسلامياً.

وتغير حال مصر وشكلها تحت تأثير هذه الجماعات، التى أطلقت يدها وزودت بأموال النفط التى استخدمت لاستيراد وإنتاج كم هائل من الكتب والأشرطة المثيرة للفتنة، والداعية للعودة إلى أصول المجتمعات البدوية. واستولى المتطرفون على الكثير من الجوامع، وتحولت صلاة الجمعة إلى مظاهرة صاخبة كانت أصوات الميكروفونات ترتفع فيها إلى عنان السماء، وامتلأت الشوارع بالفتيات اللاتى تطرحن أو تحجبن، وبدأ التليفزيون والإذاعة يقطعان برامجهما إذا ما حان موعد الأذان، وانتشرت صحف الحائط الدينية بالجامعات وزاد تحرش الطلاب المنتمين إلى الجماعات بزملائهم . وبالإضافة إلى هذه التغيرات الظاهرة على مستوى الشارع، كانت هناك التغيرات الباطنة التى أراد الرئيس أن يرضى بها حلفاءه الجدد، والتى سعى فيها إلى القضاء على القطاع العام، والذى كان حتى ذلك الوقت بمثابة القاعدة الإنتاجية للبلاد، وإلى الانفصال عن العرب والعروبة .

وكان الرئيس يأمل أن تكون هذه الإجراءات كافية لخطب ود السعودية لكى تمده بالأموال ، والولايات المتحدة لكى تدخله فى إطار الدول التى ترعاها، إلا أن كل هذه الإجراءات والتى أدت إلى تغيير شامل فى شكل مصر وتوجهاتها لم تكن كافية. فقد كانت السعودية تطالب بالمزيد من التنازلات قبل أن تضخ معوناتها إلى الحكومة المصرية، بدلا

من الأفراد والجمعيات الأهلية التى نشأت فى مصر تحت رعايتها، أما الولايات المتحدة فاشترطت ضرورة قيام الحكومة المصرية بإجراءات الإصلاحات الهيكلية فى اقتصادها، والتى كانت إحدى بعثات صندوق النقد الدولى قد اقترحتها. ولم يكن هناك بد والحال كذلك من أن تقبل الحكومة بالفعل تنفيذ هذه الإصلاحات، والتى تضمنت فيما تضمنته من شروط إلغاء الدعم الذى تقدمه الدولة للسلع الضرورية ، ورفع سعرها بدءا من رغيف الخبز والمنسوجات الشعبية ونهاية بالشاى والسكر والدخان وأنابيب البوتاجاز، وهى سلع الاستهلاك الأساسية عند المواطن العادى ، وكان ذلك فى شهر يناير سنة ١٩٧٧ .

وما إن أعلن عن رفع الأسعار إلا وكانت جموع الناس قد نزلت إلى الشوارع فى ثورة غضب عارمة، يبدو أن أحدا لم يرتب لها ولكنها هزت البلاد وقيادتها هزًّا لم تفق منه، وابتدأت المظاهرات فى القاهرة ثم انتقلت إلى الاسكندرية ومنها إلى باقى أقاليم مصر، وبدأت سلمية وانتهت باستخدام العنف وإلقاء الحجارة والتخريب ضد رموز السلطة، كأقسام الشرطة ومديريات الأمن وضد أمكنة الإنفاق الاستهلاكى المثير كالملاهى الليلية والسيارات الفارهة والفنادق الفخمة. وكانت المظاهرات من القوة والانتشار حتى أن الرئيس السادات الذى كان فى طريق عودته من أسوان، نصح بألا يحط بطائرته فى مطار القاهرة، وتوجهت طائرته بالفعل إلى مطار عسكرى حيث نزل وهو فى أشد التوتر، ليصدر من قاعدته أوامره بإعلان حالة الطوارىء، وحظر التجول وبسريان الأحكام العرفية ونزول الجيش إلى المدن الكبرى.

وعاد الهدوء إلى الشارع، ولكنه لم يعد أبداً إلى الرئيس السادات الذى أحس بانفضاض الناس من حوله، وبعدم فعالية أنصاره من جماعات الإسلام السياسى الذين ساعدهم فى تثبيت مراكزهم فى مصر، ولكنهم عجزوا عن إيقاف الغضب عنه، وكذلك بعدم جدوى الاعتماد على بلاد النفط التى كانت تمده بالعون بصعوبة بالغة وإلى أفراد بعينهم، وتطالبه بالقيام بتنازلات صعبة بل وبتحطيم القوانين حتى تتمكن من الاستيلاء على بعض أجهزة اتخاذ القرار. أما الولايات المتحدة فقد كانت لها شروط كثيرة لكى تتقدم لمعونته، والمساهمة فى انتشال اقتصاد البلاد المتدهور ، وفى وسط هذه الأزمة الهائلة تفتق ذهن الرئيس عن حل للخروج من هذه الورطة بالقفز فوق كل الحواجز، وبأن

يفعل مالم يجرؤ أحد من قبله من قادة العرب أن يفعله، وهو اللجوء إلى إسرائيل لعله يجد فيها السند الذى لم يجده عند العرب، والباب الذى يمهد له الدخول إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا حزم الرئيس أمره على القيام بزيارة القدس والبدء فى بناء الجسور وإقامة التحالف معها، وهو الأمر الذى كان الكثير من قادة العالم، بدءا من شاوشيسكو رومانيا ونهاية بملك المغرب، يستحثونه على القيام به منذ زمن طويل .

وأريد من القارىء أن يلاحظ هنا أن العودة للشعب المصرى، والاعتماد عليه وتعبئة إمكاناته وتجنيد كفاءاته، كبديل يمكن أن يخرجه من أزمته الاقتصادية، لم يكن واردا على ذهن الرئيس على الإطلاق، ولم يخطر بباله ولو للحظة واحدة كبديل عن بلاد النفط أو عن الولايات المتحدة الأمريكية أو عن إسرائيل أو عن الاتحاد السوفييتى. فعلى الرغم من أن الرئيس كان فى العلن كثير الكلام عن الشعب المعلم صانع الحضارة، التى يعود تاريخها إلى سبعة آلاف سنة، إلا أنه كان فى الخفاء غير مؤمن بقدرات هذا الشعب مفتونا بالأجنبى، ومازال طلاب البعثات من الدارسين بالولايات المتحدة يذكرون حديثه معهم عندما التقى بهم خلال زيارة رسمية له، عندما كان رئيسا لمجلس الشعب والذى بدأه بتهنئتهم على «العز» الذى يعيشون فيه. وبالإضافة إلى افتتانه بالأجنبى، فإنى أستطيع أن أخمن أنه لم يكن يعرف أن العمل والإنتاج هما مصدر ثراء الأمم، وأنهما شيئان مهمان فى حياتها أو حياة أفرادها . وكانت تجربته الشخصية تشير إلى ذلك؛ فقد رأى فى صباه أصحاب الأرض فى قريته يعيشون عيشة هنية دون أن يقوموا بعمل أى شىء. ورأى فى رجولته مشايخ بلاد النفط غارقين فى الثروة دون أن يقوموا بأى عمل، وبالإضافة إلى ذلك، فلم يكن للرئيس السادات خلال حياته كلها أية صلة بأى عمل منتج. ويبدو أن الرئيس عبدالناصر عرف عنه هذا القصور فلم يولّه أية وزارة تنفيذية، ولم تكن لأى من الأعمال التى تولاها قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية أية علاقة بالإنتاج، بل كانت كلها بميدان العلاقات العامة، فقد رأس تحرير جريدة الجمهورية وكان رئيساً للمؤتمر الإسلامى ثم لمجلس الشعب . والناظر إلى معاونيه من الوزراء الذين اختارهم يجد أنه لم يكن يولى المعرفة أية أهمية، فلم يتردد فى أن يضع ضابط شرطة رئيسا للوزراء ومهندسين فاشلين وزراء للإنتاج.

ومهما كان الأمر، فقد كان اللجوء إلى إسرائيل الذى حزم أمره عليه، يحتاج إلى إسكات وتصفية كل أشكال المعارضة التى كان انفتاحه السياسى، الذى قام به فى العامين السابقين للانتفاضة قد أفرزه. ففى الأشهر التسعة التى انقضت من وقت الانتفاضة وحتى زيارة مدينة القدس فى سنة ١٩٧٧، تراجع الرئيس عن مبدأ حرية تكوين الأحزاب، ولجم البرلمان الذى كان قد انتخب فى سنة ١٩٧٦ ونجح فيه خمسون نائباً مستقلا، كانوا من أشد منتقديه وأكثرهم فضحا للفساد الذى استشرى فى البلاد، والذى كان الكثير منه يقترب منه أو من المقربين إليه، ولمع فى هذا البرلمان النواب ممتاز نصار ومحمود القاضى وحلمى مراد . وقام بإغلاق مجلتى الكاتب والطليعة اليساريتين اللتين كان يرأس تحريرهما أحمد عباس صالح ولطفى الخولى على التوالى، وأبعد عبد الرحمن الشرقاوى من رئاسة تحرير روزاليوسف وغير سياستها، وصادر جريدة الأهالى التى كان يصدرها حزب التجمع عدة مرات حتى توقفت. وطارد الصحفيين مما أجبر الكثيرين منهم على اللجوء إلى لبنان ومنها إلى أوروبا، وقيل إن مالايقل عن خمس أعضاء نقابة الصحفيين تركوا مصر إلى أوروبا فى تلك الفترة، التى أسماها الدكتور غالى شكرى ظاهرة الهجرة الإعلامية إليها. وجاء أكبر عدوان على حقوق المواطنين متمثلا فى ذلك القانون الذى وصفه بحق الدكتور جمال العطيفى بالسيىء السمعة «حماية أمن الوطن والمواطنين»، والذى نص على الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى إلى إثارة الجماهير، أو يعرض السلم العام للخطر، وكل من يضرب عن العمل، والذى وقعه الرئيس «أمام الشعب وبحضوره» يوم صدوره من مجلس الشعب فى ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ وتم الاستفتاء عليه بعد ذلك بأسبوع.

وفى مارس ١٩٧٩، وقع الرئيس السادات اتفاقية كامب ديفيد التى أنهت الحرب مع إسرائيل، وأقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية معها، وانتهت المقاطعة الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص معها . وتم التوقيع فى البيت الأبيض فى ظروف صعبة، فقد رفض وزير خارجية مصر والذى كان يصحب الرئيس حضور حفل التوقيع، وكنت فى هذا الوقت فى زيارة لمدينة واشنطن وفى مكتب الدكتور سعيد النجار بالبنك الدولى، حيث انتقلنا إلى غرفة مجاورة لنشاهد حفل التوقيع فى التليفزيون. وكان الرئيس السادات متجهم الوجه وبدا لنا وكأنه خائف وغير واثق من نفسه

أو مما قام به، وهو الأمر الذى يبدو أن الإعلام الأمريكى قد أيقنه وحاول أن يزيله، وأن يعيد إليه الثقة بغمره بكلمات المديح التى أخذت تتكرر فى العديد من البرامج التى أذيعت حول المعاهدة، والتي جاء بعضها من أكبر الشخصيات والتى كان الكثير منها يحمل من المبالغات ماجعل بعضها أقرب إلى الهزل . وكان الكلام كله موجها لشخص الرئيس، وروى لى أحد رجال الإعلام الأمريكيين بأن هنرى كيسنجر كان يتعمد إلقاء كلمات المديح عن حكمة الرئيس ورؤيته الاستراتيجية فى البرامج التليفزيونية، فى الوقت الذى كان يعرف أن الرئيس يشاهد فيه التليفزيون . وقد فعلت هذه الهالة الإعلامية فعلها وعادت للرئيس الثقة وأخذ يعاير الصحفيين المصريين بأنهم لم يكشفوا عبقريته كما فعل زملاؤهم من الافرنج.

وكان وقع المعاهدة مدويا. فقد كانت مصدر فرح كبير لإسرائيل، وإشارة لبدء الانطلاق فى تطبيق مخططاتها بعيدة المدى لإقامة دولة إسرائيل الكبرى على كافة أرض فلسطين، فقد أخرجت المعاهدة مصر أكبر الدول العربية وأخطرها شأنا من حلبة الصراع العربى الإسرائيلى، وكسبت بها ودها أو على الأقل حيادها . أما فى العالم العربى، فقد قوبلت المعاهدة بغضب كبير قامت فى أثره الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر، وبنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، فشاركت بذلك فى تنفيذ أحد أهداف إسرائيل بتفكيك العرب . أما فى مصر ذاتها، فقد قوبلت المعاهدة من أغلب الناس بفتور مشوب بالأمل، فى أن يكون فى توقيعها وإنهاء الصراع مع إسرائيل وإحلال السلام ما قد يحسن أحوال الاقتصاد والعباد. على أن المعاهدة لم تلق قبول كل من اليسار المصرى وبكافة ظلاله، وكل تيارات اليمين الدينى التى لم تثنها عن معارضتها مباركة المؤسسة الدينية الرسمية للدولة لها. أما تيار الإسلام السياسى الذى كان وثيق الصلة بالسعودية فقد كان غضبه عارما بعد أن بدأ الرئيس فى «التلسين» على قيادات هذه الدولة . وهكذا وجد الرئيس نفسه أمام تأييد شعبى حذر فى انتظار ماتسفر عنه المعاهدة، ومعارضة جارفة جاءته من العالم العربى وبعض الدوائر المؤثرة من داخل الوطن. وبدلا من أن تساهم إسرائيل في دعم موقفه أمام المعارضة التى كان عليه أن يجابهها، عاملته بغاية العجرفة، وأخذ مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الذى وقع معه كامب داڤيد ينتهز كل فرصة لإذلاله بل ولإذلال مصر، ويلقى المحاضرات الطويلة فى حضرته عن حقوق إسرائيل.

التاريخية، ويطيل فى الكلام عن عدوان مصر والدول العربية عليها، ويطالب مصر بأن تعيد أموال وممتلكات اليهود التى كانت قد أممتها إلى أصحابها، وأن تزيل كافة التعديات التى حدثت على أماكن عباداتها أو مدافنها، وخاصة تلك الواقعة على أطراف ضاحية المعادى بالقاهرة . وكان الرئيس السادات يتلقى هذه المحاضرات بضيق ولكنه كان ينفذ كافة مايطلب منه فيها، وقيمت ممتلكات اليهود وأعيدت أموالهم لورثتهم، وتطلب البحث عنهم فى باريس وغيرها من المدن المنتشرة فى أرجاء الأرض جهدا استفاد من ورائه الكثيرون.

وفى هذه السنوات التى انعزل فيها الرئيس، لم تسعفه الدول الغربية بالمساعدات المالية الكافية ليعم الرخاء الذى وعد به الناس بعد توقيع المعاهدة التى أمضاها مع إسرائيل، ولم يرحمه مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل من لطماته التى كان يكيلها الواحدة تلو الأخرى، والتى كان أكثرها إيلاما وأثرا على الشارع المصرى الضربة التى قامت بها القوات الجوية الإسرائيلية ضد المفاعل العراقى عقب مقابلته للرئيس السادات، مما أوحى بأن الرئيس أحيط علما بها وأنه موافق عليها . ودخل الرئيس فى هذه السنوات معارك لانهاية لها مع كل القوى فى مصر . دخل فى معارك مع نقابتى المحامين والصحفيين وكان طرفا فى منازعاتها، ثم مع أحزاب المعارضة اليمينية واليسارية على السواء، ثم مع مجلس الشعب حيث طالب أنصاره بالتصويت على رفت بعض أبرز أعضائه من رجال المعارضة : عبد الفتاح حسن عضو الوفد المصرى السابق وكمال الدين حسين زميله عضو مجلس قيادة الثورة وكمال أحمد الناصرى المعروف، ثم المثقفين الذين كان يسميهم «بالأفندية» أى سكان المدن الذين لايعرفون شيئاً عن بلادهم، وأخيراً مع الإسلاميين الذين حملوا السلاح ضده وأخذوا يطاردونه ويطاردهم، والأقباط الذين كان يذكرهم بأنهم أقلية عليهم طاعة ولى الأمر فهو «رئيس مسلم لدولة مسلمة» كما جاء فى إحدى خطبه فى البرلمان.

وحاول الرئيس السادات فى هذه الفترة أن يعطى لنفسه صورة إنسانية يمكن أن يبرر بها سياسته العقيمة هذه باستخدام الإذاعة والتليفزيون، والذى كان له فيه برامج ثابتة تطول بالساعات يجريها مع السيدة همت مصطفى وغيرها من المذيعين والمذيعات، إلا أن هذه البرامج كثيراً ماكانت تنقلب عليه وتصبح محل السخرية، لما كان يأتى بها من آراء

تتسم بالكثير من الضحالة والتبسيط، والتى لم تكن مستغربة من رجل لم يكن يعرف عنه أنه كان واسع الثقافة، أو أنه كان يحيط نفسه بالخبراء ذوى الاطلاع. فحتى التقارير التى كانت تخص شئون الحكم والتى كانت تأتى إليه، كانت فى أغلبها تلقى عليه ملخصة كما جاء فى شهادة الكثيرين . أما الجرائد فقد امتلأت بأخبار وتحركات الرئيس، وزادت على ذلك جريدة أخبار اليوم التى صدرت فى أحد الأيام وصفحتها الأولى مزينة بمجموعة صور للرئيس منذ استيقاظه فى الصباح، وحتى بدئه العمل ومرورا بالتمرينات الرياضية التى كان يقوم بها ونوع الإفطار الذى يتناوله . وأثارت هذه الصور وغيرها الكثير من الابتسام وربما كانت الدافع وراء اختراع رسام الكاريكاتور المبدع بهجت عثمان لدولة بهجاتيا، التى كان رئيسها بهجاتوس يعتبرها ملكا له يسيرها حسب هواه .

وبالإضافة إلى هذه الصورة الإنسانية التى حاول الرئيس أن يضفيها على نفسه، فقد كانت هناك الصورة الأخرى التى أراد أن ينقلها إلى أعدائه حتى يخشوه. فهو رب العائلة الذى يمنح ويمنع، وهو القائد العسكرى المهيب الذى كان كثيرا مايتعمد الظهور فى الكثير من المناسبات وهو فى بزة عسكرية غريبة فصلت فى أوروبا خصيصا، وحاملا عصا الماريشالية وموجها الكلام لشعبه وسفيره ووزيره.

على أن كل هذه العداءات التى تكونت والتى أفقدته شعبيته لم تكن ذات بال عنده، فقد كان على ثقة من أنه قادر على القضاء عليها بسبب مساندة الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة كل أوراق اللعبة والتى كان متأكدا من أنه قد كسبها وأصبحت تحت طلبه . على أن هذه الثقة اهتزت كثيراً بعد زيارته الأخيرة للولايات المتحدة فى صيف سنة ١٩٨١، حيث رأى أنه لم يعد النجم الساطع الذى كان عليه وقت الإعداد والتوقيع على معاهدة كامب دافيد. ففى هذا العام تغيرت الإدارة الأمريكية، ووصل إلى البيت الأبيض رئيس جديد هو رونالد ريجان والذى لم تكن له معرفة بأنور السادات أو اهتمام به، فلم يكن لمصر أو لمنطقة الشرق الأوسط بكاملها مكان كبير فى الجدول الجديد لأعمال الرئيس ريجان، فقد كانت هذه المنطقة بالنسبة له ولحزبه بعيدة عن اهتمامهم بعد أن راح إلحاح خطرها، بعد توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان الرئيس ريجان نفسه ومجموعة الجمهوريين من حوله، شديدى الانتقاد لچيمى كارتر

لإضاعته وقتا طويلا وثميناً فى فض مشاحنات زعيمى دولتين صغيرتين فى العالم. ولذا فإن الرئيس السادات لم ينل خلال هذه الزيارة الاهتمام أو الدعاية التى اعتاد عليها من قبل، وكانت مقابلته مع الرئيس ريجان فاترة، وعلى الرغم من ذلك فقد حفلت الجرائد المصرية بتصريحات المصاحبين للرئيس فى رحلته عن نجاحها .

وكنت فى الولايات المتحدة وقت هذه الزيارة لأرى أبنائى، الذين كانوا قد تركونا فى ذلك العام لاستكمال دراستهم العالية فى جامعاتها. وكنا بصدد إعداد مسكن لهم عندما ذهبت أنا وزوجتى إلى أحد محلات الأثاث لشراء بعض مايلزم هذا المسكن الجديد، واستقبلنا أحد موظفى المحل ورحب بنا ترحيبا حارا عندما عرف أننا من المصريين، فقد أبلغنا أن محله يورد الأثاث للرئيس السادات وأن لديه قطعة من هذا الأثاث تم صنعها خصيصا له ، وهى جاهزة للشحن على طائرة الرئيس والمقرر لها السفر بعد غد، وقادنا الرجل إلى طقم للجلوس كبير الحجم نجد بقماش عليه نقوش فرعونية. ولا أعرف بالضبط إن كان قصد الرجل أن الأثاث كان للرئيس أم لواحد من حاشيته، أو أنه اختلق الحكاية كلها لكى يشجعنا على الشراء. ولكن مغزى القصة واضح لايحتاج إلى تفسير لأنه يشير إلى أن الكلام عن الفساد الذى بدأ يقترب من الرئيس، والذى كان متداولا فى مصر قد أصبح متداولا أيضاً فى الولايات المتحدة .

وفى هذه الزيارة كان الرئيس السادات متأففا وفى ضيق بسبب هذا الاستقبال الفاتر الذى لم يعهده من قبل ، الذى أتصور أنه كان متوجسا منه وربما رأى فيه علامة على بدء تخلى الولايات المتحدة عن مساندته. ولابد أن حالة شاه إيران الذى كان يستضيفه الرئيس فى ذلك الوقت كانت أمامه للاعتبار بها. فها هو رجل كان يعتبر الحليف الأول للولايات المتحدة فى منطقة الخليج الفارسى ذات الاستراتيچية العالية، والذى فعل للولايات المتحدة ما لم يفعله أحد آخر، ومع ذلك فقد تخلت عنه الولايات المتحدة ولم تقف معه وقت أن نشبت ثورة الخومينى ضده .

وعاد الرئيس السادات إلى مصر وهو فى عصبية شديدة، يلقى الخطب بمناسبة وغير مناسبة ويتهم الناس يمنة ويسرة، ويأمر قوات الأمن بمراقبة والتنصت على العشرات ممن كان يتوجس أنهم يدبرون المؤامرات لقلب نظام حكمه. وكان من ضمن هؤلاء المرحوم عبدالسلام الزيات أمين عام مجلس الشعب ونائب رئيس الوزراء السابق، والذى كانت

تربطنى معه علاقة صداقة قوية، نشأت وقت عضويتي للبرلمان وصحبته وقت رحلاتنا إلي الخارج فى مهمات الاتحاد البرلمانى الدولي. وإنى أخص الأستاذ الزيات بالذكر دونا عن العشرات ممن كانت تتنصت عليهم الأجهزة لأن زيارتى الوحيدة التى قمت بها لمنزله، بغرض الاطمئنان على صحته بعد إصابته بأزمة قلبية نقلته إلي المستشفى ولم تتح لى فرصة زيارته فيها، قد غيرت مسار حياتي وكانت السبب فى وضع اسمى بين مجموعة المتآمرين ضد الرئيس السادات.

وكان الرئيس يضع الإتحاد السوفييتى فى مقدمة المتآمرين ضده. فقد كان لتدهور علاقته معه مابعث الشك فى نفسه حول نواياه وخططه تجاهه والتى لم يكن يعرف عنها شيئا. وكان الرئيس يعرف أن لعبد السلام الزيات صداقة قوية مع الاتحاد السوفييتى وأنه كان عطوفا ومنفتحا على أفكاره ورئيسا لجمعية الصداقة السوفييتية ـ المصرية، ولذا فقد تصور أن تكون لمنفذى خططه، إن كان هناك ثمة خطط، صلة بالأستاذ الزيات وأنهم سيقومون بزيارته ولو لمرة واحدة. ولذا فقد أمر بأن يراقب منزله. وعندما زرت الزيات كان طريح الفراش وفى غرفة نومه وفى حضرته اثنان من الصحفيين جاءا لزيارته، وما إن دخلت عليه حتى رحب بى وبدأ فى الحديث بما كان يقوم به الرئيس من أفعال تهدم الوحدة الوطنية. واستنكرت معه هذه الأفعال فقال لى إنه وعددا كبيرا من الناس ينوون كتابة رسالة إلى الرئيس لينبهوه إلى خطورة مايقوم به، وسألنى عما إذا كنت مستعدا للمشاركة فى التوقيع على هذه الرسالة، فقلت إنى مستعد لذلك، وخرجت من زيارة الزيات إلى منزلى، ولم يحدث أن كتبت الرسالة أو أن تم جمع توقيعات من أحد، إلا أن أجهزة التنصت حملت تفاصيل اللقاء إلى الرئيس والذى ترجمها على أنها مؤامرة مبيتة لإثارة الفتنة، تدخل تحت طائلة قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، أحد القوانين سيئة السمعة التى كان قد أصدرها مجلس الشعب فى سنة ١٩٧٨. ولابد أن الرئيس كان يتسلى كل صباح بالاستماع إلى أجهزة التنصت التى كانت تأتيه من مختلف الشخصيات، التى كان يتابع أخبارها. ولابد أنه طلب أن يوضع اسمى فى قوائم المتآمرين التى كان يعدها منذ عودته من الولايات المتحدة فى سنة ١٩٨١ بل وربما قبل ذلك أيضاً.

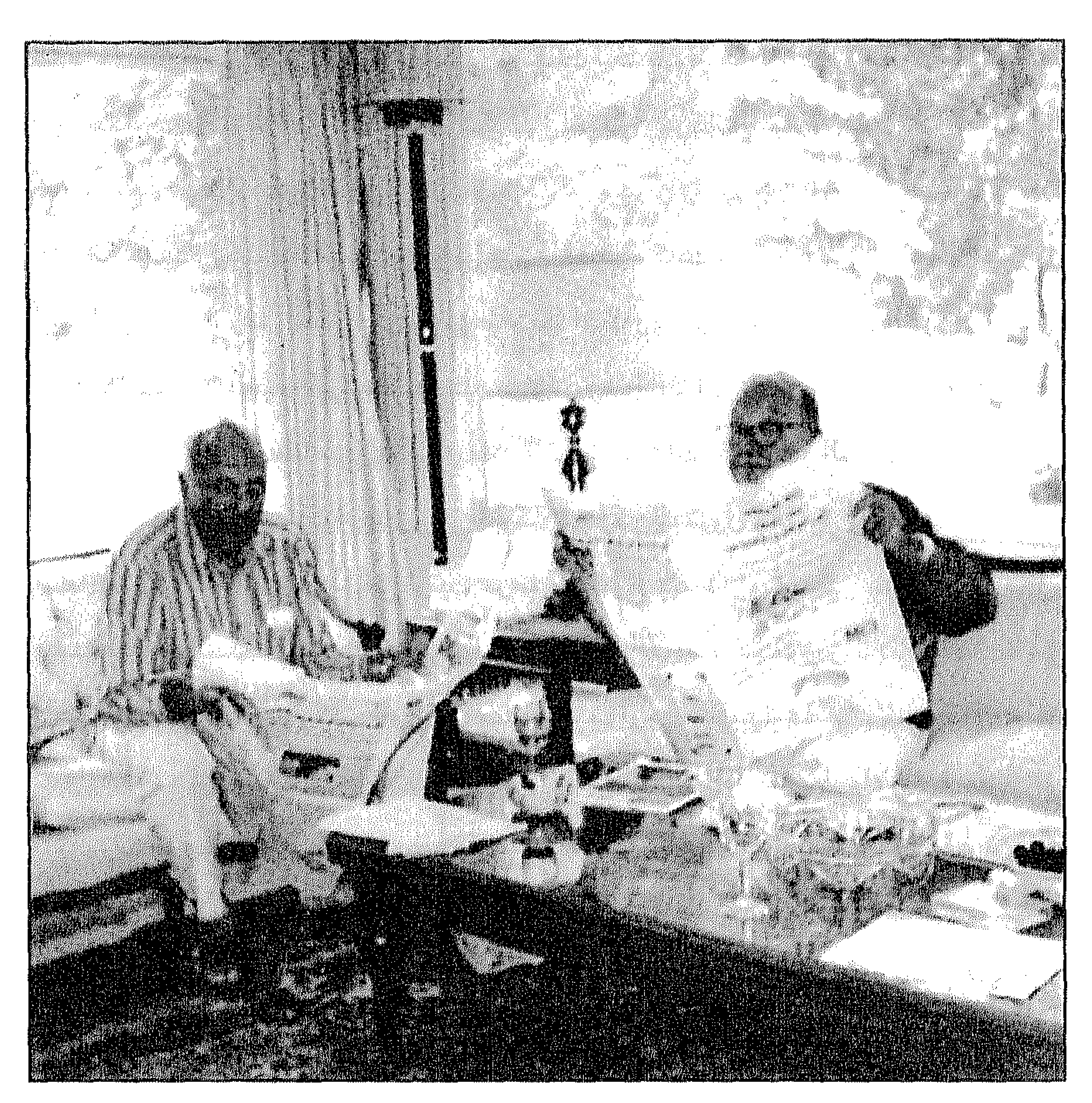
أقول قبل ذلك بسبب حادث حدث لي في مطار القاهرة في أبريل سنة ١٩٨١، عندما كنت أنا وزوجتي وداد ذاهبين في رحلة قصيرة إلى اليونان عندما قابلنا بطريق المصادفة، وبداخل المطار إحدى طالبات وداد السابقات من خريجات الجامعة الأمريكية بالقاهرة والعاملات فيه، وبعد أن رحبت بنا تطوعت بتسهيل إجراءات سفرنا وأخذت جوازي السفر منا وذهبت بهما إلى الشباك مباشرة، متخطية خطوط المسافرين وبقيت أمامه مدة أطول مما تصورنا أنها كافية لإتمام مثل هذه الإجراءات، ثم تركت الشباك حاملة الجوازين إلى أحد مكاتب المطار خرجت بعدها ومعها الجوازات جاهزة للسفر، ولم تشأ الفتاة أن تقول لنا شيئاً غير أن بالأمر التباس بسيط لايستحق منا الاهتمام . وقد خرجت أنا وزوجتي بعد ذلك بشهرين في رحلة إلى الولايات المتحدة لقضاء إجازة الصيف فيها، دون أن تثير جوازاتنا كل هذا التدقيق . وتفسيري للأمر أن ضابط جوازات شهر ابريل ربما كان من الطاقم الذي جند لإعداد قوائم المتحفظ عليهم، التي صدرت بعد ذلك في شهر سبتمبر من سنة ١٩٨١ والتي تضمنها اسمي . ويبدو أنه اشتبه في الاسم وطلب من الفتاة أن تتأكد من أن اسمي لم يصل مطار القاهرة لإدراجه في قوائم المتحفظ عليهم، والتي يبدو أنها كانت تعد منذ ذلك التاريخ وربما قبل ذلك أيضاً وهي القوائم التي لم تصل المطار إلا في وقت لاحق.

وكنت في الولايات المتحدة في زيارة لأبنائي الذين كانوا يدرسون بجامعاتها، عندما وصلني خبر وضع اسمي في قائمة طويلة ضمت أسماء ألف وخمسمائة شخصية، نشرت في الصحف المصرية عقب خطبة طويلة ألقاها الرئيس السادات بمجلس الشعب ليلة صدورها، أعلن فيها عن نيته على «التحفظ» عليهم وكان لفظ «التحفظ» من المستحدثات التي جاء بها الرئيس لكي يتفادى باستخدمها لفظ «الاعتقال» الكريه . وكان نشر القائمة في الصحف دليلا جديدا على استهتار الرئيس بالقانون وبالمبادىء الأساسية لحقوق الإنسان، التي كان شكل الالتزام بها يجعل الحكومة خجولة مما كانت تقوم به وتخفي أمر هذه الاعتقالات وتجريها في سرية ودون إعلان، على أنه كانت لهذا الاستهتار فوائده، فقد أعطى الفرصة لشقيقتي الصغرى الدكتورة وداد لكي تبلغني بالخبر عبر اتصال تليفوني، ولتنصحني بأن أبقى في مكاني حتى يتبين الأمر . ووقع الخبر على وقع الصاعقة، فقد كنت أعد نفسي للعودة إلى مصر وإستئناف أعمالي فيها بعد أسبوعين

اثنين. ولم يكن لدى حتى مايمكن أن يقيم أودى، فقد قمت باستثمار القليل مما كان لدى من مدخرات بالولايات المتحدة فى شراء منزل صغير خارج العاصمة واشنطن، لكى تقيم فيه بنتى سوسن وزوجها، كما لم يكن لدى أى عمل فقد طلبت قبل شهور من جامعة تكساس التى كنت أحاضر فيها بصفة منتظمة، أن تؤجل إلى وقت لاحق ميعاد عودتى إليها . هذا بالإضافة إلى انى لم أعد نفسى للابتعاد عن القاهرة فلم أترك مفتاح منزلى بها مع أحد، كما انى لم أترك خلفى مرتبات من كانوا يعملون معى أو مصاريف منزلى أو مزرعتى بالواحات، كما انى لم أحمل معى دفاتر الشيكات أو حتى أرقام حساباتى بالبنوك فضلا عن ملابسى الشتوية . ولم يكن حل هذه الأمور سهلا، فقد كان المناخ العام فى مصر شديد التوتر . يجعل الاتصال صعبا، وقد فضلت شقيقتى أن تتصل بى تليفونيا من أحد فنادق القاهرة بدلا من منزلها، الذى خشيت أن يكون قد وضع تحت المراقبة. كما أن أحد طلابى ممن فضلوا البقاء فى الولايات المتحدة بعد انتهاء بعثته التى كنت قد ساعدته فى الحصول عليها، وحصل على الجنسية الأمريكية تهرب من أن يحمل خطابا إلى شقيقتى بالقاهرة به مفتاح منزلى خلال زيارته التى كان سيقوم به، بعد أن عرف أن اسمى أدرج فى قوائم التحفظ . وكان الناس يهربون منى، ولم أجد واحدا كان مستعدا «للتشقير» على مزرعتى أو أن يحل محلي فى العناية بها أو الاهتمام بمنزلها، بل على العكس من ذلك فقد أوهم بعض ملاك الأراضى المجاورة الخولى الذى كان مسئولا عنها، بأنى ذهبت وراء الشمس وقد لا تكون لى عودة إليها وطلبوا أن يشاركوه فى زراعتها. وعندما عدت إلى المزرعة بعد ذلك بعام كاد الخولى أن يصعق، فلم يتصور انى سأعود أبداً وكان مسلكه كمن رأى عودة ميت إلى الحياة .

وبقى الحال كذلك لأسبوعين حتى وصول شقيقتى وداد من مصر، فى زيارة لى ولحضور حفل قران بنتى سوسن، والتى حملت لى الأخبار وعادت حاملة مفاتيح بيتى، وبدأت تنظر فى أحوالى وتحول لى بعضا من مدخراتى فى مصر، وأوصلت إلى الدكتور جمال العطيفى رسالة منى وكلته فيها بالاهتمام بأمورى والتى أخذها بعناية وجدية ودون أن يطلب أتعابا .

وتسبب قرار عدم العودة إلى مصر فى تغيير شامل فى حياتنا التى كانت قد استقرت فيها. وتقدمت زوجتى إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى كانت تعمل بها أستاذة بطلب



د. رشدى سعيد فى واشنطن وقراءة الصحف العربية مع د. ارنست سليمان

للحصول على إجازة بلا مرتب لمدة عام استقالت بعدها من منصبها. وقمت أنا بالاستقالة من أعمالى الاستشارية التى كنت أقوم بها لبعض شركات البترول حتى لا أسبب لها ضيقا، كما اعتذرت عن استكمال أعمال الخبرة الأخرى والتى كان من أكبرها عقد لإعداد خريطة جديدة وكتاب جديد عن چيولوچية مصر، كانت تموله بعض شركات البترول العاملة بمصر. وقد أحيل عمل الخريطة بعد اعتذارى إلى مجموعة من الخبراء الألمان، أما الكتاب فقد أعيد إلى عقده بعد سنوات وهو الكتاب الذى أتممته وصدر فى سنة ١٩٩٠ عن دار بالكيما بهولندة. ويعود الفضل فى إصدار هذا الكتاب إلى صديقى وزميلى العزيز كوى سكوايرز رئيس شركة كونوكو للبترول السابق والذى قمت بإهداء الكتاب إليه، عرفانا بفضله فى ترتيب فرصة التفرغ لإصداره. ويعتبر كوى فريدا بحق، فقد عمل فى خدمة شركات البترول فى الشرق الأوسط لأكثر من ثلاثين سنة قضى معظمها فى مصر. وكان كوى فى شبابه چيولوچيا بليبيا عندما صدر كتابى عن چيولوچية مصر، وأعجب به ونظم رحلة لچيولوچيى البترول العاملين بليبيا لزيارة مصر فى سنة ١٩٦٤، وطلب منى قيادتهم إلى مختلف الأماكن المهمة فى چيولوچيتها. وقد توطدت بينى وبين كوى صداقة متينة منذ ذلك الوقت، وكنت معجبا بقدرات كوى التنظيمية الهائلة وخاصة مايتعلق منها بإيجاد الحلول التوفيقية، التى تضمن صالح شركته التى كان يعمل بها وصالح مصر التى أحبها وأحب أهلها وعرفها معرفة دقيقة.

أما عن حياتى الجديدة بالولايات المتحدة، فقد بدأتها بالاتصال بجامعة تكساس لتنظر فى إمكان عودتى للعمل بها، وإلغاء طلبى السابق الذى قدمته لها بتأجيل زيارتى لها إلى وقت لاحق. ووافقت الجامعة وقضيت الأشهر الستة الأولى من إقامتى الجبرية بالولايات المتحدة فى رحابها. ولم يكن هذا العمل إلا مؤقتا أعطانى الفرصة لالتقاط الأنفاس والبحث عن عمل يمكن أن يقيم أودى بالغربة. ولم يتقدم واحد من مصر أو من البلاد العربية عارضا علىّ أى عمل، ولم أسمع كلمة من زملائى الذين كان بعضهم يحتل أعلى المناصب فى المنظمات العالمية التى كانت تقوم معظم أعمالها باستخدام الخبراء. وفى هذه الأيام العصيبة، فكرت فى أن أعرض مكتبتى التى تركتها خلفى بمصر للبيع، خاصة بعد أن أبلغتنى شقيقتى بتراكم الأتربة عليه وبدء ظهور العتة فيها، وأعلنت عن ذلك فى أحد المجلات العلمية فلم يتقدم لشرائها واحد من مصر أو من بين طلاب الأبحاث، الذين

عرفوا المكتبة واستخدموها فى أبحاثهم، وكنت أتصور أنهم سيهرعون لضمها لمكتبة أى من الجامعات الجديدة التى كانت تنشأ فى ذلك الوقت . ولم يتقدم لشراء المكتبة إلا الأجانب الذين اخترت منهم مجموعة الباحثين الألمان، الذين عرفوا كتاباتى وتأثروا بها وقبلوا أن يحفظوها فى مكان واحد يحمل اسمى بقسم الدراسات الافريقية بجامعة برلين التقنية فى سنة ١٩٨٣.

أما عن مزرعتى بالواحات فكادت أن تنهب لولا أن لحقنى لحمايتها بعض الأصدقاء من البعثة الألمانية، التى كانت تقوم بعمل خريطة چيولوچية جديدة لمصر والذين قاموا بتأجير منزلها لاتخاذه قاعدة لأعمالهم فى الصحراء . وكنت قد طلبت، قبل أن تعرض البعثة الألمانية استخدام منزلى، من الكثير من أبنائنا العاملين بالصحراء المرور عليها بين الحين والآخر إلا أنهم تهربوا من ذلك خوفا من أن يتشابك اسمهم معى!

ورأيت خلال هذه الأزمة النفس البشرية فى أسوأ صورها وكذلك فى أنبلها، رأيت موظفا بالبنك الذى كنت أتعامل به بالقاهرة يتطوع لإيقاف صرف شيك من حسابى كنت قد أعطيته لشقيقتى، التى وكلتها نيابة عنى لأنه قرأ فى الصحف أن اسمى كان من بين المتحفظ عليهم (وكان هذا الموظف بالذات دائم «الحنكشة» لى وقمت بمساعدة ابنه فى الحصول على وظيفة) مما اضطرها للجوء إلى مدير البنك الذى وقف موقفا شهما وأمر بصرف الشيك. ورأيت طلابا لم أبخل عليهم بشىء يدسون لى، ويفعلون كل شىء لكى يرثوا أعمالى الاستشارية. ورأيت صحفيين كانوا يعرفون مواقفى الوطنية والتى كثيرا ما أشادوا بها، يكتبون عنى أقذع الكلام ويرددون مزاعم وزير داخلية مذبحة سبتمبر سنة ١٩٨١. وكانت هناك صور أخرى على الناحية المقابلة. فقد كان لشهامة شقيقتى الصغرى وداد وزوجها عزمى سعد، ولموقف الدكتور جمال العطيفى الذى تبنى قضيتى حتى نهايتها ودون أية أتعاب، أكبر الأثر فى التقليل من آثار صدمة التحفظ . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك مواقف الاحتجاج والحزن من الكثير من الشرفاء الذين عبروا عنها بسكوتهم وابتعادهم مما أثار السلطة وأشعرها بانفضاض الناس ذوى الوزن عنها بل ودونيتها.

وبعد شهر واحد من صدور قائمة التحفظ، التى احتوت أسماء آلاف الشخصيات والتى تضمنت كل ظلال العمل السياسى، وجمعت اليمين واليسار والأقباط والمسلمين

والشيوخ والشباب، اغتيل الرئيس السادات في حادث المنصة الشهير عندما كان يستعرض الجيش. وبعد أيام انتقلت السلطة إلى نائبه الرئيس حسنى مبارك فى يسر، وحدث فى أعقاب الاغتيال عصيان فى مدينة أسيوط قاده إسلاميون سرعان ماقضى عليه، وحل بمصر جو من الاسترخاء والراحة مع تولى الرئيس الجديد مهام الحكم، محل جو التوتر الشديد الذى لازم السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات . وألحت قضية الإفراج عن المتحفظ عليهم منذ اليوم الأول لتولى الرئيس الجديد وأصبحت أكثر إلحاحا بعد أن توفى بداخل السجن المهندس الكبير عبد العظيم أبو العطا وزير الأشغال الأسبق، الذى كان واحدا ممن تم اعتقالهم نتيجة إهمال إسعافه بالأدوية. وأسرع الرئيس الجديد بعد هذا الحادث بالإفراج عن السياسيين المعتقلين الذين خرجوا من السجن ليقابلوه فى مكتبه. وأحيلت قضية عبدالسلام الزيات التى كان اسمى مدرجا بينها إلى القضاء، الذى أصدر حكما يدمغ الإدانة ويبرىء المشتركين فيها . ولم يتضمن قرار البراءة اسمى لأننى لم أكن بين المعتقلين فعلا. وظننت أن صدور الحكم قد ألغى كل أثر لقرار التحفظ الذى صدر بشأنى، إلا أن الدكتور العطيفى أبلغنى بغير ذلك وبأن اقفال موضوعى قد يتطلب مثولى أمام السلطات وهو الأمر الذى لم أقبله . وظل الأمر معلقا حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٨٢ عندما أبلغنى الدكتور العطيفى بانفراج الأزمة، وبأن بإمكانى العودة إلى مصر فى أى وقت أشاء وأن السلطات سوف ترحب بمقدمى . وربما كان للحملة التى قادتها الصحافة، وماكتبه الأستاذ الكبير أحمد بهاء الدين فى الأهرام فى عموديه فى يومين متتاليين، أثر فى هذا القرار . وكان الدكتور محمد رضا محرم أستاذ التعدين بجامعة الأزهر قد كتب فى مقال نشر بمجلة الأهرام الاقتصادى فى ٥ يوليه سنة ١٩٨٢، عن قضيتى تحت عنوان «مأساة عالم مصرى» يدعو فيه «باسم علماء مصر أولا ثم باسم كل المواطنين» برفع الظلم عنى وهو مادفعنى لأن أعقب عليه فى مقال صدر بنفس المجلة فى ٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أعتب عليه فيه قوله «إن حالتى هى مأساة عالم لأنها فى الحقيقة هى مأساة أمة» . وأنى أفرد لمقال الدكتور محرم مكانا ليس فقط لأسجل شكرى له، بل لأنه كان الوحيد من بين أبناء المهنة التى قضيت عمرا فى خدمتها، الذى كتب مدافعا عنى وقت أزمتى على الرغم من أنه لم يكن من بين طلابى بل ولم يكن لى حظ مقابلته حتى ذلك اليوم، بل وبعد

ذلك بسنوات، وكان كل مايعرفه عنى هو اسمى الذى قال عنه «لانكون مبالغين إذ نزعم أن اسم رشدى سعيد إنما يذكر عادة فى عالم الچيولوچيا مقترنا باسم مصر، ليس فقط بسبب قيمته العلمية داخل مصر وخارجها ، إنما بسبب كتابه الرائد والشهير «چيولوچية مصر» المنشور عن طريق واحدة من كبريات دور النشر العالمية، والذى يعتبر بحق عمدة المراجع العلمية عن چيولوچية مصر».

ورحبت بالعودة إلى مصر وكانت زوجتى وداد قد سبقتنى إليها لتنظر فى أحوالنا المالية، التى ارتبكت أشد الارتباك خلال هذه الفترة وقامت بإصلاح ما استطاعت منها. وفي خلال هذه السنة كانت الحياة قد انتظمت بعض الشىء فى الولايات المتحدة، وتقاطرت على أعمال خبرة أحالها إلى زملاء مما عوض ولو قليلا عن تلك التى تركتها ورائى بمصر. كما انتظمت أوراق إقامتى بالولايات المتحدة بفضل المساعدة التى أمدها لى أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى، ممن كانت لى معه صداقة خاصة. وكان مما ساعدنى على اتخاذ قرارى بالانتقال إلى الولايات المتحدة، قرار ولدى كريم وبنتى سوسن بالبقاء فيها وهما اللذان كانا شديدى الحماس للعودة إلى مصر، وغاضبين من مجرد تفكيرنا للبقاء فى الولايات المتحدة، فقد رأيا بعد ماحدث لنا أنه قد يكون من الأفضل البقاء الدائم فى الولايات المتحدة، حتى يحين وقت تقوم فيه فى مصر حكومة لاتديرها نزوات فرد واحد.

ورحب أصدقائى وأعضاء عائلتى بعودتى إلى مصر، وكانوا فى استقبالى بالمطار ومعهم مندوب أرسله رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وفتحت لى صالة كبار الزوار وأجرى مندوب الداخلية إجراءات الخروج من المطار، وخرجت على موعد مع رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى اليوم التالى . وفى اللقاء الذى تم معهما، لم أستطع أن أعرف السبب وراء إدراج اسمى فى قوائم التحفظ فقد أكد الاثنان أنه ليس لدى الحكومة المصرية أى سبب يمكن أن يبرر هذا الإدراج، وأن المسألة لابد وأن تكون شخصية بينى وبين الرئيس السادات ولا علاقة لها بالحكومة ذاتها . ولم يستطع الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء فى ذلك الوقت أن يؤكد لى بأن شيئاً مماثلا كذلك الذى حدث فى سبتمبر ١٩٨١ لن يحدث مرة أخرى، وذلك تعقيبا على تمنياتى بألا أعيش لأرى مثل هذا الشىء يتكرر فيها .

العيش فى الغربة

العيش فى الغربة، بعد كل ذلك التاريخ الطويل فى مصر التى كانت محل دراستى وأبحاثى التى أخذتنى إلى كل أرجائها وعرفتنى بإمكاناتها، كان أمرا صعبا. ولذا، وبعد انقطاع لم يستمر لأكثر من العامين، عدت أشغل نفسى بأمورها وحرصت على أن أقضى جزءاً من السنة بين جنباتها، واحتفظت لنفسى بشقة فيها فى حى المعادى بالقاهرة وهو الحى الذى كانت لى ولعائلتى ذكريات كثيرة فيه . وأعطانى تكليفى بإعداد طبعة جديدة لكتاب «جيولوجية مصر» دافعا للاحتفاظ بعلاقة وطيدة مع المهتمين بدراسة أرضها على المستويين المحلى والأجنبى لبناء قاعدة من البيانات والمعلومات الكاملة عنها . وفى السنوات العشر الأولى من حياة الغربة، شغلت بأعمالى الاستشارية التى كان على أن أقوم بها على الرغم من الوقت القليل الذى كانت تعطيه لى، بسبب أسفارها الكثيرة وإلحاح مواعيدها المحددة والتى كان على أن ألتزم بها . وكان القيام بهذه الأعمال ضروريا ليس فقط لحاجتى لها لتدبير معائشى بل ولأهميتها لاستكمال مدة العمل التى ينبغى أن أقوم بها بالولايات المتحدة، والتى تستحق عنها الضرائب حتى يكون لى حق الحصول على الرعاية الصحية للمسنين، وهو الحق الذى حرصت على تدبيره لى ولزوجتى والذى لم أستطع الحصول عليه إلا بعد وصولى سن الثانية والسبعين .

وهون من غربتى التقائى بمجموعة فريدة من المصريين، الذين سبقونى فى الإقامة الدائمة بالولايات المتحدة وظلوا على قدر كبير من الاهتمام بشئون الوطن، وكان منهم الشاعر والأديب والعالم البارز، وكانوا من بقايا جيل شباب العلماء والمفكرين الذين كانت الولايات المتحدة تسعى لجذبهم للهجرة إليها فى ستينات وسبعينات القرن العشرين، عندما كانت فى حاجة إلى تدعيم قاعدتها العلمية، وعندما كانت تتنافس ليكون لها سبق التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم. وفى هذين العقدين، جاءت إلى الولايات المتحدة موجة متميزة من المهاجرين تختلف كلية فى نوعيتها عن مهاجرى الموجة الجديدة، التى بدأت تصل إلى شواطىء الولايات المتحدة بدءا من النصف الثانى من ثمانينات القرن العشرين، والذين كانوا فى معظمهم من بين فقراء العالم الثالث ذوى العضلات المفتولة، والذين أصبح الاقتصاد الأمريكى المتوسع فى حاجة إلى سواعدهم للقيام بالأعمال الدنيا، التى لم يعد هناك أحد من سكان الولايات المتحدة راغبا فى القيام بها. ولا يسع أى مقيم فى العاصمة الأمريكية على سبيل المثال، أن يلاحظ أن جميع أعمال نظافة

المنازل أو الحدائق أو الخدمة فى الفنادق أو المطاعم أو أعمال العتالة والنظافة وجمع القمامة، أو غير ذلك من الأعمال الدنيا يقوم بها هؤلاء المهاجرون الجدد الذين أعطاهم قانون الهجرة الجديدة ميزة نسبية، أو الأجانب ممن دخلوا خلسة إلى الولايات المتحدة وبقوا فيها وأدارت السلطات أعينها عنهم . وبهذه التركيبة الفريدة للعمالة الأمريكية تكاد أن تكون صورة مكررة لتركيبتها فى مبدأ نشوء الدولة، عندما كان اقتصاد الولايات المتحدة المتوسع فى حاجة إلى الأيدى العاملة فى أعمال الزراعة والتشييد والتعدين القاسية، والتى استجلبت عن طريق تجارة العبيد أو تهجير فقراء أوروبا والشرق الأقصى إليها. وبطبيعة الحال فإن التشبيه هنا يتعلق بتركيبة العمالة فقط لأن أحوال العاملين اليوم فى هذه الأعمال الدنيا أفضل بكثير عما كان عليه منذ مائتى سنة.

ولم يعد للولايات المتحدة فى الوقت الحاضر اهتمام كبير بجذب العقول اليها، فقد تسبب التقدم العلمى والتكنولوجى الكبير الذى حققته فى الأعوام الخمسة عشر الماضية فى زيادة ثقتها فى قدرتها على إيجاد كوادرها العلمية، دون الحاجة إلى الهجرة وبطريقة أكثر كفاءة . وبالإضافة إلى ذلك فإن بالولايات المتحدة فائض من العلميين تريد أن تصدره وأن تبهر به العالم.

ويشكل المهاجرون الجدد العدد الأكبر من المصريين الأمريكيين، وهم مشغولون بتدبير معائشهم ومحاولة التأقلم مع بيئتهم الجديدة والتى يجد الكثير صعوبة للعيش معها. وتلعب المؤسسات الدينية على اختلافها دورا أساسياً فى حياتهم، فهى ملاذهم ومصدر راحتهم ومكان الأمان الذى يسعون إليه، كلما حلت بهم مشكلة أو أرادوا حماية أولادهم وبناتهم مما يمكن أن تحمله الحياة الجديدة لهم من إغراءات سهلة المنال. والوصول إلى هؤلاء المهاجرين عن غير طريق المؤسسات الدينية صعب، وإثارة اهتمامهم بالعمل العام يكاد أن يكون مستحيلا . ولذا فإن معظم التجمعات المصرية الموجودة على الساحة اليوم، هى تجمعات لأصدقاء استقر بهم الحال لسنوات فى الولايات المتحدة ولهم ميول واحدة. ولا تختلف حالتى عن هؤلاء، فقد وجدت فى مجموعة قدامى المهاجرين صحبة طيبة، اجتمع بهم وببعض الأصدقاء من العاملين بالمؤسسات الدولية التى تنتشر بمدينة واشنطن العاصمة، حيث حط بى المقام إما فى

منزلى أو فى مقهى «زوربا» اليونانى الصغير الذى يقع وسطها. وتشغل أحداث مصر الجزء الأكبر من أحاديثنا .

والمصريون الأمريكيون ممن لهم اهتمامات سياسية وممن لازالوا يحملون هموم الوطن الأم، يشعرون أنهم فى مأزق كبير لأن سياسة وطنهم الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط تتناقض ومصلحة وطنهم الأم، وهم عاجزون عن تغيير هذه السياسة أو التأثير فيها. وهم لا يجدون فى أى من المراكز الكثيرة المشتغلة بشئون الشرق الأوسط أو بأقسام دراسته بالكثير من الجامعات، ما يمكن أن يكون مصدرا محايدا للمعلومات عنها أو لتحليل أحداثها بأى درجة من الاستقلالية . فكل هذه المراكز والأقسام مسيسة بكاملها، ومعظم أبحاثها ودراساتها واهتماماتها موجهة لخدمة السياسة الأمريكية، والتى تدور فى معظمها حول ما يمكن أن يجعل بقاء المنطقة تحت سيطرتها أو على الأقل على ولاء لها ، وحول ما يمكن أن يوجد لاسرائيل مكانا آمنا ومتميزا فيها .

ومعظم إن لم يكن كل هذه المراكز والأقسام حديث النشأة، لا يزيد عمر أى منها عن خمسين سنة، أقيمت فى حضن وبسبب الحرب الباردة التى نشبت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى «القوتين الأعظم»، اللتين خرجتا منتصرتين من الحرب العالمية الثانية. وقبل ذلك التاريخ، لم يكن للولايات المتحدة اهتمام يذكر أو مصالح كبيرة فى منطقة الشرق الأوسط، أو فى أى منطقة أخرى خارج حدود نصف الكرة الأرضية الغربى، والذى كانت الولايات المتحدة تعتبره منطقة نفوذها. وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الوجود الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط منحصرا فى بعض البعثات الصغيرة، التى كانت توفدها الكنائس لمهمات إنسانية فى ميادين التعليم أو الصحة أو الترفيه. وكانت هذه البعثات تجذب الكثير من شباب الأمريكيين الممتلئين مثالية ورغبة فى فعل الخير. وأقامت هذه البعثات الكثير من المنشآت التى لازال بعضها قائما حتى اليوم، يؤدى من الخدمات ما يشهد على الأثر الحميد الذى تركته هذه البعثات فى بلاد الشرق الأوسط. ومن منشآت هذه الفترة الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبيروت واسطنبول، ومستشفى طنطا ومنوف، ومدارس الإرساليات بالقاهرة واسيوط والتى يرجع إليها الفضل لتوسيع فرص التعليم وخاصة للإناث فى ذلك الوقت البعيد، وكانت أمى ممن استفدن من وجودها وتخرجن منها. كما أنى استفدت أكبر الفائدة من فرع

جمعية الشبان المسيحية «الواى»، الذى أنشأته فى تلك الفترة إحدى هذه البعثات بالقاهرة والذى التحقت به فى صباى، وظللت عضوا به حتى صدر شبابى، وكان له أكبر الأثر فى تكوينى كما بينت ذلك فى فصل سابق. ولا أذكر أن واحدا من الأمريكيين الذين كانوا يديرونه حاول ولو من بعيد أن يغير من آرائى، والتى كانت تتميز بالوطنية الزائدة، أو أن يحولنى عن معتقداتى الدينية أو حتى أن يتحدث فيها أو عنها. وللحق فقد كان شباب الأمريكيين الذين عرفتهم فى صباى فى هذه الجمعية، على درجة عالية من الرقة والعطف والاستعداد للخروج عن طريقهم لخدمة الغير حتى كادوا أن يكونوا بالنسبة لى أقرب إلى الملائكة. وعندما انتقلت للعيش بالولايات المتحدة بعد ذلك التاريخ بسنوات عرفت أن هؤلاء كانوا الشواذ الذين لا يثبتون القاعدة . فالأمريكيون كباقى البشر ليست فيهم الكثير من صفات الملائكة!

وأنا أعرف أن الكثيرين لايشاركوننى فى تقييمى لعمل هذه البعثات الأولى، بسبب مادرجوا على سماعه عنها من أنها جاءت للتبشير بالديانة المسيحية بين المسلمين، أو بالمذهب البروتستانتى بين الأقباط، وللعمل من أجل خدمة المستعمرين، وكل هذه أحكام ليس هناك ما يؤكدها على الأقل فى حالة البعثات الأمريكية الجنسية. والعارف لتاريخ الولايات المتحدة لابد أن يلحظ الدور الكبير والمؤثر الذى لعبته الجماعات الدينية، ذات المثاليات العالية فى تكوينها .

ومهما كان الأمر، فقد اختلف الحال كلية اليوم، ولم يعد لأى من البعثات الأمريكية العاملة فى مصر فى الوقت الحاضر، بما فيها تلك التى تركتها وراءها البعثات الأمريكية الأولى أى مثالية. فكلها مسيسة حتى النخاع، وهى فى خدمة السياسة الأمريكية دون أى مواربة، وهى السياسة التى قد لا تتفق أهدافها مع ما نحب أن نرى بلادنا عليه. وهذا هو المأزق الكبير الذى يعيشه المصريون الأمريكيون، فهم ممزقون بين وطنهم الجديد ووطنهم الأم، ولايبدو لى أن المستقبل سيحمل حلا لهذه المشكلة، والتى تظهر فى غاية الوضوح فى حالة أساتذة العلوم السياسية من المصريين العاملين بالجامعات الأمريكية، والذين يجدون أنفسهم مضطرين للتكيف مع أوضاع هذه الجامعات والتزاماتها فينسون مصالح بلادهم الأم، ويدعون بوعى أو بغير وعى لتطبيق سياسات هى فى أساسها فى غير صالحها .

ومهما كانت صعوبة العيش فى هذا المأزق، فقد وجدت مزايا كثيرة أتاحها لى العيش بالولايات المتحدة، كالقدرة على رؤية مصر عن بعد ومعرفة أخبارها من مصادر مفتوحة ومتعددة ، وحكما أفضل على الكثير مما يجرى فيها. مما شجعنى على أن أرسل بعض رؤياى وأفكارى إلى الجرائد والمجلات المصرية والتى رحبت بها وقامت بنشرها.

أما عن أعمالى العلمية، فلم أستطع أن أقوم بكتابة نتائجها إلا بعد أن أتيحت لى فرصة التفرغ الكامل لها. وكنت على طول حياتى العلمية أتوق لأن أكتب كتابين مرجعيين عن نهر النيل، وعن الصحراء من واقع الملاحظات والبيانات والتحليلات التى قمت بها وجمعتها عبر أعوام طويلة من العمل. وجاءتنى الفرصة فى خريف سنة ١٩٨٩ عندما تسلمت دعوة من معهد الدراسات المتقدمة ببرلين لقضاء العام ٨٩/ ٩٠ كزميل بالمعهد، وهى دعوة توجه إلى أربعين أستاذا من المشتغلين بالعلوم كل عام لكى يقوموا بأى عمل علمى يرغبون فيه، دون أن يكون عليهم أى التزام أو واجب يؤدونه. وبالإضافة إلى موقع المعهد الخلاب ومكاتبه الأنيقة ومساكنه المريحة ومطعمه الفاخر، فإنه يعطى للباحث خدمات ممتازة فى المكتبة والاتصالات والسكرتارية. وقررت أن اقبل العرض وأن أكرس كل وقتى فى ذلك العام لكتابة كتاب عن نهر النيل، وهو الكتاب الذى كتبته بالانجليزية وصدر باكسفورد سنة ١٩٩٣، ثم ترجمته إلى العربية وصدر فى مصر من دار الهلال بنفس السنة. وإنى أعتبر هذا الكتاب من أفضل ما كتبت تعبيرا عن حبى لمصر التى أتاحت لي حياتى العملية معرفة أرضها، وأصبحت لى كالعشيقة يزداد الهيام بها كلما ازدادت معرفتى بها. وفى كتاب النيل كلام كثير عن أسرار هذا النهر حاولت أن أفكها، وأن أشرك القارىء معى فى معرفة تاريخه وبداياته وتطوره عبر الزمان، حتى وصوله الى صورته التى نراها اليوم، وأن أسجل تقلباته وكمية المياه التى حملها عبر تاريخه الحديث والقديم، وأن أتابع استخدامات مياهه منذ أن نزل الإنسان على ضفافه منذ مئات الآلاف من السنين، حين بدأ فى استغلال بيئة النهر التى تغيرت عبر هذه السنوات الطوال لتطوير معائشه، متنقلا من الصيد وجمع النبات البرى وصيد الأسماك إلى الزراعة البدائية فالزراعة باستغلال ظاهرة الفيضان، ثم بترويض النهر حتى تمام ضبطه ببناء السد العالى، وأن أعالج كذلك مستقبل استخدامات مياه

النيل والمشاكل التى ينتظر أن تقوم بين دول الحوض حول تقسيم مياهه، وقد كلفنى الكتاب جهدا، فقد مس علومًا كثيرة فى غير تخصصى كان على أن أعرف مبادئها فضلا عن تفهم نتائج آخر أبحاثها ، وقد جلست من أجل ذلك طالبا فى سن السبعين أتلقى الدروس فيها .

وبالإضافة إلى كتاباتى العلمية، فقد كانت هناك كتاباتى فى الشأن العام، والتى رأيت فى سنة ١٩٩٦ أن أجمع بعضها فى كتاب أعطيت له عنوان «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» (دار الهلال - القاهرة) اخترت موضوعاته من بين العديد مما عالجته من شئون مصر، حالها ومستقبلها وإمكاناتها، عبر الثلاثين سنة الماضية، والتى لازالت حية حتى اليوم، وتناولت المقالات مناقشة للواقع المصرى المعاصر وإسقاطاته على المستقبل وتقييم لخطط التنمية التى حدثت فى مصر، وأمثل استخدام لإمكانات مصر فى الأرض والطاقة والمياه، كما تضمنت مقالات فى النظام العالمى الجديد الذى أخذ فى التشكيل بعد سقوط الاتحاد السوفييتى فى أواخر الثمانينات، ومقالات أخرى عن السكان والمياه والبيئة والتعليم . وكان هذا الموضوع الأخير هو شغلى الشاغل وقت عملى بالتدريس بالجامعة، وأصبحت له أهمية خاصة بعد أن تركت الجامعة وشغلت بالمشاركة فى خطط تصنيع مصر، فقد رأيت أهميته فى إعداد المواطن للعمل لتنفيذ هذه الخطط وتطويرها، خاصة وأن خريج المدرسة، أو الجامعة كان يأتى إلينا وهو غير معد للقيام بالعمل الذى يوكل إليه أو الإسهام فى تقدمه، فقد كانت تنقصه المبادرة والقدرة على الاطلاع وإتقان طرق الحصول على المعلومات، كما أتاح لى عملى التنفيذى أن أرى المأساة التى ستلحق بكتلة العاملين ممن نالوا من العلم القليل، وهم فى الطريق إلى التهميش الكامل مع دخول مصر عقد الإنتاج الآلى وعصر المعلومات وقد شغلنى هذا الموضوع منذ وقت مبكر وكتبت عنه الكثير.

ونال الكتابان استحسانا وحصلا على جائزة أفضل كتاب فى ميدان العلوم الاجتماعية فى عامى صدورهما فى سنة ١٩٩٣، ١٩٩٦ . على أن الاستحسان الأكبر جاءنى من الكثير من كتاب مصر ومفكريها الذين غمرونى بالحب والتقدير وكتبوا عن أعمالى بالكثير من الإعجاب، على الرغم من أن أغلبهم لم يكن قد قابلنى أو عرفنى معرفة شخصية، أو كانت لى مع أى منهم علاقة غير علاقة الكلمة، ولا أستطيع فى هذا المقام أن

أعدد أسماء هؤلاء خوفا من أن أسقط اسم واحد منهم ، فالقائمة طويلة تكاد أن تضم كل الكتاب والروائيين والشعراء، الذين بدأوا حياتهم الأدبية في الستينات، فقد تأثر الكثير من هؤلاء بما كتبت .

وفي الكثير من الأحيان ينتابني شعور بالرغبة في معرفة ما قد أكون قد نقلته لأبناء هذا الجيل، حتى ترك فيهم كل الأثر الذي نوهوا عنه في الكثير من كتاباتهم، حتى تذكرت ما كان قد فاجأني به الأستاذ الكبير نجيب محفوظ عميد القصة العربية في عموده اليومي، الذي كان يكتبه بالأهرام بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٧٦، والذي خصصه لما أحدثه سماعه لما قلته في المقابلة التليفزيونية التي أجراها معي الإذاعي اللامع طارق حبيب، قبل ذلك التاريخ بأيام في برنامج «أوتوجراف» ، وقد انتشى مما قلته حتى أنه غضب من طارق حبيب بسبب تنقلاته الترفيهية خلالها «لتطفلها على شعوره المتقد بمتعة العلم وما يثيره في الخيال والنفس من متع روحية عميقة ووجدانية أصيلة» ، أما البرنامج نفسه فقد عرفه «بجهاد عالم فريد ، عن آثاره التي يهتم بها الغرب قبل الشرق، عن أحلامه بالنسبة لوطنه وتقدمه العلمي والاقتصادي» وكتب نجيب محفوظ هذا التعليق دون أن تكون لي به أية معرفة شخصية .

ولعل من أكثر التقديرات التي أسعدتني والتي جاءتني من جيل الستينات والسبعينات، هي تلك التي حصلت عليها من مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، والذي يرأسه الشاب النابه الدكتور أحمد عبدالله، والذي هزه ما قرأه من أن الدولة لم تقم بتكريمي ففكر في أن يعوض ذلك بتكريم «أهلي» أقامه لي بمركزه المتواضع بعين الصيرة في ديسمبر سنة ١٩٩٤. ولم يكن لي معرفة شخصية بأحمد عبدالله عندما وصلني قرار مركزه الذي رحبت به وقبلته بسعادة غامرة، فقد كان جيل أحمد عبدالله بالنسبة لي أمل مصر الذي تمنيت لو أنه أمسك بقيادتها. وكنت قد سمعت عن أحمد عبدالله وقت الانتفاضة الطلابية التي اندلعت بالجامعة في العام الدراسي ٧٣/١٩٧٢، والتي كان الرئيس السادات قد استدعاني بشأنها وأنبني بسببها لفشلنا نحن أساتذة الجامعة في تربية الطلاب، فلما أبديت تفهما بل وعطفا على موقفهم أسقطني من الوفد الذي كان يشكله من أعضاء البرلمان لإيفاده للتحدث مع المعتصمين منهم بحرم الجامعة . ولم أعرف بالضبط السبب الذي ذكر أحمد عبدالله بتكريمي حتى أبلغني بنفسه أن مقالي الذي

نشرته بمجلة «الهلال» : «خمسون عاما فى خدمة العلم» (مايو سنة ١٩٩١) قد هزه كثيرا وعلى الأخص ما قلته من أنه لم يجئنى تكريم من داخل مصر بعد سنة ١٩٦٢، عندما سلمنى الرئيس جمال عبدالناصر وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، وأن التكريم جاء من خارجها .

وفى الحقيقة فإن التكريم الذى جاءنى من خارج مصر لم يكن قليلا . وقد جاءنى دون أن أسعى اليه وفى وقت لم يكن فى يدى شىء يمكن أن أعطيه لأحد، بل ولم أكن أحظى حتى برضا الحكومة المصرية ذاتها . وجاءنى التكريم من جامعة تكساس (١٩٨٣) وجامعة برلين (١٩٨٦) والجمعية الجغرافية الألمانية (١٩٨٦) والجمعية الجيولوچية الافريقية (١٩٨٢) وأخيرا الجمعية الجيولوجية الأمريكية (١٩٨٩) والتى اختارتنى عضوا فخريا بها فى سنة ١٩٨٩ . وكالكثير من الأشياء والقيم التى أفسدها الزمن، لم يعد للتكريم اليوم البريق نفسه الذى كان له فى الماضى، فقد تغيرت معاييره واشتدت المنافسة عليه ولم يعد يعطى بالضرورة لأحسن مستحقيه، بل أصبح يعطى لمن له القدرة الأعظم على الحركة والتأثير على مانحيه، وأصبح للجامعات ومراكز البحوث أجهزتها المتخصصة فى العلاقات العامة لتسويق منجزات المشتغلين بالعلم فيها، وللقيام بحملات الدعاية للتأثير على الرأى العام والمانحين للجوائز، لأن فى منحها لأى عضو فيها فائدة مادية ستعود عليها بالهبات والأموال التى أصبح الحصول عليها أهم ما يشغلها ، بعد أن أدخلت فى نظام السوق فى ثمانينات القرن العشرين. وقد عرفت بنفسى بعضا مما يدور فى كواليس دوائر منح هذه الجوائز عندما صمم عدد من الأساتذة على ترشيحى لنيل جائزة بنجامين فرانكلين، عندما خصصت لعلم الجيولوجيا فى سنة ١٩٩٣ والتى لم أنل حظ الحصول عليها. وفيها عرفت مقدار الجهد الكبير الذى صرفه غيرى من المرشحين لهذه الجائزة فى الاتصال بالأساتذة والتلويح بما يستطيعون تقديمه من منافع، وفى تعبئة أجهزة العلاقات العامة للترويج لأعمالهم، الأمر الذى فاجأتنى أبعاده بل وتنظيمه المؤسسى، فلم يكن يخطر أبدا على بال من هم من جيلى من المشتغلين بالعلم ، أن ينزلق العلم، وينقل عن السياسة طرقها، فقد كان للعلم عندنا احترام يبعده عن الدعاية والإعلان .

كتب ومقالات الدكتور رشدى سعيد باللغة العربية (١٩٥٦ ـ ١٩٩٩)

– تعمير شبه جزيرة سيناء	كتاب نشره مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٥٧
– الجامعات والبحث العلمى	الأهرام ٢/١/١٩٦٢
– دور البحث العلمى فى بناء المجتمع الحديث النمو	الأهرام ٩/٤/١٩٦٢
– تنظيم القيادة العلمية لمجتمعنا الجديد	الأهرام ١/٧/١٩٦٢
– الرؤيا العلمية لمستقبل الإنسان (١)	الأهرام ٢٠/٢/١٩٦٣
– الرؤيا العلمية لمستقبل الإنسان (٢)	الأهرام ٢٧/٢/١٩٦٣
– دائرة المعارف – فوسفات	الأهرام ٢٩/١/١٩٦٤
– الصحف والإذاعة تنافس الجامعة فى قيادة الفكر (حديث أجراه السيد ممدوح رضا)	الجمهورية ٢٤/٣/١٩٦٤
– أضواء على البحث العلمى فى مصر – العلم ليس عبقرية فردية ولكنه تركيب اجتماعى	الأهرام ١/٤/١٩٦٤
– أضواء على البحث العلمى فى مصر – ضرورة خلق أكاديمية للعلوم لرفع مستوى البحث العلمى فى بلادنا	الأهرام ٤/٤/١٩٦٤
– هل هذه هى «المثل الأخلاقية» التى يجب أن نزرعها فى المجتمع الاشتراكى	الأهرام ٢٨/١٠/١٩٦٤
– نظرات فى سياسة التعليم الجامعى : فلسفة جديدة للتعليم الجامعى نابعة من واقعنا الاجتماعى	الأهرام ١٧/١/١٩٦٥
– نظرات فى سياسة التعليم الجامعى : الباب المفتوح والباب المسدود	الأهرام ٦/٣/١٩٦٥
– المرحلة القادمة مرحلة الالتزام لا الإثارة	الأخبار ٢١/٥/١٩٦٥
– الموقف الراهن فى مجتمعنا : شعبية مجلس الأمة	الأهرام ٢٨/٢/١٩٦٥
– أرضنا تستطيع أن تنتج الجزء الأكبر من حاجتنا من القمح مع الجهد والتنظيم	الأخبار ٥/١٠/١٩٦٦

– كيف نصل إلى اكتشافات بترولية واسعة	الأخبار ١١/١٢/١٩٦٦
– مطلوب كليات للدراسات العليا تحقق التعاون بين مختلف فروع المعرفة	الأخبار ١/٢/١٩٦٧
– حول أزمة الثقة بين الجامعة ووزير التعليم العالى	الأهرام ١٠/٥/١٩٦٧
– أبعاد التحدى الحضارى الذى نجابهه	الأهرام ٢/٨/١٩٦٧
– الثورة الصناعية العلمية وبعض مشاكل العصر	الأهرام ١٥/١٢/١٩٦٧
– الثورة الصناعية العلمية والدول الساعية للتنمية	الأهرام ١٦/١٢/١٩٦٧
– الثورة الصناعية العلمية والتجربة المصرية	الأهرام ١٧/١٢/١٩٦٧
– الثورة الصناعية العلمية وأبعاد المستقبل المصرى	الأهرام ١٨/١٢/١٩٦٧
– أضواء على صناعة التعدين فى مصر ومستقبلها	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ١٤/٦/١٩٦٩
– تحدى العصر وتجنب أن تتحول كتلة المنتجين إلى مستهلكين	الأهرام ١٠/٨/١٩٧٠
– استكمال بناء الدولة العصرية	الأهرام ١٨/١٠/١٩٧٠
– نظرة جديدة على التزايد السكانى فى مصر	الأهرام ٢٤/١٢/١٩٧٠
– نزيف الهجرة المصرية والأوهام المتعلقة بها	الأهرام ٦/١١/١٩٧٢
– أطالب بشعار جديد للسبعينات (حديث أجراه محمود المراغى)	روز اليوسف ٤/١/١٩٧١
– فى الذكرى المئوية لبدء البحث العلمى بالصحراء الغربية	الأهرام ١٥/١/١٩٧٤
– التنظيمات السياسية بين التعدد والشمول	الأهرام ٤/٩/١٩٧٤
– المستقبل الحقيقى لمصر يقع فى الصحراء (حديث أجراه ميشيل جرجس)	المصور ١٣/٨/١٩٧٦
– ليست مأساة عالم بل مأساة أمة	الأهرام الاقتصادى ٢/٨/١٩٨٢
– أزمة البترول	الأهرام الاقتصادى ٤/٤/١٩٨٣

– نحو سياسة رشيدة لاستغلال ثروة مصر المعدنية	الهلال يناير ١٩٨٥
– النيل والزراعة والتاريخ	الهلال ابريل ١٩٨٦
– اقتسام مياه النيل – قنبلة الفقراء الموقوتة	اليوم السابع ١٩٨٦/١١/١٧
– النيل وأزمة المياه فى مصر	الهلال ابريل ١٩٨٨
– قضية التلوث فى مصر	الأهرام ١٩٨٨/٣/٧
– قصة اكتشاف خام الفوسفات بهضبة «أبو طرطور» بالصحراء الغربية	الهلال يوليه ١٩٨٨
– من أجل حماية آثار مصر	الهلال مارس ١٨٨٩
– آفاق تعمير الصحارى فى مصر	الأهرام ١٩٨٩/٥/٢٤
– عندما تولى الرئيس السادات السلطة	الهلال أغسطس ١٩٨٩
– أخطاء حول ثقب الأوزون وشئون البيئة	الأهرام ١٩٩٠/١/٢٢
– أقدم سجلات النيل	الهلال فبراير ١٩٩٠
– فى علم المستقبليات	الهلال فبراير ١٩٩١
– نصف قرن فى محراب العلم	الهلال مايو ١٩٩١
– المياه ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى	الهلال سبتمبر ١٩٩١
– حوار أجراه قسم التحقيقات	الجمهورية ١٩٩٢/٢/٢٠
– مشكلة المياه فى الشرق الأوسط	الاهرام الاقتصادى ١٩٩٢/٣/٢
– هل ستغرق دلتا النيل	الأهرام ١٩٩٢/١/١٩
– الهلال فى مائة عام	الهلال فبراير ١٩٩٢
– كوكبنا يسخن أم يبرد	العربى يوليه ١٩٩٢
– الخطأ والصواب فى موضوع الزلزال	الاهـــرام ١٩٩٢/١٠/٢٨
– الزلزال على أرض مصر	الهلال ديسمبر ١٩٩٢
– زلزال القاهرة وبعض الزلازل الكبرى فى التاريخ	القاهرة ديسمبر ١٩٩٢
– نشأة وتكوين الزلازل	العربى يناير ١٩٩٣

- تحدى تنمية الصحراء	الأهرام الاقتصادى 1993/3/1
- مشاكل التعدين فى عالم متغير	الجمعية العربية للتعدين 1993/2/20
- دور التعليم الابتدائى فى بناء الأمة	الهلال ابريل 1993
- مستقبل الجامعات الخاصة فى مصر	الهلال مايو 1993
- مستقبل العالم الثالث والنظام العالمى الجديد	الهلال يوليه 1993
- نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل	كتاب نشرت طبعته العربية دار الهلال 1993
- نهر النيل والتحديات المستقبلية فى مصر	الهلال ديسمبر 1993
- الديمقراطية وحدودها فى مصر	الهلال يناير 1994
- العلم يتنافر والإدراك الفطرى للإنسان	الهلال مارس 1994
- ترتيب البيت أولاً	أخبار اليوم 1994/3/5
- البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى	الأهرام الاقتصادى 1994/11/22
- محمود الفلكى (1815 - 1885) : عالم فذ فى عصر مجيد	الهلال ابريل 1994
- منطقة بحيرة ناصر كمحمية طبيعية	الأهرام 1994/4/27
- قضية تلوث مياه النيل	الأهالى 1994/6/15
- بحيرة السد : رؤيا مغايرة	المصور 1994/6/24
- الشرق الأوسط وحالة النزاع المستمر والمنضبط	الهلال يونيه 1994
- العلم والدين	الهلال يوليه 1994
- عن وليم ولكوكس وقضية العامية والفصحى	الهلال أغسطس 1994
- دمعة على «أبو طوطور»	الأهالى 1994/9/7
- المستشارون الثقافيون والأمن	الأهالى 1994/9/28
- أبو طرطور وقضية المال العام	الأهالى 1994/11/2

– حجر الأقليات فى المياه الآسنة	المجتمع المدنى أكتوبر ١٩٩٤
– التغيرات فى مصر والعالم فى قرن وربع – فى ذكرى افتتاح قناة السويس	الهلال نوفمبر ١٩٩٤
– أشجان السياحة والسيول	الأهالى ١٨/١/١٩٩٥
– الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر	الهلال يناير ١٩٩٥
– الاستخدام الأمثل لإمكانات مصر من الأرض والطاقة والمياه	الهلال فبراير ١٩٩٥
– العيد المئوى للمساحة الجيولوجية المصرية	الأهرام ١٣/٢/١٩٩٥
– رسالة مفتوحة إلى ندوة «أبو طرطور»	الأهرام ١٥/٣/١٩٩٥
– زراعة مليون فدان حول بحيرة ناصر بين الوهم والحقيقة	الأخبار ١٥/٣/١٩٩٥
– أين ذهب علماء مصر	الهلال مايو ١٩٩٥
– هل يستطيع السودان تعويق مياه النيل	المصور ٧/٧/١٩٩٥
– عودة الروح لأسوان	الأهالى ٢٦/٤/١٩٩٥
– مشاكل تعمير الصحراء	الأهرام الاقتصادى ١٦/١٠/١٩٩٥
– التجربة المصرية فى التنمية – خمسة وعشرون عاما على رحيل عبد الناصر	الأهالى ١٨/١٠/١٩٩٥
– هل تفقدنا التنمية ثقافتنا	الهلال نوفمبر ١٩٩٥
– المشروع الشرق أوسطى لن يخدم فقراء مصر (حديث أجراه سلامة مجاهد)	المصور ١٦/٢/١٩٩٦
– مستقبليات العالم والوطن والإنسان (ندوة أدارها لطفى الخولى)	الأهرام ٢٦/٢/١٩٩٦
– مائة عام على إنشاء المؤسسات العلمية فى مصر	الهلال مارس ١٩٩٦
– صناع القرن العشرين : فرانكلين ديلانو روزفلت	الهلال مايو ١٩٩٦

- هل اقتربت نهاية عصر البترول كمصدر للطاقة	المصور ٣/٥/١٩٩٦
- فوسفات «أبو طرطور» : قرارات خاطئة وخيارات غير واعية	المصور ١٧/٥/١٩٩٦
- فوسفات «أبو طرطور» : إيقاف العمل بالمشروع مؤقتا	المصور ٢٤/٥/١٩٩٦
- الذين قتلوا مشروع «أبو طرطور»	المصور ٢٦/٧/١٩٩٦
- أعلى فيضانات القرن - ولولا السد العالى لكان خطرا	المصور ٦/٩/١٩٩٦
- مفيض توشكى - حقيقة ما يتردد بشأنه	المصور ١٨/١٠/١٩٩٦
- الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى	كتاب نشرته دار الهلال ١٩٩٦
- أفرغوا الدلتا من المصانع القديمة	المصور ٢٩/١١/١٩٩٦
- هل نعرف حقا إمكانيات صحارينا	المصور ٢٤/١/١٩٩٧
- مخزون المياه الجوفية تحت صحارى مصر	المصور ٣١/١/١٩٩٧
- ملاحظات حول خطة الحكومة فى تنمية الصحراء	المصور ٧/٢/١٩٩٧
- رغم تعاظم دورها القيادى - أمريكا تشكو من نظامها التعليمى	المصور ٧/٣/١٩٩٧
- قصة مشروع قناة توشكى	الهلال مارس ١٩٩٧
- حول مشروع قناة توشكى الجديدة	الأهالى ١٥/١/١٩٩٧
- نحو إعلان الدلتا ووادى النيل محمية طبيعية	المستقبل العربى - العدد ٢٢٢ - أغسطس ١٩٩٧
- صعود وهبوط ثورة يوليو	الأهالى ٦/٨/١٩٩٧
- ذكريات برلمانية	الأهالى ١٧/٩/١٩٩٧
- ماذا وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه نهر النيل	الأهرام ٣/٩/١٩٩٧
- أزمه البحث العلمى فى مصر	الهلال يناير ١٩٩٨
- الموظفون العموميون (أعمدة أسبوعية)	الأهالى ٢٨/١ ، ٤/٢ ، ١١/٢/١٩٩٨

- غياب تأثير جماعات الضغط العربية بأمريكا	الهلال فبراير ١٩٩٨
- نتانياهو وأطماع اليمين الإسرائيلي	المصور ١٢/٢/ ١٩٩٨
- رشدي سعيد يدلي بشهادته للتاريخ (حديث أجراه سامح فوزي)	وطني ١/٢/١٩٩٨
- حديث أجراه حمدي رزق	الدستور ١٨/٢/١٩٩٨
- الخروج من الوادي القديم ١، ٢، ٣، ٤، (أعمدة أسبوعية)	الأهالي ١٨/٢ ، ٢٥/٢ ، ٤/٣ ، ١١/٣/١٩٩٨
- الغاز في مصر	الأهالي ٢٥/٣/١٩٩٨
- الفحم في مصر	الأهالي ١/٤/١٩٩٨
- طرق الأبواب (عمودان أسبوعيان)	الأهالي ٨/٤ ، ١٥/٤/١٩٩٨
- مسرح الورشة بواشنطن	الأهالي ٦/٥/١٩٩٨
- صراع الحضارات	الأهالي ١٣/٥/١٩٩٨
- عبد الغني أبو العينين . حبيب الوطن	الأهالي ٢٠/٥/١٩٩٨
- البترول والغاز مرة أخرى	الأهالي ٢٧/٥/١٩٩٨
- المعونات الأجنبية - (أعمدة أسبوعية)	الأهالي ٣/٦ ، ١٠/٦، ١٧/٦/١٩٩٨
- صراع الحضارات - (أعمدة أسبوعية)	الأهالي ٢٤/٦، ١/٧ ، ٨/٧ ، ١٥/٧/١٩٩٨
- جبهة متحدة	الأهالي ٢٥/٧/١٩٩٨
- مأساة القوة الأعظم (أعمدة أسبوعية)	الأهالي ١٩/٨/، ٢٦/٨ ، ٢/٩/١٩٩٨
- مقدمة في تاريخ الكنيسة القبطية	مجلة الحوار العربي، واشنطن، أغسطس ١٩٩٨
- الكنيسة القبطية والقدس	الهلال يونيه ١٩٩٨

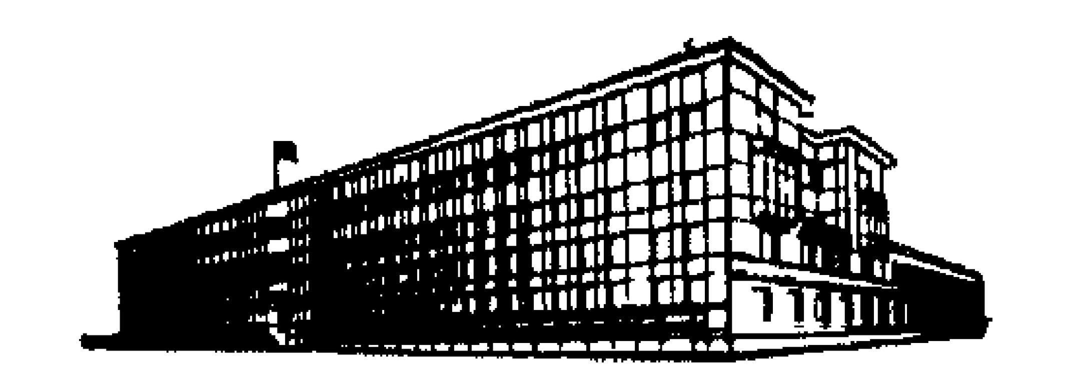
الموضوع	المصدر
– محاورات التنمية	كراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة العدد السابع مايو ١٩٩٨
– كم عدد الفقراء فى مصر ؟	سطور أغسطس ١٩٩٨
– عن المياه والرى والزراعة فى مصر – (أعمدة أسبوعية)	الأهالى ٩/١٦، ٩/٢٣ ، ٩/٣٠ ، ١٠/٧/ ١٩٩٨
– حلم تخفيف الازدحام	الأهالى ١٤/١٠/٩٨
– مشروع توشكى (أعمدة أسبوعية)	الأهالى ١٠/٢١ ، ١٠/٢٨ ، ١١/٤ ، ١٩٩٨/١١/١١
– عن الوطن والحضارة والعلم	العربى نوفمبر ١٩٩٨
– مستقبل الزراعة فى مصر	الأهالى ١٩٩٨/١١/١٨
– البورصة	الأهالى ١٩٩٨/١١/٢٥
– العولمة – (عمودان أسبوعيان)	الأهالى ١٢/٢ ، ١٩٩٨/١٢/٩
– النظام الاقليمى للشرق الأوسط (أعمدة أسبوعية)	الأهالى ١٢/١٦ ، ١٩٩٨/١٢/٢٣ ، ١/٦ ، ١٩٩٩/١/٣
– المياه فى منطقة الشام	الهلال يناير ١٩٩٩
– اختطاف الجغرافيا بعد اختطاف التاريخ	الهلال مارس ١٩٩٩
– حتى لا يطير الغاز المصرى	الأهرام الاقتصادى ١٩٩٩/٣/١٥
– بعد بدء العمل فى توشكى	الوفد ١٩٩٩/٤/٨
– الاستخدام الأمثل لمياه نهر النيل	المصور ١٩٩٩/٥/٧
– من يملك تاريخ مصر	سطور مايو ١٩٩٩
– مصر قبل الفراعنة	الهلال يونيه ١٩٩٩

- الحرب اليوغوسلافية وأزمة اليسار العالمى — الأهالى ١٩٩٩/٦/٢٣
- طلمبة بـ ٨٠ مليون جنيه — الوفد ١٩٩٩/٦/٢٣
- أزمة فى الطاقة سببت سقوط الحضارة الفرعونية — وجهات نظر يوليه ١٩٩٩
- خواطر عن النظام العالمى الجديد — الهلال أغسطس ١٩٩٩
- حول العلاقات المصرية الأمريكية — الأهالى ١٩٩٩/٨/٤
- عن فيضان النيل لعام ١٩٩٩ — المصور ١٩٩٩/٨/١٣
- حديث عن مستقبل الجامعات — الهلال أكتوبر ١٩٩٩
- دونالد مالكولم ريد، المؤرخ الذى أحب مصر — الهلال نوفمبر ١٩٩٩

الفهرس

رقم الايداع ١٣٧٩٩/٢٠٠٣

I.S.B.N. 977-01-8720-8

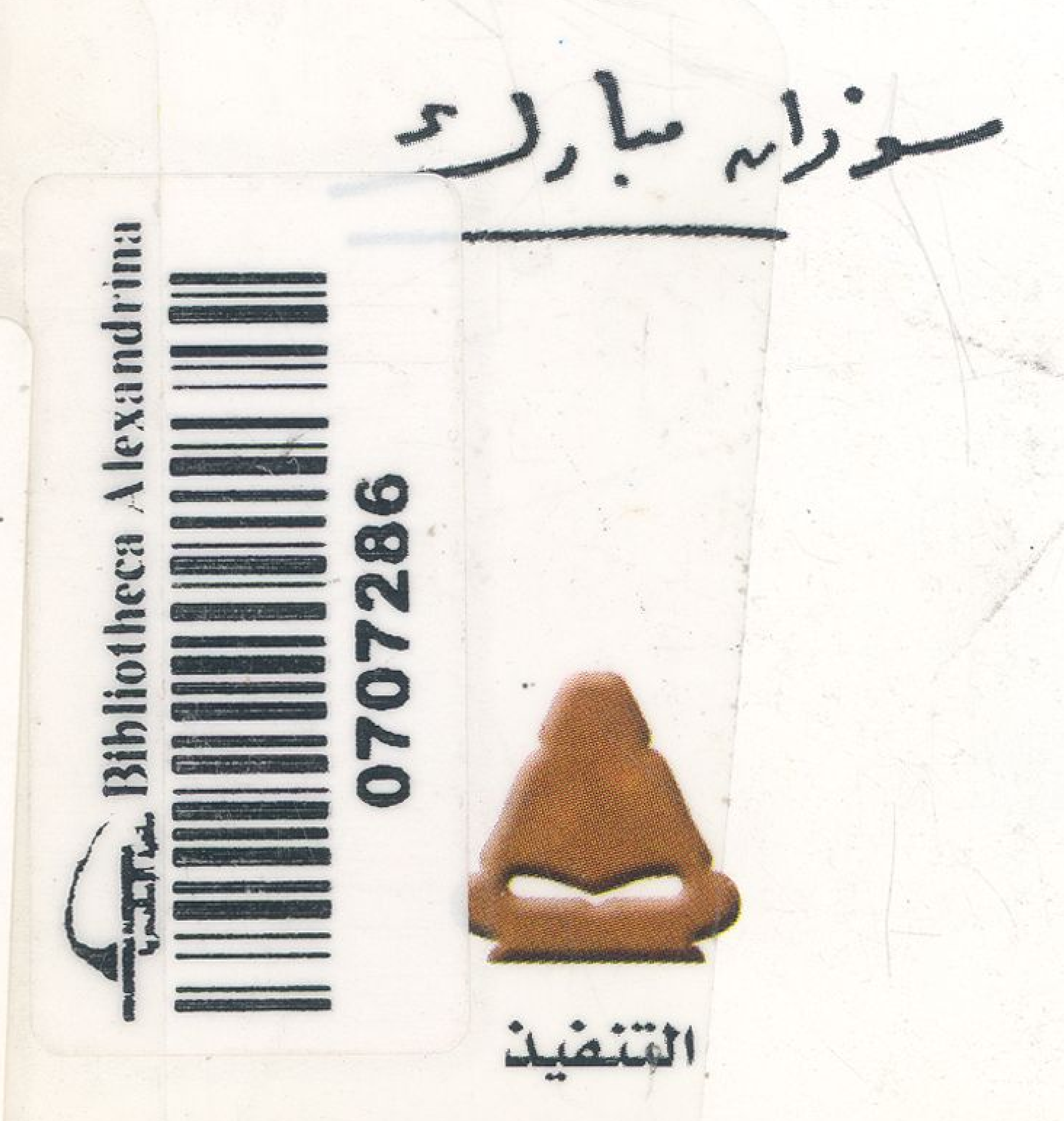


الطباعة : مؤسسة دار الهلال ـ القاهرة



وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة نستطيع أن نؤكد أن جيلاً كاملاً من شباب مصر نشأ على إصدارات هذه المكتبة التى قدمت خلال الأعوام الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية والإنسانية النادرة وتقدم فى عامها الحادى عشر المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب روافد الإبداع والفكر زاداً معرفياً للأسرة المصرية وعلامة فارقة فى مسيرتها الحضارية.

سوزان مبارك



التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب
الثمن ٣٠٠ قرش